

| | |
|---------------------|---------------|
| كتاب المضاربة | كتاب الوديعية |
| كتاب المارية | كتاب الهبة |
| كتاب الأمانة | كتاب المكاتبة |
| كتاب العلاء | كتاب الأكرام |
| كتاب الخبز | كتاب الأذن |
| كتاب القصب | كتاب الشفوية |
| كتاب القسمه | كتاب الصد |
| كتاب الخطر والاباحة | كتاب الرهن |
| كتاب الجنایات | كتاب الجنایات |

| | |
|---------------|---------------|
| كتاب الجنایات | كتاب الوصايا |
| كتاب الفرائض | كتاب الفرائض |
| كتاب الجنایات | كتاب الجنایات |

الفن الاول العالم الكلام

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فهرست معين المفق

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

فصل في بيان

باب
حروف المعاني

قف علي ضهان
ان قال لي كفي ولم يكفني

الظروف مروف الاستثنائي
الظروف ومروف الشرط

قفة كيف
تكون شرطية مجازا

كتاب الصلاة
الدعوة المستجابة
يوم الجمعة

قراءة الفاتحة
أفضل من الدعاء المأثور تارك الصلاة

من دخل المسجد كفاية
والفاري يقول القرآن بعد علم الانصاف
ولا ياتي بتمجيد المسجد

قف علي جواز القول بان جواز الزكاة
عن الزكاة اذا نوي إعطاء للصبي والمجنون

كتاب الصوم
كتاب الحج

كتاب
النكاح

کتاب
الفنای

كتاب الحدود

كتاب
اللقينط واللقضاة

كتاب الشوكية
١٢

كتاب
البيع

كتاب
الحوائج

كتاب
الشهادة

کتاب

کتاب
الطائف
۱

الایمانی

کتاب
الجهاد
١١

الابق والمفتود

كتاب الوقف

الكفالة

الفاضي

الدعوى

اقرار لنامہ

المسألة التي يعمل
فيها القاضي

صندوق القسم

الحج في كتابه النجاشي

٤٠

كتاب معين المفتي علي جواب
 المستفتي تاليف مولانا شيخ الاسلام
 بركة الانام محمد بن محمد الله
 التبرياتي الغزي شفع
 الله تعالى به
 المسلمين
 امين
 امين
 م

| | |
|------|-----------------|
| ٤٦٥٨ | لغة وصول الكتاب |
| ١١٤٥ | مكتبة |
| | مكتبة |
| | مكتبة |

مولانا المصنف رحمه الله تعالى تنوير الايمان
 وشرحه من الفقار وشرحه زاد الفقير باعانة
 الفقير وشرحه مختصر المنار المسمى بفتح الفقار
 والفتاوى القروانية ومواهب اللغات شريفة
 نفعه الاقران (تتبع)



باسم الله الرحمن الرحيم عونا يا معين
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم محمد لواجب الوجود وشكر
 لغايض الجوده وصلاة وسلاما على سيدنا محمد
 صاحب النور المعقوده والخوض الموزوده
 وموصل اصول الشئ فهو غير مطلوب
 ومقبوضه وعلى الله والسبحا للكرام الذين
 انار بفضله منار الاسلام وانفع بنو نبيه
 ما يشكل كثير من الافهام واكتشف بكشفهم
 ما خفي من اسرار الاحكام وبان بيا نهم ما
 اجل على الافهام وعلى ما يعبرهم باجسام
 المستنبطين لفروع الشريعة من الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس والاستحسان
 ما دام نوع الانسان وتعاقب الجديدا
 وبعد فيقول العبد المفتقر لمولاه مولانا شيخ
 الاسلام محمد بن عبد الله لما رايت اهم راغبة
 عن مطالعة الكتب المبسوطة والنفوس
 ما يلهي الي حفظ المختصات المحررة المبسوطة
 اردت ان كتب في هذه الدفتر ما وقف
 عليه من المسائل المحررة والقواعد اصولية
 المشتقة ليكون عوناً لمن يتولى بمصنوع
 الفتوى وازاد في سيرة سلوك سبيل التقوى
 وجعلته مستمرا على شورة من علم الكلام
 ونبهة من اصول الاحكام وطائفة من مسائل
 معرفة الحلال والحرام في مسته معين

١٠
 ١١

مستغنى عن حو - مستغنى وهما ان الشرع
 في الفت الاول مستغنى بالله ومتوكلا عليه
 ومفوضا عامة امور في اليه في حو الفت
 الاول عام شاره هو معرفة النفس ما لها
 وما عليها من العقائد المتسوية الى ان الاسلام
 عن الادلة علميا من جهة كون تلك المعرفة
 علميا في اكثر العقائد وطائفة البعض من هذا الكلام
 على قوده يطبق من شرح المسيرة للكمال وفيه
 ان الايق من المقاصد من تعريف علم الكلام
 بالعلم بالمقاصد الدينية عن الادلة اليقينية
 وموضوعه المعلومات التي يحل عليها ما
 تصير معه عقيدة دينية او غيرها لذلك فانه
 بحث فيه عما يجب للباري تعالى كالقدم والوحدة
 والعلم والقدرة والازادة ونحوها وما يتبع
 عليه كالحدوث ونحوه وعن احوال الجسم
 والعرض من الحدوث والانتقال والترتيب من
 الاجزاء وقبول الفن ونحوها وكل ذلك
 يجب عن احوال المعلوم فاذا قيل للباري تعالى
 قديم والباري تعالى واحد وعليم ونحوها او
 الجسم كالحادث ونحوه فقد جعل على المعلوم
 ما صار معه عقيدة دينية فاذا قيل الجسم
 مركب من الجواهر البعرة مثلا فقد جعل على
 المعلوم ما صار معه مبدء لعقيدة دينية فان
 تركيب الجسم دليل على انتقاره الى الموجد له
 كذا في المسيرة في اهل الحق حقايق الاشياء

٧
 بالتقارير

مفتي

ثابتة لان في قبضها شئ من العلم باسحق
 واسبابه المتخلق بالثلاثة الجواس الخس اعني
 السمع والبصر والشم والذوق واللمس والخبر
 الصادق اعني الخبر المتواتر وهو جماعة يقيد
 العلم بنفسه ومصادقه وقبح العلم من غير
 شبهة وهو بالضرورة موجب للعلم الضروري
 كالعلم بالملوك الخالصة في الارضية والخاصة والبلدان
 النائية فخير الرسول العقل وانكرت التوطئة
 حقائق الاشياء السمنية والبراهمة العلم بالخبر
 لان متواتر اجتماع من الاخبار التي لا توجب
 العلم مستحاضا ان يحدث عند الاجتماع
 ما لم يكن عنده عدمه بقوة الحيل المولف من
 الشغرات وتواتر النصاري والاخبار يرجعه
 الاحاد والملازمة والبراهمة العقل لتناقض
 قضايه وقد لا يتناقض واحتلال العقل
 لقصور عقلم او لتقصيرهم في شرايط النظر
 مع انه يتناقض حيث انظر العقل به والعقول
 متفاوتة باصل القطعة بالحدث خالفا للغير
 لكونه مناط التكليف والاهام وهو لا يقع في
 السوء عن علم يدعو الي العمل من غير استدلال
 باس ولا نظر في جهة ليس سببا للمعرفة لانه
 يعارض بمثله بان يقال الهمة بان القول
 بالاهام باطل في هامة جهة لان قال جهة
 بطل قوله وان قال لا فقد اقرى بطلان الاهام
 في الجملة واذ كان الاهام بعضه صحيحا وبعضه
 باطلا

الاحاد

ن
 السوسوسيطا
 الية

باطلا لم يمكن الحكم بجهته كليا ما لم يقم دليل
 على صحته وكذا التقليد والبة اعلم فصل
 العالم يحدث خلافا للذهرية كما في العدة والافلا
 كما في شرح العقيدة لانه اسم لكل موجود سوى
 الله تعالى وهو ما ان يكون قائما بنفسه وهو
 العين او غيره وهو القرض والقيام بنفسه اما
 ان يكون مركبا وهو الجسم او غير مركب وهو
 الجوهر والاعراض حادثه عرف حدوث بعضها
 حسا وحدثا فندادها التي عدت عند
 حدوثها بالدليل لا فاما قبلت العدم دل على
 انها كانت حادثه اذ لو كانت قد عمة الاستحال
 عدمها لان القدم ينافي العدم والعيان لا تخلوا
 عن الاعراض لا فاما لا تخلوا عن الحركة والسكون
 لانها في الزمان الثاني ان كانت في حين الاول
 فهو السكون لانه عبارة عن الكون في مكان واحد
 او في حين اخر وهو الحركة لانها عبارة عن الكونين
 في مكانين واما لا يتخلو من الحادث فهو حادث
 فان قيل يجوز ان لا يكون مسبوقا بكون اخر
 اصلا كجمله ان الحدوث قد لا يكون متحركا كما لا يكون
 ساكنا فبما هذا المنع لا يضر بالمافيه من تسليم
 المدي وتمام الجواب يطلب من شرح العقيدة
 واسد اعلم ان صاحب العالم واحد خلافا
 للشوئية والنصاري والطائفة والافلاكية
 فلا يمكن ان يصديق مفروم واجب الوجود لا
 علي ذات واحدة ومتمم بوري ذلك بين المتكلمين

فصل

فصل

به ان التمانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما
 امة الا الله لمفسدات او بقرينة انه لو امكن الهاتين
 لا من بينهما ما تمنع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر
 سكونه وذلك لوليل حدودهما او حدوث احدهما
 فان احدهما لو اراد ان يخلق في شخص حياة والاخر
 موتا فاما ان حصل مرادهما وهو محال وتعطلت
 ارادتهما وصوت تعيينهما وانفذت ارادة احدهما
 دون الاخر وفيه تعجز من لم تنفذ ارادته والعجز
 منقطع عن درجة اللوحية والجز من امارات
 الحدوث والادب ينصور ثبات اهلين كان واحدا
 بالضرورة وهو قد يم اذ لو لم يكن قدما كانت
 حادثا لعدم الواسطة بينهما اذ القديم لا ابتداء
 لوجوده والحادث ما لوجوده ابتداء ولا واسطة
 بين السلب واليجاب ولو كان حادثا لا يتقرر
 احي محدث ولذا الثاني والثالث فيسوء كالم
 التسلسل وهو باطل من غير العقائد
 ان قوله تعالى لو كان فيهما امة الا الله لمفسدات
 حجة قناعية والملازمة عادية هي هو الا يق
 بالخطايات اقول ومعني كوفي القناعة انفاقيد
 اقتناعا المسترشد وان لم تقدر الحما المجاهد
 كما في حاشية الخياي وفي كلام المسيرة ما يفيد
 منع كون الملازمة العادية غير معتدة في
 البرهان ودعوي اعتبارها ووجه ان المقصود
 من البرهان حصول ابعاد بالمدلول والملازمة
 العادية فمسله وقدمه في شرح المسيرة في
 الحاشية

لا

الحاشية الخالية بعد تقريره لبرهان التمانع
 قال وهما هاتان برهان آخر يسمى برهان التوارد
 وربما قيل الآية علمية فالآيات ان تشير اليه
 بانشار خفية وهو انه لو وجد الهان بازمان
 لا يوجد شي من الممكنات ويطلق ان الثاني ظاهر
 اما الملازمة فالانه لو وجد ممكن فاما يستند
 اليهما معا فلا يكون واحدا منهما الها فيلزم
 مقدورين قادرين والي احدهما فضل سبغ
 الترجيح في منح ازصلاحية المبدئية مشتركة
 بينهما كما ان الحاجة مشتركة بين الممكنات
 فاحتياج بعضهما وجودها في احدهما دون
 الاخر فخير بالامح فاقست هو محتاج الي
 مطلق المبدأ افتقار احدهما بمجرد اختياره
 دون الاخر فيست حاجة خصوصية المعلوم
 الى خصوصية العلة ضرورية وهذا متمسك
 به في شمول قدرته تعالى في كون افعال العباد
 مخلوقة له تعالى فلا تغفل فالامر بالم يثبت
 اليه الشارح تشاغل في صانع العالم
 ليس بعرض لانه يستحيل بقاءه لانه ان
 كان باقيا فاما ان يكون انقضاء قايما به وهو محال
 لان العرض لا يقوم بالعرض والبقاء عرض لانه
 عبارة عن معنى ان يد على الذات والبقاء كذلك
 بذليل صحة قول القائل وجد ولم يبق ولم يمع
 وجد ولم يوجد بخلاف انصاف سودا للونية
 لانه ليست بزيادة على ذاته وبغيره فيكون

٧٥
 ١

فصل

الباقي ذلك الغير لا العرض وما يستحيل بقاءه لا
 يكون قد مالان القديم واجب الوجود لانه فيكون
 مستحيل العدم كذا في العزيمة وفي شرح العقائد
 لمولانا سعد الدين بعد تقريره لبعض ما
 قدمناه عن العدة قال وهذا على ان بقا
 الشيء بمعنى زايده على وجوده وان القيام بمعنا
 التبعية في التجزؤ الحق ان البقا استمرار الوجود
 وعدم زواله وحقيقته الوجود من حيث النسبة
 الى الزمان الثاني ومعنى قولنا وجد فلم يبق
 انه خلق فلم يستمر وجوده ولم يكن ثابتا
 في الزمان الثاني وان القيام هو الاختصاص
 بالاعتكاف كما في اوصاف البارقي وان انتفا الجسم
 في كل ان وتساوفا ببقاها بمجرد الامثال
 ليس باعده من ذلك في الاعراض والله اعلم
 وليس بجوهر لانه اسم الجزء الذي لا يتجزئ
 وهو متميز بجزء من الجسم واسم تعالى متعال
 عن ذلك وليس بجسم لانه مركب ومتجزئ
 وذلك ما يرب الحدود وما تكثرت انتفا
 جسمه تثبت لوازمه ليس سبحانه ندي
 لون ولا رائحة ولا صورة ولا شكل ولا مشاه
 ولا حال في شيء ولا محل له ولا متجزئ شيء ولا
 تعرض له لذة عقلية ولا حسية ولا ألم
 لذلك ولا فرع ولا غم ولا غصب ولا شيء مما
 يعرض للجسم لانه لا يعقل من هذه
 الامور لا محض الجسم وقد ثبت انتفاء

الجسم وانتفاء المزمع يستلزم انتفاء
 لازمة المساوي وان هذه الامور تابعة المزاج
 المستلزم للتزكيب المتاني بلوجوب الذاتي
 ولان البعض منها تغيرات وتفاعلات وهي
 على البارقي تعالى بحال ما ورد في الكتاب
 والنسبة من ذكر الرضي والغضب والفرح
 ونحوها يجب التنزيه عن ظاهره على وفق
 ما هو مقرر في كلامه وليس بمحدود ولا معدود
 ولا متعوض ولا مستجز ولا مركب منها ولا وصف
 بالماهية اي المباشرة للاشياء معني
 قولنا ما هو من اني حش هو ولا بالكيفية
 في اللون والطعم والرائحة والحرارة والرطوبة
 واليبوسة وغير ذلك ما هو من صفات
 الاجسام كما قدمناه ولا يمكن في مكان
 ولا يجري عليه زمان لان الزمان عندنا
 عبارة عن مجرد يقدر به مجرد اخر ويمتد
 الفلاسفة عن مقدار الحركة والله تعالى
 متزه عن ذلك **فصل** في صفات العالم من
 عام قادر سميع بصير يريد الى غير ذلك
 من صفات الكمال وقالت الفلاسفة ما يجوز
 اطلاقه على الحق لا يطبق على حق حقيقة
 لا انتفاء المماثلة بينه وبين الخلق ومتي
 تثبت الاشتراك في مجرد التسمية وهو
 راجل لا هذا او ثبت في ثبوت تضاد
 وله حية وعظم وقدره سميع وبصير ورادة

فصل

خلافا للمعتزلة لان الماهية تثبت بالاشتراك
 في اخص الاوصاف فالعلم بما قبل العلم لكونه
 عاما لا لكونه عرضا وحادثا فهو وصف بالعلم
 تثبت التماس وهو قاسد والقدرة على حمل
 من تتشارك القدرة التي يحمل بها غيره ما لله من
 في اخص اوصافه ولا تماثلها وعندنا هي تثبت
 بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا
 في وصف لا تثبت الماهية لان المثلين ما سدا
 احدهما فيسند الاخره عنهما محدث جازي
 الوجود وعلم الله تعالى ازلي واجب الوجود
 فلا يماثلان كيف وقد قال الله تعالى انه لا
 بعلمه ولان الافعال المحكمة كما دلت على
 الصانع دلت على هذه الصفات لان من توقع
 نسخ ديباج منقش اوباء قصر عال من ليس
 له حياة وعلم وقدرة تسارع العقلاء الماهية
 تسفيحه ويجوز ان يكون لله تعالى صفات
 واسما لا نعرفها خلافا للمعتزلة ويقال
 صفاته حمل ذاته او ذاته حمل صفاته او
 صفاته معه او فيه او مجاورة له ويقال
 صفاته قائمة بذاته و صفاته لاهو ولا غيره
 ولذلك كل صفة مع صفة اخرى لازمي ولا غيرها
 كما في عمدة النسفي فكل صانع العالم
 يستلزم كمالا قدير ازلي باق ابدي قائم بذاته
 لا يفرق ليس من جنس الحروف والافراد
 غير متغير من في سسوت ولا فية وهو به امر

فصل

وانه وصف العبارات مخلوقة لاف اصوات وهي
 اعراض وسميت كلام الله تعالى لدلالة عليها
 وتادية لها فان غير عنها بالعربية فهو قرآن
 وان غير عنها بالعبرانية فهو تورا فاختفت
 العبارات لا الكلام كما سمي الله بعبارات
 مختلفة مع ان ذاته واحد ومما يدل على المدي
 كونه تعالى متكلمها اجاع الرسل عليهم الصلاة
 والسلام فانه قد قرأ عليهم امهم كما نوايسون
 له الكلام فيقولون انه تعالى امر بكذا وكذا
 كما او اخرج بكذا وكل ذلك من اقسام الكلام
 فيثبت المدي فان قيل صدق الرسول
 موقوف على تصديق الله اياهم الا طريق اليه
 معرفته سواه وتصديقه اياهم تعالى اخبار
 عن كونهم صادقين والاخبار كلام خاص له
 تعالى فقد توقف صدقهم في اتقان كلامه علي
 كلامه تعالى وذلك دور قلنا لا دور لان تصد يقه
 تعالى اياهم باظهار المعجزات علي وفق دعواهم
 فانه يدل علي صدقهم ثبت الكلام بان كانت
 المعجزة من جنسه كالقرآن الذي يعلم ولا انه
 معجز خارج عن طوق البشر ثم يعلم به صدق
 الدعوي ام لم يثبت كما اذا كانت المعجزة شيئا
 اخر مثل التكوين غير المكون وهو صفة
 ازلية قائمة بذاته كجميع صفاته وهو تكون
 للعالم ولكل وقت جزء منه لوقت وجوده كما
 ان ارادته ازلية يتعلق بها المراتب لوقت

ما
 في
 الكلام

وجوده وكذا قدرته الازلية مع مقدوراتها
وهذه المسئلة تختلف فيها مشايخ الحنفية
والاشاعرة فادنى متأخرو الحنفية من عهد
الشيخ ابي منصور رتبها الى الصفات الراجعة
الى صفة التكوين صفات قيمة رتبة علي
الصفات المتقدمة وتيسر كلام الى خيفة
واصحابه المتقدمين تصحيح بذلك سوي
ما اخذوه من قوله كان الله تعالى خالقها قبل
ان يخلق ورزاقها قبل ان يرزق فان هذا صريح
في قدم الخلق وقدم الرزق وذكره له امجها
من الاستدلال منها وهو عندكم في اثبات
هذا المدي ان الباري تعالى يكون الاشياء
اي موجد لها ومنشئها الجماعا وهو يكون مكون
الاشياء بدون صفة التكوين التي المكونات
انما تحصل عند تعلقها بها بحال ضروري
استحالة وجود الاثر بدون الصفة التي
يحصل بها وجود الاثر كالعلم بالعلم والارادة
يكون صفة التكوين اذلية لا تتنازع في امر
الحوادث بذاته تعالى ومنها وجوه اخرى
في الاستدلال مقررة مع الاجوبة عنها في
المطولات والله اعلم سيئد صانع العلم
اوجده باختياره زمن الاختيار له فهو مضطر
مجبور فيكون عاجزا والاختيار بدون الارادة
وفي وجوب تحصيل العقولات بوجه دون
وجه ووقت دون وقت اذ لو لاها لما كانت
وقت

فصل

وقت اولي من وقت ولاكمية ولا كيفية اولي
من سواها اذ القدرة تترها في اليجاد وذا
لا يختلف باختلاف الاوقات والدليل عليه قوله
تعالى يفعل الله ما يشاء وغير ذلك من الايات
الناطقة باثبات صفة الارادة والمشيئة لله تعالى
فليس الخلق والتكليف واجبا عليه
سبحانه وما هو تعالى يتفضل بالخلق وهو
اليجاد مطلقا والخلق وهو لايجاد لا على
مثال سابق وتعمد اليجاد شاملة لكل موجود
وهو سبحانه متطول بتكليف العباد اي متفضل
به عليهم حيث جعلهم اولا لان بما طبعهم
بالامر والهي وقالت المعتزلة وجب عليه بذلك
لما فيه من مصلحة العباد كذا في شرح المسايمة
عن الامام حجة الاسلام الغزالي ثم قال اعلم انه
قد اشتهر عن المعتزلة انهم يوجبون امور اربعة
الطوب واليؤوب على الطاعة والعقاب على
المعصية ورعاية الاصالح للعباد والعوض على
الالام وتام ذلك يطلب في الحسن
والقيبح العقليين لاتراعى في استكمال العقل
بادراك الحسن والقيبح العقليين بمعنى صفة
الكمال وصفة النقص كالعلم والجهل وكالعدل
والظلم ورالشراء لا ولا لاتراعى في استكمال
العقل بادراك الحسن والقيبح بمعنى سلبية
الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسيئة الى اغذائه
فانه عندهم حسن والنسيئة الي اولى يه فانه

فصل

فصل

عندهم فيه وسأله استمع الحسن الخلق وقبح
 المرء العقل يستعمل بأدراك الحسن والفتح فهذا
 المعنى ايضا فاقامهم ومثبهم وأما النزاع في
 استقلالة يدركه في حكم الله تعالى فقالت
 المعتزلة بعدكم في مقصده في الكتب
 المسبوطة وقالت لأشاعرة قاطبة ليس
 للعقل نفس حسن ولا قبح وأما حسنة ورود
 الشرع بأحوالته وقبحه ورود الشرع يحظره أي
 بالمنع لنا منه وإذا ورد الشرع بذلك تحسناه
 أو قبحناه هذا المعنى وهو كونه ما زونا لنا فيه
 ونحرم ما عينا حاله بعد ورود الشرع بالنسبة
 إلى الوصفين بحالة قبل وروده فلا يحجب
 قبل البعثة شيء عن الأشاعرة إلا إيمانهم
 ولا غيره ولا يحرم كثر ولا أوجب الإيمان وسائر
 الواجبات وحرم الكفر وسائر المحرمات
 بالشرع وقالت خنيفة قاطبة بثبوت
 الحسن وإفني العقل على الوجه الذي قالت
 المعتزلة لكن حكم عند خنيفة بمقتضى
 الحسن والفتح هو الله تعالى وعند المعتزلة
 هو العقل ومما في الكتب المسبوطة
 في روية الله تعالى بالأوصاف الموصوفين
 في الآخرة بعد دخولهم الجنة جارية عقلا واجبة
 سمعنا في روية من كان ولا في جهة ولا اتصال
 شعاع ولا ثبوت مسندة بين الرأي وبينه
 تعالى وغير ذلك من حديث وزيل
 علي

فقه روية سد تعالى

علي ذلك من العقول وتتبدل في حكم
 وشرح العقل يدور في من انتب له روية
 وأما روية تعالى في هذه فذهبت صيغة
 من مثبتي الروية في سجنه وجهه بعض
 اصحابنا تنسك باجماع من سبب كذا في الهدى
 في شرح العقول يدور روية في هذه فقد
 حكيت عن كثير من اصحابنا وحدثني ج
 نوع مشاهدة يكون بأغلب دون بعض يرى
 في روية في روية يدور في بيقه في
 قولان شتى أي الحسن وشرعي حدها
 القشيري أجدها الجواز وهذا ختلف
 الصحابة في روية نبي صلى الله عليه وسلم
 ليلة المعراج وصوريل جوار إذا لم لا
 يختلف فيه وبني بنو قار يقشيري
 وغيره وهو مذهب بني بنو قار لغيره لغيره
 لا تذكره لأبصار في جبهه روية علي
 الدنيا جوه بينه وبين أدبه بدله علي
 الروية في الآخرة وختبر في روية في
 الله تعالى عنهم فكان روية بني قاري
 الله عليه وسلم ونسب السند في روية في
 جماعة لأصحابنا في لا تحصل لأدول
 في الدنيا قال شيخنا بنو بنو قار في
 وأبوا شامة في لا يصح في روية في
 الدنيا يقظة في شامة من روية في
 وختبر في سبب في سبب في سبب

فقه روية سد تعالى

عليه وسادس سبع من ربيع ارمق
 هذا مع قوله في ذكره وبعثه
 المذكور فان به موحيه واني لا ياتي سبق
 هذا في قوله واما جوده فقد تنبه حديثه
 الخالف فيه من معصيه من ان قال انما
 يروى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فاذا كان في ذمة من رقبته فليس عليه
 الباقي بالآتي ورواه حسن وتمامه يطلب
 من يدعي المحدث شرح عقيدة الشياطين
 والله اعلم
 بل هي عندنا مشهورة الحق امر من واقع
 قطعاً الآن بعد حثيفة ما رواه الامام
 انه واجب بقوة وفوه في عمدة الخسعي
 في البعثة انما هي في حد ذاته واجب
 تشرح له في وجوب البعثة اربعة خدوش
 ظاهرة ومن جملة غيرة وجوب الوقوع
 لتعلق العبد بتدبيره فان ذلك لا يثبت
 بانه امكان في نفسه الحق ان رساله لطيف
 من الله تعالى في حجة بني عبده وخص فضل
 وجوده شرح سورة النبوة وروى انما اهل
 زمانه خلق عقداً حال ارسال وما عقدة
 لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فقد رويت
 بدعوته عند لا يسار بقوله تعالى وحل
 عقدة من ليس به يوم فحي در سيد تود
 تعاني تار تريت سونك يا هوسي ومن لم

يقول حتى بقوله تعاني ففتح متي لسان
 وقوله في كاريين واجب عن دول بان له
 يسئل حل عقدة منه لاذنهم ولذلك نكره
 وجعل بغير وجوب الامر من لسان يحمي
 ان يكون صفة عقدة وان يكون صلة احل
 ان ترى عليه حقة وقوة اري والسلامة
 من دنا دباد وشمز لم ياتي الطعن
 بذكر من ما لا يبق من الفرق والسلامة
 من تقوى والسلامة من العيوب المقيدة كالذين
 والحمد لله من فله البركة كمال على الطريق
 ومن دنا العساسة كاحامة وشرطها ايضا
 الهمة من الكفر وما الهمة من غيره من
 المعاصي من موجبات انبوة بفتح الحيم اي
 الامور التي يقتضيها منصب النبوة مما خسر
 غيرا كما مر شان اموجب فله في اشتراطه
 فيها وهذا عليه جمهور واما على القول
 بعصمة من انفسا يروى الكبار فينبط النبوة
 وبعدها فيمتنع اشتراط وفاء لعن اهل
 الظاهر وحدث في اشتراط الذكورة حتى
 حكمه بنبوة مريد عليها السلام وتمامه في
 شرح مسابقة في تفسير القاضي ان
 اخرج علي في تعاني فينبط امة بقوله وما
 سلنا من قبل الا رجالا والله تعاني اعلم
 في ثبات نبوة نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم شبهه من عبد الله بن عبد

س

المطلب بن هاشم بن عبد مناف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى حبس اجمعين ياردي ودين الحق حاكم
 انفسه وناسخا لما قبله من الشرائع ورسالة
 لكل من يعقل من الانس والجن وقال بعض
 العبد وفيه ملكة في قلبه امام ابو الحسن
 السيبان ونص سراج مسيرة عن الرازي انه
 قال في تفسير قوله تعالى تبارك الذي نور
 الفلق علي عبده ليكون للعالمين نذير انهم
 دخروا ملكة في غوم من بعث صلى الله
 عليه وسلم لانه ادعي النبوة واظهر المعجزة اما
 دعوته شيع فقطعي لا يحتمل التشكيك واما
 اظهر معجزة فلا تباينة بامور خارجة للعادة
 مقرونا بآية قوي استنوة مخفي جعلها بان الصدق
 فيما يدعيه عن الله تعالى ولا يخفى بالمعجزة الا
 الاثبات من خارج للعادة بقصده بيان
 صدق من كفى انه رسول الله ومن احسن ما
 قيل في معجزة حصول العلم بضرورة تصديق
 المديني عند وقوع ما يدعيه موافقا للدعوة ووجه
 دلالة خدماة من ما يعجز عنه الخلق لم يكن
 الا فجز من سجد له وذلك كاستنطاق القمر
 وشيخه النبي ونبجها استبر ونبع الماء من بين
 اصابعه وحين نخله وشكايه الناقة وشرا
 الشرا حبيبية وشرب الكثير من البشرا القليل
 من ماله من غير ان يهرق من نجس الايات
 وابيت دلالات كما علمت تفصيله في الكتب
 الكريمة

[illegible]

وَأَتَى كَذِبًا

غدا - رزق بنظر الخالق وليكتفون بخلق الموجد
 بالاختراع وحين راي الجبابرة معنى الكل
 واحد وهو المخرج من العدم الى الوجود ففسروا
 على ان رزق لفظ الخالق والجبرية من ان الله
 لا يختار ولا يفعل للعبد انه لمول ولا قدرة لهم
 على تعاضد حركات المزعزعين والعروق النابضة
 حتى اهل الحق بوجوده الاول ان العبد
 لو كان خالق لافعله لكان عبدا يتفاضلها
 بضرورة ان ايجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون
 الا كذلك والادام باطل والثاني النقول الواردة
 في ذلك بقوله تعالى والله خلقهم وما نعلمون
 اني منهمك على ان ما مصدرية لئلا يحتاج الي
 حذف التثنية استحوذ او معروك على ان
 ما موصولة وقامه شرح العقائد والمقتول
 ميت باجله لان القتل فعل يخلق الله تعالى
 عقوبة في الحيوان الموت لانهما ثم بعض
 مقتضية من ان الله تعالى قد دفعه عليه لاجل
 الموت وقيم بالمت مخلوق الله تعالى لاصنع
 محبة فيه ولا اكتساب ومبني هذا على ان
 الموت وجودي بذليل قوله تعالى خلق الموت
 والمحبة ولا ترون على انه عدي ومعنى
 خلق موت قدره والله مريد لجميع الكائنات
 شيئا ومضطاعة او معصية لانه خالقها
 بدختيار فيكون مريدا لها ضرورة لان
 - - - - - مشيئته وزادته وصية وحسنه

3-4 2

[illegible]

162

امور الاخلال بها الايمان اتفاقا لترك
 اسجود وسنم وتلقى اولا رستخاف به
 اونا بالمحقق والكعبة وكذا ما اجمع عليه
 وانكاره بعد العلم به ونماه يصيب من الكتب
 مبسوطة ويسعد قد يتنزل وسنقى قد
 يسعد وعند لشعري العره بختم وثمان
 امتلأ من وجود التصديق وثان عاصيا
 بترك دستلال خلافا للمعتزة ولا مات
 واسلامه وحذ خلافا لاصحاب نحوه لقوله
 تعني قاتل الايمان اما قل لم تؤمنه ولكن قولوا
 يسلم من لا سلام شرعي وهو معنى الايمان
 ومخوف وهو معنى استسلم وتقاد ودخل في
 التسلم وهو الذي اثنى طول الايمان مع تفي
 الايمان عنهم كذا في الهدى وهو موثق لما في الفقه
 الاكبر من ثوبه والاسلام هو التسليم والاعتقاد لاس
 ريب من صريح اللغة فرق بين الايمان والاسلام
 ولكن لا يكون ايمان بالاسلام ولا تسلم بالامان
 وهو كالحظ من المظن والدين وقوله في الايمان
 والاسلام وسنرى كل ما انتهى في مقترق الكبيرة لا
 يخرج من الايمان لبقاء التصديق ونعصى اذ امان
 بغير ثوبه فهو في مشيئة الله تعني ان شاء عفا
 عنه ورحمة بعينه وان شاء ضربه بقدر ثوبه
 وصغيرة وكثرة عاقبة امره في الجنة ولا يتخذ
 في شاة تزيين صاحب الكبيرة ومن ثاب عن
 ثباته رستخاف مع الاصل على بيرة اخوي

وقع
 السعد قد تفي
 وبالفس

وبقي فبات من ثاب عن الكبار لا يستغني عن
 ثوبه تصغير ويجوز ان يوا فيه عند صل
 سنة وسنجد خوار من اصل على صغيرة وكيرة
 فهو في محذرة النار وعند المعتزلة انك سنت
 بيرة يخرج من الايمان ولا يدخل الكفر وان كانت
 صغيرة وجنب الكبار لا يجوز ان يعذب فيها
 وان رتب لكبار لا يجوز العقوبة وفات
 مرجية لا يرضى هو الايمان رتب كما لا ينع مع
 اسطر طاعة وحذ قولنا قوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتلى
 فتسحق قتل النفس عمدا مؤمنا وقان وات
 صائفتان من المؤمنين اقتتلوا فسمى الباقى
 مؤمنا وتحميد المنصوص للقائل عمد وقدره محمول
 على مستثنى ولا يجوز تخلف في الوعد وكذا في
 او غيرة تسبح وما جار عنده غفران الكبيرة
 بدون اشتغاف فان يجوز بشغافة الانبياء
 في خير وفي عندهم ما اشنع العقوبة لا فائدة
 في شغافة ومذهبهم يروى بالنصوص والاخبار
 في ب وقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين
 ومؤمات وقوله تعالى فما تنفعهم شغافة
 يستأذون فان اسلوب هذا الكلام يدل على
 ثبوت الشغافة المحملة والا لما كان سقي نفعها
 عن الكافرين عند القصد والتقيد حارم وتحقيق
 دبره معنى ان مثل هذا المقام يقتضي ان
 يستحق ما ينصهم لا بما يجرهم وغيره

التصلوا في الله
 على الاصل ان
 الاصل ان يثاب
 في الاصل ان يثاب
 في الاصل ان يثاب
 في الاصل ان يثاب
 في الاصل ان يثاب

١٠
 ١١

لما راد ان يعلّق حكمه في يوم القيامة
 عداه حتى يرد عليه لانه يتايقوم من
 يقول بمفهوم المخالفة وليست غيبة السعادة
 والسلام شفاعتي لاهل بيته من هتي وهو
 مشهور بالاحادِيث في ان شفاعته تارة
 امعني وعامة اشرح لفتنه في يوم القيامة
 عن الكفر عقلا خلافا للاشعري في حيد
 المومنين في النار والكافرين في الجنة يجوز
 عقلا عندهم لان السموات والارضات وعلمها
 لا يجوز ولا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم
 والنسفة والكذب لان الخلق لا يدخل تحت
 القدرة وعند المعترلة بقدره تعالى كل ما
 ورديه الشرع ولا ياياه لغرض يجب قبوله
 كقول منكر وكبير وهو ليس صغیر او
 كبير فيسأله عنه اذا غاب عن الدنيا وما اقامت
 في الداء او اكله السباع فهو مسئول وراجع ان
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام يستوفون
 ويسأل اطفال المومنين ويوحى في رخي
 به عنه توفيقا اطفال مثل كين في سؤال
 ودخول الجنة كذا في البعده في
 المسابرة والاصح ان الانبياء يستوفون اطفال
 المومنين والله اعلم وورث حسنات بالميزان
 يوم القيامة حق يحق من صفات الله
 عليه وسلم حق والقصص في
 خصوص يوم القيامة حق في

بلا

تقف
تومع الوحيه

حسنات نصره سيدتهم حتى في الجنة
 ولما في الحديث ان الحسنات يضاعفون خور
 عين الا ان بين نقاب الله ولا يقدر به سرمد
 وانه تعالى من يشاء فضلا منه ويضل
 من يشاء عدا منه في الاصل فانه وتفسير
 الخلال في يوم القيامة يرضاه عنه وهو عدل
 منه وهو عقوبة الخذلان على الموصية
 وعدة تروى في تبيينه في حق وصيق القبر
 وعذابه خذله في يوم القيامة فكفاركم وبعض
 مسلمين وبيت غن في معنى الكليم كلها
 مستهينة في الدنيا لان بعضا فضيلة
 الذكر وفضيلة المذكور مثل اية الكرسي لان
 المذكور في مجال الله وعظمته وصفته
 فاجتمع فضيلتان فضيلة الذكر وفضيلة
 المذكور في فضيلة كفار فضيلة الذكر فيجب
 وليس المذكور فضل وهو الكفار ولذلك الاسما
 والصفات مما يستوي في العظم والصفة
 الفضل لا تقاربت بينهما فيجوز معراج حق
 ومن رده فهو مستحق عذاب وخروج من حال
 ويخرج وما جوج وضلع الشمس من المغرب
 ونزول عيسى عليه السلام من السماء
 وسب ترادفات يوم القيامة على ما وردت
 بها الاخبار في حق كافرين وما حث الله
 تعالى به من حور وصور ولا تروى لاهله
 وعنه من ربه ربه وخيمه سلاسل

المنبر

والاستحباب

في الاعمال حق خلافة نبوية والفلاسفة
 والعدول عن خواص النسخة في المعاني يدعيها
 اهل الباطن من غير ضرورة الى دور النسخة
 واستعمال الوصية والباب من الله تعالى
 والامن من نصديق لك هذا بما يحريه من لغيب
 كقولهم من بني ادم وهو امر منون افضل من
 جملة الملائكة وعمره من ادم من الانتقاء والاصفا
 افضل من سواه بالملائكة وجوا من الملائكة افضل
 من عوالم بني ادم وميت في الذي اخذ الله تعالى
 من ادم وذريته حق ونون باللوح والقلم وجميع
 ما قدرتم وجف انقام بما هو كائن وما اخط العبد
 لم يكن ليصيبه وما اصابه لم يكن ليخطئه
 ولا نري اخروج عن الامة وان جازوا ويرى
 المسبح على اخفين في الحضر والسفر ونون
 بالكرام الكاتبين وميت الموت وقبضة
 ارواح العباد ونون الصلاة خلف كل بروجر
 ونون دعاء لاجل الاموات وصدق انهم عليهم
 نفع وهو يتجيب الدعوات ويقضي الحاجات
 فميت من ميتة ما حقا ليست من
 علم الكلام بل من متهماته وبعضهم جعلها
 منه كما علم الكلام عليه في الكتب المبسوطة
 في علم الكلام وفي ايامه استحقاق تعرف
 علم علي ايسر من هكذا امر فيها صاحب المسيرة
 وموافق عرفها باقية خلافة الرسول في
 دمه من ونفعه حوزة المديحيت يجب
 تباعد

فصل

اتباعه على كفة دمه وفي من سحر حار بسنة
 عامة في الدين والدين خازن من سحر ساي لله
 عليه وسلم وهذا نقيد خجرت بنوق ونقيد
 الجوهري مثل القدر لما في بعض النوني
 ونصب لاهم في حجب عليه دمه عند مضقا
 سمعنا عقلا لا حار وميتة حيت قال
 بعضهم واجب عقلا وميتة حيت حار وبن
 الحسن عقلا وسهم وميتة حيت يكون ظاهرا
 لا خفيا ولا مستورا خذ في روفق وبن يكون
 حرا ذكر ان الف عا ونبشيت في شيا ونبشيت
 كونه اي الحام ح شحيا في بن ونبشيت من
 عبد مناف حادي بني صلي الله عليه وسلم
 في محمد بن عبد الله بن عبد مطيع بن هاشم
 ولا كونه معصوم خلافة بن روفق ولا كونه
 افضل اهل زمانه فانه يعتقد امامة الفضول
 مع تمام الفضل خلاق بن روفق ورا كثر
 من العلم الاجتهاد في اصول اي اصول الدين
 وصول الفقه وفي غرو ينسب بذلك من
 اقامة الح وحن استنبه في عقائد الدينية
 ويستقل بن فتوي رافوزر وكمال الوقايو
 نسا واستنبه بن هروم صدق دمه حفظ
 العقائد وفضل يحكمون ورفق خصوصيات
 وقيل لا يشترط الاجتهاد ولا شئ علة هذه
 الامور في واحد وحده فيسبب شتر عندنا
 سحرة فيسبب دس سق الامانة مع الكراهة

في الامور
 في الامور
 في الامور

فدائمه الامامة عدلائه جارية الحكم وتسوق بذلك
او غيره لا يهزل ولكن يستحق العمل ان لم
يستقيم عزله فنبته واد اوجدت الشروط
في حقه فلا يولي بالولاية افضل من فاني
المفهوم مع وجوده تحت مائه ولا يولي
الامة كثر من واحد ولو تعد وجود الم
او العدله فمن تعدي للامامة بان تقلب
عليها جلي او فاسق وكان في صفة عنها
انما فنية لا تطلق حكما بالانقضاء مية
كيلا يكون كن بني قصر وهدم مصر و
الهدم التسمية وما نبي رسول الله صلى
الله عليه وسلم على امامة اخذ بوجه اذ لو نص
لا يشتر لكن الصحابة رضي الله تعالى عنهم
اجمعين اجتمعوا على خلافة ابي عبد الله رضي
الله عنه ايستللا الامام اصاله ثم على غير رضي
الله عنه يتولى عليه السلام اقبلوا بالذين من
بعدي ما لا تراخ خلافتي اتم علي عشرين
زي انورين رضي الله عنه ثم علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه وعلي هذا ترتيبهم في القضية
وقد قرى عليه السلام خلافة يودس
تلاوة بسنة وقد تمت بولي رضي الله عنه
وهذا اخر ما وردنا من الفتن الاول وهو من
علم الصادق وكان الفتن من تاييفه ثم نشر
جمادى شرب سنة وصلى على سيدنا محمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين -- سب في عدم سوابق نقفه
حق علي من حاورني ان يسمو بذكره او يسمو
وبيعرق موضعه وغايته واستمداه وصول
الفقه علم الله بالحق اعد لي بنو من
الي استنباط حكم الله بنو من بنو من
ادلتها التفصيلية و استنباط حكم فضل
عن استنباط حسن بنو من بنو من بنو من
والفرعية عن مشر عن ادلة حج و تفصيلية
عن الاجالية كمتقي و لتافي و استنباط
بالاستنباط عن الاستدلالية وما مضافا
فلاصول ادلة الفقه وجبات ولا استنباط حال
المستدل لها علي وجه كلي و تفقه العلم
بجملة غالبية من الاحكام الشرعية غالبية
الاستدلالية بالتفصيل فقولنا بجملة غالبية
فصل عن العلم بحكم او حكمين وعن التعميم
المشعر بان من دون جملة الاحكام لا يكون
فقهها والشرعية والفرعية عما سبق والاستدلالية
عن علم الله وملك والرسول وبالتفصيل
عما سبق وموضوعه الادلة التي يبحث عن
اقسامها واختلاف مراتبها وكيفية الاستنباط
منها علي وجه كلي وغايته معرفة الاحكام
الشرعية واستدلاله من الاحكام والعربية
والاحكام الشرعية من جهة تفصيلها لا من
جهة العامة بشوة لاستترة الدور كحاجة البدع
في نيل صواب اعدد حقه مع انه

انفع الشايع

ظني فاستجب جوابه ان العلم يطلق عام
 الظنيات كما يطلق على القطعيات كالطب
 ونحوه وجوب وخروجه ان الشارع لما اعتبر
 عليه الضم لا حكمه صار منه قال كلما غلب
 ظن المجتهد بنحوه يثبت الحكم وكلما وجد
 غلبه ظن المجتهد يكون ثبوت الحكم مقطوعا
 به ويراد بقوله كلما غلب ظن المجتهد يثبت
 الحكم انه يجب عليه العمل او يثبت الحكم بالنظر
 الى الدليل وان لم يثبت علم الله تعالى وانما
 اوجب هذا العمل عدم قولنا باصانة كل
 مجتهد كما افاده في التوضيح والله تعالى اعلم
 باب هو صفة الله على استا طلب
 الفعل وعرفه في انما رايته قول القائل لغيره
 على سبيل الاستعلاء فعل واورد عليه اسما
 الافعال وسبب لاورد غير العربية وعرفه في
 الديق بانه طلب الفعل على جهة الاستعلاء
 وبالحاجب بانه اقتضا بفعل عرف على
 جهة الاستعلاء واورد عليه من انزل ولا تنزل
 فانهما اقتضا بفعل عرف وفرد على تعريف
 ابن الحاجب ابنه نحو اكفف قال في التلويح
 اللهم الان يراد به كيف عن الفعل الذي اشتقت
 منه صيغة في تنصاته اعلم ان الامر يطلق
 على كل صيغة ثم صادرة عن القائل على
 سبيل الاستعلاء وهي سلم باصيغة

باب

بن حاجب تعريف الامر ولا تنزل فاستجب
 على ارادة الفعل من الامر عند خلاق لمعقولة
 حتى ان قول السيد للامام استغنى امر
 ويختص بالمعانة بالترك وان كان لا يريد
 سيقه بل اظهار عصبية مبدع عندك
 ويوقوف على الصيغة عنه بخلاف الاصحاب
 التي في رحمهم الله تعالى حتى لا تكون
 افعال النبي صلى الله عليه وسلم موجبة لانه
 مع ان يقال فلا تفعل كذا ويبرئ منه ولو
 كان الفعل امر كان تناقض ولان الفعل
 لو كان امر كان الاكل والشرب امرا بذلك
 وليس كذلك واطلاق اسمه لا يبرئ بعض
 الصير مجاز يدل عليه صحة تعني الامر عن الفعل
 ويؤيد هذا المقال حديث سورة نوصال
 وخلق النعال وموجبه او جوب بعد اخضر
 او قبله وما لا خيار من انفي فلا يدل على
 الوجوب بل والامر منهم لا يبرئ عليه كما شرح
 اكثر لشيخنا ولا يقتضي التلويح ولا يمتنع
 سواء اتعلق بشرط او اختص بوصف فيقع
 على اقل جنسه ويحكم كله على الجميع ولو
 قال لها طلق نفسك يتصرف في لا تخفها
 ان تطلق واحدة على احتساب الاعلى ولا يحتمل
 ما يمتنع لانه عدد محض لا يتصور مرة
 منه لان ذلك كل طلاق في مرة واحدة
 ومن مدة اخرى لانه ولو ترك تنصب

ضرين

على
 على
 على

فان ذلك كل نكاحه وتوقال اشترى عيدا لا
 يتدول نكاحا وسبب ان اثنين واحد وكذا
 انقول بانكاحا هو ان تدخلت امرأت
 بدخلت في نكاح رجل فدخلت
 فتنكحها فذلك نكاحا لا نكاحا
 السابقون عليان ومن سببه فيجب النكاح
 ومن قال بالنكاح سبب في رد من الوارثة في
 اعيادان وتحت لانساه في ذلك في نكاحا لا
 النكاح بل يتكرر بسبب ونحوه في نكاح العلة
 اما بانكاح او بدلالة من غير سبب في نكاحا وجوب
 النكاح علي الشفع او رد رحمه من اداهو
 اقامة في واجب وزد بعضه في وقته وقال
 بعض المحققين هو بتدول في الواجب في
 وقته المتعدي به سواء كان وقتا فمروغره
 وهو وجوب في الاول لا بد من شرط فلهذا كله
 في وقته ليكون دون وجوب النكاح في
 في وقتين فليكون في نكاح واحد فعل
 مثله في وقته محل غير انفساد وعدم صحة
 الشرع وهو امر بدخول في صلاة ادبت مع
 كراهية النكاح في سبب في نكاحا وجبة
 فلذا دخلت في نكاح ما موريه ونكاحا
 تعريفان احدي في نكاحا الصحيح من ان
 القيد يجب في نكاحا في نكاحا في نكاحا
 بعد اتيه في نكاحا في نكاحا في نكاحا
 من سبب في نكاحا في نكاحا في نكاحا

في
 في

فيقال هو فعل اعياده بعد وقتها ولا يكون
 خارجا عن القسم لان المندوب ما موريه لقوله
 تعالي واكملوا الخ ولكن يجوز فلهذا لم يدخله
 اكثرهم في تعريفه وطلاق القضية متعارفة
 الفقهاء علي ما ليس بواجب في نكاحا في نكاحا
 اكثر من قوله وقفي التي قبل الظاهر فيهما
 علي القول المرجوح من ان القضية بسبب
 حديد فهو تسليم مثل الواجب وقامه في
 شرحا مختصرا المنار وبنينا وان محاررا
 ويؤيدان في نكاحا مع القرينة في الصحيح
 وعند غير الاسلام القضية حقيقة في معنى
 الاداء لا يحتاج الي القرينة ويحيان بسبب
 واحد وهو الامر الذي وجب به في نكاحا عند
 الجمهور خلافا للعراقيين من مشايخنا فانهم
 يقولون يجب القضية في مفسور علي الامر
 الذي وجب به لاداء ولا اثر للاختلاف فيما
 يظهر من ادلة ثلاثة انواع ادا او محض
 كامل وقصر او ما يشبه القضية المحض
 الكامل ما موريه الانسان بوصفه الذي شرع
 كاداء المكتوبة بالجماعة فاما فعل المنفرد
 والمسبوق فاداء وفيه قصور وفعل الاصح
 بعد فرع الامام ادا في نكاحا القضاء لقوات ما
 التزمه بالتمرية وهو لاداء مع الامام وهن
 لا تقسم في حقوق لعبد ايضا فردعين
 في مفسوب غاب بوجد في ورد عليه انجب

في
 في

في
 في

اداء الكامل وورد العبد المغضوب بعد جنايته جناها
شد الغاصب اداء قاصر وتسليم كان تزوجها
عليه ولم يكن في ملكه وقت التزوج ثم استتره
وسلمه اداء من حيث المسمى شبه بالقصا
من حيث اني تبدل الملك بوجوب تبدل العين
حكمها وتوفي القضا ثلاثة مثل معقول وهو
ان يعقل فيه المماثلة كالصلاة للصلاة وغير
معقول كالغذية للصوم عند العجز كالشيخ
الفاني وقضا بمعنى الاداء ككثير من اوردك الامام
في الحيدر الكاوية الركوع فصل في وصف
الحسن المماور به الحسن المماور به من
مدلولات الامر عندنا لانه لما كان للعقل مدخل
في معرفة حسن الايمان وقع الكفر وحسن
العدل والاحسان معرفة حسن اصل العبادات
دون هيئاتها وشروطها وقائما ومقابرها لكون الامر
دليا ومعرفة الماثلت حسنة بالعقل وهو الما المعنى
في غيبه اي يدركه العقل بالا واسطة وهو نوعان
احدهما حسن لمعني في وصفه كالامان بمعنى
التصديق حسن لمعني هو شكر المنعم وهذا حاصل
في ذات التصديق والآخر ملحق بهذا القسم مثلك
الحسن لمعني في غيره كالزكاة فانها غير حسنة في نفسها
الذي اضاة مال الا انها صارت حسنة بواسطة
رفع حاجة الفقير الذي هو من خواص الرحمن عز
وجن وتنوعين واحد وهو انه لا يسقط الا بالاداء
او نترضا مستقصا وما يكون لمعني في غيره

وهو نوعان ايضا احدهما لا يورث وما مورث كالنفس
فانه حسن المتكبر من السبابة والصيانة
لا تتأذي به وانما تتأذي بآدم معقوبة ونوع
الآخر ما حسن لمعني في غيره مما يورث اي يورث
الغير الذي حسن المماور به ربحه به انما ينفس
المماور به كالمهاد حسن لا يتأذى كلمة الله تعالى
وذلك يتأذي بمعنى المعنى الذي شرع المماور به
لاجله في هذا القسم يحصل بنفس الاتيات
بالمماور به فان اعمال الدين يقرب عنده يحصل
بنفس الجهاد من غير توقف عن فعل آخر وحكمها
واحد ايضا نوع آخر يسمى بانواع خامسة وهو
ما حسن حسن في شرطه وضوابطه التي تهيئ
فيها العبد من اداء ما لرفقه وانما سمي الخامس لان ما
فيها العبد في مينة او غيره بانواعها يصح كله حسنا
حسن لمعني في شرطه وهو العدة في الامور نوع
مطلق عن الوقت فلا وجب اداء في الفورية الصريح
خلافا للترجي فان المطلق عند شرط الفورية لكان الامر
لطلب الفعل فقط والافرية في صلاحية حصول
الفعل فيها على حد سواء وحقيقته ان مطلق الامر
لا يقتضي الفور ولا التراخي بل يجب طلب المماور به
فيجوز للمكلف كل من التراخي والفورية لا مثال
لانه لم يطلب الفعل مقيد بحدس فينفي على
خياره في المباح الاصل ومعني فهم مطلق الامر
للتراخي ان الامر لما لم يكن مقتضيا للفورية لم يكلف
تاخيرها لانهم يقولون ان تراخي مقتصد كما حققه

الكمال بن الهمام وفي البديع مريد فنه حيث قال
 مسئلة بعض اعني يقتضي الترخي ومراده
 عدم انقضاء الفور فانه لو اقتضي الترخي لم
 يمتثل اذا قدم والصحيح انه لا يقتضي الفور
 ولا الترخي وانما حاصل خبر المكرهون
 والكرخي قائلون بالفور وهو يقتضي به وهو
 النوع الاول ان يكون اعيان ضرورية في الابداء
 سببا للوجوب وهو وقت الصلوة فانه يفعل
 فيها ويقوت بقوته ويمتنع تقديمها وهذا
 حكمه اشتراطية التعيين ان يستفاد بعين الوقت
 لان الحكم قد لا يزول بزول سببه كالتجديف
 الطواف ومما على وجه التحقيق بطلمس
 من شرحنا المختصرا للمنازلتين بعض اجزاء
 الوقت السببية لشي من مقصد ولا من القول
 الابداء فيه كالحائض التي من يجرى في الاطعام
 والكسوة والتحرير وتوعين الصلوة فمتثلا
 للتفريق لا يتعين به تغيره والتوقع الثاني
 من المقيد بالوقت ان يكون اوقيت معياره
 وسببا لوجوبه كسهر رمضان ومن حكمه عدم
 مشروعية غيره فيه فيتبادي مطلق فيه الاسم
 اي مطلق فيه الصورة فيتبادي مع خطأ في
 الوصف الالهي المسافر ينوي وجب اخر عند ابي
 حنيفة رضي الله عنه وفي التعليل روي ان
 اصحابه انما اذا نوي المثل يكون من بين الفري
 وان اطلق النية فالاصح ان يتبع عن فرض بانقضاء
 الروايات

٢٢
 الروايات ويقع بمود المريض اذا نوي واحدا اخر
 او نقله عن الفرض في الصحيح والنوع الثالث
 ان يكون معياره لا سببا لوجوبه كقضاء
 رمضان ويشترط فيه التعيين ولا يحتمل هذا
 النوع الفوات والاربع ان يكون مشكلا كالحج ومن
 حكمه تعيين ادايته في شهر من اولى سنة
 ذمكاه وهذا عند ابي يوسف واضح الروايتين
 عن ابي حنيفة كماله البحر الرائق وقال محمد بن
 علي الترمذي والتعجيل افضل كماله الخلاصة
 فعلى قول محمد يجوز التأخير عن العام واذا فعل
 يكون اداء بالانقضاء ومرة الخلاف تظهر فيما اذا
 اخره فعلى الصحيح ما في وبصر فاسقا مردود
 الشريعة واذا فعل ارتفع الائمة وعلي قول محمد
 لا كفار يخاطبون بنا على العهد الماضي بالجماع
 الفقهاء وكذلك تخاطبون بالشرع من التقويات
 كالحجود والقصاص عند تقدير اسبابها
 لانها الجزر وهم اليقين او المعاملات لانها
 لمطلوب بها مردوني وهم اليقين بها ولا تخاطبون
 باداء ما يحتمل السقوط من العبادات كالصلوة
 والصوم في الصحيح عند مشايخ ماوراء النهر
 وعند العراقيين يخاطبون بجمع اولها ابي يعقوب
 ونواهيهم من حيث الاعتقاد ولا اداء في حق
 المؤمن خذ في الاخرة فيعاقبون على ترك ذلك
 وفي شرح المنار محل الخلاف هو الوجوب في
 حق مؤخذا على ترك الاعمال بعد الانقضاء

فيمنع
 التفريق

في مواخذة يترك اعتقاد الوجوب والله اعلم
باب النهي هو طلب الامتناع من جهة
 الاستعلاء بحجة البدع وفي المناظر عرف بان قول
 القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تقبل وكون
 صيغة النهي حقيقة في التحرير والكره او مشتركة
 بينهم بالاشتراك اللفظي والمعنوي او موقوفة
 فعلى ما تقدم في الامر من المزيف والاختيارية
 اعني ان الاختلاف في ان النهي يوجب التكرار
 كالامر لا يتاخر ههنا لان يستغرق الامر فلا يتصور
 فيه التكرار ومن قال بالاباحة مثله يقول بالاباحة
 ههنا كذا يصير حكمها واحدا فان بعد عن الحقائق
 ومن قال بوجوب التكرار يقول بوجوب الانتهاء
 ههنا وهو مذهب اصحابنا لان الانتهاء ما موربه
 في قوله تعالى وما نهاكم عنه فانتهوا والامر للوجوب
 كما سبق ومن قال بان الامر بالشيء نهي عن ضده
 مطلقا لا يقول بان النهي عن الشيء اقبح اضاده
 اذ كان له ازيد او كثيرة لا سيما له اجمع بين الاضداد
 اثباتا لا نزاعا وقد اختلف العلماء في الامر والنهي
 في حق الضد فقال بعض المتكلمين وبعض
 المشافعية لاحكام الامر ضد الا وقال بعضهم
 الامر بالشيء نهي عن ضده وبالعكس وبالاختار
 انه نفس في كراهة ضده وضد النهي كسنة واجبة
 اي موقوفة قربة من الواجب وينبغي النهي
 في انفسه في صفة القبح كالامر في اقتضائه في
 نسبت حسن الاول من امري منه ما يقع في غيبه
 وند

وضعها كالنهي او شرع كبح الحرام ما يقع لمعني
 في غيره ووضعا كصور بدعي ونحوه في مصلحتها
 ومقارنا في الجملة كبيع وقت الذاء والنهي
 عن الافعال الحسبية كالقتل وشرب الخمر من
 القسم الاول والنهي عن الامور الشرعية من القسم
 الثاني وهو القبح لغوي ووضعا تنبيه لما قالت
 الحنفية بحسن بعض الافعال وقبحها لنفسها
 وعبرها كان تعلق النهي الشرعي باعتبار القبح
 مسبوقا به ضرورة حكمة التأدي لا مدلول
 الصيغة وتما مذهب التحرير وقد من في بحث
 الحسن للمماورية ان من مدلولات الامر
 عندنا بحجة الحاوي القدسي ونفس
 في بيان اسباب الشرائع اعلم ان اصل الدين
 وفروعه مشروع باسباب جعلها الشرع
 اسبابا لها تيسير في غاية كمال بالبيت
 والصور بالشهر والصلابة بالوقت والعقوبات
 باسبابها والكفارة الدورية بين العباد والعقوبات
 بما تضاف اليه من سبب متردد من الخطر
 والاداحة والمعاملات تتعلق بالقضاء المقدر
 بما شرعها والامان بالاديان الدالة على
 حدود العالم واتما الامر لا الزام اداء ما وجب
 هذه الاسباب يقول البايع للمشتري اشترت
 العبد فاد انتم لما كان سبب شرعي
 العقود تتعلق بالمقاصد فيفسد بالجملة
 شرعا المودية في القضاء ويمتنع جواز البيع

مختلفا وما لا يتم بسقوط وجوب الصانع أصلا
 لاداء سببه واستقوط التكليف في بعض الصور
 لانعدامه لأهلية أو نقصانها فصح إسلام الصبي
 كاف ونكاحه كالمسلم لا يفتقر إلى شيء على قيام السبب
 وأصله بذرا لا غير لزوم ذلك التحجيل الذي هو المحل
 في حد نفسه والمساو والمريض إذا حضر وأصلوا
 خمسة آخرهم عن فرض الوقت وقاية مقررة
 في سبب المطولة وأما العزيمة والرخصة
 والعزيمة هي لفظة هي الفصل التليغ ولهذا صار
 يمينه ونسب لعود بعزم الوحي في أنه الظاهر
 في شرحه غير أنما شرح غير متعلق بالعواض
 وغيره في بعضهم بانها ما تفتت ابتداء باثبات
 شأنا خفائه وهو أربعة أنواع في أصول الشريعة
 الشريف فريض وهو ما ثبت قطعي لا شبهة فيه
 وقيل له فريض بلزومه وورعه الأول أنه غير
 منه شمول بعض المباحات فالأولى ما في شرح
 المتأخرين أنه حكم الذي ثبت بدليل قطعي
 استحسان تركه كالكليات لا غير العذاب ويمكن
 حين يتبع في تفسيره الأول فيرفع الإرادتها
 لا في وجه الزوم تصديقا بالقلب فيكفر
 جاحدا في منكر لزومه وعذابا إذا وبفسق
 نسبه لا نذكره ما لا يوجد عذر كالأكراد لا
 في غير وجه الاستحسان فيجوز ذلك
 في حد نفسه بشرط كثره وجوبه من
 وجوب هو سببه سمي به إسقاطه علما

في
 في
 في

في
 في
 في

ما
 ما

أو إسقاطه علما لا يوجب أنه من الوجبة
 وهي لأضطراب سمي بذلك مضطرب من النقل
 والفرض وبين أن به من دون لا يفتقر
 عملا لأعماله في الشريعة سمي لما لم يدل فيه شبهة
 مثل لأصحية وتعيينه تحتها والوتر تحتها المقني
 قبلت في التبيين الحق أن أوجب في اللغة
 هو الشئ وأما نسبه في واجب بمعنى الساقط
 والمضطرب فأنما هو بوجبه وأوجب انتهى وفي
 شرح المنار لمصنف قراوه صوم خذ من وجب
 القلب إذا اضطرب واستند عليه بقول الشافعي
 وللغوار وجب تحت أمره أي مضطرب وختمه
 وجواب العمل لا الاستقار حتى لا يفرح جاحدا
 وينفق تاركه والحق بواحد ما متا ولا لأحكي
 عن أبي يوسف بن خالد أسمى أنه قال قدمت على
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى فسألته عن الصلاة
 المفروضة كفي فقال خمس وسألته عن الوتر
 فقال واجب فقلت لقلت فأما في كفرت فيسبم
 في وجهي ثم تأملت فعرفت أن الفرق بين الواجب
 والفرض كما بين السماء والأرض وسببه في الطريقة
 المسلوكة في الدين وقد يفسر في قول الصماني
 عندنا خلافا للشافعي وحده الله تعالى بنا على
 أنه لا يرى بتقليد المحدثين وقد كثر أن يصلب
 المروءة أقتلها من غير نذر ولو وجوب واجب
 نوعان سنة أخذ من حد وبه سببه
 كصلاة العيد وبه سببه سببه

هدي ووجه لا ياسبه والنقل هو الزيادة مثبت القيمة
 فقال لا زيادة على المقصود من شرح الجهاد وتواضع
 العبادات مشروعة لنا لا علينا وانما جعل النقل من
 العبادات لانه لم يبق علي اعداء العباد ومن اعداء
 اركان الله علي التماس مع شرعته علي الدوام خرج
 بين وكان عزيمة باصله من خصا في وصفه
 وحججه ان يتناوب علي فعله ولا يلهي علي تركه
 ويؤمن بالشروع عندنا لان المؤوي صار لله
 تعالى فعلا كما لم يذبحا لله تعالى شجيرة لا
 فعلا ثم وجب لصيانة ابتداء الفعل فلا يجب
 لصيانة ابتداء الفعل بقاؤه اولى وخصوصة
 وهي ما تعبر من غير عذر في المكلف وهو
 اربعة انواع نوعان من الحقيقة ونوعان من
 المجاز اما النوعان من الحقيقة فاحدهما الحق من
 الآخر يعني اطلاق اسم الرخصة علي احدهما
 انسب من الآخر واما النوعان من المجاز فاحدهما
 ان من الآخر كما يكون مجازا باب في
 وجوده شدة صفة واحدة وهي اربعة النقص
 والعماد والمشارك والمأول والخاص وهو كل
 لفظ وضع لمسمى معلوم علي الانفراد ينظم
 خصوص الجنس والنوع والفرد يتناول المخصوص
 قطعا بحيث لا يحتمل زيادة البيان لانه بين
 نفسه والعماد وهم في اللغة الشامل وقت
 اصطلاح ما يتناول افراد متفقة الحد وعلي
 سبل شمول في المنازعة الملوح عرفه بانته

بالمقابلة

لفظ وضع وضع واحد الكثير غير محصور ومستغرق
 الجميع بوجه واحد ومحصري بوجه آخر لا سلبا
 وبعض المشايخ رحمه الله تعالى هو ان يتناوب من
 المسببات باعتبار مشترك في سبب وجب الاستقراء
 او لا والجمع المذكور في حد غير ممكن مستغرق الاول
 قال المصنف يعني بسبب يتناوب بالاستقراء
 علي ما هو اختيار محققين فيمكن من يكون واسطة
 بين العام والخاص من سبب يقول بعدم استقراة
 واما عند من يقول بالاستقراء وقامه بطلب
 من التلويح وحججه يجب ختم نهايتها وله قطعا
 حتى جاز شغ خاص به وهذا الحكم ما ثبتت للعباد
 قبل التخصيص وما بعده فربما في الطبع ويكون
 العموم بالصيغة ومعنى فيكون التخصيص
 والمعنى مستوفيا كجاء ومعنى وحده تقوم
 ورهط بسبب يرد في العاد بالتخصيص
 فاكتر الخفية بين نور يدعيه مستقبلا
 مقارن اي موصوف دون في فاسخ وفي
 البدع هو قصر اي معاني خيرا سماه منته
 عقلي كاليه خالق كشي وحسي كويت من
 كل شيء ولحق في عو يمان تسمية اي مستقل غيره
 وعليه لا يكون يدخل الاستقراء والمصلحة
 والعادة ومنهم من شرط الاستقلال به الاتصال اول
 بمخصص الجمهور علي جواز تخصيصه بالنقل ثانيا
 استغلق كل شيء وهو في كل شيء وغيره الحظر قطع
 باستحالة كون الذي يرد في مذهب ورهطه يرد

خذ

وفي بعض موافقات يتخارجه الله تعالى ان النفس العام
 يكون تخصيصه بالمعنى ابتداءً من جهة يور القفها
 منهم الشيخ ابن سفيان ومن راجع من صنغ سهر تند
 لان توجيهه عند نفس يتصرف في الصانع يتقو
 كونه عند قطعها والقياس ظني اما اذا كانت
 العام متبادر اختصاصه بقياس ابتداء بان يكون
 ظني الثبوت وكونه في الالة انتهى مستنده
 اختلاف في العام الذي اخرج منه البعض هل هو
 حقيقة الباقي مما يميز قائم بوجه ان يميز حقيقة
 ان تناوله بجملة لا تقتصر وخصيصا بحد الشرعية
 ان اخرج البعض ان كان بغير مستقل فهي في الباقي
 بجملة من حيث لا تقتصر حقيقة من حيث التناول له
 وتمايزه التام ومشارك ما يتناول في المختلفة
 الحدود بالبدل كذا اخرجوه منهم وهو هوهم است
 الثلاث شرعية لا مشترك ليس لذلك بل
 يلتزم الاشتراك بين رسمين ومعنيين كما اذا
 جعل لفظ العين موضوعا في الالينوع والذهب
 وغيرهما وبارزهم ما تبادر عن نفس الامة
 الكوردي ومثال مشترك في المعاني خاصة البيع
 اذ هو اللفظ المشترك لبيع من لسبعة والمشتري
 عن الثمن وممن قد يرضى به تعريفه هو اللفظة
 الموضوعية بمقتضى تسمية المشتري او كثر وضعها
 اولاً من حيث هي حقيقة فحقه في قوله حقيقيين
 مشتركين في رسمه مشترك في وصفه ولا
 من منفرد به منه حيث هما ذلك عن

في تناوله بجملة لا تقتصر وخصيصا بحد الشرعية

في تناوله بجملة لا تقتصر وخصيصا بحد الشرعية

مثل الشيء وانه قد يتناول الماهيات المختلفة
 لكن لا من حيث انها مختلفة بل من حيث انها
 مشتركة في معنى واحد والمشارك مقتوي لفظي
 والمشارك المعنوي هو ان يوضع اللفظ وضعاً
 واحد لقدر مشترك واللفظي هو ان يوضع اللفظ
 متعدد الخسب تقدم معانيه وهل يعر المعقد
 لاو القول بتعنيها مذهب ضعيف عندنا وعند
 جمهور علماء الأصول والبيان في شرح المنار لمصنفه
 ان المشترك ما هو من الاشتراك فاشترك فيه
 الاسامي ولو وضع اسم العين باراء لفظ الشمس
 والينوع والمعاني لو وضع باراء معنى الشمس
 ومعنى الينوع والله اعلم وعرف في المعاني بانه
 ما اشترك فيه معان او اسام لا على سبيل
 الا بوطا لا يرايه الا في راد من الجملة وحكمه
 التام فيه ليتخرج بعض وجوه العمل والمأول
 وهو ما يتجمن المشترك بعض وجوهه يقال
 الراي وحكمه العملية على احتمال اللفظ
 والله اعلم بان في وجوه اسباب
 وهي اربعة الظاهر وهو ظاهر المرامته بتقني
 الصيغة وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه ونقص
 وهو ما زاد وضوحا على الظاهر المعنى من المنك
 نحو قوله تعالى فانكوا ما طاب لكم من النساء
 متني ظاهري لا طلاق بعض بيان العدد ان
 ليداية باعذر وهو امر حاجته احيائه دليل
 على ان سوق لاجله وكذا تقني وحل الله

لعله الاستظام

في تناوله بجملة لا تقتصر وخصيصا بحد الشرعية

البيع وحرر الرابا ظاهرة التحليل والتجريد من في في
التفوقية بينهما لأنه ودررو القول بأنه مثل الربا
وأفسر ما أورد وضوحا على النص بحيث لا يبنى
فيه احتمال التخصص والتأويل بحقه قوله تعالى
فمجدد المال كدهم إجموع لأنسد رباب
التخصص وتأويل التفوق بذلك الظاهر
ما حكم المراد به عند التبدل والتغير كقولنا
إن الله بكل شيء عليم وأما ثابت الثبوت في وجوب
هذه الأسماء عند التعارض فإن لكل نوجب
ثبوت ما انتظمه يقينا وهذه الأسماء أفسد
تقابلها ففسد الظاهر الحق وهو ما حقق المراد
منه يعارض في غير الصفة لأن الالفاظ قلب كاية
بكتيبة السرقه والزنا الظاهر أن في حق السارق
والزاني خفيان ولا يخص باسم آخر كالنماش
والطراز واللوطي وحكمه النظريه ليعلم أن
خسفة الزيادة ونقصان فيضه من روضه نص
المشكل وهو الداخل في أشكاله لا يشار لأبنا
بعد الطلب كقوله تعالى فأنوا حرة ثم أي شينتم
وصد المفسر المحمل وحكمه التوقيفي في تقدير
حقيقة المراد أي أن يأتيه البيان وصد حكم
المتشابه وهو ما لا طريق لدركه أصلا ولا يرجح
بأنه حتى سقط طلبه وحكمه التسمي يتوقف
أداه تقدير حقيقة المراد كالمقطعات
في أسبوعين في وجوده ستره ستره
في أربعة حقيقة وهي اسم لما يريد به وهو

الجزئية والكلية والافان كان الملازم صفة الملازم
 فهو الوصفية اعني المشابهة والافان لازم اما ان
 يكون احدهما حاصل في الحقيقة وهو الحال
 والمحملة او سميما وهو السببية او شرطية
 وهو الشرطية ولا يخفى ان هذا ايضا سطر وقسم
 ثم في كل واحد من قسمي عقل كذا في التلويح ومن
 حكمهما الاستحالة احتمالهما امر ادين بلفظ واحد
 في وقت واحد بان يكون كل منهما متعلق الحكم
 نحو لا تقتل الاسد وتزيد الحيوان المقترين والرجل
 الشجاع وتماهية كتابا فيض الغفار شرح مختصر
 المناظره متى يمكن الحمل بالحقيقة سقط الجواز
 وترك الحقيقة بدلالة العادة في حمل الكلام
 ومعني يرجع الى المتكلم كما في عين القدر وسياق
 نظم وهو قرينة لفظية التحقت به سابقا او
 متأخرا كقوله طلق امرأتك ان كنت رجلا وتترك
 بدلالة اللفظية بنفسه من اشتقاق او اطلاق
 كمن خلق لا يكل لحم ولا يتصريح وهو لغة الظاهر
 الظاهر واصطلاحا ما مر مراده ظهورا بينا وحكمه ثبوت
 موجبه مستغنيا عن النية فيقع العتق والطلاق
 نوي اوله نوي لان الكلام متعلق بعين الكلام اي
 بنفس الكلام الصريح ويقوم مقام معناه المراد
 منه فهو لغاية وضوئه وظهوره جعل كان نفس
 معناه الحاصلة في الزمن فلا تعتبر ارادة المتكلم
 اصلا كقوله بعت واشتريت فان المقصود هما
 نوي وهو نويوك لطلاق ولعناق حتي اذا اضافهما

ون الاخر

الى

اليه فباي وجه ضاف بقى بصفة التذكير
 ياخذ وبصفة ما خبر كقوله انت حر ورت
 يقول سبحانه الله حي على لسانه انت حر
 او انت صا ق بصدق ويعتق نوا ولا هكذا قرره
 علما لا صوريه لتبريم المعتمدة اقول ينشك على
 قوسه يستغنيا عن النية شره من مافي قف
 القنينة امراتك انت طالق قالت لزوجها
 اقرا علي فقر لم يتلق ومنها نوحف بانطلاق
 قاصدا به واخبار كذا او قد كان شهيدا ذلك
 شهيدا قبل حلفه قالوا لا يقع طلاقه قضا ولا
 ديانة وهو الصحيح فان لم يشهد وقع قضا لا ديانة
 كماله شرح وحداثة لابن الشحنة واما اذا لم يبق
 الا خبر كذا بما مضى بل اراد به الكذب يقع قضا
 وديانة وكذا اذا قال اذنت للمهرل كماله البرازية
 وفيها بالامضوء اذا اشترى عند استطلاق الظالم
 بالطلاق الثلاث الله يحلف كذا بان صدق في
 الجحيم والطلاق جميعا وهذا في الاول وثالث
 تحقيقه يطيب من الكتب المبسوطة والكتانية
 وهي ما لم يفر من اربيه لا يقرينه بقولك هو يفعل
 فان صدق انما لا يميز زيد من عمرو الاقرينة تنقل
 اليه ذلك كسبقة الذكر وحكمها عدم العمل بها
 بدون نية او ما يقوم مقامها من دلالة الحال
 والاصلية الكلامية لغيره لان موضوع الاضرام
 ورواة ونسبه حوله في هذا المعنى وفي
 استية نسور من بيت واشتهر امر اذ يتوقف

في اربعة على قرينة ويظهر جدا التفاوت
 انه صلي بين لصونه والكناية فيها موضع
 مدرك في شذوحت حيث قاتلها بالصرح ولا
 يجوز بالكناية وتنبأت اطلاق مثل انت
 بين انت حرام انت سلة جحق عليه فقط
 انما يتصرف مجزؤون حقيقة لان حقيقة
 الكناية ما استتر ارامنه وصرح الالفاظ
 معناه غير مسترة بل ظاهرة على كل احد
 من هل النسيان لكننا شارب الكناية
 من جهة لا بهما فيما يتعلق به هذه
 الالفاظ وتعمل فيه مثلا البان معلوم
 اجر لان محل التبيين في الوصلة وهي
 متنوعة نواعا مختلفة كوصلة النكاح
 وغيره فاستتر ايراد لا تقيسه بل باعتبار
 اجزاء محل الذي تظير التبيين فيه فاستتر
 كما في كلمة الكناية واحتاجت الى التنية
 فيقول انهم محل ويتعين التبيين من
 وصلة النكاح ويقع اطلاق البان
 فوجب الكلام بقسده من غير ان يعمل
 انت بين كناية من انت طالق حتى يلزم
 كون الواقع به رجوعا والله اعلم وفي الرتبة
 لا يستدل بالعبارة النحوية وباشارة
 وبذلاته وبقتضائه اما الاول فما سبق
 في مفرده وريدين قصيد في الاشارة ما
 ثبت بصدق قد يبرئيه من غير زيادة
 ولا

ولا نقصان وبه يخرج ما دل بالضم لان
 ثابت بمعنى في النظم لكنه غير مقصور ولا
 سبق له النص والعبارة والاشارة سواء
 ايجاب الحكم والاول احق عند التعارض
 من الثاني وهو الاشارة لان الاول مستظهر
 مسبوق له والثاني غير مسبوق له مثال
 التعارض قوله صلى الله عليه وسلم في
 النساء من ناقصات العقل والدين
 فقبل ما نقصان دينهن قال صلى الله عليه
 وسلم تقعد احدهن في قعر بيتها شطر عمرها
 اي نصفه لان قصور ولا نصفي سبق الكلام
 لنقصان دينهن وفيه اشارة الى ان الكس
 المحيض خمسة عشر يوما قال الشافعي
 رضي الله عنه وهو معارض بما روي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقل الحيض
 ثلاثة ايام والثرة عشرة ايام وهو عبارة
 فرج على الاشارة والاشارة فهو كالعبارة
 فلها اقلنا في اشارة قوله تعالى وعلى المولود
 له زكوة خض منها الناحية وظل الاب جارية
 جارية ابنه وان كان الام تستلزم ان
 يكون الولد وامواله ملكا للاب ومختصا به
 واماد لالة النص مما ثبت بمعنى النص لغة
 لا استنباطا بالراي وتنفي تحوي الخطاب
 اتصال في معناه وقد سمي حين الخطاب
 ومفهوم الموافقة لان مدلول المقطعة السكون

ثم قد مدله في حكم المعقولات انما اوتقرب وبها ياله
 مسبود مخالفة عاكري عن ان ينفذ في حجة
 مشروب ولستم فان العالم ياوتن اللغة ينفع
 باول السعوان المقصور في الارض ذهب بعض
 الاسويين الى ان دلالة النص تناس جلي وليس
 كذلك بل دلالة النص مغاير يقين الشرحي
 وقد يستدل على ذلك بوجوه اول ان الاصل
 في القياس الشرعي ان لا يكون جزء من الشيء بالاجزاء
 وهذا قد يكون كما لو قال لعبد لا تعطر يد اذرة
 فانه يدل على منع اعطاء ما يوق الذرة مع ان الذرة
 جزء منه فان قيل المنصوص عليه وهو الذرة
 بقيد الوحدة والانفراد في غير داخله فيما فوقها
 بصفة الاجتماع قلنا الواسم مثله في القياس
 بالاجزاء الثاني ان دلالة النص ثابتة قبل شروع
 القياس فان كل احد يفهم من لا تقبل له اف
 تقربه ولا تستثمه سواء علم شرعية القياس ولا
 والله اعلم الثالث ان النافين للقياس قايكون
 بذلك كذا في النواحي والنايات بنفس قد يكون
 ضروريا كمثل المتقدم وقد يكون نظريا كوجوب
 الكفارة بالوقاع على المرأة كذا من شرط اولوية
 المسكون بالحكم ولا وجه الا بعد عرض فهم ثبوته
 المنصوب كذلك لا وجه له اذ لا دلالة وغايرتهم
 تنبيه بالادق على الاعلى وعليه مثل بقسطار
 وقد يمتنى بالاول على ان يولد ادق من سببه بالحكم
 فالتقار اقل مناسبة بالتادية من الينا والدينار

اقل مناسبة بعد مامته والاعتبار حقيقة
 المساوي اتفق الكفارة بعد الاكل كالحج لئلا
 اضافية لقوة الركن اعتداء كذا في التجر وكذا
 بدلالة كذا لثابت بعبارة واشارة لا عند
 انقراض فان الاشارة تقدم على الدلالة لان
 فيها ما وجد النظم والمعنى اللغوي وفي الدلالة لم
 يوجد الا المعنى اللغوي مثال تعارضهما ما قاله
 الشافعي رضي الله تعالى عنه يجب الكفارة في القتل
 العمد لا فيما وجبت في القتل الخطا مع قيام
 العذر فلان يجب في العمد كان اولى ولكن هذه
 الدلالة عارضتها اشارة قوله تعالى ومن يقتل
 مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فانه يثير ان عدم
 وجوب الكفارة في العمد لان الجزاء اسم للكمال
 النام ولو وجبت الكفارة لكان جهنم بعض الجزاء
 لا كله فرجحت الاشارة وقد نظر ابو حنيفة
 مذكور في شرحنا المختصر المنار ولا يحمل التحصيل
 اذا عممه له وذلك لما عرفت من ان العموم من
 اوصاف اللفظ واللفظ في الدلالة وما يقتضي
 فزيادة على النص ثبت شرط الصحة المنصوص
 ولما لم يستغن عنه وجب تقديمه لصحته وقد
 اقتضاه النص فصار مقتضي حكمه كله حكم
 النص فلا يعارضه القياس كذا في المغني وقوله
 وجب تقديمه مستأنف وقوله فبعد اقتضاه
 النص في معنى التعليل له اي وجب تلك الزيادة
 لاجل تعميم المنصوص شرعا لان النص اقتضاه

أي طلبه ولما لم يستغنى مستغنى وجب
تقديم جوابه وقوله اقتضاه النص بيان تسمية
هذا الاسم يعني ما لم يستغنى النص من تلك
الزيادة وجب تقديم ما لم يستغنى وكان النص مقتضيا
أيها نصيب هذا الاسم هو مقتضى الظاهر
في تقديمه مقتضى في صحة المقصود وقد
يشكل على السامع الفصل بين المقتضى والمذكوف
وهو ثابت لغة وأما ذلك أن ما اقتضى غيره
بالنص صريح بالمقتضى لا يفرض بل يفرض لأنه ثبت
شروط الصحة كقوله تعالى فخرير رتبة هو مقتضى
لكونها مما لو كان محذوفا فقد رمد كورا
انقطع الحكم عن المذكور لأول قوله تعالى واسئل
القرية واستر في قومهم المجل وقوله عبد السلام
رفع عن أمي الخطأ والنسيان فعند ذكر الأهل
والأمة والحكم يتحول نسبة السؤال والأشرب
والرفع إلى ما خرج به وله عموم في المحذوف لأنه
مختص وهو أحد صفتي العفة وأما إسقاط عموم
هذا الخبر لكون المحذوف مشروكا لأنه من قبيل
المقتضى على ما مر في عموم المقتضى عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله تعالى لأنه ثابت ضرورة
فيقدر بقدر ما لا يصح فيه التخصيص فثبت
اقتضا كقوله إن كنت وشربت فعبد حر قد
جعل العلماء ما يخرج في الكلام لتخصيصه على
ثلاثة أقسام ما صح ضرورة صدق المتكلم
كقوله عليه السلام رفع عن أمي الخطأ والنسيان

وهو مقتضى هذا القول في بعضهم إلى القول بغيره من قولهم هو مقتضى

وما أضمر لصحته عملا لا قوله تعالى أختاروا سأل
القرية وما أضمر لصحته شرعا كقول الرجل اعنق
عبدك عني بالف درهم وسهو الكل مقتضى وهذا
قوله أهو جعل غير المنطوق منطوقا نصيبا
المنطوق وهذا من ذهب القاضي زيد ثم اختلفوا
قد ذهب بعضهم إلى القول بعموم العموم في الاستقام
الثلاثة ومخالفتهم في الاستسلام وشمس الأمة وصدر
الاستسلام وصاحب الميزان في ذلك فاطنوا اسم
المقتضى على ما أضمر لصحة الكلام شرعا فقط
وجعلوا ما ورد قسمها واحدا وسموه محذوفا
أو مضمرا وقالوا يجوز العموم في المحذوف دون
المقتضى إلا أن اليسر فأنهم يعمل بعموم المحذوف أيضا
وان سلم أنه غير مقتضى مسئلة التخصيص
على الشيء باسم يدل على الذات دون الصفة
سواء كان علما أو اسم جنس لا يدل على التخصيص
أي تخصيص الحكم بذلك الشيء وقال بعض العلماء
رضي الله تعالى عنهم الأشاعرة والحنابلة وأبو بكر
الدقاق يدل على التخصيص بذلك الشيء وفي
الحكم مما عده لها أنه يلزم التفريق قوله محمد رسول
الله على قوله لاقتضاه في رسالة سائر الأنبياء
ولا فرق بين ما إذا كان مقرونا بعدد أو لم يكن
وما وقع في الهداية قوله إن النص على العدد يمنع
الزيادة أجاب عنه شارحها المحقق الكمال في شرحه
فعله لم يجزئته وقد نقلنا في شرحنا المختصر
المأثور مسئلة المطلق وهو ما دل على بعض

بعموم

منه

اقراوا شاي لا فيه معه بحرقه لا يحمل على مقيد
 وهو الدال على مدلول مصدق بصفة زيادة ابي
 لا يقيد المطلق بقيد عندنا لاذ اتخذنا حكمه بها
 كما في كفارة اليمين فانه وبنيه بفساد كلفه
 وورد فيه نفي مقيد وهو قد رتب مسعود فبم
 ثلاثة ايام متتابعات لان حكمه وهو الصوم
 لا يقبل ومفهوم مقيد من اعني انتتبع وعنده
 فاذا انتتبع بغيره بغيره لا فقه ما لا على مقيد
 وقامه في الكتب المسوقة بسببه القرآن
 في النظم لا يوجب القرآن في حكمه وقيل انه يوجب
 ذلك فلا يتبع الزكاة على من لا يجب عليه الصلاة
 بسبب ذلك لان العطف يوجب الاشتراك
 ولنا ان الشركة لا تقتضي العطف بسببه
 العبرة لهموم اللفظ لا خصوص السبب لان
 التمسك انما هو باللفظ وهو عام في خصوص
 السبب لا في عموم اللفظ ولا يقتضي اقتضاه
 عليه ولانه قد استتبعنا الصباية رضى الله
 عزام ومن بعدهم التمسك بالموافاة الواردة
 في حوارته اسباب خاصة من غير قسمها
 على تلك الاسباب فيكون اجماعا على ان
 العبرة لعموم اللفظ وذلك كناية الظاهر
 تزلت في قوله امرأة اوس بن الصامت وايدة
 اللعان تزلت في هلال بن امية وابنه السرقه
 في سرقه رد مسعودان وقامه في التلويح والله
 اعلم اعلم ان اصول التلويح تزلت

بلغ مقابلة

يا

واستنة واجمع اللفظ والاصل والرابع لقياس
 المستنبط من هذه الاصول والوجه في الاصل
 نوعان موجبة ومجوزة فالوجبة اربعة كتاب
 الله تعالى اسموع من في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المتواتر عنه والاجماع واسلم السماع منه
 صلى الله عليه وسلم والوجوزة اربعة العلم بالخصوص
 والاية لما ولته وخبر الواحد والقياس اما الكتاب
 فانقران المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف
 منقول عنه نقلا متواترا لا بالمشبهة حتى لو
 صلى ما تقريده بن مسعود رضى الله عنه لم
 يترك لفقده تمام يتقبل متواتر قطع انه ليس
 بقرآن كما في البدع ولا ترو التسمية في اوائل
 السور لانها من القرآن على ما هو الصحيح
 من مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى انزلت
 للفصل بين السور ولهذا كتبت بخط على
 حدة ليعلم انما ليست من اول السورة ولان
 اخوها وانما لم يتم بغير منكرها لان انكار
 انقطاعي لا يوجب النقص الا اذا لم يثبت فيه شبهة
 قوله فان ثبتت فالاجماع في التسمية والكلام
 في غير التسمية التي في الملل وامها في بعض
 اية اتفاقا وفي المجتبى الاصح انما اية في حق
 حرمها على الحنف لا في حق جواز الصلاة
 فان فرض القراءة ثابت يفتن فلا يسقط
 بغيره شبهة كما في المحيط بسبب القراءة
 مشبهة ضنية خالفا للمشافي لنا نقول

عذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما يستحق الخطأ
قلنا في قراءة النبي لا خير فيه مطلقا وسواء أخص
لا يفي الأهم وتماثل في التفسير سيئة لا يثبت
عليه مالا معني له خلافا لما لا يثبت به من خشونة
مسكو الخروفي المنقطعة فيه وكذا ما بين
اشتبه ونجدة واحدة قلنا التسمية كثيرا وأبدا
قائده قريب وأما الحروف فمن يشتبهه
وقبه خلاف قيل يعلم وقيل لا فإذ لم يعلم
به لأعدمه مسئلة قراءة السبعة ما من
قبيل الأدلة كالحركات والأرقام والاشتمام والروم
والتنجيم والأماله والقصر وتحقيق الصورة
واضدادها لا يجب تواترها وخلافه ما اختلف
فيه بالخروفي كماله ومالك متواتر وقيل مشهور
كذا في تحرير الكمال وفي البديع القرواني السبع
مشهورة وقيل متواترة وألا كان بعض
القرآن غير متواتر كمالك ومالك ونحوهما
وفي شرح جمع الجوامع للمحقق الجاني والقرافي
السبع المعروفة للقراء السبعة بن تحريف وناق
ومن كثير ومن عامر وعاصم وحركة والكسائي
متواترة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناقلها
عنده جمع متع عادة فواطوخ بني الكذب
لمثلهم وهل قيل يعني قال بن الحاجب فيها
ليس من تسلك إلا أو أي مما هو من قبيله بان
كان هيئة اللفظ يتحقق بزوج فليس
متواتر وذلك كالم الذي زيد فيه متصلا
ومتصلا

ومتصلا لا علي أصله حتى بلغ قدر الفين
في نحو أو أو ما أنزل والأماله وتحقيق الشهادة
وهو نظم ومعني مستفاد من ذلك النظم وفي
هذا رد علي من زعم أن المعني المجرد قرآن كما
هو مذهب أبي حنيفة وهذا يجوز القراءة
بالفارسية في الصلاة من غير عذر مع امت
القراءة فرض فيها إلا أنه لم يجعل النظم
وكنا لا زمان الصلاة وأقام العبارة الفارسية
مقام النظم كما قال صاحباه في حالة العجز
لأضا حالة المناجات مع الرب والأصم رجوعه
عن هذا القول كما رواه فوج ابن أبي عمير عنه
وتجيب أن يعلم أن المراد بالمعني في قولنا وهو
نظم ومعني مدلول النظم المكتوب في المصاحف
لأن المعني القاييم بذات الله تعالى يدل اختلافا
في العبارة الفارسية هل تقوم مقام العربية
لوجود المعهوم من اللفظ العربي أولا وهذا
لا يستقيم في المعني القاييم بذات الله تعالى
وإن كان هو مراد المتكلمين لعدم تطابق
الأصطلاحين بسبب تغاير جهتي التبيين
وأقسام النظم والمعني فيما يرجع إلى معرفة
أحكام الشرع أربعة كل قسم ينقسم إلى أربعة
وقد سبق بيان أقسامه وكذا السنة
جامعة للأمر والنهي الخاص والعالم وسائر
تسام التي سبق ذكرها هذا -
ت - تختص سنن فيقول السنة

الطريقة المعتادة في الأصول قوله عليه السلام وفعله
وتقريره وفي الفقه ما اطلب علي فعله مع تركه
بالاعتدال لا يترك كون الوجوب وما لم يتركه مندوب
ومستحب وان لم يفعل بعد ما رغب فيه وبيان وجوه
ايضا طائفة اقسام اربعة بالاستقراء منها المتواتر
وهو الكامل وهو الذي روي قوم لا يحصي عددهم
ولا يتوهم تواتره علي الكذب كذا قيل وفيه نظر
فالاولي خبر جماعة يعيد بنفسه العلم لصدقه ثم
لا يدوان يكون مستند الي الحسن سمعا او غيره
حتى لو اتفق اهل اقليم علي مسألة عقلية لم
يحصل لنا اليقين حتي يقوم البرهان كما في التلويح وغيره
في ثلثه ان مصداق التواتر اي دليل صدقه علي
خبر وقوع العلم بمضمون الخبر بشبهة وفيه رد
علي القائلين بان مصداق كون الخبرين عددا
مخصوصا فان ثبت ان العلم بمضمون الخبر
مستفاد من التواتر فان ثبات المتواتر به دور
ثبت قد اجاب عنه بان استفادة العلم
بمضمون الخبر من التواتر باعتبار حصوله
وترتبه علي سماعه ^{٨٠} ومعنى اللفظ المسموع
ودلالته علي صدق المتواتر باعتبار كون حصوله
وترتبه معلوما لمن حصل له فالتحقيق ان الحمل
بالتواتر هو العلم بمضمون الخبر ودليل صدق
المتواتر هو العلم بذلك العلم وهما غير ان كالعالم
بالنسبة الي الصانع تعالى فان حدوث العالم
مستندي لصانع والعالم محدوث العالم دليل
علي

منه

علي وجود الصانع والثابت بالمتواتر ضرورة
كالثابت بالمعينة وقال ابو الحسن الكوفي
وامام الحرمين القزويني ان ما يكون
ضروريا لا يتحقق الاختلاف فيه وقد وجدنا
مختلفين في ثبوت علم اليقين بالمتواتر ففرقنا
ليس يصرف في ولنا ان هذا العلم يحصل لمن
لا تقبله لهوام والصبيان ولو كان نظريا
لم يحصل لمن لا يكون من اهل النظر والاختلاف
اما تشا من تصور العقل وذلك وسواس
يعتري بعض الناس كما يكون فيما يعرف بالحاس
والاختلاف ان العلم الواقع بضروري ولا يقبل
الاختلاف فكذا في هذا ومنها المشهور وهو
الذي في اتصاله بناسه صورة لامعني من
حيث خارج لان حيث الاعتقاد وهو الذي
انتشر من الاحاد في القرن الثاني والثالث
حتى صار كالمتواتر وحكمه انه يوجب علم
الجماعة شبة وهو دون اليقين ونوق اصل
الظن يعني دون المتواتر فوق خبر الواحد حتي
جازت الزيادة به علي كتاب الله تعالى والجميع
انه يفضل جاحده ولا يكفر واما خبر الواحد
فهو ماني تضال شبهة صورة ومعني وعرف
بانه خبر بريد الواحد والاثان فصاعدا لا
غيره ليعتد رفته بعد ان يكون دون المتواتر
وامتياز حكمه انه يوجب العمل ولا يوجب
العلم ^{٨١} ما ينقطع وهو القسم الثاني من

الاقسام الاربعه فتوعان ظاهره لقطعها وباطن
 انقطاعه معنى ر نسبه الي القائل منقطعة في
 باطن الامر وان انقضت الخاهر فالظاهر هو المرسل
 وهو المتعني لا سند وهو طريق الحق بان سقطت
 الواسطة بين الروي وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 كما اذا قال فيما يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فيما يروى عنه
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل بين يديه
 كذا او نحوه وضوعني ربيعة او جبه لحيها ما ارسله
 الصحابي وهو مقبول بالاجماع والثاني ما ارسله
 اهل القرن وجم التابعون وهو حجة عند الحقيقة
 والثالث ما ارسله العدل في كل عصر بعد القرن
 الثاني والثالث وهو حجة عند الكرخي وقال عيسى
 ابن ايان لا يقبل لأن الزمان زمان العسق وقشو
 الكذب فلا بد من البيان وفيه البدع واختيار باقول
 عيسى لأن ارسال ائمة التابعين كان مستمورا
 مقبولا والرابع ما ارسل من وجه واسند من وجه
 مثل حديث لانكاح لا يوفي روه شعبة وسفيان
 مرسلان عن ابي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ورواه اسرئيل بن يونس مسند اعن ابي بردة
 عن ابيه ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا يشبهه في قوله عن من يقبل المرسل
 والباطن علي وجهين احدهما المنقطع لتقص
 لنا قلنا في شرح من شروط قبول الرواية
 وهي العشر وسبع وخمسة وهي رجبان جرسه
 لابن

الدين والعقل عن طريق الهوى والشهوة لعدم
 تترك كبرهوا لاصرار علي الصغار ومرفها
 النفس باضاهية راسخة في النفس تحملها
 علي لا جتناب عسما هو محذور دينه وهي في
 لاصل لاستعانة وضبطه لسمع الكلام كما
 لا يجني سمعته ثم فهم معناه ثم الثبات عليه الي
 حين اذا انه فلا يقبل خبر من قد شيا من
 هذه الشروط وقد وضع المحدثون الحجج والتقد
 مراتب وهم كذا ان يستعمل في اهل تلك المراتب
 التي تستعمل في جرح منها ما يرجع الي العدالة
 ومنها ما يرجع الي الضبط وقد ذكرها بعض
 علما لاصول علي جربة التدي فقال اعلا العدل
 وثق الناس وانبت الناس اليه المتهمي في
 التثبت ثم ثقة ثقة او ثقة ثبت او ثبت ثبت او ثبت
 حافظا وعدل حافظ ثم ثقة او متقن او حجة
 ثم صدوق او حجة الصدوق او لا يأس به او ليس
 به يأس ثم شيع ثم صالح وقيل صالح ثم شيع وعلا
 جرح كذب الناس اليه المتهمي في الكذب او في
 موضع وركن الكذب ويخوذ ذلك ثم رجل وضاع
 او كذاب ثم مرويك او ساقط او فاحش الغلط
 او مشكوك حديث ثم ضعيف او ليس بقوي او
 فيه مقال ثم لين ثم محقق او فيه ادق مقال
 والثاني المنقوض دليل مقارض قدم عليه ومثلا
 لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة الافاقة
 كتبت فيه مما نقله هو قوله تعالى فاقروا

او
 او
 او

ما تيسر من آخره و قد روي بن عباس رضي الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقي بشاهد
 ومبين فانه حالف الحديث المشهور وهو قول
 صلى الله عليه وسلم نبينا علي المدي واليمين علي
 من انكر فخذ ذنبا صوم ذكركه مطولات
 والثالث من اقسام الاربع ما جعل خبر فيه
 حجة وفي حقه لله عني وفي العبادات وكذا العقوبات
 عند النبي وسفر رجه الله وهو محتاج الى حصاص
 لان جانب الصدق يوجب رواية العدل فيثبت
 الحدود ولا يثبت في حقال الكذب فيها وخالف
 الكوفي في ذلك فقال لا يجوز اثبات ما هو عقوبة بخبر
 ينحصر في الواحد والاثني من اقسام الاربع
 المختصة بالسنة في بيان نفس الخبر وهو
 اربعة من اقسامه تنقسم الصدق لاحاطة العلم
 بذلك كخبر السرايا صلى الله عليه وسلم لمن سمعه
 منه ثبوت عصمة النبي بالدليل القاطع وحكمه
 اعتقاده ولا يبرره بقوله تعالى وما تاتاكم
 الرسول فخذوه وان كنتم كافرين فاستمعوا
 هذه الآية وجوب اتيانها به والاتباع الاعتقاد
 والمعاني ما تنط كرسول الله من هذه الغنيمة
 فخذوه فثبت ما المراد باخذ معرفته وان كان
 فباخذ المعروف اشارة لان المراد باخذ بآمره
 والاتباع به وبقسم محتج بالكذب ولو كاذبي
 فرعون ربي يبه وهذا ليس مما بحث فيه
 لان الكاذب لا يستند انفسه بغيره

كما لا

كما لا يخفى وحكمه اعتقاد بطلانه وقسم يحتج بها
 كخبر الفاسق يحتمل الصدق باعتباره وقوله
 ويحتمل الكذب باعتباره فسقه وحكمه التوقف
 فيه وقسم يرجح احدا احتماليه وحكمه المهيل
 به لا اعتقاد حقيقته لما فيه من الشبهة وهذا
 الذي اطراف ثلاثة طرف السماع وهو ان تقر
 علي المحدث او يقرأ المحدث عليك او يقرأ بحضرة
 وانت تسمع وهذا عزيمية والرخصة الاحزاب
 وطرق الحفظ والعزيمة فيه حفظ المؤذي
 من وقت السماع الي وقت الاداء والرخصة الاعمال
 علي الكتاب المسموع وطرق الاداء والعزيمة فيه
 ان يروي اللفظ كما سمع والرخصة ان ينقله
 بمعناه وقد منعه بعضهم والمعقد التفصيل
 فيه عندنا فان كان معها يجوز العلم باللغة
 وان كان ظاهرا يحتمل القيد كعام يحتمل
 الخصوص وحقيقة يحتمل المجاز يجوز للمجهد
 فقط وما كان مشترك او محالا او متشابها
 او مرجوعا مع العلم فلا يجوز اصلا وفي السدع
 لابن الساعاتي نقل الحديث بالمعني الاكثر
 ان كان عارفا بموقع اللفاظ واختلافها جاز
 والا فلا يصوره ان امكن والكم وغيره من
 واي يكون الرازي وجوب نقل اللفظ وقيل ان كان
 بلفظ مراد في جاز والافلا فجزا لاسلام فكرعته
 ما قدمناه او لا من التفصيل الذي هو معتد
 عندنا وفي شرح التحفة للعلامة بن حجر ولاكثر

في
٩٨

وفي
 السدع لابن الساعاتي وبعده
 اب الجمع

بلغ مقابلة
فصل

على الجواز وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدم ولا
شك ان الاولي ايراد الحديث بالفاظه دون التصرف
فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية
بالمعنى لا بالتسلط من لا يحسن من يقن انه
يحسن كما وقع لكثير من الزعماء قديما وحديثا والله
اعلم وحصل في امد رخصة وفي تقابل
المتبين على السواء حكيم متضادين في محل
واحد في حالة واحدة في نظر المجتهد لان هذه
الحجج للتعارض في انقسامها وضعالا منه من امانة
الرجل تعالى الله عن ذلك وانما وقع في علمنا اننا
من المنسوخ في بين المصير في السنة اذ كان
الحادثة ليست في الكتاب وبين سنتين
المصير في القياس واقتوال الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين على الترتيب في الحج ان لم يكن وعند
تقدير المصير اليه يجب تقرير الاصول اذ في المعنى
وفي شرح المنار لابن ملك ولا يفهم صريحا من
كلامه في الاسلام وشمس الامة وجميعها انفعالا
ان ايمها يمار اليه او لا بعد السنة اقول الصحابة
رضي الله عنهم او القياس لانها عطفها او وهو
احد المذكورين وكلام صاحب التوقيف رحمه
الله يصح بان المصير الى اقول الصحابة رضي
الله عنهم مقدم من القياس انتهى وفي التلويح
وفي الكلام اشارة الى ان المنسوخ لا يجري بين
القياسين اذ لا يتصور بينهما التقليد والتأخير
وانه لا يقع تعارض بين مجع وبين دليل اخر
فصل

قطعي من نص وجميع ذر يعتقد جميع مخالف
للقضي والله لا ترتيب بين القياسين وقول
الصحابة بل هي مرتبة واحدة ليس بحدودها
بشروط الترتيب في القياسين غير ما ذكره
فخر الاسلام رحمه الله في شرح تقييد من انه
اذا وقع التعارض بين سنتين قائل الى قول
الصحابة رضي الله عنهم وذا وقع بينهما فاقبل
الى القياس وفي تقرير بين القياس وبين قول
الصحابة اقول في ذلك في هذا خبرين زيادة
لم يكن في الاخرى وفي حديثي وخذي بالمتبين
لزيادة مثل ما في بين بسعة واذا اختلف
المتبايعان والسنة قامة بخلافه وترادا
في رواية لم يذكر سلسلة قامة فاحذنا
بالمستتب الزيادة ومن ثم قلنا لا يجري مخالفا
الاعيد فيها انسعة وخيلنا يكون جدي
الزيادة من بعض الروايات فتنه صحتها وبالاختلاف
الراوي جعل خبرين ونحوهما في مخالفا
المطلق لا يحمل على المقدم في حين مثاله
ماروي انه صلى الله عليه وسلم يبيع غن من بيع
الطعام قبل ان يقضى وجاء في رواية اخرى
عنه صلى الله عليه وسلم الذي يبيع غن من بيع
يقضى فعملنا ما قلنا لا يجوز بيع الطعام
قبل القبض ويبيعه سائر الغنم قبل القبض
فعلا وقد يستدل في سائر ما ذكره من قبل

هو اذ يفتح المقصود وقيل الدليل وقيل العلم
 عن الدليل وهو على خمسة اوجاد بيان تقرير
 وبيان تفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان
 تدليل اما بيان التقرير فهو تبيين الكلام بما
 يقطع احتمال الجواز والتخصيص منه له تعالى
 فسمي الملايكة كلامهم وقوله تعالى وذا بر صفي
 انما حبه وقوله انت كذا وانت حرول فلان
 عندي الف درهم اذا قال عنيت به طلاق
 والحرية عن الرق والوديعة كونه مقبولا لما لا
 اقتضاه ظاهر الكلام فيقع موصوذا ومقصوذا
 والبيان التفسير فييات بمحمل والمشارك
 كقوله انت باين واخواته اذا قال عنيت به
 الطلاق وكذا البيان في قوله فلان علي الف
 درهم عند اختلاف النقود وهذا النوع مقصوذا
 ايضا واختلف في خصوص اليوم فعندنا لا
 يقع متر اخيا خلافا للشافعي رحمه الله بناء
 على ان اليوم مثل الخصوص عندنا في ايجاب
 الحكم قطعاً وبعد الخصوص ميقن القطع
 وكان تغيير من القطع السال احتمال فيقيد
 بشرط التوصل فقلنا فيمن اوصى بمائة فلان
 وبالفرض منه لآخر موصولا ان الثاني يكون
 خصوصاً الاول والفرض الثاني وان فصل لم
 يكن خصوصاً بل صار معارضاً فيكون
 انقص بينهما استدلال الشافعي رحمه الله
 بنصوص احتجنا الي بيان قاضيها اذا درست
 الوقوف

الوقوف على ذلك فعليك بمطالعة الكتب
 المبسوبة في هذا الفن واما بيان التغيير
 نحو التعليل والاستئناس فاما يصح بشرط
 الوصل واختلفوا في كيفية عمل الاستئناس
 قال الشافعي رحمه الله لا يمتنع بطريق المعارضة
 بمترلة دليل الخصوص وعند الاستئناس
 استكم بمحكم بقدر المستثنى فيكون نكاحها
 بالباقي بعده لانه استخراج واستخراج بعض
 الحكم بعد ثبوته ليس به وسوء فيكون
 استخراج بعض نص الحكم على سبيل البيان
 فصارت العشرة عند استئناس الخمسة لا غير
 ولان ما يمتنع بطريق المعارضة يستقل بنفسه
 كدليل الخصوص او يستوي فيه الكل والبعض
 كالشئ وتامه في المعنى وشروطه مسئلة
 الاستئناس انما يقع جملة المتعاطفة صرف اي
 الاخيرة لظهور ذلك والاملا خلاف في جواز
 رده في الجمع لا في الاخير خاصة واما الخلاف
 في الظهور عند الاطلاق فعندنا خلافاً هو في
 العود الى الاخير وبيانه يطلب من التلويح وحكم
 النصفة حكم الاستئناس من جهة انها تصرف الى
 ما يليها فانك اذا قلت جازيد وعمرو القائم تقصر
 النصفة على المذكور اخر كما ذكره الكمال في شرح
 الهداية والزبلي على اكثر من بحث المعمرات
 بخلاف الشرط فانه يرجع الى جميع ما سبق حتى
 يتعلق الكل به كما قال عبدي حرول وراق طالق

وعليه ان لم اخل هذه الدار لانه مبذل ومساكين
 اضروقه فهو في بيان يقع بغير ما وضع له اي
 للبيان ان البيان يكون بالنطق وهذا ليس
 به بل بالسكوت فهو البيان اذن لم يوضع
 لبيان وهو انفسه فمضمون يكون في حكم المنطوق
 كقوله تع وبورثه ابواه فلامه لتثبت صدر الكلام
 او حب التثنية المصنعة من جهة ان الميراث اضيف
 اليهما من غير بيان نصيب كل منهما من
 تقصيص الامر بالثلث صار بياناً تكون الار يستحق البياح
 ضرورة وقسم ثبت بدلالة حال التكلم كسكوت
 صاحب الشيء عند امر بعانيه وقسم ثبت ضرورة
 وقع الغرور عن الناس كسكوت المولي حين راي
 غيبه ويبع ويشتري فيجعل ان تارة التجارة دفعا
 للغرور ومن يعمل العبد وقسم ثبت ضرورة
 دفع طول الكلام فيما ذكر استعماله كقوله له
 علي ما به ورحم جعل الوطى بياناً بان المائة
 من حبش المنطوق وما بين التبدل وهو
 النسخ في اللغة قال الله تعالى واذا بدلنا آية مكان
 آية وعلماً لتفسير يسمونه التبدل بالنسخ
 ايئناً ومعناه ان يزول شيء ويحلفه غيره ومعناه
 اصطلاحاً ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل
 شرعي متراخ وهذا في حق البشر ويجعل في حق
 الشياخ بياناً لمدة الحكم المطلق عن تأييد وتاقب
 المعين وخذ الله تعالى انه ينتهي في وقت كذا
 وشرحوه سنة فمن من عقد لقب عندنا
 ومجمله

مما

ومجمله كما نرى في بعض موجود وعدد في
 نفسه اي كون من روي في نفسه وثبتت
 بشكل علي سنة من من عقد القبول ما روي
 في الصحيحين ثم تعبد بسداد امر بخمس
 صلاة ليه مخرج نسخ في روي عن الحسن
 فكان شيئاً غير صحيح من الاعتقاد والعمل وانتم
 لا تقولون به قد حجب عنه بان رسول
 الله صلى الله عليه وآله اخذ المكفين وقد علم
 وعقد عنه انما يقع قبل علم المكفين وعلم
 الجميع ليس بشرط واقفاً لا يصلح ناسخ الكتاب
 والسنة والاجماع ان صحته اجعوا على ترك
 الراي بالكتاب والسنة ولان الراي لا يعمل له في
 معرفة التمسك وقت الحسن وكذا الاجماع لا يصلح ان
 يكون ناسخاً عن خبر بورق ذكره الاسلام في باب
 الاجماع ان نسخ الاجماع جائز وكذا ان اراد ان
 الاجماع لا يعقد اسنه بخلاف الكتاب والسنة فلا
 يتصور ان يكون نسخها ويتصور ان يعقد
 لمصلحة ثم تبدل نسخها بمصلحة فيعقد اجماع
 ناسخ له وخبر بورق انه لا ينسخ به لانه لا يكون
 الا عن دليل شرعي ويتصور بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا ضرورة لاستزاده اجماهم او على
 الخطاء مع زعمون على خلاف النص وهو غير
 منعقد وخبر نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر
 مختلفا ومتفقاً وسنح الحكم والثلاوة جميعاً
 وسنح احده وسنح وصف في حكم مع بقائه اصله

لعله
 الحس

لعله
 الحس

كالزيادة على النفس فالحق سبحانه عندنا فصل
 وما يتقبل بالسنن افعال النبي صلى الله عليه وسلم
 الاختيارية الصالحة للاقتداء وفي المعنى افعال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كانت عن قصد
 وجواز بقية اقتباسه مباح ومستحب وواجب
 وفرض ومنها قسم اخر وهي الزلة لكنه ليس من
 هذا الباب في شيء لانه لا يصح للاقتداء ولا يتلوا
 عن الاثر ان يبين انه زلة من الفاعل كقول موي
 عليه السلام هذا من عمل الشيطان اومن الله تعالى
 كقوله وعصى ادم ربه والزهة اسم لفعل غير مقصود
 في غيبه لكن افضل الفاعل به عن فعل مباح
 قصده كمن زل في الطريق لاداء المعصية فالحق
 اسم لفعل حرام مقصود يقال علي الذلة مجازا
 انما قلنت وفي تحرير الكمال وجوزوا يعني
 الحنفية الذلة فيه لان يكون القصد الى مباح
 فتزول معصية كوكروسي عليه السلام وتفتقر
 بالنية وكانت شبه عمر في تسموه خطأ ولو اطلقوه
 لم يمتهم وكان اسبغ من الاسم المستفكر انما
 واما السهو عليه صلى الله عليه وسلم فمن اصل
 السنة مؤضع ذلك وقال لا يقع منه سهو في فعل
 اصلا وصرح بان سلامه علي ركعتين في حديث
 ذي اليتين في الصحيحين كان قصده امه وابع
 له ذلك ليس للناس حكم السهو ومثل ذلك
 صلاحه القدر جمعة في حديث بن مسعود في
 صحيحين وغيرها وتركه للشرب الاول في حديث

بن مجيبه صححه الترمذي والاصح جواز السهو في الفعل
 عبيد ومذهب سابق غير متفق وروى بن معين المحققين
 ابو مضر لاسفر في لانه يخالف لصحاح الصنفين
 النبي صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسي كما انسون
 فاذا نسيت فذكروني اخرجه لشمس وغيرهما
 فقصر في امر الله عليه وسلم انما انسي لاسر انورد
 عليه نسيان من قبل الله سبحانه فتعقبه الا انه
 لا يقرضه في هولاء بين بل ينبه ويكون ذلك
 النسيان سببا يترتب عليه بين حكم شرعي يتعلق
 بالمنسي فاشرح بتشد يد السنين مبني لتفعل
 معناه يورد في النسيان ولاسن بعد ولا بين
 طريقا يسلك في الدين هو سبب لاداء النسيان
 ان نشو و يترتب علي النسيان لا باعنا علي ابراهه كما
 حققه الكمال في شرح المسبوبة وفي اربعة مباح
 ومستحب ووجب وفرض والصحيح عندنا ان كل ما
 علم وقت غيبه ما في من افعال في صفة يقتضي به
 كما وثق بن يورد دليل مخصوص وما لا يعلم علي اي
 حقيقة فعله مباح اي يعتقده في الاية لتتقنها
 لانه في منازل نفاذه حتي يقود دليل المتع والشيخ
 عندنا ن شرايين قلنت تروما اذ اقص الله ورسوله
 من غير انكار فتعلم انه علي انه شريعة ارسوله
 صلى الله عليه وسلم حتي احق اي يوسف في حريات
 القصص من الذكر والانبي بقوله تعالى وكتبنا عليهم
 فيهم ان انفس بالانفس مع ان ذلك من تقدم
 فيذكر بقولنا قص الله ورسوله لان ما قص علينا

اهل الكتاب او فرهم المسلمون من كتبهم فانه لا يجب
 علينا اتباعه في الاثرهم حرفوا الكتاب مسئلة اذا سكنت
 عليه السلام عن انكار فعل محضرتة او في عصره
 مع القدرة وانهم فان كان معتقدا الكافر كما لا خلاف
 ايا الكنيسة فلا ان يسكوت اتفاقا وان سبق
 تحريمه فسكوتة وتقريره نسخ والا فليل على الجواز
 والا لكان تقريره مع تحريمه والقدرة على انكاره
 خصوصا مع استبصاره فحرما فيجب الاتكاس
 وعدمه دليل الجواز وايضا فيه تأخير البيان عن
 وقت الحاجة لا يعم الجواز والنسخ كماله البديع
 مسئلة اختلف العلماء هل كان المصطفى صلى
 الله عليه وسلم متعبدا بفتح الباي كلفا قبل النبوة
 بشيء فمنهم من نفي ذلك ومنهم من اثبته واختلف
 المثبت في تعيين ذلك الشرع يتعين من نسب
 اليه فليل هو نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل ما
 ثبت انه شرع من غير تعيين لنبى اقول مرجعها
 التاريخ والمختار كما قاله كثير الوقت فضلا عن النفي
 والاثبات عن تعيين قبل والمختار بعد النبوة المتع
 من تقريره بشيء لان له شرعا يخصه كما في جميع الجوامع
 وفي كشف الاسرار الامام النسفي رحمه الله وكان
 عليه الصلاة والسلام على احكام شريعة ابراهيم
 قيل مبهمته في امور المناسك وغيرها حتى كان
 يرى الختان ويأكل الذبيحة دون الميتة وكان يفعل
 جميع ما ثبت له بقول الثقات من شريفته ثم
 حكى اقوالا في ذلك من عامة اهل الاصول على

هل كان صلى الله عليه وسلم متعبدا بشيء
 ام لا

في
 قوله

انه كان من شريعة ابراهيم عليه السلام كما هو الترتيب
 وفي تقرير الكمال المختار على انه عليه السلام قبل بعث
 بنبيه قيل بشريعة نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى
 وقيل عيسى وقيل بما ثبت انه شرع اذ ذلك
 الا ان يثبت متصلا بين في الاخير فان لم يعلم لعدم
 معلوم مية طريقه فيما ركنه اليه منهما لانها كقياسين
 لعدم ما بعدهما وتماه يعطى من ثمة وبقيت القماني
 واجب يترك به القياس اما التابهي فيجوز تقليده
 اذا اقر فتواه من الصحابة كشرع والمحسن البصري
 وعلمه والخفي وغيرهم على الامع وهو رواية النوا
 ومختار في الاسلام خلافا للشمس الائمة وقوله ظاهر
 الرواية وذكر الامام السرخسي رحمه الله تعالى
 انه لا خلاف في انه يترك القياس بقول التابعين
 واما الخلاف في انه يعتد به في اجماع الصحابة حتى
 لا يتم اجماعهم مع خلافة يعتد به وعند الشافعي
 لا يعتد به في جملة التلويح باب في اجماع
 الاجماع العزوم والاتفاق لغة واصطلاحا اتفاق
 مجتهد في عصر من امة محمد صلى الله عليه وسلم
 على امر شرعي والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد
 او القول او الفعل والشرط اجماع الكل وخلاف
 الواحد الصالح للاجتهاد وما منع كخلاف الاكثر كماله
 المنار لكن ذكر صدر الشريعة ان صاحب الهداية
 اختار ان اتفاق الاكثر كاف وان اصحاب الاصول
 لا يجوزون لهم ان خلاف الاقل في مقابلة الاكثر
 مستور في شرح المنار بسبب ما اخبرني في هذا

في
 قوله

ايا معتزلة فقال جمهور العلماء اجتماع هذه الامة حجة
 موجبة للعمل وعلى مراتبة اجماع الصحابة ثم اجتماع
 من بعدهم على حكم لم يظروا فيه خلافا من سبقهم
 وهو معتزلة ما غير المشهور يفضل جاحدا حكمه لا يكفر
 بمعتزلة الاجماع وان سكتوا من العناية ثم اجماعهم على
 قول سبقه فيه مخالف فانه معتزلة اخبار الاجماع واجب
 العمل دون العلم ويكون مقدما على القياس وعلى
 خبر الواحد وهذا لا يفضل جاحدا لما فيه من الاختلاف
 ومثله هذا الاجماع يجوز فيه التبدل بل ذهب فخر
 الاسلام رحمه الله الى انه يجوز نسخ الاجماع بالاجماع
 وان كان قطعا حتى لو اجمع الصحابة على حكم ثم
 اجمعوا على خلافه جاز لكن المختار عند الجمهور
 هو التفصيل وهو ان الاجماع القطعي المتفق عليه
 لا يجوز تبديله وهو المراد بقوله الاجماع لا ينسخ ولا
 ينسخ به والمختلف فيه يجوز تبديله كما اذا اقرن
 الثاني على حكم يري فيه خلافا من الصحابة رضي
 الله عنهم ثم اجمعوا بانفسهم او اجمع من بعدهم
 على خلافه فانه يجوز ان تنتهي مدة الحكم الثابت
 بالاجماع فيوقف على تعدي اهل الاجماع والاجماع
 على خلافه وما يقال ان انقطاع الوحي يوجب
 امتناع النسخ فخص بما يتوقف على الوحي والاجماع
 ليس كذلك كما في التلويح واختلاف الامة على اقوال
 اجماع على ان ما جاء باطل فمتنع بعد ذلك
 احداث قول اخر من بعدهم مثاله جارية اشترها
 رجل ووطئها ثم وجد بها شيئا فقبل الوطي يمنع الرد
 ان يرد

بلغ

وقيل لا يمنع وكذا الرد مع الارش والرد مجازا يكون خارجا
 عن هذين القولين فلا يجوز وقيل هذا في الصحابة
 خاصة والاصح كما في البدع وغيره انه غير مخصوص بهم
 بل هو مطلق يجري في اختلاف كل عصر مسيئة
 لا يصح التمسك بالاجماع فيما يتوقف صحته عليه كوجود
 الباري وصحة الرسالة لزوم الدور وما لا يتوقف
 وهو ديني فالاجماع فيه صحيح اتفاقا عقليا كما في
 الرواية لا في جهة ونفي الشريك او شرعا كوجوب
 العبادات وما هو ديني كتندير الحيوش وترتيب
 الرعية فللقاضي فيه قولان والمختار انه لا حجة لازمة
 لشمول ادلة الاجماع فلا يثبت الحكم الديني بيقينا
 ولان الاجماع لا يكون فوق صريح قول الرسول عليه
 السلام وهو ليس بحجة في مصالح الدنيا لقوله صلى
 الله عليه وسلم في قصة التلقيح انكم اعلم بامر دنياكم
 وورما كن يترك رايه في الحروب ثم رجعت الصحابة
 وضوان الله تعالى عليهم اجمعين كذا في التلويح والبدع
 والله اعلم مسيئة المختار امتناع ارتداد امة عصر
 سماها وان جاز عقلا وقيل يجوز لنا انه اجماع على
 الضلالة والسنية تنفيه واعتراض بان الردة
 شرعهم عن تنها اياه اذ ليسوا امة والجواب
 بصدق قارئ امة قطعها والله اعلم باب
 في س قيل هو لغة التقدير والمساواة وفي
 الاصطلاح مساواة محل اخر في علة حكم شرعي
 لا يدرك مجرد فهم اللغة فلا قياس في اللغة
 وخرج مفهوم الموافقة كما لا يخفى ومن اقتصر على

٢٣

حكمه

قوله مسدود في الأصل في علمه فيفسر طوره بمفهوم
الموتقة وأما في اسم القياس عن بعضهم عليه مجاز
لروم التقييد بالاجل وتامه في التحريم وعرفه في
الشيء بأنه قد بية الحكم من الأصل في الفرع بعلة
محددة لا تدرك مجرد اللغة قال في التوضيح وذكر هذا
التقدير في قوله لا يدرك مجرد اللغة واجب الاتفاق
العلم على الفرق بين دلالة النص والقياس وتشرطه
ان لا يكون امتثالا عليه بخصوصا بحكمه بنص
اخر كقصة الشهادة خزيمة خضت شهادة من
عموم سائر الشهادات المشروطة بالعدل بقوله عليه
السلام عند أكثر القضا كالرأى اذا اقيس الارز عند
المسكين هو النص الدال على الحكم معدوم لانه عن
القياس كبقا الصور مع الاكل والشرب ناسيا فلا
يقاس عليه غيره لتعذره حينئذ وان يتعدي
الحكم لشرعي لا الاسم المعنوي لانه لا يقاس في
الفرع كما قد مضى يعني اذا وضع انهم لفظ المسيحي
مخبر بوضوح متبادر معني بوجوده في غيره لا يصح لنا
ان نطلق ذلك اللفظ على ذلك الفرع حقيقة سوا
كان لوضعه في الوشرعي او عرفيا وذلك كاطلاق
الخمر على غير بقا من المسكرات الثابت لا المنسوخ
بالنص لا بالقياس بعينه الى فرع هو تطير في
مسته وحكمة ولا نص فيه اي في الفرع وان يقي حكم
من بعد تفسيره فيمكن ان يرتكز اربعة وهي
الحدود بدو الحكم ولا يصح مع هذا هو المشهور
من سعة تركته قد جعل علمي على

لو كان
العلم
عليه

حكمه
في
العلم
عليه

حكم النص بما شتم عليه النص اما بعبارة تكليل
والجنس والوزن وبغيرها كالحج عن التسليم في نص
الشيء عن بيع الاق وجعل الفرع نظير الله حكمه
بوجوده فيه ولا لانه لو وصف علة صلاحه اي
فلا عنه العمل متقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن اسقف بغيره يورثا في ذلك لو وصفه في غير
ذلك الحكم وفي جنسه كتحليله ولا لانه كالحج الصغير
بالصغر فانه ملازم بتعليقه عليه الصلوة والسلام
لنفوقه في سمة البرق والطواف فانه من شأنه ضرورة
وفي تعذر وضوح ذلك والصغر من شأن الحج عن
القياس بالصلوة وفي ذلك ضرورة وقد ذكر في الصغير
في اثبات بالمال مسيطرة بقدر الاستحسان على
القياس الا في الزيادة والاستحسان في اللغة عند
الشيء حسن وفي الاصطلاح اسم دليل متفق عليه
بصا كان اوجبا او قياسا جليا اذا وقع في مقابلة
قياس سبق ليه وفيها وحتى لا يطلق على نفس
الدليل من غير مقابلة فهو جوه عند الحج من غير
تصور خلاف بترافه عند في اصطلاح الاصوك
على القياس حتى خاصة كما غلب اسم القياس
على القياس احيى تميز بين القياسين وما في الفرع
فاطلاق الاستحسان على النص والاعم عند
وقوعه في مقابلة القياس الجلي شايع في التلويح
وبعد فانه يندفع ما قيل من استحسان في قيد
شبهه فيستدركه من حيث حكمه في الاستحسان
عنده من يرد دليل من شائع في ليدعي وحق

العلم
عليه

فمن
هو
سائر

انذارا حقيقيا لا يستحسن ما يصلح مجازا للمجاز واللبس الذي
 في التسمية لانه مصطلح هذا او لا هذا صحيحا بالاساس
 فيها فيه لباس واستمسان ورجوع في كنههم وجعلوا
 العمل عليه الذي احدثته مسئلة رجوع اليها القياس
 ونحوه واعتمدوه فان اورد اليرتق على ما فاجع
 ان يبرحنا المختصر لما اوردت في القياس
 وهو اجتهاد ولا حجة في اللغة فتمل الاجتهاد وفي
 الاصطلاح استغناء الفقيه الواسع لتفصيل ظن
 حكم شرعي وهذا هو الميراث في هذا المجهود ليشل
 المقصود وفي القياس حولة هذا الطاقة في تفصيل
 ذي كلفه واصطلاح هذا بدل من الفقيه في تحصيل
 حكم شرعي ظني وفي الجاهلية الفقيه المأذون
 بينه وبين الاجتهاد سهوا لان المذكور بدل الطاقة
 لا الاجتهاد ويتصور من غيره في طلب حكم وشروع
 التفقيه لغيره ومن يحفظ الفروع في غير اصطلاح
 الاصول وتماهه يطلب من جهة وشرك الاجتهاد
 ان يحوي مجتهدا علم الكتاب مما يتعلق بالاحكام
 وذلك مفاد التسمية اية كما في بعض كتب
 الاصول المعقدة بمعانيه لغة وشرعية اما لغة
 فان يعرف مبادئ المراتب والمركبات وخواصها
 في القدرة فيتنقضي اللغة والعرف والخواص والمعاني
 والسياسات ان يعرف ذلك بحسب السليقة
 واستدراكه فان يعرف المعاني المؤثرة في الاحكام
 ورجوعه من بين من وعده من تيسر لا تيسر ولا يشترط
 رتبته وفي رتبته من رتبته بل استشرى

هو الذي في القياس
 فصل

والمعاني

حجة به فبحسب يتمكن من الرجوع اليها عند
 حاجته ويحوي علم النسبة بما يتعلق بها الاحكام
 منها بطرق بان يعرفها بمقتضاها ووقفس الحديث
 ومنها وهو طريق وصولها اليها من تواتر وشبهة
 وحدها لمادة معرفة منتزعا بالمعرفة بمعانها لغة
 وشرعية وبما ساهم من خاص وعام وغيرهما
 ووجه القياس مع شرائطه التي تقدمت وكذا الاصول
 معرفة لاجتماع ومواقعها لا يتخلل في اجتهاده
 وبشرط علم الكلام لجواز الاستدلال بالادلة
 الشرعية للمجازر بالاسلام تقليد الاو اعني الفقيه
 لانه نتيجة الاجتهاد ومثيرة فلا يتقدمه الا ان
 منصب الاجتهاد في زماننا انما يحصل بممارسة
 الغزو في طريق اليه في هذا الزمان ولم يكن
 الطريق في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذلك
 ويمكن ان يكون طريق الصحابة ثم هذه
 الشرايط افاض في حق المجتهدين المطلق الذي
 صومر في جميع الاحكام اما المجتهدين في حكم
 دين حكم فعمله معرفة ما يتعلق بذلك الحكم
 كذا ذكره شيخنا الغزالي في التلويح وحكمه الاجتهاد
 بغالب الراي الذي القطع بها فلا يجري الاجتهاد في
 المقطعات وفيما يجب فيه لا اعتقاد الجازم من
 اصول الدين والله اعلم مسئلة طيفة لا يجوز
 اجتهاد غيره في عصره عليه السلام ولا اكثر يجوز
 فيه مصنف وقيل بشرط غيبته للمقضية
 وقيل باذن خاص وفي الفروع نعم مطلقا اذا في

خصة
 الخاصة

هو متنفذ ولا يعقل كالفروع الجواب منع انتفاء
 الثاني بل علمهم وغاية العوارض عن النظر لانه لم
 يذيعهم لظهوره ويتلوه بادني التفاوت بالحوادث
 وليس المراد كونه على قواعد المنطق ومن اصغى
 الى عوامه لا سواق امتلا سمعه من استدلالاتهم
 بالحوادث والمقلد للغرض لا يراك بوجوده فانه قل
 من يسمع من لم يتقبل ذهنه قط من الحوادث
 ان يوجد هاتوم يحظر له الموجود او خص بشك
 فيه من يقول هذه الموجودات ربا وجدها
 وقوم متصف بالعلم بكل شئ والقدرة الى اخره
 فيعتقد ذلك بمجرد تصديق من غير اشتغال باليقين
 الزوهر من المحدث والموجود وتعلمه في التحرير
 يستلزم ولا حكاية للمشروعة الذين التي تمت
 بهر الخاريجة فساموهي حقوق الله تعالى
 خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمعا
 فيه وحق الله تعالى غالب كمد القذف فيه حق
 الله تعالى لا شرع اخر وحق العبد لدفع العار
 واعليه حق الله تعالى لا يجري فيه ارشوا لا اسقاط
 ولا اعتناض وما اجتمعا فيه وحق العبد غالب
 كالتقصاص فيه حق الله تعالى وفي اخلا العام
 عن الضاد وحق العبد لوقوع الخيانة على نفسه
 وهو غالب فيجري فيه الارث والاعتناض بالمال
 وصحة لعفو هذه الحقوق تنقسم الى اصل وخلف
 فالقسم الاول كالايمان اصله التصديق وهو
 ايمان القلب بحقيقة جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه

بلغ مقابلة

وسلم عن الله تعالى والاقرار كما هو مذهب الفقهاء
 واختلعه ان المعترضة الايمان هو التصديق
 المطلق الذي هو الايمان او غير مذهب صاحب
 التتبع الثاني وقال هو نسبة الصدق الى الخبر
 اختيار الان الاذن قد يعبر عنه كلف بالضرورة
 عند رتبة المعجزة مع انه لا يكون مؤمنا حتى ينسبه
 الى الصدق فيما اخبر به وقال بقله حتى يقض
 الكثرة يعرفونه كما يعرفون ابن حنبل بنع
 حصول الاذن ليعض الكفار ولو سلم يكون
 كفرة باعتبار وجوده باللسان وغير هذا من امارات
 الانكار فاما اذا قطعنا النظر عن فعل المسان
 لانهم من نسبة التصديق الى المتكلم لا يقول
 حاكمه والادعان به وفيه كلام فانه حينئذ يكون
 التصديق من الكيفيات دون الافعال الاختيارية
 فكيف يصح الامر بالايمان فست يصح باعتبار
 اشتماله على الاقرار وعلى صرف الفروع تمصيل
 الكيفيات بقرينة المقدمات كما يصح الامر بالعلم
 صار الاقرار اصلا خلفا عن التصديق في حكم الانسان
 والقسم الثاني مما يثبت بان ما يتقوله الاحكام
 المشروعة وهي اربعة سبب وهو لغة ما يتصل به
 الى المقصود في الشرعية اتساده منها سبب حقيقي
 وهو ما يكون طريقا اليه من غير ان يضاق اليه
 وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معاني العمل يخرج
 بالاول العلة والثاني الشرط وبالثالث السبب
 الذي يشبه العلة والسبب الذي فيه معنى العلة

٢٠
 ١١

وهذا كدلالة لسارق على مال انسان واذ فعل
 المذلول لم يفتن الدال شيئا من الدلالة سبب محض
 تخلف بينه وبين المقصود وهو غلة غير مضقة في
 السبب اي لا تكون مستفدة منه وتحت
 هذا الاصل متفوض به لو ان سبب الضم على
 السامعي كما عمت تفصيله في تبيين المعتمد وبذالة
 الجور انسانا غير صيد فتفتن حيث يجب على الدال
 ضمان الصيد فثبت فله ما ذكرنا ولا يتل بعض
 مستحينا اختاره لكثرة السعرة فقصده وخرج منه
 عن ذلك دون قول المتعين واما دلالة الجور فحالية
 لانه التزم بعقد الاحرام في الصيد عنه فتكون
 الدلالة منزلة للامن عنه فتكون حالية فيجب
 الضمان عليه كالموت اذا دل السارق على الورقة
 فيمن لكونه تاركا ما التزمه من الحفظ ومنها
 سبب مجازي والعلاقة فيه الاول اليه باليمين
 بالله تعالى ونحوه وسبب سبب الكفارة مجازا
 لان اليمين اما عقد لغير كتمان ثقة في الي الحكم عند
 زوال المانع فكانت سببا اعتباريا فيقول والسبب
 المجازي من العلة لانه غلة العلة الا ان الحكم يضاف
 الى العلة فلا يضاف الي سبب كان سببا في معنى
 العلة كسوق الدابة وتودع كل واحد منهما
 سبب لتلفه ينسب بوطئها حاله السوق
 والقود وقد تخلف بينه وبين التلف ما هو غلة
 وهو فخر لانه من هذه غلة مضقة في
 السوق وهو مدره سبب ضامة الحكم في

هذا
 السبب

معدة وفي عبارة مما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء
 في وصف الايجاد وما في اللغة في ما خوزة من العبد
 وجوب اشتريه بعد التبرية وسبب لاس المشتب
 الحكم في اشعيه لكون الحكم يتكرر بها ويخرج بقولنا
 ما يضاف اليه وجود الحكم الشرط وقولنا ابتداء يعني
 في الاصل سبب والعلاقة وعلة العلة والعلة
 والتعلق بين التعلق والشرط ان التعلق يرتب امر
 ما يوجد على امر ما يوجد بان واحد في آخره والشرط
 الزام امر ما يوجد في امر واحد بصيغة مخصوصة
 ونتم العلة بشرع علة الحقيقية بثلاثة اشياء الاسم
 والمعنى والحكم الاول ان تكون في الشرع موضوعا
 موجبا للتأخر بضاف ذلك الحكم اليه بالواسطة
 وثبت ان ثبت الحكم عند وجوده بالاتحاد وهو
 قساره سبعة علة اسمها وحكم ومعنى وفي الحقيقة
 كما تقدمه البيع المطلق للملك فانه موضوع للملك
 وهذا يضاف اليه بالواسطة وهو مؤثر في الملك
 وكذا النكاح مؤثر في اقرار الحكم خلاف الحكم لانه يجب
 ومن مشايخنا من اجاز تقديمها وقرى بينهما وبين
 الاستقامة مع الفعل بانها عرض فلو لم يتقوا وب
 انظر والقتل بشرعية بقا حكمها متصور تقدمها
 كذا في البدع والثاني علة مجازية وهي ما كانت اسما
 لا غيرا للتعلق وتلك علة اسمها ومعنى لاحكامها
 وسبب بشرط الخيار فان البيع علة الملك اسم لانه
 موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر في ثوب الملك لاحكامها
 ومنهم وهو ثوب الملك متراجح ولو بعته

شبه بالسبب كثر القريب فانه علة للملك الذي
هو علة الفتق والخامس وصفه شبهة الملك كاحد
وفي علة ذات وصفين وذلك كالحبس والقدر
بحرمة النسبية والسادس علة معني وحكما لا اسما
حكم بتعلق بعلة ذات وصفين فان اخرها وجودا
علة حكما راجعة بالوجود ومعني لتأثيره لا اسما
لان احدهما كالقراية والملك للفتق فانه يتعلق
بالملك حتى كان المشتري مقتقا ولو تاخرت القراية
اضيف اليها كالموثر اثنان عبد افادي احدهما
بثبوت اثره لشرطه واصيف الى القراية والسابع علة
اسما وحكما لا معني وذلك كالسفر فانه علة
للرخص اسما لا معني تضيق اليه في الشرع يقال
رخصة السفر الاطوار والقصر وحكما لا معني تثبت
بنفس السفر متصلة به لا معني لان المؤثر في
ثبوتها ليس نفس السفر بل المشقة وبقي جودا
وهو العلة حكما لا اسما ولا معني وهذا لم يذكره
صاحب المنار رحمه الله وذلك كالشرط الذي سلم
من معارضة العلة مثل حفر البئر فتصير الاقسام
ثمانية واما الشرط وهو لفة العلامة وشرعا ما
يتعلق به الوجود دون الوجوب اي دون ان يكون
مؤثرا في وجوده واحترزنا به عن العلة وعرف بعضهم
بانه ما يتوقف علي وجوده الشيء وهو خارج عما هيته
الشيء اخرج به جزؤه فانه ايضا ما يتوقف عليه وجود
شيء وليس مؤثرا فيه وقد قسم الأصوليون الخارج
سنته باحكام في مؤثر فيه ومفوض اليه بالاثبات

فلا

فالاول العلة والثاني السبب والا فان توقف عليه
الوجود فالشرط والا فان دل عليه فالعلامة والشرط
حقيقي وجعالي فالاول ما يتوقف عليه الشيء في الواقع
والثاني شرعي اي يجعل الشارع فيتوقف شرعا
كالشهود لنكاح والطهارة للصلاة هو غير شرعي
اي يجعل المكلف كتحليق تصرفه مع جارة
الشرع كان دخلت الدار فكذا واقسامه خمسة
بالاستقرار ادعي ما ذكره في الاسلام شرط محض وشرط
فيه معنى العلة وشرط فيه السببية وشرط مجازا
واسما ومعني لاحكاما وشرط هو العلامة الخالصة
كالاحصان في الزنا وقد اختصر صاحب التوضيح
على الاربعة الاول ولم يذكر القسم الخامس قال في التوضيح
وجه الضبط ان وجود الحكم ان لم يكن مضافا اليه
فهو الرابع كالعمل الشرطين اللذين علق بهما الحكم
وان كان فان تخلل بينه وبين الحكم فعمله غير
مختار غير منسوب اليه وكان غير متصل بالحكم
فهو الثالث محل قيد العبد والا فان لم يعارضه علة
تصلح لاضافة الحكم اليها كشق الزرق في عارضه فهو
الاول لا دخول الدار واما العلامة فهي تعرف الوجود من
غير تعلق وجوده ولا وجوب كالأحصان فلا يضمن
شهوده اذا رجعوا واختار بعض ان الاحصان
شرط وفي التلويح ان العلامة عند من اتسم
الشرط ولهذا سمي صاحب الهداية الاحصان شرطا
مضافا معني انه علامة ليس فيها معني العلية
والسببية تسار في الاشياء وهي تثبت

فق
الشرط لجعالي

ف
قال في التلويح

ضبح

فهو الثاني هو

بلغ مقابلة

بالولادة في الحمله فاذا ولد الادمي كانت له ذمة صالحة
 للوجوب له وعليه في بعض الحقوق وقد وقع في كلام
 البعض ان الزمة امر لا معنى له ولا حاجة اليه في الشرع
 والله من مخترعات الفقهاء يفترون عن وجوب الحكم
 بثبوته في ذمته وقد رد ذلك صدر الشريعة بتحقيق
 الذمة لغة وشرعا واشتاتها بالنصوص ومما كشف
 هذا المقام يطلب من التلويح والمفهوم في العقل وهو
 قوة للنفس تها ينتقل من الضروريات الى التقريرات
 وهو معنى قولهم نور يضيئ به في طريق يبتدي
 به من حيث ينهي اليه درك الخواص ويتعدي
 المطلوب للقلب فيذكره القلب بتمامه بتوفيق الله
 تعالى وهذا هو العقل العاشر المسمى بالعقل
 فقال لا العقل الذي هو اول المخلوقات كما
 سبق الى بعض الاذهان والعوارض على الاحلية
 نوعان سماوي من قبل الله عز وجل لا اختيار للعبد
 فيه فتنسبته الى السماء لهذا الاعتبار كالصغر
 وحكمه ان يسقط ما يحتمل السقوط من البالغة
 بالمذكر كالصلاة والصوم ويصح منه وله ما لا
 عهدة فيه فلا يسقط عنه فرضية الايمان لا هذا
 لا يحتمل السقوط لان الله تعالى عز وجل دابر منزه
 عن الزوال فيكون وجوب توحيد دأبها وهذا
 مذهب فخر الاسلام رحمه الله تعالى كما حكاها صاحب
 التلويح عند قواي الايمان بالاقرار مع التصديق
 وقع فرضا لان الايمان لا يحتمل النفل اصار هذا
 لا يلزمه تجديد الايمان بعد البلوغ فالصبي يسلم

ففصل
 العقل اول المخلوقات

ختم

عذرا في سقوط وجوب الاداء لانه مما يحتمل السقوط
 بعد البلوغ بعذر النوم والاعناء بخلاف نفس الوجوب
 فانه لا يحتمل السقوط بحال والصبي لا ينافيه
 فيبقي نفس الوجوب وهذا الواستمت امرأة الصبي
 وهو ياباه بعد ما عرضة القاضي عليه يفرق بينهما
 وذهب شمس الامة رحمه الله الى انه لا وجوب عليه
 ما يبلغ وان عقل لان الوجوب عليه تمام يبلغ وان
 لان الوجوب اما كان بسبب عدم الحكم فقط
 والا فالسبب والمحل قاير فاذا وجد وجد كالمسافر
 اذا صلي الجمعة تقع فرضا ومنها الجنون وهو افة
 تحل الدماغ وتبعث على الاقدام على ما يضار مقتضى
 العقل من غير ضعف في اعضائه وحكمه سقوط
 العبادات كلها الا انه لم يمتد يلحق بالنوم بجهل
 كانه لم يكن وامتداده في الصلوات بان يزيد على
 يوم وليلة وفي الصوم باستفراق الشهر وفي
 الزكاة بالجنون ومنها النسيان قيل هو يدري
 لا يحتاج الى التعريف وقيل هو معنى يعجز الانسان
 بدون اختياره فيوجب الففلة عن الحفظ وفيه
 كلام يطلب من الكتب المبسوطة وقيل هو جهل
 الانسان ما كان يعلمه ضرورة مع علمه بامور كثيرة
 لا بافة وعرقه في التحريم بانه عدم الاستحضار
 في وقت حاجته فيشمل النسيان عند الحكماء والسهو
 لان اللغة لا تفرق وهو لا ينافي الوجوب في حق الله
 تعالى لان العقل لا يعدم وكذا الذمة لكنه ان كان
 خاليا كما في الصوم والسمية في الذم وسلام الناسي

ففصل
 علي تعريف الجنون

في الصلاة يكون عفو ولا يحمل عذرا في حقوق
 العباد ومنها النوم وهو فتر تقرب مع العقل توجب
 العجز عن ادراك المحسوسات والافعال الاختيارية
 واستعمال العقل فالفترة هي معنى قولهم احتباس الروح
 من الظاهر الى الباطن وهذه الروح بواسطة العروق
 الضواري تنتشر في ظاهر البدن وقد تجد في الباطن
 باسباب مثل طلب الاستراحة من كثرة الحركة
 والاشتغال بتأثير في الباطن ليتضح الفدا ونحوه
 فاجب تأخير الاداء الى اصل الوجوب ولهذا وجب
 القضاء اذا زال بعد الوقت وبطلان عبارته من
 الاسلام والردة والطلاق ولم توصف بخبر وانتفاء
 وصدق وكذب كالايمان فلذا اختار في الاسلام
 ان قرأته لا تنقطع الفرض وفي النوازل تنوب والاعتقاد
 بقرينة الوضوء ولا الصلاة فان قيل ان اكثر
 المتأخرين يفسدها وتفريغ النوازل الفساد بكلام
 التاثير عليه لعدد فرق النص بين المستيقظ والنائم
 واتزال المصلي النائم كالمستيقظ وعن ابي حنيفة
 تنفس الوضوء ولا الصلاة فيتوضي ويبيني وقيل
 عكسه وهو اقرب عنده لان جعلها حدثا للجناية
 ولا جنابة من النائم فيبقي كلاما بلا قصد تقييد
 كالمساعي به كذا في التحرير قلت وهي بدائية تارة
 الاخرى زعمها فتى الفقيه عبد الواحد وهو المذكور
 في الذخيرة والمحيط معللا بما ذكره في التحرير وفي
 النصاب وعليه الفتوى كما في شرح الوصاينة
 وفي شرح اكثر الامام الزيلعي انما لا تبطل

في
 رواية

الوضوء ولا الصلاة كما اختار من الاسلام وفي المفتي
 والعلم ان لا يكون حدثا ولا تقصد طلته لانه
 ليس في معنى المتخصص عليه انتهى ومراده بالمنصوب
 عليه القرينة حالة اليقظة في حديث الاعرابي
 والله اعلم ومنها الاغماء فانه في القلب والدماع
 تعطل القوى المدركة والحركة عن افهامه مع بقاء
 العقل مغلوبا والاعصم منه الانبياء وهو فوق
 النور فلزمه ما رزقه وزيادة كونه حدثا بجميع حالات
 الصلاة ومنها البناء بخلاف النوم في الصلاة مشطها
 فله البناء ومنها الرق وهو عجز حكيم عن الولاية
 والشهادة والقضاء وما لكية المال كايمن عن جعله
 شرعا وهو عرضة للملك والابتدال ومنها
 العتة وهو من اختلط كلامه مرة ومرة وهو
 كالصبي المعقل في صحة فعله وتوكيله بالاعمال
 وقوله كاسلامه ولا تجب العبادات عليه والفقهاء
 وضمار متفقان عليه وليست بعهددة لانه شرع
 جبر او كونه معتوها لا ينافي في عصمة الحمل ويوجب
 عليه ولا ياتي على غيره ومنها المرض وهو لا ينافي
 في اهلية الحكم والعبادة ولكنه من اسباب العجز
 تشرعت العبادات عليه بقدر المكنة ومن اسباب
 تعلق حق الوارث والفرج بماله والمراد بتعلق
 حق الفرع بماله بالمعنى وهو المالك لا بالصوره
 مست وقدره في التوضيح ان المريض لا يجوز له البيع
 من عهد الوارث والفرج بماله بمثل القيمة قال في التوضيح
 وهذا لا يرجح له رواية بل الروايات متفقة على انه

ولو في

ليعلم بالبرهان ان يبيع بعين من بعض يدعي بمثل
 لقيمة وسد الجور يختص بالورثة من بعد الموت
 من بعد آخر العواشي السهامية من بعد حوصفة جوية
 خلقت بعد احياء وجيل صوعدم الحيات من شأنه
 وزوال احياء وصونيات حكم الرب من بعد نفسه
 لعدم القدرة ولا اختياره ما شيع عليه لمجد غيره
 فان كان خفا متلفا بالعين بين ضاه لا مانت
 وان كان وساميق بجمود الزمة حتى ينضم له
 مان او ذمة قبل وان كان مشروعا عليه بريق
 الصلة كنقطة محارمه بطل الان يري به فيصم
 من الثلث وان كان حقا لم يبق له ما يتفق به خا
 وانه اعلم وبنوع ثابت المكتسبة من نفسه
 وغيره كماله الا من من محرم اجزاء فان كان
 صريفة مباحا كسكرا مضطرا في شرب الخمر والمكره
 والمباح من الادوية والاغذية المتخذة من غير اعين
 والمثله لا تعقد السكريل كالا سكريل وسقوي
 فكالاغذاء لا يوجب معه طلاق ولا عتق وانما
 عند ان عا ابيه ونسقه من محرمه كمن يفر
 فلا يطل التكاليف فتزله الاحكام والغير
 من الطلاق والعتاق والبيع والافرو وتزويج
 والتزوج والاقراض والاستقراض وان تعذر
 وانما عرض توافقه الخطاب بعدت يبين حق
 الامة والقضا لان يجب كلفه مقصد
 توفيق الصغار من فرائضه من بعد
 من حريق صلا من بعد ردة ردة

من قبل الاستحقاق بعد المروحة وتمنه في التبرير
 ومنه اهل هو براد التي غيره وضع له ولا من سبة
 بسببه وعرفه في التفرق فانه الذي لا يرد اللفظ والالفة
 في معنى الخفي ولا الجازي فانه الذي لا يرد الجازي
 وجونيات اختيار ما هزل به والرضي به ولا يري
 ما شرة ما هزل به ولا اهل به وجوب الاحكام
 ويكون عذرا في موضع الخطأ بحال لكنه لما كان
 توه في عدم الرجة لا يتعدا عدم الرضي بالمباشرة وجب
 الشتر في الاحكام وكل حكم يتعلق بالعبادة دون
 الرضي بمجربا يثبت وكل حكم يتعلق بالرضي لا
 يثبت ومنها السفر وهو الخروج المديد وادناه
 ثلثة ايام وانه لا يفي الاهلية اي لا يخل يثني مما
 به اهل به وهو العقل والقدرة البدنية لكنه من
 اسباب التحق بنفسه مطلقا في وقت قصر
 زوات الأربع وفي تأخير الصوم ومنها الخطأ وهو في
 اللغة ضد الصواب وفي الاصطلاح وقوع التثني
 على خلاف ما اراد وعرفه الكمال في تحريره باس
 يقصد بالفعل غير العمل الذي يقصده الجناس
 كمن مضى في شري الى الملق والري التي صدقها
 دعي ولو اخذ به جازية خلاف المعقولة في الجناس
 قساصي عدم التثني ولذا اسهل عدم ملوخذة به
 وعنه كان من المكتسبة غير انه تعالى جعله عذرا
 في استحقاقه الاجتهاد وشبهه في العقوبات
 في الواخذ بحد ولا قصاص دون حقوق العباد
 في ميب ضمن متلفات خطأ وصاع سبب التحقير

الشتر

٢٨

٢٩

من حريق صلا من بعد ردة ردة

في القتل فوجب الدية ولو لم يكن من تقصير يتقن وجب
 به ما تردد بين العباداة والفقوبة من الفقرة ويقع
 ظلاله خالفا للشافعي لأن الفقرة عن معنى اللفظ
 خفي قائم تميز البلوغ مقامه بخلاف النوم لأن ظاهر
 فلا يقيم مقامه فارق عبارة التاخير عبارة المخطي
 وذكرنا في فتح القدير ان الوقوف في حتم مخفي الديانة
 وقد يكون مقتضى هذا وجه اما فيما بينه وبين
 الله تعالى فهي امراته وكذا قالوا وينفقد بيعة
 قاسدا ولا رواية فيه للاختيار في اصله وعدم
 الرضي والوجه انه فوق المبالاة اذ لا قصد في خصوص
 اللفظ ولا حكمه انتهى كلام الخليل منها الجرح وهو
 معنى يضاد العلم وعرف بانه عدم العلم بما من
 شأنه فان قارنه اعتقاد فركب وهو المثل د
 بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والافسوط
 وهو المراد بعدم الشعور واسمايه فيما يتعلق
 لهذا المقام اربعة جهل لا يصلح عذرا ولا شبهة
 وهو في الغاية جهل هو دونه جهل يصلح شبهة
 جهل يصلح عذرا وتماه في التلويح ومنها السفه
 وهو صفة تقري الانسان بتبعته على السرف
 والتبذير وهذا لا يوجب خللا في الاهلية ولا يمنع
 شيئا من احكام شرع ويمنع ماله منه اول بلوغه
 الى خمس وعشرين سنة عند الامام والي ان يؤتى
 رشده عند صاحبه كما عرفت تفصيله في كتب
 الفروع واما من غيره فالأكره جهل الغير على ما لا
 يرضاه وهو ملجأ بما يفوت والعضو لثبته منه

بلغ

والالا

والالا فيفسد الاختيار ويعدم الرضي وغيره بضرب
 لا يفضي الي تلف العضو وحيس وهو بعدم الرضا
 ولا يفسد الاختيار واما بحبس نحو انه نقياس
 واستحسان في انه أكره وهو مطلقا لا ينافي اهلية
 الوجوب كما بين انه الذمة والعقل ثم من الجرمات
 ما يحتمل السقوط كحرمة الجرح والميتة فباح بالأكراه
 المباحي حتى لو امتنع انتم وضع دينه بخلاف غير المباحي
 فانه لا يجوز له تناول معه لعدم الضرورة لكنه
 لا يجد اذا شرب لتبعية الأكراه وما لا يحتمله باصله
 كاجراء كلمة الكفر على لسان المكره فانه حرام بخص
 فيه حتى لو صبر كان ما جورا وما يحتمل السقوط
 باصله كتناول مال الغير فانه حرام يحتمل السقوط
 بالاباحة ولا تسقط الحرمة في هذين بعذر اي بعذر
 الكره ويحتمل الرخصة مع قيام الحرمة حتى لو
 صبر كان ما جورا لا حذره بالقرينة وهي اعراض الدين
 في الاول والكف عن مال المسام في الثاني والامر اعلم
 بالصواب باب حروف المعاني سميت
 فلما لا تقابل معاني الافعال الى الاسماء فشطرت
 مسائل الفقه مبني عليها واعلم ان الاستعارة التسمية
 تجري في الحروف وقد ذكر علماء البيان ان الاستعارة على
 قسمين استعارة اصلية وهي في اسما الاجناس
 واستعارة تبعية وهي في المشتقات والحروف
 وانما قالوا في تبعية لان الاستعارة في المشتقات
 لا تقع الا بتبعية وقوعها في المشتق منه لا فبا
 تجري اولاً في المصدر ثم بتبعية في الفعل وما

بلغ مقابلة

يشتق منه مثلاً بقدره نطق الحال والحال ناطقة
 بكذا يشبه دلالة الحال بنطق الناطق فيستعار
 النطق للدلالة ثم يؤخذ منه نطقت بمعنى دلت
 وناطقة بمعنى دالة وغير ذلك واستدلوا على
 ذلك بأن كلاماً من المشبه والمشبّه به يجب أن
 يكون موصوفاً بوجه التشبه والصالح للموصوفية
 هو الحقائق دون الأفعال والصفات المشتقة
 منها ومما يطلب من شرح التخييص فيعتبر
 التشبيه أولاً متعلقاً بمعنى الحرف ويجري منه
 الاستفارة ثم بتعبية ذلك في الحرف نفسه والمراد
 متعلقاً بمعنى الحرف ما يعبر به عنه عند تفسيرها
 في الحروف حيث يقال من لا يتدأ الغاية والى الانتهاء
 الغاية وفي الظرفية واللام للتحليل في غير ذلك
 فمنه ليست معانيها والألحان أسماء لأحرفها
 وأما في متعلقات المعاني بمعنى أن معاني
 تلك الحروف راجعة إلى هذه بنوع استلزام كذا في
 المفتاح مثال ذلك قوله تعالى فالنقطة ال فرعون
 ليكون لغير عدواً وحزناً وقول السنا عشر
 ولد والاموت وابو النبي إيا يشبه ترتيب العداوة
 على الالتقاط وترتيب الموت على الولادة بترتيب
 العلة الغائية للفعل عليه ثم استعمل في المشبه
 اللام الموضوعة للدلالة على ترتيب العلة الغائية
 التي هي المشبه به فخرج الاستفارة أولاً في
 القلية والعرضية وتبعها في اللام وصارت
 اللام بواسطة استفادتها لما يشبه العلية
 بمثولة.

٧
 النولوج

بمثولة الأسد المستعار لما يشبه السبيل المخصوص
 ومما حققه يطلب من التحقيق ثم اعلم أن الأصل
 في الواو وهي المطلق الجمع عندنا من غير تعرض لمقارنة
 ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأمة الفتوى
 وأما ثبت الترتيب في قوله أن تختصها فهي
 طالق وطالق حتى لا يقع به الواحدة في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى خلاف أن صاحبها ضرورة
 أن الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الأولى لمقتضى
 الواو في قول المولى اعتقت هذه وهذه وقد زوجهما
 الفضولي من رجل وأما بطل نكاح الثانية لأن
 صدر الكلام لا يتوقف على آخره إذا لم يكن في آخره
 ما يفرد له وعق الأولى يبطل عملية الوقف
 في حق الثانية فيبطل الثاني قبل التكلم بعقها
 بخلاف ما إذا زوج الفضولي أختين في عقدين
 فقال اجزى نكاح هذه وهذه حيث بطل الجميع
 لأن صدر الكلام وضع لجواز النكاح وإذا انفصل به
 آخره سلب عنه الجواز فصارت آخره في حق أوله
 بمثولة الشرط والاستثناء وقد تكون الواو للحال
 كقوله لعبدك أدي الفأوانت حرجي يعق العبد
 بالاداء وقد تكون الواو لعطف الجملة فلا يجب
 المشاركة في الخبر كقوله هذه طالق ثلاثاً وهذه
 طالق فتطلق الثانية واحدة لأن الشركة في
 الخبر إنما كانت للاقتضار وإذا كانت تامة فقد
 ذهب دليل الشركة وكذا في قول الملقني ولك
 الف حتى لا يجب شيء وإذا أطلقها مرة الواو والحال

فيصير شرطه بدلا بحسب الف ذ خنتها واما
 الفاء فهي للوصل والتعقيب بهذا تساقين قال
 لامراته ان دخلت هذه الدار فصنع الدار فانت
 طالق ان الشرط ان تدخل الدار فانه بعد الاولي
 من غير تراخ وتضمن قال لا بد بيت منك هذا
 العبد بكذا فقال الاخر فبوح انك تقول ولو
 قال او صوح لم يجر البيع وتضمن قال خياط
 انظر لي هذا الثوب ايكفيني ثوبا فقال
 نعم فقال فاقطعه فقصعه فذا حوم يلقه
 ضمن الخياط كانه قال ان جاءني ميصا فاقطعه
 وتضمن قال لغير المدخول بها ان دخلت الدار
 فانت طالق فطالق فدخلت فانه يقع
 على الترتيب قتيبن باذوني وبهذا التخصيص
 الفاء بعطف الحكم على العليل كما يقال
 اطعمته فاستبعدة وقد دخل الفاء على
 العليل اذا كان ذلك مما يدرجه فيصير معنى
 التراخي يقال ابشر فقد اتاك الغنم وهذا
 قلنا فبين قال لعبد اولى افواقت حر
 انه يعتقك الخيال لان العتق دونه فاشبه
 التراخي وكذا الوكال للمعني انزل فانت امن
 يصير امنا لخال قول اوم ينزل ولم يجعل معنى
 التعليق كانه اضم الشرط ان اكله يصير
 بدون الاضمار فلا يصير شيئا مما يشبه
 فلا يعطف على التراخي في شدي حنفية
 التراخي عن وجه الفضا لا يستأنف

وفي
 على الخياط ان قال يكفي
 وتم يكفي

حكما وقال اكتمال التراخي في وجود دون التكم
 بيانه فمن قال لامراته قبل الدخول لها
 انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار
 يقع الاول ويلغوا ما بعده كانه سكوت على
 الاول ولو قدم الشرط تعليق الاول ووقع
 الثاني ولغا الثالث وفي المدخول لها ينزل
 الاول والثاني وتعلق الثالث اذا اخرج الشرط
 وان قدمه تعلق الاول وتنزل الثاني والثالث
 عند اي حنفية رحمه الله وعند غيري يتعلفن
 جميعا وتنزلن على الترتيب وقد تستعار
 معني الو او قال الله جل جلاله ثم كانت
 من الذين امنوا ثم الله شهيد وهذا قلنا
 فماروي عن رضي الله عليه ولم من حلف
 عبي يمين فرائ غيرهما خيرا منها فليكن
 عن يمينه ثم لبيان الذي هو خير انه يحول
 على والو العطف لتعذر الحقيقة اذا التفت
 فيل لحنث غير واجب فطعن لجهان متعبا
 واما بل موضوعه لاثبات ما بعده والافعال
 عما قبله يقال جاءني زيد بل نمر ووقال
 زفر رحمه الله تعالى قوله له على الف بل
 الفان في المثلث كما في قوله انت طالق واحدة
 لابل ثنتين وقتنا هذه الكلمة وضعت
 لتدرك الخلط وهذه الحرفية الاخيار
 دون الاشياء حتى لو قال كنت طلقك افس
 واحدة بل ثنتين وقعت ثنتين وقاوا

جها فمن قال لامراته قبل الدخول ان دخلت
 الدار فانت طالق واحدة لا بل تثبت ان يقع
 ثلاث اذا دخلت بطلاق العصف باو او عند
 ابي حنيفة رحمه الله لانه ما كان ذريعا
 الاول واقامة الثاني مقامه وهو ان قضيت
 اتصال الثاني بالشرط به واسطة من ينقطع
 ابطال الاول وليس في وسعه ذلك وفي وسعه
 افراد الثاني بالشرط ليتصور به بغير واسطة
 فيصير بمنزلة الحلف باليمين فنشئت ما في
 وسعه وما لم يكن فهي لا تستدرك حقيقة
 وتنبهة وفسر مجازا حكم ما بعدها لما
 قبلها فقط ضد امر تقضي واختلاف في
 الخلاف ما زيد قايم لكن تشارب وقيل يعهد
 رفع نوعه بتحقيقه كالبشر شيئا من كرم
 وجماله في الغرس والفرو يتم سادس بل
 كما في البدع ان الاضراب بين غير مطلقا
 نقيا كان او اثباتا وحكم بين اثبات ما بعدها
 وفي ما قبلها مضاف الى مثله والعصف
 بها انما يستقيم اذا اتسقت الكلام وتضمن
 تتعلق التي لا اثبات المتصل به والافانك
 يستأنف كما لمقرله بالبعد بقول ما كان في
 قط لكن لما كان اخر ان وصل فهو لمقرله
 الثاني وان فصل برودة مقرلة من
 نفسه واحتمل ان يكون تباين نفسه
 صلا فيرجع الى الاول مستتر فيكون غيا

الى غير الاول فاذا وصل كان بينا انه نفي الى الثاني
 اثبات الملك له بقوله لكن وكذا المقرلة تفرق
 ألف وقال لا ولكن عصب ومقرله بمن الجارية
 لو قال لا ولكن لي عليك ألف يرمه لما لان الكلام
 مستفاد لانه يبين باخروانه في السبب لا اصل
 المال بخلاف المراجعة بماية تنول لا اجزء بماية
 لكن اجزء بماية وخمسين او ن زوتي خمسين فان
 ينسخ العقد لا نفي فعل ونفيه بعينه فلم
 يعم التدارك كذا في المعنى وما وفي لا أحد
 الشئين لا للشئ فانه عارض بسبب الخبر وفي
 في الاستثناء التحريم في هذا هو في الاستثناء لاحتضاها
 وفيه احتمال التحريم في قطريه بيان المولي حتى
 كان اظهار الواقع او الامن وجهه واستدرك وجهه
 فينقطع قيام الاهلية واجلست وكلت هذا
 او هذا أو كذا لاحتضاها فيصير من ايها وقع ويع
 هذا او هذا تحريم مع لهما شاء وما حتى
 قلنا غاية حقيقة ان كان ما قبلها تحريم
 الامتداد وما بعدها يصح دلالة الاستثناء كما هو
 حلفان بالازرع غرة حتى يقضيه الدين او قال
 عبده حر ان لم اضربك حتى تصبح او شئتكي
 او بعثتي عليك او بيكي او شفع فلان او حتى
 يدخل الليل حتى لو امتنع قبل هذه الغيات حتى
 يخالق قوله حتى يموت لا يزه حمل على انضرب
 الشد يد في العرق ثم قد تستعمل لعطف ما
 بين عطف والغاية من مذسبة بدني تعقب

١٢٨

بلغ مقابلة

مع فيه معنى الغاية تقول جاني القود حتى زيد
وريت القوم حتى زيد افريد اما افضلهم او اذلهم
ليصله غايه وتقول اكلت السمكة حتى راسها
بالنصب اي اكلته ايضا وتمتد في المعنى وشرحه
خروج اخر اما اليه فانه لا التصاق ولهذا
صحت الامتنان لانه يتبع وظن وايد يلصق التابع
بالمبتدئ فلو قال بعث هذا العبد بكم من حنطة
جيدة يكون اكثر مما حتى جار استبداله طوقا
كرام من حنطة بعد العبد يكون الحنطة سميما
حتى لا تجوز الاموال او قلنا في قوله ان اخبرني
بقدره فلان انه يقع على الصدق بخلاف قوله
ان اخبرني ان فلانا قد مر وكذا لو قال ان خرجت
من الدار لاداني لارد من الدار في كل خروج لان
المستثنى خروج ملصق بالاذن بخلاف قوله لا
ان اذن لك حيث تنهي بالاذن مرة ولو قال
انت طالع محشيتة ابدا او اذنت لم يقع لقوله ان
شاء الله في بروسكم للتصاق عندنا وعند
الشافي للتعويض ومالك رحمه الله على
الصلة والكلام على ذلك طوبى ليطالب من الكتب
المبسوطة واما على فهي للالزام في قوله بفلان
على الف درهم الان يصل به الوردية وقد رخلت
في المعاوزات كانت بمعنى اليه لان الزوم يناسب
التصاق فاستعمله وان استعملت في الطلاق
وكذلك عندها وعند ابي حنيفة درهم ابر كانت
بمعنى شرط حتى ان من قالت له امراته طلقني فلانا
على

على الف فقطعها واحدة لم يجب شي لاهل الزوم
وليس بين الواقع وبين ما لزمه بمقابلة بل بينهما
معاوية وذلك معنى الشرط والخروج معاوضة
المحضنة يستعمل معنى الشرط في قول بعث
هذا على الف درهم كانت بمعنى اليه التي تضمنت
الاعواز لما فرزناه من ان الزوم يناسب التصاق
فان الشيء متى لزم الشيء كان لازما له بالجماله ولا
يتم على الشرط لان المعروضات المحضنة لا تختمل
التعليق لما فيه من القهار واما كلمة من فهي للتعويض
وهذا قال ابو حنيفة فمن اعنت من عبدك من
شئت له ان يعقلم الاولاد منهم بخلاف قوله
من شاء لانه وصفه بصيغة عامة وقد تكون لابتدا
الغاية في قوله خرجت من الكوفة والتبعية قوله
درهم من فضة وبمعنى اليه قوله تعالى يحفظونه
من امراضهم والصلوة في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
فاجتنبوا الرجس من الاوثان في جملة على الصلة
تغير فغير حقيقته ومجازة وكذا الحاجة الى تمام
الحكم به لكي لا يخرج من ان يكون مفيدة فيقول ان
كان ما في يدي من الدرهم الاثلاثة فاذا في يدك
اربعة تجئت ووقالت لزوجها خلعه في علي ما
في يدي من الدرهم وفي يدها درهم ودرهم اسلمهم
فلان درهم لان من ههنا صلة لاختلاف الكلام
بدونه وفيما سبق للتعويض لانه صرح الكلام بدونه
ومأمله اي الغاية فهي اليه على ان ما بعدها
متبني حكم ما قبلها وقوله لا تنقض تناسل
نفسه

بارادة المبدأ او يطلق عليه بالاشترك عرفا وقامه
 في التبرير واعلم ان الي تعيد معنى الغاية مطلقا
 ودخولها في الحكم وخروجها منه ابرز ايدود مع
 الدليل كما صرح به صاحب الكشاف وهو المختار كما
 في التوضيح قال وهذا يدخل في مثل قولنا قرات
 الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا قراته الي باب
 القياس ومع المعنى والاصل في الغاية اذا كانت
 قائما بنفسه لم يدخل في الحكم بقوله تعالى ثم اتوا
 الصياحه الي الليل والمخاطبة في قوله بعث ملكا
 من هذا المخاطبة الي هذا المخاطبة الي ان يتناول صدر
 الكلام كالمحقق وهذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 الغاية في الخبر تدخل وكذا الاجال في الايمان في
 رواية الحسن عنه لان مطلقة يقتضي التاميد
 بخلاف الاجارة والاجل في الدين لان مطلقة لا يقتضي
 التاميد وفي الاقرار من درهم الي عشرة وفي قوله انت
 طالق من واحدة الي ثلاث لم تدخل الغاية الثانية لان
 صدر الكلام يتناولها وانما دخلت الغاية الاولى
 للضرورة وعندهما يدخل لانه لا يستقل بنفسه
 وانما في اللطوف حقيقة ظرما في عصية يوما في منديل
 ومجاز كالدار في يده وعم يتعلمها من دخولها مقدرة
 لا ملحوظة للفرق بين صمت سنة وسنة لغة
 فلم يصدق قنطرة بنته اخر الزمان طالق غدا
 وصدق في غدا خالفها وانما يعين اول اجزائه
 مع عدم لعدم المرحوم فان اصفى في مكان وقع
 به من يراد به التمام في تعيين معنى الصلوة

ونستد

ونستدل بمقدرة في ذنوب اي فعل في قوله
 انت صانع في دخولك في ذنوبك انت صانع في
 منسية الله تعالى في ردة وخو تمامه يقع شيء
 كقوله في ردة الله في ردة الله لانه يستعمل
 في معيونه لانه لا يصح في ردة الله في ردة الله
 في خسر وجوده في ردة الله في ردة الله في ردة الله
 لم تصح في ردة الله في ردة الله في ردة الله في ردة الله
 انه في ردة الله في ردة الله في ردة الله في ردة الله
 اليه مقدم والمقدور في ردة الله في ردة الله في ردة الله
 اصطلاح سم مقدرة في مقدور ومثله لا يتحقق في
 العلم لان معلوم لا يكون في العلم الا ان ذات
 الله تعالى وصفاته وسائر معدومات معلوم كذا
 في معنى وقد يفرق بين ثبوته في علمه بثبوته في
 الوجود وهو يوقى بخلاف ثبوته في القدرة في انه
 كونه مقدور ولا يبرهن من كون شيء مقدور كونه
 موجود بحسبته به مقدرة في حقيقة الفرق
 ولا حاجة في خبره في تقديره وفيما يعني الجدل على
 الاكثر استعمالا في الاكثر في شيء وثبوتها في الابقع
 بالشك كذا في الخبر من ردة الله في ردة الله في ردة الله
 الباء وواو وان وقضوا في صدق صله بين الله
 وهو جمع بين عند الله وبين ولا تستحق له عند
 اهل الحق في ما يوقى معنى التقييم لعم الله هو البقاء
 واللاه لا يثبت في سبب في ردة الله في ردة الله في ردة الله
 هو في ردة الله في ردة الله في ردة الله في ردة الله
 دور سبب في ردة الله في ردة الله في ردة الله في ردة الله

والاربع
 والاربع

لا اتحاد يخرجها معني لمعني الاتصال فيهما ثم استغيرت
 التاء مكان الواو وتسعة لصلاة القسم لكونها
 من حروف الزوائد وبالصلواتها تدخل على المظهر
 والمضمر وسائر الاسماء والصفات وكذا في التكنيا
 تقول بك وبه لا فعلن كذا فانه يكن لها اختصاص
 بالقسم والواو لا تدخل الاعلى المضمر وما صار التا
 وخيال الاعلى ما ليس باصل فخطت رتبته عن
 فليل لا تدخل في اسم الله وحده لانه هو المقسم
 به غالبا وقد يحد في حرف القسم تخفيفا يقال الله
 لا افعل بالنصب عند اهل البصرة وبالحذف
 عند اهل الكوفة ومن ذلك في المظروف
 وهي مع المقارنة وقيل للتقديم وبعد للتاخير فها
 باضافتهما الى ظاهر صفتان لما قبلهما والضمير
 لما بعدهما الا انهما يخبران عنه فلم واحدة في طالق
 واحدة قبل واحدة لغیر المدخولة لفوات الحلية
 للمتاخرة وثنتان في قبلها لان الواقع ما ضايق
 حالها فقرر من كلامهم ان الابقاع في الماضي ايقاع
 في الحال فيقتربان مع واحدة وبعد على العكس
 حتي لو قال لغیر المدخول ربانت طالق واحدة
 بعدها واحدة يقع واحدة ما بينا في قوله مثل واحدة
 ولو قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان لان البعدية
 تكون صفة الاولى فاقضي ايقاع الاولى في الحال
 وايقاع الثانية قبلها فيقتربان وما قبلنا بغير
 المدخولة لانه في المدخول يقع الجميع لانها لا
 تبين بالاولي وهذا يلزم درهم في مثل له علي درهم

لا

تبل

قبل درهم او بعد درهم وعند الحضرة وهو اسم من
 الدين والوديعة وانما ثبتت باطرافها كعندك
 الف لاصلية البراءة فتوقف الدين على ذكره معها
 ولو قال انت طالق كل يوم طلقت واحدة ولو قال
 في كل يوم او عند كل يوم او مع كل يوم طلعت ثلاثا
 في ثلاثة ايام وكذا انت علي كظري كل يوم
 فهو ظهري واحد ولو قال في كل يوم ومع كل يوم
 او عند كل يوم تجرد عند كل يوم ظهري لانه اذا حذف
 اسم الظرف كان الكل ظرفا واحدا واذا ثبت صار
 كل يوم فردا بنفاده ظرفا ومن ذلك حروف
 الاستثنا والاصل فيه الا وغير من الاسماء تستعمل
 صفة للتكرة وتستعمل استثنى فنقول لفلان
 علي درهم غير داني بالرفع صفة درهم فيلزم درهم
 تام ولو قال بالنصب يكون استثنى فيلزمه درهم
 الادانقا وكذا لو قال لفلان علي دينار غير عشرة
 بالرفع يلزمه دينار ولو نصبه فكذلك عند محمد
 وعندهما يلزمه دينار الا قدر عشرة درهم منه وانما
 كان مذهب محمد لزوم الفشرة وابطال الاستثنا
 للانقطاع لشروطه في الاتصال الصورة والمعني
 واقتصر عليه وقد جمعها القيمة فالمعني ما
 قيمته دينار غير عشرة ومن ذلك حروف
 الشرط وهي ان واذا واذا ما وكل وكما ومتي ومتي ما
 ومتي وكل وحرف ان هو الاصل وانما يدخل علي
 معدوم علي خطر ليس بكائن لاحماله يقول
 ان زرتني اكرمك ولا تقول ان جاء غد اكرمك

واثره ان يمنع القلة عن الحكم اصلا حتي يبطل
 التعليق بوجود الشرط فلو قال لا مراثة ان لم
 اطلقك فانت طالق ثلاثا لكانت طلاقا حتي
 يموت فتطلق في اخر حياته وكذا اذا ماتت
 المرأة طلقت ثلاثا قبل موتها في اصح الروايتين
 كما في المغني والحريري واذا تصحح للوقت وللشرط
 علي السواء عند نخاة الكوفة وهو قول ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وعند نخاة البصرة وهو
 قول ثمالها للوقت وقد تستعمل للشرط من
 غير سقوط الوقت عنها مثل متى فان الوقت
 لا يسقط عنها بحال بيانه فيمن قال لاهراته
 اذ لم اطلقك فانت طالق ولم ينو شيئا قال ابو
 حنيفة رحمه الله لا يقع حتي يموت احدهما مثل
 ان و قال لا يقع كما فرغ عن التمين مثل متى
 واذا تدخل علي امر كمين او مستغني لاحالة
 كقوله تعالى اذ الشمس كورت ويقال
 اذا جاء الشتاء لا يجوز ان ههنا الا انه استعير
 للشرط مع قيام معنى الوقت مثل متى مع
 ان المجازاة في متى لازمة من غير موضع الاستفهام
 ومع هذا لا يسقط عنه الوقت فلا بد من الاستفهام
 عن اذا والمجازاة بها غير لازمة اولي ولهذا قال
 انت طالق اذا شئت لم يتقيد بالجلسي مثل
 متى بخلاف ان وابو حنيفة رحمه الله اعتبر ما
 قاله اهل الكوفة واحتج الفراء بقول الشاعر
 استغن بالثناك ربك بالعتي واذا تصيبك
 خصاصة

خصاصة فتجمل واذا اثبت هذا ان الوجهات
 علي التعارض وقع التثنية في الطلاق وفي خروج
 الامر من يدها فلا يثبت بالتثنية واما متى
 فانه للوقت ولكن لما كان الفعل يلها دون
 الاسم جعل في معنى الشرط فصاع المجازاة بها
 مع قيام معنى الوقت وفي كل ما معنى الشرط لان
 الفعل يتعينها دون الاسم وفي كل ايضا من
 حيث ان الاسم الذي يتعقبها يوصف بفعل
 لا بحالة ليم الكلام وقفا فيه معنى لو علي ما
 روي عن ابي يوسف فيمن قال انت طالق لو دخلت
 الدار بموتة قوله ان لان فيها معنى الوقت
 فعملت عمل الشرط ولو لا امتناع الثاني لوجود
 الاول ليس غير فلا تطلق في انت طالق لولا
 حسنك او ابوك وان قال او مات ومن ذلك
 كيف اصارها سؤال عن الحال ثم استعملت للحال
 في انظر الي كيف يصنع بصر الي حال صنيعة فان
 استقم استسؤل عن الحال والابطل لفظ كيف
 ولذلك قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في قوله
 انت حرك كيف شئت انه ايقاع لان العتق
 لا كيفية له وفي الطلاق لو قال انت طالق كيف
 شئت تقع الواحدة مثل المشيئة ثم ان كانت
 غير موصوفة فقد بان لا الي عدة ولا مشيئة لها
 وان كانت موصوفة فالمحل باق بعد وجود
 الاصل فلهذا المشيئة في الصفة والقدز بشرط
 نية الزوج فان اتفق نيتها يقع مانويا وان

اختلقت فلا بد من اعتبار النية اما نيتها
 فلا بد نية نية النية واما نيتها فلا بد نية
 هو الاصل في ايقاع الطلاق فاذا تعارضت ساقط
 فيبقى اصل الطلاق وهو الرجعي كذا في بعض
 شروح المذاهب في استقبح جعل الكيفية مفوضة
 اليها ان لم ينو الزوج وان نوى فان اتفقا قد اك
 والا فجميعه قال في التوضيح وهذا لانها فوض
 الكيفية اليها وان لم ينو الزوج اعتبر بنيتها وان
 نوى الزوج فان اتفق نيتها يقع ما نويها وان
 اختلفت فلا بد من اعتبار النية اما نيتها
 فانه فوض اليها واما نيتها فلا بد نية الزوج هو
 الاصل في ايقاع الطلاق فاذا تعارضت ساقط
 فيبقى اصل الطلاق وهو الرجعي انتهى قلت
 واستشكل ذلك بعض الفضلاء بان الزوج لما
 فوض اليها وادى محتاج الى نية الزوج واجب
 بانه اما فوض اليها حال الطلاق وهو مشترك
 بين البيّنونة والعدد فيحتاج الى النقل وهو
 غير ثابت وان اراد به الاشتراك المعنوي
 فهو غير محتاج الى النية لانه لما قال ها
 كيف شئت اثبت لها ولاية اثبات اي وصف
 شاءت علي سبيل العموم قال صاحب
 النهاية ناقلا من الفوائد الظهيرية رجعت
 الفحول في جواب هذا الاشكال ما فرغ سمعي
 جواب شافعي فيجب ان يعنى ان على ما ذكره
 الصحابي وبوثر الرائي من ان نية الزوج
 ليست

كان ينبغي ان تستقر
 بها

ليست شرا في ان يجعل الطلاق باثنا او
 ثلاثا في قول في حنفية رحمه الله واما كم فهو اسم
 بعد راسم فيقول لها انت طالق كم شئت كم
 تطلق ما تشاء وتتقيد بالمجلس لانه تملك
 والتملك ان تقتصر على المجلس وكم هذه ليست
 بالستة مية ولا خبرية لانها للتكثير وهو ليس
 بحد بل بمعنى الشرط مجازا فكانه قال انت طالق
 على عدد شئت فلو صرح بها لكان للشرط فكذا
 ما في معناها واما حيث واي فاسمان للمكان
 المبرم فاذا قال انت طالق حيث شئت او اي شئت
 انه لا يقع ما تشاء لانه لا اتصال للطلاق بالمكان
 فيلغو ذكره وبقي ذكر المشيئة في الطلاق وتوقف
 مشيئتها على المجلس فيقتصر عليه فان قلت
 اذا لم يذكر المكان في قوله انت طالق شئت فينبغي
 ان يقع في الحال كما في قوله انت طالق دخلت الدار
 فست اجيب عنه بانه لما تعدر العمل
 بالضرورة جعلناها مجازا بمعنى ان لمشاركتهما
 في الابدان فيصير منزلة قوله ان شئت والمجاز
 اولى من الاطلاق وهذا احرم ما حررنا من فن اصول
 الفقه جعله الله تعالى خالصا لوجهه الكريم
 فانه يملك الصدور عليهم ولكل امرئ ما نوى
 وعلى كل قلب ما حوى بتاريخ ٢٩ شهر شوال ٩٨٥
 بسم الله الرحمن الرحيم بوبه ثقتي وصلي الله
 على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم ه د
 في الصدارة الوضوء فرض بالنص

وفي
 كيف تكون شرطية مجازا

٩٨

الفن الثالث
 بلغ مقابلة

لكل صلاة وسجدة تلاوة واجب للطواف ومنسوب
للنوم على وضوء ومن الكذب والغيبة والنميمة
والقربة ولغسل الميت ومن انشاد الشق وسببه
وجوب ما لا يجل الابه ورونته استعمال المنزل وتسرط
وجوبه الحدث قبل وتشرطه الاسلام والبلوغ والتمييز
والعقل والماء الطهور وتقاء الخيض والنفاس
ودخول الوقت لدايم الحدث ومعرفة الكيفية ونظافة
اعضائه عن الخبث وايصال الماء الى البشرة وتشرط
التقاء في الغسل واقله قطرتان في الاصح ولا يكتفي
بالاسالة كما في الفيض غسل الشارب فرض وايصال
الماء الى ما تحت الظفر فرض ان كان طويلا يغسل
الامثلة او كان تحتة مجين او وسخا لا يستوي في
ذلك القروي والمصري ضرورة الوضوء مختصة
برهة الامة يؤيده ما روي انه عليه السلام يعرف
امت في المشر يكوونهم غرا مجلين من الوضوء فان
قلت الوضوء كيف يختص بهم وقد قال عليه السلام
حين توضع اوضوءي ووضوء الانبياء من قبلي
قلت وجود الوضوء في الانبياء لا يدل على وجوده
في امهم لاحتمال ان يكون مختصا بهم كما في شرح
الجميع لابن مالك قال بعض الفضلاء وفيه نظر
لانا لانسان ان الوضوء اذا كان موجودا في الانبياء
لم يوجد في امهم ويمكن ان يقال خصوصية هذه
الامة بظهور آثار الوضوء وهو الفرة والتجليل في
المشرو هذه الخصوصية لا تكون لغيرهم سواء كان
الوضوء موجودا في غيرهم ولم يكن مع انه ان كان
موجودا

فان كان طويلا

موجودا في الامم السالفة فهو ابلغ في الخصوصية
كما لا يخفى اقول وفيه نظر يعرف باننا مل اذ صار
الرجل مربوطا او صار لجال لا يمكنه اوضوء يمين
وان صار لجال لا يقدر على الوضوء بنفسه ولا يجد
احدا يوضئه ولا يؤممه تسقط عنه الصلاة
ما دام هكذا فان مع فليس عليه قضا صلاته
وان مات على ذلك فلا وبال عليه وعلى قياس
قول ابى يوسف يصلي كذلك بالانبياء كما في الوجبة
والجبوس في السجن لو لم يجد ماء ولا ترابا طاهرا
فعند ابى حنيفة رحمه الله لا يتشبهه وعند ابى حنيفة
وبه يفتي واليه مرجع ابى حنيفة رحمه الله كما في
الفيض لشيخ شيمنا قال التوقي في فاقد الطهورين
اربعة اقوال اصحها يجب ان يصلي ويجيد وثانيها
يستحب ان يصلي ويجب القضا صلي او لم يصل
وثالثها تحرم الصلاة وتجب الاعادة وهو قول
ابى حنيفة ورابعها قول المزني يجب ولا يجب الاعادة
وهو اقوي دليلا ويعضده هذا الحديث اذ لم ينقل
امرهم بالاعادة والقضا انما يجب بامر جديد قد
يجيبون بان الاعادة على الفور ويجوز تاخير البيان
لما وقت الحاجة قال نسطرخ قول مالك انه لا يصلح
ولا اعادة عليه فهو قول خامس كما في شرح البخاري
للإمام البرماوي رحمه الله تعالى مسه اشياكلها
تبطل الوضوء والصلاة معا الاولي قربة البالغ
في الصلاة الكاملة عامدا كان او ناسيا او ساهيا
وحكم التيمم كالوضوء والقربة ما سمعه الجيران

قف
فهي تسقط الصلاة على
الانسان

قف
فاقد الطهورين

واختار في الاسلام في العوارض فحينئذ هذا المستيقظ
 حتي لو كان فائلا في الصلاة وقهره لا يفسد ان
 وقاس فساد عدم الصلاة بكلام النائم وروي عنه
 انها تقيد الوضوء في الصلاة فيتوضا ويبي وقيل
 عكسه قال الامام ابى الرهام في تحريره وهو اقرب
 عندي لان جعلها احد ثلث الجناية ولا جناية على النائم
 فيبقى كلاما بلا قصد فيفسد كالمسافر به وفي
 النصاب وعليه الفتوي وتماه في شرح الوهبانية
 الثانية تغير العقل في الصلاة بالاعتماد او الجنون
 او السكر او الفشي وكلام القاموس بعيد عدم
 الفرق بين الغشا والاعتماد واما الفقهاء فيفترقون
 بينهما كالاطباء والصحيح ما ذكر عن شمس الائمة
 الحلواني ان اذا دخل في مشبه حركي فهو سكر ينتقض
 به الوضوء وكذا الجواب في حكم الجنث اذا حلف
 انه ليس بسكران وكان عليه اذكر من الكيفية
 بحيث الثالثة تعمده الحدث في الصلاة من السيلين
 او غيرهما كاستحراجه الدم وغشوه والاستقبال في
 البلغم بخلاف السبق فانه لا يبطل الصلاة الرابعة
 الاحتلام في الصلاة الخامسة تعمده النوم في سجود
 الصلاة اذا كان علي غير الطهينة السنونة اما اذا كان
 عليها علي غير ما فلا يفسد الوضوء كما في المحيط وهو
 الصحيح كما في تفصيل عقد الفرايد من وجب عليه
 الغسل من الرجال بين رجال ولا يجد ما يستتره
 منهم وقت الغسل يغتسل ولا يؤخره وان كان
 يرويه ويختار الاستر لعورته ومن عليه الاستنجا
 ولا يجد

فمن وجب عليه الغسل يغتسل
 بين الناس بخلاف الاستنجا

بلغ

ولا يجد مكانا خاليا يتركه قالوا ان كشف العورة مني
 والاستنجا مأمور والنهي اراج علي الامر وذلك
 لان النهي يستوعب الزمان والامر لا يقتضي التكرار
 وكذا لو كان علي شط نهر ومشرفة ولو قتل بجير
 فاسقا اذا اصاب طرف الاحليل بخمسة اكثر من
 قدر الدرهم فضلي بذلك لا تجزئ الصلاة وهو
 الصحيح والمرة اذا وجب عليها الغسل ولا تسترة
 وهناك رجال تقول الغسل المطهرات للنجاسة
 ثلاثة وعشرون كما في شرح الوهبانية قداما
 القاع الطاهر وذلك النعل بالارض وحفاظ الارض
 بالشمس ومسح الصقيل ومسح الخشب وفرك
 اليدين من الثوب ومسح المصباح بالخزوق المبتلة بالماء
 والنار وانقلاب العين والدمع والثغور في الغارة
 اذا ماتت في سمن والتركاة من الاهل وانزع البيئر
 ودخول الماء من جانب وخروجه من الاخر وحفر
 الارض بقلب الاعلى اسفل وقسمة المشلبين فلو
 تنجس برفق سطر وقال بعض اهل التحقيق لا
 يظهر وانما جاز لكل الانتفاع بالشك فيها حتي لو
 جمع عادت والبيئر اذا تنجست وغار ماؤها فانها
 تطهر وتجوز الصلاة في قعرها في جواز التيمم
 خلافا واذا عاد اليها طاهر علي الصحيح والرهبة
 فاذا بال علي الحنطة الحمر التي تدوسها تطهر بغسل
 بعضها او هبته والندف فلو ندف الفطن المتنجس
 طهر ان كان مقدارا قليلا لا يذهب بالندف لاحتمال
 الذهاب بالندف وان كان مقدارا لا يذهب بالندف

في المسئلة

في المسئلة

ويجب ان يعلم ان حرمة اكل الخنزير نجسا للضرر
 لا لكونه نجسا كما في القنية وقع في اللحم ودون ان
 لا يحرم فهو طاهر انتهى وجاجة ذبحت واغليت
 في الماء قبل شق بطنها يتنجس الماء والادجاجة
 ولا طريق الى اكلها الا ان يحمل شهرة اليها وتاكلها
 وكذا الكرش قبل غسله نجاسة فتح القدير حرمة
 الطاووس والدراج منزلة خردا حمام نصف
 الخنازير الغليظة ونصف الخفيفة يجهان
 وفي النوازل اذا كان به جرح سايل وشده عليه
 خرقه فاصابه الدم اكثر من قدر الدرهم او
 اصاب ثوبه فصلي ولم يغسله ان كان لو
 غسله نجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة
 جاز ان لا يغسله والا فلا وهو المختار كما في
 فتح القدير خبر وجد في خلاصة خرد الفارة فان كان
 صليبا برمي الخرد وياكل الخبز لانه طاهر
 ثم قال خرد الفارة اذا وقع في انا الدهن او الماء
 لا يفسد وكذلك لو وقع في الخنطة وفي
 الخلاصة مغزى الى المحيط وخرد الفارة
 وبولها نجس لانه يتسبب الى نتن وفساد
 ولا احتراز عنه ممكن في الماء وغيره ممكن في الطعام
 والثوب نصار عفو اثيرها انتهى كذا في شرح
 الكثر لشيخنا وقعت بهرة او بعرقان في الحلب
 عند الحلب لا بأس ان اخرجت قبل ان تنبت
 والتلوث للضرورة كاللوات والاختار في
 الكدس فالحافير معفوة كذا في المجتبى

خرد الطاووس
 خرد الحمام

تلي

تقبده بالهرة والبحرتين يفيد ان ما زاد علي
 ذلك لا يكون حكمة كذلك نكت لم يقبده في
 فتح القدير حيث قال النشأة تعرف في الحلب
 ان رمي من ساعته لا ينجس للضرورة فلو اخر
 او اخذ اللبن لو نجس نجس لان الضرورة
 تتحقق في نفس الوقوف لانها تبصر عند الحلب
 عادة لا فيما وراءه وذلك بخبر منه وبغير
 من حد منع اشرب وهو يقيد ان تاخير
 رميها يوش الخنازير في اللبن وان لم ياخذ
 لونها كما لا يخفى منك خلال يوكل في
 الطعام وتجعل في الادوية وكذا الزباد لا سيما
 الى الطيبية كما في فتح القدير ولو لم يندت
 المرأة من صرتها لا تصير نجسا الا اذا سال
 الدم من فرجها كنت تنقضي به العدة وتصير
 ام ولديه ويخت في اليمين كما في التبيين
 اذا لم يعرف موضع الخنازير من الثوب فغسل
 طرفا منه بحكم بطنها رتد لوقوع البتلك في
 الباقي الركعتين الخمسين يغسل ثلاثا بان
 يلقي في الخابية ثم تصب فيه مثله ويمرر
 ثم يترك حتى يغسلوا الدهن فيتوخذون ثقب
 اسفل الخابية حتى يخرج الماء هكذا ثلاثا
 فيطهر كما في المجتبى الشهادة الاستنجاء الربعة
 مستنجا ومستنجاة وخارج ومخرج مفقود
 المرأة لو تضررت بفسل راسها في الجنابة
 والحيض تمسح عاي شعرها ثلاث مسحان

ما
 ما

بالنصف ونحوه لا يظهر كماله في البرازية والبيع والاكل
 وذلك في الكرس بالضم ثم السكون وهو ما يجمع من
 الطعام في البير اذا كان نجسا ببيع بعضه او اكل بعضه
 او قسم بين رجلين حكم بغيره لا احتمال وقوع
 النجس في كل طرف والقي فيلوقعت نجاسة في
 اللحم حال غليان القدر على قعر ابي يوسف والتحليل
 فانه يظهر النجس عندنا خلاف المشافعي الا بوال كلها
 نجسة الا بول الخفاش فانه طاهر واختلف التصحيح
 في بول الهرة مارة كل شئ كبوله وحرة البعير كسرقينه
 الا ما كملها نجسة الدم الشبيه بالدم الباق في
 اللحم المبرزول اذا قطع والباقي في الكبد والطحال ودم
 قلب الشاة وماء يسيل من بدن الانبياء علي
 المختار ودم البق ودم الراغيث ودم القمل ودم
 السمك الزالة الراجحة من موضع النجاسة شرط
 وكذا من الاصبع الذي يستنجى به اذا عجزوا الناس
 عنه غافلون راي في ثوب غيره نجاسة مانعة
 ان غلب علي ظنه انه لو غيروه ازالها وجب والا فلا
 قال البرازي لان الامر بالمعروف لا يجب عند العلم
 بعدم الامتناع لعدم حصول المقصود وقال
 الامام السرخسي رحمه الله بخبره علي كل حال
 وقع عند الناس ان الصابون نجس لان وعاءه
 لا يقطع فتقع فيه الفسادة والصب وهذا باطل
 لان الاصل هو الطهارة فلا يترك بالاحتمال
 ولين سالم فقد تغير بالكلية وصار شيئا اخر
 فيقتضي بقول محمد حتى ان احدث النجس لو جعل

في العروق والبالقي

وتلفه الفسادة

الزبد

صابونا ظهر كذا في البرازي اقرب وقد وقع عند الناس
 النجاس الجبن المجلوب من بلاد الكفرة نجس لان
 الخنازير تشرب من اوانهم وربما فعل ذلك فيها
 من غير غسل وربما لمس الذين بالنجاسة الخنزير
 وينبغي لقول بيطار انه ما تقر من ن الاصل هو
 الطهارة والله اعلم وهم بين معلة الاسود الحمار
 فتوضا وصلي ثم يتم واعاد ذلك يجوز فان
 قلت يلزم الكفر لانه صلي علي غير طهارة
 قلت صرح البرازي بعدم لزومه لعدم القطع
 بالحديث في كل واحد انما يستنجى بالماء وابتل
 السراويل بالماء او العرق ثم فسي عامة المشايخ
 علي انه لا نجس وقال الحلواني نجس وهذا خلاف
 له الثقات في الخلاف في ان عين النخ هال هي
 نجسة ام لا فن قال بنجا استنها قال بنجاسة
 السراويل ومن قال بغيرها زهراهم يقل بنجاستها
 ولو كان الاستنجاء بالحجارة فسي وقد اقبل السرا
 ونجس في المختار يوزن في ادي ما منع حمل المصلي
 اوفي من تركه في رما تاج في البرازي الماء والتراب
 اذا كان احدهما طاهرا والاخر نجسا اختلط
 وجعل طينا اختار الفقهاء يواشي ان العبرة
 بالنجس ترجيح المحرمه وقال محمد بن سلام العبرة
 بالطهارة لانه صار شيئا اخر وهو قول محمد وقد
 ذكر ان الفتوى عليه وانما اذا نبتت بحرم والسمين
 واللبن والدهن لا يحرم اكله والمزق اذا نبت لا
 بنجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس

ويل

قف
 اللحم المتين حرم للضرر
 للنجاسة

بما هي مختلفة وتفسل باقي شعرها كذا في الفيض
 وقت وفي فتاوي قاري الهداية وشرح الوهبانية
 ان من تقصير فصل رأسه يسقط عنه المسح أصلاً
 ولا يقيم كتاب الصلاة اعلم ان الصلاة
 جامعة لأنواع العبادات النفسية والبدنية من
 الطهارة وسر القورة وصرف المات فيهما والتوجه
 الى القبلة والتكفوف للعبادة واظهار الخشوع
 بالبراح وإخلاص السنة بالقلب ومجاهدة الشيطان
 ومناجات الحق وقراءة القرآن واشتغال بالشهادتين
 وكف النفس عن الاطمين حتي يحاسب الخصال
 المأرب كذا في تفسير القاضي وفي الصلاة الوسطى
 اقوال ارجحها انما العصر وهو المذهب كما نص عليه
 النجاشي في غرض الآثار وهو قول كثير من الصحابة
 كما في شرح الوهبانية بساط بعض اطرافه نجس
 حازت الصلاة على الطاهر منه سواء كان يتحرك
 انظر الاخر يتحرك ولا وهو الصحيح كما في ثوب
 طرفه طاهر وطرف منه نجس فليس الطرف
 الطاهر والقي النجس على الارض ان كان ما على
 الارض يتحرك يتحرك لا يجوز صلاته بل عضو هو
 عورة اذا انفصل عنها هل يجوز النظر اليه فيه
 روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الي ريقها
 ودورها الثانية لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر
 مقطوع من الرجل وشعر عانتها اذا حلق فيه
 روايتان والاصح انه لا يجوز النظر اليهما والثانية
 تجزله لانه اذا انفصل سقطت حرمة كما في الجواهر

بمسح
 في مقابلة

قف
 على الصلاة الوسطى

نصف

شئ
 انكشف من شعرها في صلاتها ومن فخذها ومن ساقها
 شئ ومن ظهرها وبطنها فلو جمع يكون قدر ربع شعرها
 او ربع فخذها او ربع ساقها لم تجز صلاتها لان الكمال عورة
 واحدة كما في القنية يكره للمؤذن ان يمشي في اقامته
 ثواب الاقامة ان يد من ثواب الاذان ولو سمع القاري
 الاذان لا يترك القراءة وقيل لو في المسجد لا وان في
 بيته ترك كما في البرازية تكبيرة الافتتاح واجبة
 في العيد فلو قال مكانها الله اجل سابع يجب عليه
 سجود السهم وكما في شرح الوهبانية وفي السنن
 الرواتب لا يصلي ولا يستفتح لو سمي عن القنوت
 في الوتر وتذكر في الركوع هل يعود فيه روايتان
 والمختار انه لا يعود ويسجد للسهم هو الركوع الاول
 هو المعتبر لانه حصل بعد قراءة تامة وهو الصحيح
 كذا في شرح الوهبانية وفي تصحيح القدوري للعلامة
 قاسم انه لو عاد الى القيام وقت ولم يعد الى الركوع
 لا تفسد صلاته لان الركوع قايماً لم يرتفع قيل
 المصل متقدم فتقدم فتقدم بامره او دخل رجل
 فرجعة الصف فتقدم المصلي حتي وسع المكان
 عليه فسدت صلاته وينبغي ان يمكث ساعة ثم
 يتقدم برأي نفسه كما في القنية وعلاؤه في
 شرح القدوري بانه امثل لغير الله تعالى وفي شرح
 الوهبانية معزياً الى جوامع الفقه ولو كان في
 الصحرا ينبغي ان يكبر او لا ثم يجزبه ولو جذبه وتناخر
 ثم كبر قيل تفسد صلاة الذي تناخر والصحيح انه
 لا تفسد انما في هذا يشير الى الصحيح غير ما في
 ان

قف
 تكبيرة الافتتاح واجبة
 في العيد

القنية من القول بالفساد والله اعلم اذا كان ينزل في
 القراءة ويكثر الحسن لا يوم الناس ولو ام يمنع كذا في شرح
 الوهبانية لا يقتدي بالالتعوان صحت صلاته في
 حق نفسه قال في الخلاصة وامامة الالته لغيره ذكر
 الامام الفضلي انه يجوز لان ما يقول صار لغة وحاصل
 غيره لا يصح ان ياتي المسبوق منفرد فيما يقضي الا في
 اربع لا يقتدي به ولو كبرنا ويا الاستيناف في حديثنا
 امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجدا اخرها
 ويأتي بتكبير التشريق اجماعا انتهى المسبوق لا يكون
 اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكره
 ملا خسر واذا كرر اية السجدة في مكان متحد
 كفته واحدة الا في مسئلة اذا قرأها خارج الصلاة
 فسجد هاتم اعادها في مكانها في الصلاة فانه
 يلزمه اخري كما في الفوائد الزينية لا يكبر جهرا
 الا في مسائل في عيد الفطر وفي يوم عرفة والتشريق
 او باراء عدة او باراء
 المخاوف كذا في الفوائد فقلا عن غاية البياض
 الدعوة المستجابة يوم الجمعة وقت العصر عندنا
 على قول عامة مشايخنا كذا في الفوائد نقلا عن
 التهمة الاستيغال بالسنة عقيب الفرض افضل
 من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور
 كل ذكر فاته محله لم يأت به فلا يكمل التسييمات
 بعد رفع راسه ولا ياتي بالتسليم بعد رفع راسه
 من الرباعية يجوز اقتداء الخنفي بالشافعي في صلاة
 العيد من غير نقل خلاف كما في شرح المنظومة

قف
 اذا كان ينزل في القراءة ويكثر
 الحسن لا يوم الناس

قف
 المسبوق منفرد فيما
 يقضي في

قف
 على المسائل التي يكبر فيها
 جهرا

قف
 ساعة الجمعة

قف
 قراءة الفاتحة افضل

نقلا عن شرح القرنوبية لا يجوز الاقتداء بالشافعي
 في الوتر ان كان لا يقطع كما في الفوائد الزينية واختار
 العلامة بن وهبان الصحة في منظومته وهو المنقول
 عن الامام محمد بن الفضل قال لان كلا ينوي الوتر فم
 تختلف النية المذهب ان افضل في رمضان في
 الوتر ان يكون في بيته منفردا في نتوي القاضي والنهاية
 الصحيح ان الجماعة افضل وهو ترجيح لقول ابي علي
 النسفي لانه المذهب كما نص عليه بعض المحققين
 المختار انه لا يترك الصلاة ولا تكبيرة الافتتاح وعلاه
 في البرازية بان الصلاة عند الشافعي فيحتاج فيه
 والله اعلم سجدة التلاوة في غير الصلاة واجبة
 على التراخي على المختار كما في شرح الكفر لشيخنا
 رحمة الله عليه وفي لزوم سجدة التلاوة بالنذر خلاف
 والراجح عدم اللزوم فقد صرح علما الاصول في فصل
 الاستحسان بان سجدة التلاوة لم يجب قربة
 مقصورة حتى لا يلزم بالنذر والله اعلم لو كان بيلاذ
 يلغار لا يجد وقت الفشاء ليس عليه صلاتها
 وبه افتي ظهير الدين الرغيني وجزم به صاحب
 الكنز كما سقط غسل اليدين في الوضوء عن
 مقطوعهما من المرفقين لكن في الزخاير الاشرفية
 ان الصحيح عدم السقوط والله اعلم وفي المجرد قوم
 اجمعوا في بيت او كرم او مغارة صلوا جماعة
 بلا اذان ولا اقامة جائز بلا اذان لان اذا لم
 لا اجتماع الناس وهذا كلهم يجمعون عالمون
 بالشرع فيها كما في المجتبى وفيه من يجز من

نقلا

احضار القلبية في النية يكفيه اللسان لان التكليف
بالوسع ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون
صدره لا تقصد ولو حول صدره فسد بخلاف اذا
صلوات كثيرة بتحرمة واحدة عندنا في التمجيد اربع
روايات رينا لك الحمد رينا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد
اللهم ربنا ولك الحمد هكذا رواه زين المشايخ في اذكار
الصلوة عن ابي هرويرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك كذا في المحقق اذا كان موضع السجود
ارفع من موضع القدمين بقدر لبنة او لبنتين
منصوبتين جازوان زادم يجر كما في فتح القدير
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على
الانسان في العمر مرة لان الامر لا يقتضي التكرار
وعن الطحاوي انه يجب كلما ذكر وهو الاصح فعليك
به لختلفت الاقوال واتفقت ولا خلاف في وجوب
تعظيم اسم الله تعالى عند ذكره في كل مرة كما في
المجتبي اذا قرأ سورة ثم كررها في الثانية الا في
النوافل وفي الفرائض في موضع واحد وهو ما اذا قرأ
في الاولى قل اعوذ برب الناس يكررها في الثانية
وقال الطحاوي ينبت ابسورة البقرة ولا يكررها
وكذا يكره تكرار سورة واحدة في الفرائض لا يكررها
في النوافل كما في المجتبي وكوفي ان لا يصلي
الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو على غيره
لا تحزبه يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة
البراءة وليلة القدر الا اذا قال تدرت كذا ركعة
فهذا الاحكام بالجماعة كما في النزاهة القراءن يخرج

عن

عن القراءنية بقصد الشنا ولو قراء الجنب الفاحشة
بقصد الشنا يحرم ولو قصدتها التنا في الجنازة لم يكره
الا اذا قرأ المصلي قاصدا التنا فانه يحزبه كما في
الفوائد الرينية القراءة في الحمام جبراً مكرهه وسرا
لا هو المختار ولا يكره للمحدث من كتب الفقه
والحديث على الاصح يصلي في الثوب الخرب ولا يصلي
في الخنس دخل المسجد في الفجر فوجد الامام
يصليه فانه ياتي باليسنة بعيداً عن الصفوف
الا اذا خاف سلام الامام اذا صبح الاقتداء لا يقر خلف
الامام لافي السرية ولا في الجهرية شيئاً من القراءن
ولو قرأ فعل مكرهها على ما هو الحق كما في زاد
الفقيه ولا يأس بان يصلي على بساط فيه
نصاوير لكن لا يسجد عليها والتمثال ان كان
على وسادة او بساط لا يأس باستعمالها وان
كان يكره اتخاذها وللعلماء خلاف فيما اذا كانت
الصورة على الدراهم والدنانير هل تمنع الملائكة
من دخول البيت بسببها فذهب القاضي عياض
الي انهم لا يمتنعون وان الاحاديث تخصصة
ودذهب النووي الي القول بالعموم ثم المراد بالملائكة
المذكورين بالملائكة الرحمة لا الحفظة لانهم لا يفرقون
الا في خلوته باهلهم وعند الخلاف كما في البحر الرائق
احسن ما قيل في الاقتداء بالشافعي رحمه الله تعالى
ما قاله فخر الدين قاضي خان رحمه الله وهو ان علم
من حاله انه يتوقى موضع الخلاف جازاً لا تنديبه
بالاكرهه وان علم انه لا يتوقاها لم يجز لا تنديبه

قف
القراءن يخرج عن القرائية

وان جهل حاله جاز الاقتداء به مع الكراهة وفي
 الثانية لو قام الامام بعد الاخيرة الى الخامسة
 ساهيا لا يتابعه بل يمكث جالسا ان عاد يسلم
 معه وان قيد الخامسة بالسجدة يسلم ولا
 ينتظر وان قام الى الثالثة قبل ان يفرغ المقتدي
 من التشهد لا يتابعه بل يتم التشهد وفي الحقايق
 لو اقتدي بمن يقنت بعد الركوع او يسجد للسجود
 قبل السلام يتابعه في القنوت والسجود اتفاقا
 لكان الاجتهاد كذا في شرح المجمع لابن مالك قال
 ابو يوسف يقرأ المقتدي القنوت ويخاف منه
 الامام والمنفرد لانه دعا حقيقة هو المختار
 وادام يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ثلاثا
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت
 كما اختاره الفقيه ابو الليث لان القنوت دعا
 والاولي في الدعاء ان يكون مستتملا عليها وذهب
 ابو القاسم الصفار الى انه لا يصلي لانه ليس
 بموضعها ومشى عليه في الخلاصة والحق هو
 الاول كما في شرح الكنتز لشيخنا رحمه الله تعالى
 تارك الصلاة عمدا من غير تجرد لوجوبها عليه
 لا يقتل عندنا بل يحبس حتى يحدث توبة
 وكذا الذي يفطر في رمضان وعن الشيخ حميد
 الدين انه يحكي عن الامام المحبوبي ان تارك
 الصلاة يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه
 الدم كذا عن المنبع قلت وفي القنية من اكل في
 رمضان شهرة متعمدا يؤمر بقتله ووجهه بن

قف
 حكم تارك الصلاة

وهبان

وهبان بانه مستهزئ بالدين او منكرا لما ثبت
 كونه من الدين الضرورة قال ويحتمل ان يكون عبر
 بالقتل عن الضرب البليغ وقال ان الظاهر ان
 القتل بالسيف انتهى اقوى يمكن التوفيق بين
 ما نقلناه عن المنبع وما عن القنية بان ما في القنية
 مقيد بالشهرة بخلاف ما في المنبع فانه لا يقيد بها
 وجاز ان يكون مناط الحكم الشهرة مع القيد لانها
 قرينة الاستهزاء والله اعلم لو ابدل الضاد بالطاء
 قال الحاكم التمهيد والكرخي وابوامطيع الباني والعمي
 وبين مقاتل الرازي رحمه الله تعالى بالفساد وقال
 محمد بن سلمة والصفار يعيد الفساد لانه قيل
 من يفرق بينهما في اللفظ وقد نقل العلامة بن
 وهبان عن بعض كتب اللغة ان بعض العرب
 تبدل الضاد بالطاء مطلقا وقال انها من فروع
 تغيير المعنى وعدمه والناس عنها غافلون وانها
 تقع لكثير من الناس وفي الفصول الهمازية نقلنا
 عن بعض المشايخ ان من يقول الطاء مكان الضاد
 ويقراء كيف شاء ويقراء اصحاب الجنة مكان اصحاب
 النار قال لا تجوز امامته ولو تعمدا يكفر انما
 وفي البرازية وان لم يكن الا مشتقة كالطاء مع
 الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلفوا
 فالأكثر على انه لا يفسد لهوم البلوي وعن ابي
 منصور الخراقي كل كلمة فيها عين او حاء او قاف او
 طاء او زاء وفيها سين او صاد فقرأ السين مكان
 الصاد او بعكسه جاز وذكر الفتاوي رحمه الله تعالى

وان لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد
 وبغير المعنى نحو الصمد بالسين او المفضوب
 بالظاء او الضالين بالزال او الظا قيل لا يفسد لغو
 البلوي فان العواد لا يعرفون مخارج الحروف
 وكثير من المشايخ كالامام الصفار ومحمد بن سلمة
 اقتوا به واطلق البعض الفساد ان تغير المعنى
 وقال القاضي ابو الحسين والقاضي ابو العاصم
 ان تعدد قسده وان جرى على لسانه او كان لا
 يعرف التمييز لا يفسد وهو اعدل الا قايلا وهو
 المختار انتهى لو قرأ في غير مصحف العامة تفسد
 صلاته عند الشيخين والاصح انه لو قرأ بما في
 مصحف ابن مسعود لا يعتدي به ولا تفسد وعن
 احمد كراهة قراءة الكسائي وهو غلط كذا في شرح
 الفرما في مخرجات الشامل وقال شمس الائمة
 السرخسي في اصوله ما قرآن القرآن لا بد من
 تواتره ولهذا قالت الائمة لو صلى بكلمات تفرد
 بها ابن مسعود لم تجز صلاته لانه لم يوجد فيه
 النقل المتواتر وباب القراءة باب يقي وأحاطة
 فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونه قرأنا وما لم
 يثبت انه قرأ فتلاوته في الصلاة كتلاوة
 غيره فتكون مفسدة للصلاة وهذا الفساد
 سواء قرأ معه غير شاذ ام لا وسواء غير المعنى
 اولا وفي شرح الهداية للسكاكي رحمه الله تعالى
 وفي الثاني لو قرأ بقراءة شاذة لا تفسد صلاته
 بالاتفاق وفي الفتاوى الظهيرية لو قرأ ما وى

النبى صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى
 كقوله الصوري وانا اجزي به وما يشبهه
 لا يجوز ولو قرأ بقراءة ليست في مصحف
 القائم كقراءة ابن مسعود واني تفسد صلاته
 عند ابي يوسف والاصح انه لا تفسد ولكن لا
 يعتدي به عن القراءة وقال الفارابي في شرح الهداية
 فصل في الشواذ من القراءات في الاخرة اذا قرأ
 اياك تتخفف الياء قال بعض العلماء تفسد
 صلاته لان اياض الشمس ولو اعتقد ذلك
 كفرو الاصح انه لا تفسد لانها قراءة عمر بن قاسم
 ذكرها عنه مجاهد والاصل ان القراءة الشاذة
 لا تبطل الصلاة ولو قرأ حتى عين بالعين
 لا تفسد لانها قراءة عابثة ولو قرأ سبخا
 طويلا لا تفسد اذ هي قراءة شاذة وظاهر هذه
 النقول كلها ذلك قال صاحب المحيط وتاويل
 ما روي عن علماءنا انها تفسد صلاته اذا قرأ
 هذا ولم يقرأ شيئا اخر مما في مصحف العامة
 اما لو قرأ يجوز لان القراءة الشاذة لا تفسد
 الصلاة ويحتمل الجمع بان القراءة الشاذة
 ان غيرت معنى القراءات الصحيحة افسدت
 الصلاة والا فلا كما افتى به الشيخ سعد
 الدين الديري فمن قال بالفساد فزاده ان غيرت
 المعنى ومن قال بالصحة فزاده ان لم تغير
 المعنى كذا في بعض المقترحات اقوال والمراد
 بالصحة عدم الفساد لكن هل يعتدي به عن

القراءة في الصلاة ام لا والاصح كما قد مناه عن الشامل
وهو كذلك في شرح الوهبانية انه لا يعقد به عن
القراءة ولا تقسّد الصلاة ولو قد حثرت الجلالة
او اكبر اياه لم يصير شارعا وهذا كلام صواب وهذا
الهاء خطأ افعه وكذا الراء وحزم الهاء كذا في
زاد الفقير للمحقق الامام ابن الزهراء يعني هذا
الراء وحزم الهاء خطأ كما ان هذا الهاء خطأ من
حيث اللغة لان لم يبيح الا في ضرورة الشعر
وتفصيل هذا المقام يطلب من شرحنا الزاد
الفقير المسمى باعانة الحقيق المخرج من الصلاة
بالسلام لا يتوقف على عليكم فلو قال المصلي
السلام ودخل رجل في صلاته لا يصير داخل
كما في المجتبى ولا يشير عند قوله اشهد ان لا اله
الا الله في المختار في محافي النزاري وعليه الفتوي
كما في الفتاوي الكبرى وعمدة الفتاوي ولا يجب
فيها احدا بوجه الا اذا طلب منه الاعانة وكذا
الاجنبى ان خلا في سقوطه من حابط او
وقوعه في النار ولو في الفرض كما في النزاري ركع
ناسيا القنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت
وركع وتابعه القوم في الركوع الثاني فنسب
لانه اقتيد به ففرض بمنتهى في الركوع الثاني
نزازية لا ياتي بالتحية حال ما يقرأ القراءات
في المسجد اذا سمع لانه لا تحية في حق من
دخل بنية الفرض فلم تكن التحية سنة
الاستماع فرض فلا يترك الفرض مما ليس

قف
المعتمد شرح زاد
الفقير

قف
المختار ان لا يشير باصبع
في التشهد وعليه

قف
من دخل مسجد او القاري
يقاء القاري قالوا يجب
عليه الاستماع ولا ياتي
بشيء

بسنة المختار ان المسافر لا ياتي بالسنة في حال
الخوف وباتي في حال القرار والامن وقد سمع في كتب
الاحاديث القمحا عن جماعة من الصحابة تركوا
السنة في السفر وقالوا لو صلينا السنة لاجلنا
الفريضة من النزاري ما يحرم في الصلاة يحرم
في الخطبة اتحاد الامام والخطيب افضل لكنه
ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي
رواية عنه وقول عن مالك انه شرط
لا يقضي الفوات في المسجد وانما يقضيها
في بيته لان التأخير معصية فلا يظن بها
الجماعة او الرهبة جلست على كتف المصلي
وعليها نجاسة لا تقسّد وان طال مكث فرفع
اليدين في المختار لا تقسّد الصلاة لان
مفسدتها يعرف قرية فيها ورفع اليدين
في الوتر والعبد من سنة كما في النزاري والاصح
ان تأخير الفوات لعذر السقي على الحيال
وفي الخواص يجوز وقيل ان وجب على الفور
يباح له التأخير وقيل قضا الصلاة على التراخي
اتفاقا والاصح عكسه على رواية الا عذر وقيل
الاشتغال بالخواص مباح وانما لا يباح التأخير
عند الفراغ والاستطاعة على الصلاة والصحيح
خلافه كما في المجتبى وفيه ان الكلام ثلاثة محظور
فلا يباح في كل وقت وما فيه قرية مباح في كل
وقت ومباح وهو الذي ينهي عنه هذه الاوقات
صلاة اذها جزا لا ياء افضل من صلاة القايم

قف
وقد في الفوات

لا تهم لا يصرفون مصارقه فاذا كان من اهله صرفه
 الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف
 والله اعلم بزارية ليس للقير مطالبة في المال
 بالزكاة وليس له اخذها من ماله بغير علمه وان
 اخذها كذا في شرح الوهبانية من له حظ في بيت
 المال وطبقه حوز وجهه ايت المال فله ان ياخذها
 ديانة ولا يملك خياره المنع والاعطاء الحكم والقضا
 كذا في القنية الولد من الزنا لا يثبت نسبته من الزاني
 في شئ الا في الشهادة لا تقبل للزاني في الزكاة لا يجوز
 دفع زكاة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من امرأة
 طاروا معروفة كذا في جامع الفصولين تقبيل
 نية الموكل دون الوكيل كما في المجتبى فاودع
 الزكاة الى رجل وامره ان يدفع الى الفقراء دفع الرجل
 ولم ينو عند الدفع جاز سواء كان الوكيل مسلما
 او ذميا كما في الحاوي صبي له ام غنية ولا اب له
 يجوز دفع الزكاة اليه دفع زكاته في مرض موته
 الى اخيه ثم مات وهو وارثه وقعت موقعها
 بانه لا يصح كمن اوصى بالغ ليس الوصي ان
 يدفعه الى قريب الميت لانه وصيه كذا في هذا في
 القنية العير في الزكاة المحول القري عليه زكاة
 ودين ايضا وماله في باحدهما يقضي دين
 الغريم فيؤدي حق الزكاة بملك انه ادى
 الزكاة ولا قاية يورثها لان وقتها الفروع مالا
 ونسبه في تزكيتها تجب الزكاة الا اذا كان المودع
 من المدونين لعباد مانع من وجوبها الا ان
 الموجل

قف
 الولد من الزنا

الموجب الا اذا كان الزوج لا يريد اداؤه كما في المجتبى
 رجل له سوايم عميت فمن اب حنيفة رحمه الله
 في وجوب الزكاة فيها روايتان وعندهما تجب
 فيها الزكاة كما في شرح الوهبانية وودع الى صبي
 يعقل معناه لا يرعي به ولا يخدمه عند يجوز وكذا
 المعتوه ولا يجوز ان يربي لا يعقل ولا جنون
 الا اذا قبض عليه او ابوه ارجعه او وصيه ولو اسم
 الحربي في دار الحرب واقام فيها سنين ثم خرج اليها
 لم ياخذ الا حرام منه الزكاة لعدم الحايكة ويفتبه
 باذا يربها ان كان عاملا بوجوبها والا فلا زكاة عليه
 لان الخطا لم يبلغه وهو شرط الوجوب كذا في
 التبيين لا زكاة في لخير عند محمد والي يوسف
 قال الطحاوي وهذا حب القولين اليها ورجحه
 القاضي ابو زيد في الاسرار وقال في الينايع وعليه
 الفتوي وقال في الجواهر والفتوي علي قولهما
 وقال في الكافي هو المختار للفتوى وثامه في
 تصحيح القدوري ولو ادى زكاة غيره بغير امره
 فبلغه فاجاز لم يجوز لانها وجدت نقادا على
 المتصدق كما في البحر الرائق كتاب الصوة
 سبب صوم رمضان شهو دجز من الشهر
 اتفاقا وشرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ
 وشرط وجوبه اداؤه الصحة والاقامة وشرط
 صحة اداؤه النية والطهارة عن الحيض والنقاس
 وركبته انكف عن اقتضاء شهوتي البطن والفرج
 وحكمه بمنع الواجب عن زكته والشواهد واليتم

قف
 دفع الزكاة للصبي والمجنون

كتاب الصوم

الزكاة ان كان قائما يده خيره ولا فلا ولا عطي
 رجلا درهم يتصدق بها حتى يصدقها
 حتى نواه الامرين زكاة يوم يقر شيئا ثم يتصدق
 بها المأمور وقع زكاة ولد ان قال يتصدق بها
 عن كفارة اماني ثم نواه عن الزكاة كذا في المجتبى
 القسمة لا يكون غنيا يكتب محتاج اليها الا في
 دين العباد قبيل لقضاء دين كذا في منظومة بن
 وهبان يتصدق بطلعها الف من صدقة فطره
 توقف عن اجازته فان اجازته رطبا وضمنه
 جازت نوى الزكاة لانه سماه فرضا اختلفوا
 والصحيح المأثور عن الصادق عليه السلام انه اعطاه
 غيره الا انه لم يعين المذكور كما قال الله علي ان
 اطعوه هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين
 مسكينين فلهما الاقتضاء عني واحدا كذا في القوائد
 الزينية لا يجوز دفع الزكاة الى اهل النجس كالكرامية
 في المختار كما في البراوية دفع الزكاة الى اخته وهي
 تحت زوج ان كان مهرها المجل اقل من النصاب
 او اكثر لكن الزوج معسر لم يدفع اليها الزكاة وان
 كان موسرا لمجل قدر النصاب لا يجوز عندهما
 وفيها بقي الاحتياط وعند ائمه لا يجوز مطلقا
 وكذا في لزوم الاضحية كذا في البراوية استعمل
 الهاشمي على الصدقة لا ينبغي ان يخذ العمالة
 منها وان اخذها من غير الصدقة لا بأس به
 والصدقة الواجبة محرمة عليهم ولذا غلة الوقف
 وعن الامام الثاني ان غلة الوقف يجوز اخذها
 كصدقة

بلغ

كصدقة النفل او الصدقة متى اطلقت مرادها
 الواجبة قسم يوم الاضحية بنية الزكاة يجوز
 وباشم لان القرية تاد بالارافة وقال في المحيط
 لا تحسب من الزكاة في ظاهر الرواية وبما في
 البراوية الفضل في الزكاة هو الاظهر من الطوع
 الاضحاك في خلاصة السلطان الجار اذا اخذ
 زكاة الاموال الخاصة الصحيح انه تسقط عن
 اربابها ولا يؤمر بالادانها واذا اخذ الجبايات
 او ما لا يطرق المصادرة فتوي صاحب المال
 عند دفعه الزكاة اختلفوا فيه والصحيح انه
 تسقط عنه الزكاة كذا قاله الامام السرخسي
 كما في البراوية والخاصة في شرح المنظومة الوهابية
 لو اخذ منه السلطان او المصادرة ونوى اذا
 الزكاة اليه فعلي قول المشايخ المتأخرين يجوز
 والصحيح انه لا يجوز وبه بقي لانه ليس للظالم
 ولاية اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه تأخذ
 ولو نوى الزكاة فيما يدفعه الى حسان اقراره
 عيدا او لمن يهدي اليه الباكورة او يشره فمقدم
 صديقه ويجز بفسره او اني سمع خورا والمعلم
 او الخليفة الذي لم يكتب ولم يسأجه يجوز كذا
 في البراوية لو بلغ المال الخبيث نصبا لا تحسب
 الزكاة فيه كما في منظومة بن وهبان وقال
 الامام الحلواني اذا كان عنده ودعة فمات
 المورع بلا ورث له ان يصرف الودعة لنفسه
 في زمانها هذا لانه لو عطاها لبيت المال لمضاع

قف
 اذا اخذ لسلطان الزكاة
 لا نقاد

نية

وجوب النية فيما قبل نصف النهار والمار نصف
النهار كما في التوضيح هو انعموه الكبري لانها نصف
النهار الصوفي اعني من صبح الفجر الى غروب الشمس
واما الزوال فهو نصف النهار باعتبار الشمس الى
غروبها واختار انه لو توي قبيل الزوال بعد الضحوة
الكبرى لم يجره بمنتهى النية لاكثر النهار
الصوفي انتهى ومن اسر الصوم الوصال وقد شره
ابو يوسف وعنه يصوم يومين لا فطر بينهما
ومنه صوم يوم عرفه يحتاج ان يضعفه ومنه
صوم يوم السبت بقدره للتشبيه باليهود
في الان يجره جماعة فان صومه بافتراده مستحب
عند العامة كالانثيين والخمس وكره الكل بعضهم
ومنه صور الصمت بن مساك عن الطعاه
والكلار جمعا ومنه ايضا سنة من شوال
عند ابي حنيفة متفرق كان او متبايعا وعن ابي
يوسف كراهته متبايعا لا متفرقا لكن عامة
المتأخرين يجره وايه باسما كما في الخبر الرايق
قلت وقد جمع صاحب الجمع بعدم كراهته
صوم ست من شوال وفي الحواوي والاصح انه
لا بائس به من له عادة بالصوم قبل رمضان
فالكرهية في حقه مظنا ومن ليس له عادة
فالكرهية في التقدير بثلاثة فأكبر ويكره في
اليوم واليومين ومتا يوم الشك فلا يكره
بنية التعلق اوه حب شر علي الصحيح هذا
من خبر من ذكره في يومه رعيه والاموالدير
وام ولا

١٥
١٥
١٥

وام ولد تقوى لادن الموي ولا يقصر من تقوى
لا باذن الزوج اذا كان حاضر الا بغيره عند الادا
كان طاعة وليس بها واجب وكان من جنسه
واجب على التيقن فلا يصح اليدين معا في ولا
بالواجبات في نذر حجة الاسلام تتركه الا
واحدة ولو نذر صلاة سنة وعين الفرائض
فلا شيء عليه وان عين مثله بتركه وبكل
المغرب ولو نذر عبادة المرفق بتركه في
المشهور ولو نذر التسمية بتركه في الصلاة
لم تتركه كما في الفوائد الزينية صوم كل يوم
من رمضان يحتاج الى النية كما في الحواوي
ولو توي في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم
تصريحه ولا يفسد الصلاة المذكورة ولو
توي الصائم الفطر لم يكن فطر احق باكل
وكذا لو توي التكلم في الصلاة ما يتكلم
خلالها للشافعي رحمه الله كما في شرح الوهاب
الاعذار المبجعة للافطار السفر وامر في الحبل
والارضاء والجوع والعطش الشديد والهرم
كما في الحواوي اذا لم يكن بالسوء علة لا تقبل
الاستهانة جمع يقع العلم بخبرهم وهو مفوض
الي راي الامام من غير تقدير هو الصحيح كراهية
الاختيار اذا اراد اهل بلدة اخرى ولم يركه
اهل بلدة وجب عليهم ان يصوموا بركه
اولئك اذا ثبت عندهم بطريق موجب ويلزم
اهل المسترق بركه اهل المغرب وهو ظاهر

قفص
صوم كل يوم من رمضان
نحتاج الى نية

المذهب وعليه الفتوى كما في الخلاصة والبحر
الرائق ولو شهدوا أن قاضي بلدة كذا شهد عند
اثنان برؤية الحلال في ليلة كذا أو قضى بشهادتهما
جاز هذا القاضي أن يحكم بشهادتهما لأن
قضاة القاضي حجة وقد شهدوا به ولو رآ
الحلال يوم الشك نهار فهو ليلة المستقلة
سواء كان قبل الزوال أو بعده ولا يكون ذلك
اليوم من رمضان ولا من شعبان وتمامه
في شرح الكتل للزيلي الصحيح من مذهب
أصحابنا أن الحبر إذا استفاض في بلدة لم يري
تحقيق يلزمهم حكم تلك البلدة كما في البرازية
ولا يعمد على ما يقال إن يوم الفطر يكون
يوم عاشوراء أو يوم الصوم يوم النحر لأن عليا
رضي الله عنه إنما قال يوم صومكم يوم يحكم
لتلك السنة خاصة بحاجي الحائري حديث
الصائم مخاطبه فوصل إلى حلقه واستلغ
لأفْساد ولو عمدا وكذا إذا تطرب شفتاه
بالزراق عند الكلام ونحوه فاستلغ وأخرج
الدم من بين أسنانه والزراق غالب فاستلغ
ولم يحد طعمه وإن غلب الدم أو تساوى أفسد
وتمامه البرازية يحرم الأكل والشرب عند
طلوع الفجر اختار إذا جامع بهيمة ولم يتزل
لأنه يفسد صومه باللاقاق ولا تنقض وضوءه
كما في بيان التمسك إذا دخل الخياط أبغقه
فستشهد فدخل حلقه عن تعمد منه لا شيء
عليه

عليه كما في الخلاصة وقد تقدم الكفارة لا يجب
الأيافساد صوم من لم يرقط أو حتى لو صار
يومان من رمضان ونوي قبل الزوال ثم افطر
لا تنزله الكفارة عند أبي حنيفة خلاف
لها لأن في هذا الصوم شبهة وعلى قيس
هذا الصوم يوما من رمضان مطلق التنية
ثم افطر فقال أدام الله صلاتك حتى أصبح
لا تنزله الكفارة لمكان التشبه في الظهيرة
هكذا في البحر الرائق إذا فطر رمضان
في يوم لم يكفر حتى افطر في يوم آخر كان
عليه كفارة واحدة وإن افطر في رمضانين
عليه في كل فطر كفارة قال محمد بكفارة
واحدة كما في قاضي خان قلت وعلى قول
محمد الاعتقاد كما في البحر الرائق نقلا عن الأسرار
والبرازية ولا فرق بين السلطان وغيره وهذا
قال في البرازية إذا نذر الكفارة على السلطان
وهو ميسر ماله الحلال وليس عليه تباعة
لأحد باعتاق الرقبة وقال نصر محمد ابن
سلاوي بقي بصيام شهرين لأن المقصود
من الكفارة الأترجار ويعمل باعتاق رقبة
فلا يحصل الزجر انتهى ذهب الإفطار عمدا
لا يرتفع بالتوبة بل لا بد من التكفير كما في
لهذا في شرحه الصحيح الذي يخشى
أن يرضى الصوم كالمريض في تبيين
الكتل الصحيح من مذهب أصحاب الدعوة

فق
لا تقبل التوبة في الإفطار
عمدا بل لا بد من التكفير

ان كان من مرضي بجوده حضوره ولا تناذي بتركه الا
لا يفطرون في النهاية الاطمان الضيافة عذر
البرازية لو حلف بطلاق امراته ان لم يفطرون
فقال افطرون قضاء لا ولا اعتماد على انه يفطر
فيهما ولا يحسن ان يري رجل ان صام رمضان صام
قاعدا وان افطر صام قائما الصوم ويصلي قاء
يخرج عن عهده الواجبين شرح الوهابية من
ايح له الاططار يفطر الا اذا كان لحذر ظاهر كما في
الغنية بدر صوم يوم السبت سبعة ايام لزمه
صوم سبعة اسبوت واذا نذر صوم السبت تسعة
ايام يلزمه صوم سبتين وانما كان كذلك لانه
السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحمل كلامه على
عدد الاسبوت بخلاف التسعة فان السبت فيه
يتكرر وكذا الثمانية شرح وهبانية وفي البرازية
لو قال لله علي ان اوم جمعة ان اراد ايام الجمعة
عليه سبعة ايام وان اراد يوم الجمعة لزمه ذلك
فقط وان لاسية له فسبعة ايام لعلية الاستعمال
فيها انتهى اقول فعلى هذا لا يجز ان يكره من زعم
سبعة اسبوت او سبتين بحمد الله ان كان له سبعة
اما اذا وجدت لزمه ما توفي والله اعلم قال ابو حامد
لا يجوز للمخيار ان يبرئ خبر ابو صله الى ضعف للفطر
بل يجز نصف النهار ويستخرج النصف قبل له لا
يكفيه اجورته وزججه فقال اهو كاذب وهو
ياضل باقصر ايام الشتاء انتهى كما في الغنية لا
يجوز الفطر لمسافر يوم خروجه ولا يوم قدومه
كما في

كما في المنظومة الوهابية وجب عليه قصه يومين
من رمضان او من رمضانين فالأفضل ان يعين
ويقول نويت قضاء اليوم الاول من رمضان الاول
وان لم يعين جاز في المختار كما في الصلاة كما في البرازية
لو توفي صوم الغد قبل الغروب لا يجوز بالاجماع كما في
المجتبي وبالنسبة الى الغروب لا يفسد الفرض لا يفسد
النفل ايضا لعدم اضافة الاكل الى العمل لكون
العذر من قبل من له الحق كما في البرازية ولو عين شهرا
وم يقدر عليه لشدة الحر انتظر من الشتاء وقفي
يوما ليوم كما في البرازية الشريعة لعلال رمضان
من فرض العين حتى جاز للمختر ان يشهد
بغير ذن وله بما في المجتبي ولو صاموا ثمانية عشر
بالرؤية ثم راوا حال الفطر اكملوا عدة شعبات
ثلاثين وقد راوا احوال شعبان قضاء يومها
وان صاموا تسعا وعشرين لا قضاء عليهم اصلا
فان كانوا شعبان من غير رؤية هلاله ايضا
قضاء يومين كما في البر الرقيق ولا يفطر مالم يغلب
على ظنه غروب الشمس ان اذن المؤذن كما في
البرازية لقد ذكره بخبره وجاهها ان لم تنع الحرفة
وصول الحوارة اليه كفر والا فلا ومثله في التحليل
سمع اهل الرستاق اصوات الطبل يوم الثلاثاء
فظمه يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان
لغيره لا كفارة عليهم كما في الغنية ولا يصلي المغرب
قبل الافطار ويفطر على حلاوة والأفضل ان
يكون الفطور بالغ ما يفطر عليه ثم افان لم يجد

فصم
لا يجب نهي قضاء
التسوم والاصلاة

فعلى ما ظهر وكان صلى الله عليه وسلم يعطى على أن
 وشق له تمسه النار وتبيل كان يعطى في الصيف على الماء
 وفي الشتاء على الثوب ويدعو عند اختيار ما يهرجوا به
 فانه من مضان الحياة ويقول عند أول القصة
 يا واسع المغفرة اغفر لي ويقول لخدمته الذي
 اعانى فصمت بعونه ورزقي فافطرت على رزقه
 ورزقي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افطر
 قال اللهم لك صمت وعلى رزقي افطرت ذكره في
 المصايح كذا في شرح الشريعة والله اعلم
 في فرض في السنة التاسعة من الهجرة
 على الصبي يوم يفتح الماء وكسوها في اللغة هو القصد
 الي معظم وفي القصة زيارته كان مخصوص في زمن
 مخصوص وركبة شتيان الطواف بالبيت والوقوف
 بعرفة وسببه البيت لانه مضاف اليه وشرايطه
 ثلاث شرايط وجوب وشرايط أداء وشرايط صحة
 فالأصح ثمانية على الأصح الإسلام والمسلم والتكلم
 بالحرية والوقت والقدرة على الزاد والقدرة على
 الرحلة والعلم يكون في فريضة التائب خمس على
 الأصح صحة البدن والولاء المحسية من الذهاب إلى الحج
 وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج
 الزوج أو التحريم معها الثلاثة أعني شرايط الصحة
 اربعة الأحرار بالوقت المخصوص والمكان
 المخصوص والإسلام وهم من ذكر يدل الأهرام الشية
 وهذا الوجه وجباة أعني التي يلزم بترك واحد
 منها من أشياء الأحرار من الميقات قبل فعند الوقوف
 بعرفة

دعا الدعاء
 بلغ مقابلة

في وقت
 في وقت

بعرفة إلى الغروب والوقوف بالمرزلة في مابين طوي
 فجر يوم النحر إلى صبح النسي والحلق والتقصير والنسي
 بين الصفا والمروة سبعة أشواط وكونه بعد طواف
 معتمد به وري جبار وزيارة الطواف من الحج الأسود
 والتباين فيه ولخصي فيه لمن ليس له عذر عنه
 منه والظاهرة فيه من الأحداث الأصغر والكبر
 واستزاعورة في كل الأشواط السبعة وفي ثلاثة
 وأدابة السعي بين الصفا والمروة من الصفا والتقي
 فيه لمن ليس له عذر وذبح الشاة للقارن أو المتمتع
 أو صلالة ركعتين لكل أسبوع وطواف الصدر والزييت
 بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر وتوقيت الحلق
 فالزمان والمكان وتفضل طواف الأفاضة في أيام
 النحر وما عدا هذه المذكورات سنن وأدب والأصح
 انه على الفور وبه صرح صاحب الكثر وهو قول
 أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة وعند
 محمد يجب على الترائي في الحلاصة وتمة إلى الف
 فظهر فيما ذكره في فعل الصبي باثم وبغيره يسقا
 مردود الشهادة وعلى قول محمد لا قال بعض مشايخنا
 وينبغي أن لا يصور فاسق من أول سنة على المذهب
 الصحيح بل لا بد أن يأتي عليه سنون لأن التأخير في
 هذه الحالة صغيرة لانه مكره مجرم ولا يصح
 فاسقا باركا به مرة ثم لا بد من الإصرار على ما والله
 أعلم بشرط أن يكون قادرا على الرحلة بطريق
 الملكة لإجادة دون الإعادة والأباحة في الوقت
 الذي قد منا ذكره وهو واجب له ما لم يجبه لا يجب

قف
 من خرسين في ينسق

قف
 موكب المكره لا ينسق
 بل تركه ليدوم

قوله سوى ان الواهب من يهر منه كالأجاسا ولا يغير
 كالابوين والمولودين وصلته ان شدة بالملك في الأصل
 في توجه الخطأ فقبل الملك لما لا استنابة لا توجه
 فتح الغير حقيقة من العرف في كون لغالب السلامة
 كما اختاره الفقهاء ابو الليث سميه لا تهاون كانت
 بينه وبين مكة من لا يمتحون ويحيون
 والغير انهار وليست بحار فلا تمنع الوجوب
 وقال انه ما في ان كان الغائب في البحر السلامة
 من موضع جرت العادة بركبه يجب ولا فلا كما في تبين الكثر
 وفي اجتهدي والصحيح انه لا يجب لان ركوب البحر لا يقدور
 عليه كل واحد ولا يجب في المرة ان تتزوج اذا لم يكن
 طاهرا في ذلك المكان الحرام فاسق لا يجب عليه الفوات
 المفصول لا يجوز سفرهما مع النساء الثقات عندنا
 وهذا اتفق بالخولة الاجنبية وان كان معها غيرها
 من النساء كما في تبين اكثر في اعني افضل من حج
 الفقير كما في المنطوق منه بوجهانية وبان كان الابن
 امر يصح الوجه للاب ان يمتعه من اخراج حتى
 يلحق وان كان الطريق يحذر فالله ان يمتعه وان البني
 كماله البرازية والحج والعبادة افضل من الغلظة الصلوة
 افضل من الحج النفل وتقبل بخلافه كما في البرازية قال
 جئت عن الميت وانكره الورثة فالقول له لانه ينكر
 حق الرجوع عليه بالنفقة كما في البرازية لا افضل
 ان حج عن الميت فخرج من نفسه حجة الاسلام
 لانه ابعد عن خلافه وحده دأمرنا سلك
 شرح الوصاية فصد دأمرنا سلك

اكل الميتة وان كان مذبحا فالصيد اولى وفاقا
 ولو صيد او مال غيره فالصيد ولو صيد والحكم
 انسان فالصيد وعن محمد الصيد وفي من
 التبرير وعن بعض اشخاصنا من وجد صاعا ما فيه
 لا يباح له الميتة وعن ابن سماعه الغصبا وفي
 من الميتة وبه اخذ الطحاوي وخبره الكرخي كما في
 البرازية لا بأس باخراج التراب والجار النقي في
 الحرم وكذا اما زمره وكذا اما قيل في تراب اصطنع
 الميت المعظم اذا كان قد ربيس التبرير به بحيث
 لا يقوت به عمارة المكان اما اذا اراد ان يفعل
 ما هو خارج عن العادة ويحق المكان فذلك من
 باب التبرير كذا في الظهيرية وصوب بن وهبان
 المنع من تراب البيت لئلا يتسلط به الجهال فيقضي
 الي خراب البيت والعبادة بالله تعالى لان القليل
 من الكثير كثير ولا بأس للحرم ان يتحتم او يقتصد
 او يجبر الكسرا ويختص لان ذلك ليس من
 محظورات الاحرام كما في القبية اما مورايح له
 ان يفخره عن السنة الاولى ثم حج ولا يمين ولو عين
 له هذه السنة محكم لان ذكرها الاستحسان لا للتقيد
 كما في الحائض كذا في الفوائد الزينية ذكر ان حجر الاسود
 خرج من الجنة وله صوت في كل موضع يباع فيه
 كان حراما محترما ما يبلغ ما يقدر عليه كذا في شرع
 شرعة الاسلام هل مكة ومن حوله يجب عليهم
 الحج اذا فرغوا من رحلة لغدوتهم على تأنيه غير
 مشتقة كما في نفس الشريعة من السنة ان يات

بيت المقدس فان صلاة واحدة فيه كالف صلاة في غيره
كما في شرعة دخول البيت حسن كما في فتاوي القاض
ولا بأس باخذ كما في الحرم لان البيت من الشجر ولا
من الخشب والكل لا يخرج الحرم ما كان اصله
في الحرم ولا غيره للعصن فان كان بعض اصله
في الحل وبعضه في الحرم لا يجوز له اخذه ترجيحاً
الحرمه وبوري طبر على عصي شجرة يعتبر فيه
مكان الظن ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم
فهو صيد الحرم والا فلا ولو كان رأس الصيد في
الحل وقوائمه في الحرم فهو صيد الحل ولو كان على
العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد قائماً
قوائمه في الحل الباقي في الحرم لا يحل اخذه لان قراره
في النور لا يكون على القوائم والله سبحانه وتعالى
اعلم كتاب النكاح قيل هو مشترك بين
بين الوطئ والعقد اشتركا لفظياً وقيل حقيقة
في العقد مجاز في الوطئ وقيل بفسله وعليه مشايخنا
موجوبه وصريحاً بان حقيقته في القسم ولا منافاة
بين كلاًهما لان الوطئ من افعال القسم والموضوع
لأاعم حقيقة في كل من افراده كاستان في زيد وفي
الأصطلاح عقد يرد على ملك المتعة قصد الوطئ
الاب يئنه بشبهة الشهور ويكون نكاحاً ولذا لو قالت
بعت نفسي منك بكذا فقال اشتريت او قبلت
يكون نكاحاً في الصحيح كما في فتاوي القاضى كل
لفظ يفيد ملك الرقبة يتعقده النكاح تنصير
شبهة حتى لا يجب الا لأهل من اسمى ومهر لمثل
بالدخول

كتاب

النكاح
التي تسمى

النكاح
التي تسمى

منه

بالدخول قال لها زوجني بنفسك فقالت بالسمع
والطاعة صح كما في نثرية ويتعقد النكاح باجعل
على الصحيح كما في تبيين الكثر ليس لفا عبارة
شرعت عن سيد دهر في لأن ثم شجرة الخنة
اللايين والنكاح كما في القوائد الرينة لو أصاب
النكاح فأنصف المرأة فقال زوجتك نصف
ابنتي فيه واثنان صحب الله لاصح كما في
الجوهرة الصحيحة بشرط السماع وعدم الانقضاء
بدونه كما في شري او صابنية والصحيح اشترط
القبض أيضاً كما في جوهرة تكن في البرازية
لقنت امرأة بالعبودية زوجت نفسها من
فلان ولا يفرق ذلك وقال فلان قبلت والشهود
يعلمون او لا يعلمون مع النكاح قال في النصاب
وعلى نفقته وانه لا يخلو اذا تزوج امرأة
بالعبودية والتزوج والمراة بحسبان العربية
والشهور لا يعرفون العربية اختلف المشايخ
فيه ولا يصح ان يتعقد النكاح بالقبض للصغير لجم
الذين اكثروا ولا يتعقد النكاح الا بشاهدين
يسمى كل الامم المتعاقدين معا فان كان
لاعلمان لسان المتعاقدين كما هو ظاهر ولا يصح
انهما ان حفظا عبارة ما حاز ويتعقدان حسن
سميحين لاصمين هذا هو المختار وقاضى
خان فان سمع كل الامم العاقدين لم يعرفوا تسعير
قيل بأنه يعي و بظاهر خلافه ولا يصح ان
سماعهما مع شرط وبه صرح عامة العلماء كما

في المجتبى وفي شرح الكثر للزيلي صرح بعدم
 انعقاد حفرة حفرة بين لم يفهما كلاهما
 وهو الذي صحت في جوهرة وهو الظاهر كما
 قد مناه عن قاضي خان وكان هو المذهب
 المعتمد سبل شمس لامة الزوجندي عن
 صغيرة صاخر زوجهها فزوجه القاضي بغير
 امر الاخر فقال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخر
 غائبا او عاجزا فثبت يجوز وتامة في شرح
 الوصاية اذ رجعت قسمها من غير كفوف
 كان للزوجة حق الاعتراض وزوي الحسن عن
 ابي حنيفة انه لا يجوز اصلا والمختار في زماننا
 للمقتوي وروية حسن كحافي قاضي خان تزوجها
 بغير شهود ثم اقر بالنيكاح بين يدي الشهود
 اختلفوا في الاصح انها اذا اسماء قبله المهر انعقد
 نكاح مستدام في حله الا بالان حرام وجد
 الدخول لم لا يتم العدة ولومن السنة الكبرى
 منع نكاح اختها في المجتبى السلطات
 والعالم يكون كفوا وان لم يملك ما ينفق كحافي
 شرح الوصاية فترقا فقلت اقترقا بعد
 الدخول وقال الزوج قبل الدخول القول لها
 لانها مكررة لسقوط نصف المهر كحافي القصة
 كوطيب الاب مريته البكر البالغة فقال
 الزوج دختي م قال اني بل هي بكرة مكررة
 فاقول فور ر ون قال الزوج للقاضي
 حلف الاب ثم اهدت دخلت به فزوجه

خز

خان عن ابي يوسف ان له تخليفه وذكر
 الخصاق انه لا يخلف وتامة في شرح الوصاية
 انعقد النكاح باقظ الاعطاء الاخر كحافي
 مجتبى لا يلزم الصداق بالاضمان الا بملك
 المصانبة تصداق الصغيرة وان لم يكن
 تزوج الانتفاع بها لانه يجب بالخوة والنفقة
 لا تخف قبل ان يكون محلا للاستمتاع كحافي
 البرازنة ليس بقوي الا بالحد قبض مهرها
 صغيرة كانت او كبيرة الا اذا كان الولي هو
 الوصي فملك كسائر الدين قبض الولي مهرها
 ثم ادعي الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت بكر
 لانه يملك القبض لا الرد وان كانت ثيبا يصدق
 لانه امين ادعي رد الامانة او حفي في دار الاسلام
 لا يخلو عن حد او مهر الا في مسيلتين تزوج
 صبي امرأة مكلفة بغير اذن وليه ثم دخل بها
 طوعا فلا حد ولا مهر كحافي الحائنة وكو
 وخرج البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا
 مهر ويبسقط من الثمن ما قبل البكارة والا
 فلا كحافي يبيع الولو الحية لو عظم وكيلها
 في النكاح في اسم امها ولم تكن حاضرة لا
 انعقد النكاح تزوج امرأة اخري وخاف ان لا
 يعدل لاسعده ذلك ولو علم انه يعدل بينهما
 في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكن
 عنى حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فزوجه
 يجوز له ان يدخل الفم عليها بشرط عادة

نبذة
 الاب ص
 قف
 لا يلزم الا بالصدق
 بالاضمان

قف
 الامين ان ادعي رد
 الامانة يصدق

نحو خنثى والمكعب وبيع الخافذة وبيع السكر عني
 ما هو عرف سمرقند ان شرط ان لا يدفع شيئا
 ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 به من غير ضرورة الاعطائها والحق الضعيف
 لا يلحق بالسكون عنه بالمشروط كذا في المتقط
 كما بقايد الرتبة العاقدون في الفسخ اربعة
 عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو
 الفسخ في الزوج رجلا امرأة بغير ذنبه ثم قال
 فسخت لا ينقسم وكذا الزوج حث تلك
 المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فيها الاول وعاقد
 يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل
 وكل رجلا بزوج امرأة بغير ذنبه تلك
 المرأة وخاطب عنها فسخي فان هذا الوكيل يملك
 الفسخ بالقول ولو بزوجته أخت تلك المرأة لا ينقسم
 العقد الاول وعاقد يملك الفسخ بالفعل دون
 القول وصورته رجل بزوج رجلا امرأة بغير ذنبه
 ثم ان الزوج وكله ان يزوج امرأة بغير ذنبه فوجه
 أخت تلك المرأة يفسخ العقد الاول ولو فسخت ذلك
 العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقد يملك الفسخ
 بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجلا
 ان يزوج امرأة بغير ذنبه فوجه المرأة وخاطب
 عنها فسخي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه
 ولو بزوجته أخت تلك المرأة ينقسم العقد الاول
 كما في فتاوي قاضي خان تزوج امرأة عني انها بكر فدخل
 بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكماله في فتاوي
 قاضي

القاضي وفصول العاري لقول الغير المدخول است
 خلوت بك فانت طالق غايضا يجب بنفس المهر
 لا كما له كما في القنية قلت وقبع الاطلاق باسنا ولا
 عدة في هذه الصورة عليه كما في البرازة فقير لعالم
 يكون كفا للمعولي لأن شري الحسب تنقض
 النسب بحرية فاصي خان رصفت صبي يهرم عليه
 من تقدم من ولدها ومن تدخلهم اخوة من رضاء
 الأصل لكل في الرضاء ان كل امرأة تنسب اليك
 وتنسب اليها بالرضاع او تنسب اليها في شخص
 واحد بل أو أسطة واحد كما بالأسطة والآخر
 بواسطة فهي حرام وان انتسب الي شخص واحد
 بواسطة لا يهرم في الرضاء بحرية البرازة لا ينبغي
 المحقق ان يزوج ابنته من شافعي وقيل يجوز
 التزوج منهم لا التزوج واما المناكحة بين أهل السنة
 والاعتزال لا يجوز كما في الخلاصة اذا زوج الأب أو الجد
 الصغيرة بغير حق حش ومن غير كفو جاز ذلك
 عليها الا اذا عمن سوء اختيار لا بيمينه وتسقلا
 يضع عقده بالاجماع كما في المجتبى وفيه فقير للمال
 ولو كان الأب مع وفاء بسوء الاختيار بيمينه وتسقا
 كان العقد باطلا في قول أبي حنيفة قال في الصحيح
 ومن زوج بنته الصغيرة القابلة للتحقق بالخبر أو
 الشر من نكاحه أنه شديد فاسق فله مهر سوء اختياره
 ولأن ترك النظر هنا مقطوع فلا يمارسه فهو
 ارادة مصلحة موت ذلك نظر في شفقة اربوة ربه
 الفتاوي بعث اقواما في الخطبة فزوجها الأب

بحضورهم قبل الاصح وان قبل عن الزوج انسان واحد
 لانه تكاح بغير شهود وان القوم كهم خاطبون
 لابي النخاف هكذا ان يتكلم احد ويسكت الباقون
 والخاطب لا يصير شاهدا او قيل يصح وهو الصحيح
 وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبا
 فيجعل اشكالك فقط والباقي شهود كما في فتوى القبر
 يشترط كون الزوجة انثى من بنات ادم فلا تكون
 الجنسية وانسان الماه محلا للتكاح كما في الفقيص
 يستحب مباشرة عقد النكاح في المسجد لانه عبادة
 دينية وكونه في يوم الجمعة واختلفوا في كراهة الزواني
 والمختار لا يكون ان لم يشتمل على مقصد دينية
 كما في فتوى القديروا قال الرجل لابي البنت زوجتي
 انتكح فقال ابو البنت زوجت او قال نعم لا يكون
 تكاحا لان بقول الرجل بعد ذلك قلت فرق
 بين هذا وبين ما اذا قال زوجتي انتكح فقال
 ابو البنت زوجت او فعلت فانه يكون تكاحا لان
 قوله زوجتي استخبار وليس بعقد بخلاف قوله
 زوجتي لانه توكيل كما في فتاوى القاضي اذا قال
 الاب اشهدوا هذا زوجتي بنتي فالا لانه بالف من مالي
 لم يلزمه الا ان يورث فيكون صلة قال كانه عن
 ابن يوسف كما في الخلاصة لو طلقها بعد الخلوة لا
 يملك مراجعتها الاب اذا اقر بقبول المهر ان كانت
 البنت بكر اصدق وان كانت ثيب لا يصدق وقب
 الفتاوى الصغرى اب اذا طال الحب حتى يتسليم
 الصداق لا يشترط احضار المرأة لمجلس المطالبة

بلغ

خلافا للفريل يسلم بعد ذلك بخلاف يبيع فانه
 يشترط احضار المبيع مجلس المطالبة وتمامه في
 الخلاصة يشترط المهر الموجب بالعراق رجعي ولا
 يعود لاجل الرجعة في الصحيح كما في الخلاصة
 ونزولية التزوج ان يخرجها من القرية الى مصر
 وبالحسن لانه لا نقل من محلة الى محلة وقدر
 في استرخا نية بما اذا كانت القرية خربة يمكنه
 ان يرجع قبل الليل الى وطنه وقال في الكافي ولكن
 يتفها في القرية ان احب لانه لا يتحقق القرية
 وعليه الفتوى واما اذا اراد ان يخرجها الى بلاد القرية
 مدة اسفر بلا اذنها يمنع من ذلك كذا اختيار الفقيه
 وبه يفتي قال صاحب ملتقى البحار وانا افي الان
 بانه يتمكن من نقلها اذا وقاها المجل والمؤجل
 وكان تامونا ولا يمكن منه اذا وقاها المجل دون
 المؤجل لا في الاثني بالتاجيل اذا خرجها الى
 بلاد القرية لعلها ان الغريب يوزي كما في تبيين
 الكثر قال بن المملك وهذا القول اقرب الى التحقيق
 وبه يفتي لا يوخز ابو الصغرى بانفقة الا اذا امن
 كما في المهر كما في الخلاصة وهو الذي يعود عليه
 كما في فتح القدير ونقل عن شرح النجاشي ان الاب
 يطالب بمهر ابنته الصغرى ضمن او لم يضمن لكن
 لا يعود عليه وما يقول على ما نقلنا عن الخلاصة
 وهو الذي جرم به صاحب المتقومة وصاحب
 مجمع والله اعلم يجب العدل في انقسام وفي الميوس
 وما تول ولا يجوز ترجيح بعض على بعض منهما

خلافا

كما في شرح من لا يخبر ولا خسر في مقابلة الزوج
 الزوج كما في تعيين الكثرة وهذا به قسوت وتيرة الخلاصة
 يوم وليلة أو ثلاثة أيام قال ولا يقيم عند أحدهما
 أكثر الأذان الاخرى انتهى قول ينبغي ان يقول علي
 هذا اذا لم يكن اعتبار الاطلاق علي صراقة ذاته
 لو اراد ان يدور سنة سنته بين اطلاق ذلك
 له وابد اعلم لا يباح الارضاء بعد مدة الرضاع كما
 في تعيين الكثرة انتهى جارية فوطيتها امرأتهم
 استحققت فهو واحد وان استحق نصفها فنصف
 المهر كما في البرازية اختار في مسئلة المهرات
 العرف اذا كان مسقطا ان لا يدفع الجهار
 ملكا لا عارية كما في ديوان القول للزوج وان كان
 مشتركا فالقول للزوج وهو المختار للزوج كما في
 شرح المظومة وهو شرط لأحدهما السلامة من
 عيب العي والشلل والكمال أو البكرة فوجد في
 ليس له الخيار كما في البرازية فهو مثل الامة وقدر الرغبة
 فيها وعن الاموي قلت قيمة ما كان المعطي الصبي
 الذي يباع مثل ثوبين مع ويتهدى ويتهدى
 الشبان مثله ووتزوج خري خسا في اسلام
 تزوج علي التعاقب جاز نكاح الرابع الاول
 ويوفى بينه وبين الخامسة عند الك في قول لي
 حنيفة والي يوسف ون تزوج من واحدة ثم اربعا
 جاز نكاح الواحدة لا غير قال محمد ورفرو الشافعي
 لانه ان يتزوج من ثوبين يتيم ما تزوج كذا في فخي
 خن خن في مسئلة تزوج من خن في مسئلة اخر
 رضي

فق
 لا يقيم عند احدي النكاح
 اكثر من الاخرى

فق
 مسئلة المهرات

فق
 شرط السلامة

فق
 مهر من ثمة

فق
 الخدي

رضي الوفا فليكن فاذا الزوج امرأة والروضة رجل فانكاح
 جاز لان قوله تزوجتك يستوي من الجانبين
 في جواز النكاح كما في القضية نس لطيف وقع
 مفظلة صورته طلق زوجته طلقين ولها منه ان
 فاعتدت ثم تزوجت بصغير فارضعتها فحرمت
 عليه ثم تزوجت بزوجه لغرو دخلها ثم طلقها
 فهل تعود الي الاول بولحدة ام بتلاف فيما لا جواب
 من ذلك لخطا والصواب انها لا تعود اليه اذا ارادها
 صاوت ابنته من الرضاع خطب ابنته الصغير لكن
 قال في العقد هل زوجتي بنك بكذا فقال
 ابو المخطوبة اعطيتها لابنتك فلان بكذا فلا يصح
 كما في القضية ولو كان في الدار موت وابنت
 تسكن مع ضرها او مع احد من اهله ان عين لها
 بيتا وجعل له مراق وعلقا علي حرة ليس لها
 ان تطلب بيتا غير ما هي ايت كما في الاختيار
 والهداية وفي ملتقط صدر الاسلام اذا جمع بين
 امرأتين في دار واسكن كل افي بيت لها علق علي
 حدة لكل منهما ان تقا له ببنت في دار علي
 حدة لانه لم يوف علي كل منهما ما حقها الا اذا كانت
 لها دار علي حدة بخلاف المرأة مع الاصل فان المناف
 في الضرابا وركز في البرازية وهو مخالف لما في
 الاختيار كما لا يخفي للزوج ان يضرب المرأة علي اربع
 خصال وما هو في معنى الاربع تزوج الزينة
 والزوج بريد ها وترك الاجابة اذا ادعاهما في فراشه
 وترك الصلاة في رواية والغسل والخروج من

٤٠

فق
 لكل من الضرابا يمكن
 في دار اخرى

فق
 ان يضرب الرجل المرأة

البيت كمن في الخلاصة امرأة لا ينفق عليها زوجها ولا يسكوها
وقد أوقفها مهرها أول يوم لكنها لا تطالب به ليس لها
أن تجمع نفسها منه كمن في القصة رجل وامرأة اقرا
بالنكاح بحضور الشهود فقال في امرأته وانا زوجها
وقالت هو زوجي وانا امرأته وقال الزوج لم ينعقد
النكاح بينهما لأن الأقرار أظهر لما هو ثابت فهو فرع
سبق الثبوت وهذا القول لا ينسب إلى كذا لا يصبر
ملكاه وكذا القول اجزأه ورضيناه بحضرة الشهود
لا ينعقد النكاح بينهما لأن الأقرار أظهر لما هو ثابت
فهو فرع سبق الثبوت وهذا القول لا ينسب إلى كذا لا يصبر
ملكاه وكذا القول اجزأه ورضيناه بحضرة الشهود
الشهود لا ينعقد بخلاف جعلناه ولو قال الشهود
جعلنا هذا النكاح نقلا لنعقد لانه ينعقد
بلفظ الجعل حتى لو قال جعلت نفسي زوجة
لك فقبل ثم كذا في فتح القدير ولو تزوجت الأم زوج
آخر ونسك الصغير معها أم الأم في بيت الوأب
فلا بد أن يأخذ معها والصغير إذا كان في حضنة
الأم وهو من الأشراف يستحق على الأب خادما بمقداره
يشترطه ويستأجره صغيرة عند جددها تكون حقها
فلعمري أن يأخذها منها إذا ظهرت خيانتها في القصة
وتسقط النفقة المفروضة بالطلاق كما في قاضي
خان والبرزانية وشرح الوهبانية سواء كان الطلاق
رجعيا أو بائنا ليل قول القاضي وتسقط إذا أطلقها
أو أبانها والله أعلم ليس للمراة أن تخرج بغير إذن
الزوج إلا في أشباه هذه منها إذا كانت في منزل
تحتاف

تق
على عدم منع المرأة
نفسها من زوج الوفاها
أول يوم

فقب
أم الصغير إذا
تزوجت

تحت استقوط عيب ومنها الخروج في مجلس العلم إذا
وتحت حادثة ومكس روج قضيتها ومنها الخروج إلى
الغرض أو وجدت محررا ويجوز للزوج أن يادفها
بالخروج ولا يكون غاصبا وخالف الخروج في زيارة الابوين
وتعزيتهم وما يندم بها وزيارته المحارم والمرأة إذا كانت
في بلد فاستأذنت لرفع أولاد وكذلك إذا كانت
تفصل الموتى وإذا كان عليها حق وطالح على غيرها
وبسبب هاتين شيئا من بينته بغير إذنه ولا نصم
بغير رضى وبسبب غيبها أن تجعل بيد هاشيا زوجها
قضاء الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك لرجل
له امرأته يخرج أي لولمة والمصيبة وليس لها
زوج لم يكن الابن أن يمنعها مما يشتت عندها
تخرج لنفسها فحينئذ يرفع الأمر إلى القاضي فإذا برره
القاضي بالبيع كان له أن يمنعها لأنه قام مقام القاضي
رجل فاسق تمتد الضيافة للمفسق كان للمرأة أن
تطبخ وتخبز للقاضي عند الطبخ والخبز منهم ما رآوا
مشغولين بالأكل يتشعرون عن الشرب تمت
جلس عند الفسق فيؤي أنهم يتشعرون من
الفسق في تلك الحال كان له ذلك وبوجر عليه
كذا في فتاوى القاضي والكره أن تسافر وتسكن
حيث شئت وليس للزوج منعها ما لم يعطها جميع
مهرها ولا بد بقبض مهر البنت إذا كانت بكر
وكهنة بذلك ولا وكذا الجدة لا بد عند عدم الأب
ويكون ذلك بغير تزوج من المهر وبسبب لم يها ذلك
إذا كانت ثيبا ولا غير من الأولياء واللب والنتيب

فقب
ليس على المرأة العمل بيدها

الاباء هم من يجرى اذا اراد الرجل الدخول بالصغيرة
 ان كانت بنت خمس سنين لا يدخلها في الست
 والسبع ولثمانية ان كانت بنته سبعة سنين
 الوطى يدرج دون كانت منزولة ولا كثر المشايخ
 علي انه زينة لمست ثمانية العبرة بالثقة ولذلك
 في ختان نصيب خلاصة الفتوى ولا يجوز لو كبل
 الاب ان يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مشتمل على
 القنية اذ عند مشكل علي قولهم انه يقع ان يوكل
 بكل ما يقدّر بنته كمالا يمتني رجل زوج بنته
 الصغيرة من رجل ظنه حر الاصل وكان معتق
 فهو باطل قال رضي الله عنه ينبغي ان يكون بالاتفاق
 رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلحا لا
 يشرب الخمر واخيه الناس بذلك فوجده شريفا
 ههنا انه نكاح اب شريفة وكان غلبة أهل بيته
 الصلاح فالتكاح باطل بالاتفاق وانما الخلاف بين
 زوجي من رجل عرقه غير كنفه هاهو زوجها القاضي
 من غير كنفه لا يصح غيره قال كبت ان يقول لابي
 الزوج اذ نصبت بنت زوجي بان كان الزوج صغيرا
 كما في القنية وان تزوج امرأة بشهادة عيدين او صبيين
 او كافرين ميمر فان ادلك الصبيان واسم الكافران
 وعق العبدين وشهد بذلك عند القاضي اجزاه
 كما في المجاوزي قول كنف يميز ذلك والحال ان
 النكاح وقع به صحيح لمصرحهم بان شرط صحته
 حضور حريين ومحرورتين مكلفين مسلمين
 سامعين من غير من نقضني ولا يحكم
 بالشهادة

وان كانت بنت سبع
 سنين يدخل بها
 صحيح

نقض
 ظن الزوج حر الاصل فذا
 هو معتق الاصل

بالشهادة المذكورة اذا كان عالما بعدم صحة النكاح
 اما اذا لم يكن عالما بالحادثة فلا كلام في جواز القضا
 بالشهادة المذكورة والله اعلم اذا صرخ بمخيار البلوغ
 فلا مهر لها قبل الدخول وان كان بعد الدخول
 فلها المهر كما لا يخفى بتبيين الكثر لو ان امرأة تزوجت
 بنتها الصغيرة فان كانت الام وصية فلها ان
 نقض الزوج ويرجع الزوج علي اهلها ان كان المهر
 قائما وكذا في غير الاب والمجد كما في الجوهرة الفتوى علي
 ان القنية المنقطعة مقدرة بمدة السفر وقال شمس
 الاثمة السرخسي ومحمد بن الفضل الاصم انه مقدّر
 بقوات الكفو الحاضر الخاطب الي استطلاع رايه
 وهذا الحسن وتماضي شرح الكثر للامام الزيلعي
 اذا تزوجها بعض الاولياء من غير كنفه لم يكن للباقيين
 حق الاعتراض عند كني حنفية والصحيح قول أبي حنيفة
 وقالهم ذلك كذا في صحيح القدوري والله اعلم
 كتاب
 الطلاق هو رفع القيد التي
 شرعها النكاح هذه في الشريعة وامان في اللغة فهو
 عبارة عن رفع القيد مطلقا يقال اطلق العرس
 والاسير ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي
 غيره بالافعال ولهذا القول لامرأتان مطلقاة
 بتسديد اللام لا يحتاج فيه الي التنية وتغيبها
 يحتاج وركه النكاح وسببه الحاجة اليه بشرط
 الاهلية والحل بان يكون عاقل بالغ امراة في النكاح
 وفي العدة وحتمه ذل الملك عن المثل مع اتفاق
 نعدو ويقاعه مباح ومن الناس من يقول لا يباح

٢ وقبضت مهرها
 ادركت الصغيرة اصل

٢ مهرها دون الزوج
 تكون وصية فلها ان
 تقابل المهر

نقض
 اذا تزوج المرأة بعض الاولياء
 لا اعتراض للبعض

بيت كذا

لا ضرورة وتماه في نسيت لكثرة السكران كالصافي
الاي لاخر والحدود خاصة والرودة والاشهاد عاب
شهادة نفسه في خلق الخافية الكدء للاعلام
فلا يثبت به حكم لا في الظاهر بيا طالق وفي العتق
ياخرو في الحدود رتبة قال لامته يا مجنونة
وباعها قارا امتسري ان يروها يقول البائع ليس
له ذلك لانه لا اعلام لا تتحقق في قولك لزوجته
يا كافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع المظلم اذا شهد
عند استخلاف النكاح بالطلاق الثلاث انه يحلف
كاذبا يصدق في حرية والطلاق جميعا كما في
البرازية وهذا الصحيح بين القول الصحيح رواية
عن السلف قال شمس ائمة رحمه الله قال لعبد
وهو حو او قال خا انت كذا وعني به الاخبار كذا
لا يقع رجل اربان ويحبته ثم طلقها ثلاثا في العدة
وقع الثلاث وفيه فني المحقق الكمال بن الهمام
في الواقعة الحلبية وقد نظم الشيخ سعد الدين الديري
ما بالمحق وما لا يمتنع نقا في طلاق بعد اخر
واقعه سوي باب مع مثله يعلقه رجل طلق
امرأته بعد الدخول وحده ثم قال بعد ذلك جعلت
تلك الطلقة بائنة وقال جعلتها ثلاثا اختلفت
الروايات فيه وصحيح انه علي قول ابي حنيفة
رحمه الله يصير بائنا وثلاثا وعلي قول محمد لا
يصير بائنا وثلاثا وعلي قول ابي يوسف يصير
جعلها بائنا وتصح جعلها ثلاثا في فتاوى
القاضي وفي شرح لاسيما في قوله انت طالق

لا يحتاج

لا يحتاج الي ائنه ولا يقع اكثر من واحد ون يوي
اكثر من ذلك لا يكون في ظاهر الرواية وروي
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان اناوي
بذلك ثلاثا ثلاثا اسمي ومذهب عدم وقوع
الثلاث كذا في شرح ابي حنيفة راجعت المرأة
طلاق فقال الزوج قلت لها ان شاء الله وكذبت
المرأة في الاستناده في الروايات الظاهرة ان
القول بول الزوج وعني بعض المتأخرين لا يقبل
قوله الا ببينة ولو قال الزوج ضمنت امس
وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية نقول قول
الزوج وذكر في النوازل خلافا بين ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى وعلي قول ابي يوسف يقبل
قوله الزوج ولا يقع الطلاق وعلي قول محمد لا يقبل
وبقع الطلاق قال وعليه الاعتماد والفتوى
اخيرا طامرا الفروج في زمن غيب علي الناس
الفساد كذا في فتاوى القاضي وفي القاراية ان
الصحيح انه لا يصدق الزوج الا ببينة لا يخلو
الظاهر وقد فسد احوال الناس لو قال لعين
المدخل بها انت طالق ثلاثا لا يقع الا واحدة
كما في فتاوى القاضي قول المعتمد وقوع الثلاث
كما في المهداية والكثير والمجمع وغيرهما من الكتب
المعتمدة فلو قضى القاضي بعدم وقعه الثلاث
لا ينفذ وانه اعلم حليف ان لا يتزوج مرة اخرى
صبيحة حنت في يمينه ولو حلف ذكاه مرة اخرى
صبيحة لا يحنث قال امر ابي طالق وبه يمين له كونه

كأنه

امرأة معروفة طلقت امرأتها استحسنان فان قال لي
 امرأة اخرى واياها عنت لا يقبل قوله الا ان يقبل
 البينة وتو قال امرأتها طالق وله امرأتان كلتاها
 معروفة كان له ان يصرف الطلاق الي ايهما شاء
 وتماه في الخانية حلف ان لا يتزوج من اهل بيته
 البصرة فتزوج جارية ولدت بابصرة وتشتت
 بالكوفة واوطئت لها حنت الخائف في قول الج
 حنفة رضي الله عنه لان المعير عنده في هذا
 الولادة كما في فتاوي القاضي لو قال انت طالق
 ان دخلت الدار بفتح ان طلقت في الحال لان
 المفتوحة ليست بشروط لانها تناول بالماضي
 وكأنه قال انت طالق لانك دخلت الدار وكلمته
 وكذا اذا قال دخلت الدار يقع في الحال ايضا ولو قال ان
 دخلت الدار انت طالق طلقت في الحال في القضا
 فان قال اردت ان طالق بالادخول دين فيما بينه
 وبين الله تعالى في الجوهره روي قال لا امرأته انت
 طالق في افضل الايام قال بعضهم بطلاق يوم عرفة
 وقال بعضهم بطلاق يوم الجمعة والاول اصح هكذا
 ذكره بن فرشته في شرح المجيب اذا طلق المرأة
 من زوجها كان باطلا لانها لا تكفر بها الا اذا كانت
 الطلاق الي زوجها وقال ابو يوسف يلزمه الكفارة
 كما في فتاوي القاضي وهذا الكفارة الواجبة
 عليها كفارة طهار او كفارة ممين الاظهر الاول وقامه
 في شرح الوهبانية اذا لي من زوجته في مجلس
 واحد ثلاث يريد التثديف والتفريط وقعت
 فوانه
 عليها

علم بذلك تطبيقه استحسنان وفي القياس
 وقع ثلاثا وهو قول محمد وبه نأخذ كما في الحاوي
 وقد ذكر بعض المتأخرين من اصحابنا ان العمل على
 الاستحسنان لا في احد عشرة مسئلة في جميع
 كتب اصحابنا رحمهم الله فان العمل فيها بالقياس
 منها في الصلاة في قراءة السجدة في الصلاة
 في وسط السجدة فلم يسجد لها وركع ينوي عن
 السجدة جاز قياسا ولا يجوز استحياسا وبالقياس
 اخذ ومما اختلفوا اذا قال لامرأته اذا ولدت
 فانت طالق فقالت ولدت وكذا لها الزوج فعلى
 القياس لا تصدق ولا يقع عليها الطلاق وفي
 الاستحسنان تصدق وبالقياس اخذ ومما
 اختلفوا في ايدى ما دار تنازعا فيها
 واقام كل منهما البينة ان فالان ارضاها اياه
 لا يقضي لواحد منهما في القياس وبه اخذ
 ومما اختلفوا في بيع لو اختلف الطالب والمطلوب
 في نوع الثوب المسام فيه ولا بدنة كما افهما
 يتخالفان في القياس وفي الاستحسنان القول
 قول الطالب وبالقياس اخذ ومما في الجامع
 الكبير اربعة شهود تشهدوا على رجل بالزنا
 وشهدت شاهدات بالاحصان وامر القاضي
 بالرجوع فاخذ القاضي في رجمه ثم وجد
 شاهدا الاحصان عبيد ولم يمت المرجوم
 بعد الا انه اصابه جراحتان من ذلك ففي
 القياس يقام عليه حد الزنا مائة جلدة وهو

المسائل التي يعمل
 فيها بالقياس

قولهم اورة الاستحسان لا يقام وبالقيا س
 اخذ ومنها في الجامع ايضا اربعة تشهدوا علي
 رجل بالزنا فتقضي القاضي بجلده مائة جلدة
 ولم يعمل الجلد فتشهد الشاهدان انه محصن
 في القياس بجمع وهو قولهما وفي الاستحسان
 لا يرجح وبالقيا س اخذ ومنها في النكاح ان
 الرهن يهر المثل يكون رهنا بالمتعة عند
 محمد رحمه الله وهو استحسان وعند ابي
 يوسف لا يكون رهنا وهو قيا س وبالقيا
 س اخذ ومنها في الزيادات رجل له ابن محقق
 وله ام ولد قد استولاهما بالنكاح فاشترى
 الاب ولده هذا الابن في القيا س يقع الشرا
 للاب وفي الاستحسان يقع للابن وبالقيا س
 اخذ ومنها في العتاق لو قال لاعتقه هذه
 ابنتي او قال لعبد هذه ابنتي اعتق قيا سا
 وبه اخذ ومنها في الزيادات رجل حقير
 في طريق المسلمين فوقع فيها رجل وتعلق
 باخر وتعلق الاخر باخر فوقعوا فيها جميعا
 فما توافوا فحدوا في البير بعضهم الي بعض موت
 فان حافر البير يضمن دية الاول ويضمن الاول
 دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث ويكون
 ذلك علي عاقلتهم قيا سا وبه اخذ وفرق
 الحسن دية دية الاول تكون اقلان ثلثة علي
 حافر البير وثلثة علي الوسط لان جرائثا ثا
 عليه وثلثة حد لان الاول هو الذي جرائثا

علي نفسه ودية الثاني نصفان نصفها هدر ونصفها
 علي الاول ودية الثالث كلها علي الثاني قال ابو عبد
 الله الجرجاني قال ابو بكر الرازي قال ابو الحسن الكرخي
 رحمه الله ان القيا س قول محمد رحمه الله ومنها
 الوكالة المستأمن اذا وكل مستأمنا بالخصومة
 ثم لحق الموكل بدار الحرب وبقي دية في دار الاسلام
 والموكل هو المدي عليه ابطلت الوكالة قيا سا ولا
 تنطل استحسانا وبالقيا س اخذ ولو كان الموكل هو
 المدي لا تنطل قال الامام نجم الدين رحمه الله ردت
 فيها مسائل في كتاب الفدية لو وهب لرجل ثوبا
 ودراهم جملة فعوض الموهوب له الواهب احدهما
 عن الاخر لم يجوز ولو كان وهبها له في عقدين جاز
 قيا سا وبه اخذ ومنها في كتاب المكاتب ان العبد
 الذي كاتب المولى نصفه اذا اشترى من مولاه عبدا
 لم يجز في القيا س الا في نصيبه وبه دم اخذ وفي
 الاستحسان يجوز في الهل لانه صار في الحر في اطلاق
 الخرج له حيث شاء وفي ان المولى لا يستخدمه في شيء
 وجه القيا س ان المولى يملك يكسبه فهو كال بين
 شريكين اشترى احدهما كله من شريكه مع نصيب
 شريكه وهاهنا هذا العبد نصفه لنفسه وصح
 وتصيفه للمولى فلم يصح ومنها في المكاتب ايضا اذا سرق
 المكاتب من رجل ولذلك الرجل دين علي المكاتب
 ثم عجز المكاتب فطلب المسروق منه دية فباع في
 دية فانه يقطع قيا سا لان المسروق منه ليس
 بمالك رقبته بل ملكه غيره ولم يذكر الاستحسان

ما

في

ومنها في السرقة لو سرق عبداً صغيراً لا يعقل قطع
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله قياساً وبه أخذ
وعند أبي يوسف لا يقطع استحساناً ومنها في البيع
أيضاً أن الوكيل بالسياسة إذا حط أو أبرأ أو رضي بدون
شرطه أو أجر أو قال أو احتال به على غيره ضح
وضمن للموكل قياساً وهو قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ولا يصح عند أبي يوسف رحمه الله استحساناً
ومنها في الديارات لو حفر رجل بئر في طريق المسلمين
ثم جاد آخر وحفر في أسفلها طائفة ثم وقع فيها انسان
ومات ضمن الأول قياساً وبه أخذ والاستحسان
أن يضمن كلاهما لأن الحفر منهما والقياس أقوى
لأن الأول كالرافع والثاني كواضع الحجر واللين فيها
ومنها في آخر الجامع الكبير الوكيل باستئجار الدار إذا
قبض الدار من الأجر ومنعه من الموكل إلى أن
يقبض الأجرة منه فمضت المدة وهي في يده فعلى
الوكيل الأجر ويرجع بذلك على الموكل قياساً وبه
أخذ أقول قد زدت على ما ذكر مسيئتين أحدهما
الوكيل بالبيع رفع العين إلى المستأمر ليدفع به
إلى بيته ويهرضه على أهله فضاء في يده لا يضمن
استحساناً وفي القياس يضمن قال الصدر الشهيد
وعليه الفتوى كما في الخلاصة الثانية لو كان له
دار في محلة عامرة فأراد أن يخرقها قال القياس إن له
ذلك واقفي الكرخي بأنه ليس له ذلك وهو استحسان
وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس كما
في شرح المنظومة الوهبانية لكن في البرازية أراد هدم

داره وفيه ضرر لأهل السكة بخرب المحلة المختارات
لهم المنع وإن هدم مع هذا أو أنه يضر بالمجير إن أدا
كان قادراً على البناء لم يجبر ولا يصح أنه لا يجبر من
شك أنه طلق زوجته أم لا فهو يقين الزوجية
حتى يعلم بوقوع الطلاق يقيناً وإن قال لامرأته أنت
طالق واحدة أم لا وإن قال أنت طالق أم لا يقع الطلاق
وإن قال لامرأته ولا جنبية أحدكما طالق ثم قال
لم أعين امرأتك فالتقول قوله مع يمينه كما في الحاوي
إذا بلغت امرأة مفسدة فاختلعت من الزوج بما
جاز الخلع لأن وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود
القبول وقد تحقق القبول منها وكان الزوج علق
طالفاً بقبولها بالحل فاذا قبلت وقع الطلاق
لوجود الشرط ولم يلزمها المال وإن صارت مصلحة
لأنها التزمت المال لا للعوض صومال ولا لمصلحة
ظاهرة هي في ذلك فكان البطلان يجعل هذه كالصغيرة
في هذا الحكم لا كالمريضة فإن كان الزوج طلقها بتلفيق
على ذلك المال فهو يملك رجعتها لأن وقوع الطلاق
باللفظ الصريح لا يوجب البينونة إلا عند وجوب
البدل ولا يجب البدل هنا بخلاف ما إذا كان يلفظ
الخلع فإنه مقتضى لفظ الخلع كما في شرح الوهبانية
وفي المتن لا بأس بأن يتعلم في الحيض إذا رأى
منها ما يكره وكذا التفريق في خيار البلوغ وامرأة العنين
في الحيض وفي الفتاوى النائم إذا طلق امرأته طلقته
في النوم لا يقع كونه نصبي ولو قال بعد ذلك اجزت
ذلك الطلاق لا يقع ولو قال أوقعت ذلك الطلاق

في الاستيفاء في الاموال

فيه ذكر النصبي ونوقب او قعت ما تنفقت به في
 جات ستم لا ينفذ ذكره الامام خوهر زاده كنهية خلاصة
 صريح المبكره و غناقه و عيينه كل ذلك جازع عندنا
 و سألناه لذلك و كنهه ليس بكفر و قد جمع بعض
 النفساء ما يصح مع الاكراه في شيين فقالوا
 عتق نكاح و الصلح و رجعة و عفو قصاص
 و النجس كذا النذر ظهروا و ايلاد وفي هذه تقع مع
 الاكراه عدتها عشرة و هذا في الاكراه على غير
 الاسلام و لا في الاكراه على الاسلام ثم احدث
 لان الاسلام يصح معه و طلاق السكران واقع
 اذا سكر من خمر و النبيذ جمع تصرفاته صحيحة
 و يحذف اذا قذف و يقتض منه الا اذا شهد رجلان
 على شهادة السكران و اورد في ارتداده لا يكون
 اورد و اقامه في الخلاصة و لو ذهب عقله من
 ذرة لم يعلق و لو شرب من الاشربة التي تتخذ
 من الخبث و العسل و السكر و طلق لا يقع عندنا في
 حيفه و اب يوسف خلاق الحمد كذا في بعض الكتب
 المعتبرة و البرازية من كتاب الطلاق ان من
 سكر من الاشربة المتخذة من الخبث و العسل
 المختار في زماننا لزوم الحد لان الفساق يجمعون
 عليه و كذا المختار و في الطلاق لان الحد يمتل
 لدرية و الصلح يمتل فيه فاذا وجب ما يمتل
 فالان يقع ما يمتل و في انتهى و في شرح الحد لا يمتل
 انه يحد و في تفصيل العمادية حكى عن صدر
 الاسرة بيسر يزوي نه و جدونية عن

قفس
 طلاق المكره

قفس
 طلاق السكران

قف
 زعم الحد من غير الخمر

اصحابنا جميعا رحمهم الله تعالى انه يجب الحد و انه
 اعلم وفي المجتبى و يختلف في حد السكران كان
 الامر على ما ينقل عن اصحابنا انه هو الذي لا يمتل الارض
 و السماء و الرجل من المرأة فلا مؤرية في ان طلاقه و بيعه
 و عتاقه و حلفه باطل و ان كان بعد عن العقل و اليقين
 ما يقوم به التكليف و الخطأ فهو كالصالح فيعص منه
 ذلك قسنت و هذا سبيل حسن لا بد من حفظه
 و الناس عنه غافلون اقول هو كما ذكر لو كانت كل من
 عامة الشراح و التصانيف المعتبرة لا تعلق لغيره لكنها
 تخالفه الا ترى الي قول الامام الزيلعي ولكنه زال
 عقله بسبب معصية فيجعل باقيا زجر له
 بخلاف ما اذا زال بالمباح ثم قال والذي يوضحه ان
 عقله باق في حق حكم لا يثبت مع الشهمة كحد
 القذف و الفصا فاولي ان يجعل باقيا في حق
 حكم يثبت مع الشهمة اذا علق طلاق زوجته على
 حبله باطلا في ايمان و طهرها بحرم عليه ان يطأها
 بعد ذلك حتي يستبرئها بمبوضة كما في شرح
 الوهبانية وقعت المحاشية بينهما فقال الرجل
 او ما يدرك تضع بيننا فان جري لا ينفذ الطلاق له
 ان يطلقها و الا لا و اياه المرأة طليو منه الطلاق
 فقال لا يبرها ما تريد مني افعل ما تريد و خرج الزوج
 فطلقها اوهاه فطلق ان لم يرد الزوج التفويض
 و القول في ذلك له انطلق الي فلان حتي يطلقك
 فلان صار كيدلا و لم يجهل و في زبديان لا يصير
 و كذا قبل العلم في البرازية المجنون لا يقع طلاقه

قف
 حد السكر

يعلم

في
الطلاق
في

الاقاديل واحسن سبيل يسلك في هذا الباب فيجب
الوقت بوقوع الطلاق بعد ان يكون له صار
متعارفين بين الناس به في جماعة من متأخري
والله تعالى اعلم ومما دل على اعتبار العرف في هذا
الباب ما ذكره قاضي خاتمه في قول لزوجته بد
الطلاق بد الطلاق بد الطلاق بد الطلاق نقل عن
الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
انه قال يمين بين العدة ويجادل فقال اذا كانت
علما لا يقع الطلاق وانما يجب حديق ثم رجع وقال
يقع الطلاق في المسائل ما لا يفرق بين العلم والجهل
لان العوام يزعمون الفصل طلاق ويجهلون ومن
الناس من لا يحسن الكلام ويحري ذلك على لسانه
في الغضب والخصومة التي ويدل عليه ما اختاره
وما اعتدوه من صرف خطأ امرأته في الطلاق من
غيره ودل عليه ما ذكره الزيلعي في بحث اضافته
الطلاق اي يدها فلا يكون طلاق لان العرف لم
يعرف استمرار استعماله لغة ولا عرفا حتى اذا كانت
عند قوم يعرفون به عن الجملة يقع الطلاق اي شيء
كان ذلك العوض ويجمع بين مستوحته ومكوحته
رجل وقال احد المحققين يقع الطلاق على امرأته في
قول اي حنفية رحمه الله وعن ابي يوسف انه لا يقع
ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق احدكما
طلقت امرأته ولو قال احدكما طلاق ومثله لا تطلق
امراته وعن ابي يوسف ومحمد هذا تطلق ويجمع بين
امراته واجنبية ومثله وقال احد المحققين لا تطلق الجبة

يا

بلغ

لها

في فتاوى القاضي قيل ست حقت امرأتك فقال
باني طلقته لانه جواب استفسار من لا يثبت ولو قال
يقيم لان جواب الاستفسار ينبغي ان لا قال ما طلق
قال ما بقي لك سوى طلاق فصح لا يمكن
له التزوج به واقره زعمه عليه وقال في يمينك
طلاق واحد المستند به قد بدت يتزوج بها لان
التخصيص بالواحد يدل على عدم شي بقا الاخر لان
النقص على العدد لا يثبت في يمين في يمينه والجناس
قال طلقك الله او غنقتك سيوقع في له الك
امراة غيري فقال هو من ذم طلاق لانطلق المحاطة
بجملته ما اذا قالت تزوجت عني من امرأة له طلاق
حيث تطلق المحاطة خبره يثبت لانه انما هم
لا اعتبارها بالامر بالمباينة في قيد والمجمل وفي
الثاني اخذ بعض المشايخ بقول الامام الثاني فيقيدها
بالفرض الباعث واستغنى باليمين حين يرض عليه
في مختصر التقويم لقسمه في يمينه بالعرفية وهو
لا يعلم والعاقب وسدس بينهما تزوج الا برأى
المهر وثقة العدة بالعرف من حيث قال لفقهاء المالكية
لا يقع ديانة وقال مشايخنا: راجح لا يقع صداقها
لا مالك الناس عن تباطر بالثبوت في ادبها
واستقرى بالعربي وهو لا يجوز وبعض فتوينا البيع
والشراء والطلاق والعاقب وخلفه في يمينه بها
بالقبض وهو لا يكون في تسليمه ولا تولقت
المخلو وهي لا تعلم وتيل يمينه خلع يمينها وبختمها
ذكرنا وكذا الولف مذيت من الابن من الذين

في
الطلاق
في

بسان لا يعرفه الذين لا يعرفون فيما عليه الفتوى
 نص عليه في حصة "قول نحائي البرازية" **وقد**
 انقضى ترتيبه لتلك كما لا بد له معناه بل من جهة
 في حلقه والحقائق والكتابات والتدبير الآتي مسا
 تسع والحق على نصه فلا يلزمها المال والأجارة
 وادبروا رمية عن الذين كما في نكاح الحائنة وعلا
 بان العلم لا يتحقق للفظ إنما يعتبر لاجل القصد
 في اشتراطه فيما يستوي فيه الحذف والنزول بخلاف
 انبعاثه ونحوه ان طلقته فقلقة في رابثة او
 ثلاث فطقت بانطلاقه في رجعية خاصة
 وانيزرية قالوا ان الوصف لا يسبق الموصوف
 اقول نعم في هذا ينبغي ان يكون الطلاق رجعيا
 فيما يقع في التعاليق من قول الزوج ان تزوجت
 عليها كانت طائفة واحدة تملك لها نفسها
 يراد به طائفة بائنة فهي وصف للطائفة الواحدة
 التي يوجها وقوع الطلاق الرجعي وقد تقدم ان
 الوصف لا يسبق الموصوف اقول ومما يدل على صحة
 هذا النص ما في البرازية قال لها ان دخلت الدار
 فكذا ثم قبل دخولها الدار قال جعلته بائنا وثلاثا
 لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى كلامه ونريد
 ذلك ما قال في الخلاصة لو طلق امرأته رجعيا
 ثم قال جعلت تلك الطلاق بائنة لا تكون بائنة
 والله اعلم ثم ريت بعد ذلك مولانا صاحب البحر
 ذكر في بحره من كتاب الطلاق ان صاحب الجوهرة
 قال لو قال انت طالق مولا مطلق ثلاثا ان كانت

قف
 انك لا تعلم بزمه
 حكمه في الطلاق وعمره

لان قوله تملك بها
 نفسها اصل
 هو

صوابه الطائفة

مدخولا بها لذي انتهى به قد قال وان قال انت طالق
 علي انه لا رجعة فيه عيبك يقع او يملك الرجعة
 وتقبل يقع وحده بينه وان نوي الثلاث ثلاثا
 انتهى وطاهر في احدى ان المذهب الثاني قاته
 قال فاذا وصف الطلاق بغير من الشدة
 والزيادة كان بائنا وقال لتأني في يقع رجعيا
 اذا كان بعد دخول من وصفه بالبنونة خلافا
 المشروع فينفو أي. **ذ. قال انت طالق علي ان لا**
رجعة لي عيبك انتهى ولنا انه وصف بما يحتمل
 الي ان قال ومسيئة الرجعة ممنوعة انتهى قال
 في العناية ونوله ومسيئة الرجعة ممنوعة اي لا
 نسلم انه لا يقع بائنا بل يقع واحدة بائنة **فيكون**
سلم فالفرق في قوله ان لا رجعة تنسخ بنفي
 المشروع وفي مسيئة وصفه بالبنونة ولم ينف
 الرجعة صريحا بنفي في الرجعة ضمنيا ومن
 شيء يثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا كما افاد شيخ
 شيعي العلامة انتهى ومكذا استرحه في فتح القدير
 وغاية البيان والتبيين وقد علمت ان المذهب
 وقوع البائن وقد تمسك به بعض من الاخرية
 ولا رية له بالمذهب علي ان قول المعتمدين في
 التعاليق تكون طائفة واحدة تملك لنفسها
 لا توجب البنونة واجاب بذلك علي الفتوى
 مسند لا نوقال انت طالق علي ان لا رجعة
 كان رجعيا وصو خطا من الوجهين الاول ان
 مسيئة الرجعة ممنوعة كما علمت الثاني انه لم

مدخولا

بها الرجعة صريحاً وأما نقدها فمستحيل فهو كقولها أنت
 طالق باني قال في البدائع إذا وصف الطلاق بصفة
 تدل على اليقونة كان بانياً وقال في موضع آخر
 لا تملك نفسها إلا بالبيان وقال في فتح القدير
 وليس في الرجعي مطلقاً بنفسها انتهى كلامه فينبغي
 أن يقول هذا والله أعلم وقال قد خلعك فقالت
 قلت لا يسقط شئ من المهر وأخلاق وقع بقول
 الزوج ولو قال لها يهلكك ثم تقبل اشتريت لا يقع
 ولو قال لها خلعك فقالت قست يقع الطلاق
 وتقع البراءة أن كان عليه مهر وأن لم يكن عليه
 مهر يجب عليه ما ردها ما ساق من المهر إليها لأن
 المال مذکور عرفاً قوله خلعك الواقع باني
 وأما يقع إذا توي وبوقال هام أعني الطلاق صدق
 ديانة وقضاء وبوقال خلعك على كذا وهو مال
 ضار معلوم لا يقع ما لم يقبل وإذا قبلت لوقال لم
 أعني به الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق ديانة
 الكلية الفتاوى في المصنف في كفاية الخلاصة ولا تحقق
 في الحضانة لغیر المهر ولا لأمه إذا لم تكن ما مونة
 ولا للعصبة الفاسق ولا لغير الأم على الحضانة وفي
 اختار أبي الليث والرهدي في تبيين الألفاظ بالولد
 وإذا امتنع الأب بعد الاستغناء عن الأخذ بمهر كافي
 المجتبى ومن يحد رجه الله تعالى أن الجارية تدفع
 إلى الأب إذا بلغت حد الشهوة الحاجة إلى صيانتها
 وبه يغني كافي شرح الكتبي وهو المختار وعليه
 الاعتقاد كافي بعض أشبهه وتصادي ولواستقلت
 من قرية

نقد
الخلع

نقد
الحضانة

من قرية إلى مصر لا بأس به لأن فيه نظر للصبي لأنه
 يتخلق باخلاق أهل المصير بخلاف عكسه لأن فيه
 ضرراً بالصبي لاختلافه باخلاق أهل السواد ولا سفل
 من مصر إلى قرية وإن كانت قريبة كما في المجتبى
 المختار على الأب السبكي في الحضانة وهو الأخير
 كافي شرح الوهبانية كما تستحق المعتمدة النفقة
 تستحق الكسوة كافي قاضي خان والمجتبى والمنهاج
 وقام تحقيقه بطلب من انفع الوسائل إذا استندت
 هل نصح باني استدين على زوجي أو تنوي أما إذا
 صرحت فظاهر وكذلك إذا نوت وإن لم تصرح ولم
 تقول تكن استندت عليه ولو أدعت الحضانة
 الاستدانة وإنكر الزوج قال قول له كافي المجتبى
 فن وقوع الثلاث عليها باقاً من ليس بأهل فاس
 الكاتب بكتنه صك الطلاق فكتب غم افتاه عالم
 بعدم وقوع الطلاق له أن يعود إليها في الديانة تكن
 القاضي لا يصدق لقيام الصك ومثله الأقرار
 بالمال لوقال كان الأقرار باني سبب ظلمته
 سبب الوجوب كافي التزانية أو أم من لها مالاً بكتنه
 ها إن ترجع عن ذلك ولو فرض على الزوج زيادة
 له أن يتمتع الوسائل لو كذا عمه مؤسرة وأب
 معسر وأدت العمة أمساك الولد بما لا يمنع الولد
 عن الأم والأم تالي ذلك وقتل الأب بالاجرة
 ونفقة الولد أخذت فوافيه والصبي إن يقال
 المأم الأمان تسمى الولد بغير جوار وتنفذ في العمة

نقد
تستحق المعتمدة الكسوة

نقد
الاستدانة

نقد
الصك لا ينقض إلا
بمجرد الدعوى

وتدفع نفقة نصفير اليها والكبار اليهم قال صدر
 الاسانيد رحمه الله تعالى ايضا تدفع نفقة الصغار
 الى الامم ذوات امنية ولا تدفع الي امنيته لتتفق عليه
 وتماه في مجدي حجت وقالت ان امسكت الولد
 هذه البنت فدخلته في لهد امرأة اخرى وارصعته
 له الفقة حسنت لان الارضاع امسك خرجت من
 البيت وركبت الصبية المهدومات لا تمنع لعدم
 التضييع بئلت مبلغ النسيان بكراتها الى الي
 نفسه وبثت لا لان لا تكون مأمونة على
 قسمها ولا اذا اعتزل واجتمع رايه واستغنى
 عن الاب يس له فيه الي نفسه لان لا يكون مأمونا
 بان يجتني عليه وكان مفيد وليس عليه نفقته
 لان يتصور كما في براءة قال لاربعة مدخولات
 كل امرأة مخرجها بالليله فالاخرى ان طول القوامع
 واحدة ثم صرح ثم طلفت التي جامعها ثلاثا وغيرها
 ثنتين وتماه كذلك لانه جعل ترك جماع الواحدة
 شرطا في الطلاق على البواقي بكلمة توجب
 تعميم النساء وفي فقه جامعها واحد شرط طلاقها
 ثلاث مرات وصورت ترك جماع الثلاث فتطلق هي
 ثلاثا لانه غير واحد في كل واحدة شرط
 الطلاق مرتين بترك جماع غيرها فيطلق مرتين
 هكذا اقره قاضي خان في فتاواه ان على التراضي
 الاقرب منه ان يترك منه طلاقا فابت فقال
 ان لم تدخلي بي بيتي فدخلت بعد سكوت
 شرمون ومث صدق فقد زم طلاق كما في قولنا
 الرينة

فق
 حلفت لا تمسك فاضمت

في حلفها

الرينة لو قال صفت وانا صبي وزم ومنحت
 وجنونه كان مهورا لا يقع كما في تبيين شرح
 بعض المتأخرين من مشايخنا مسألة لاور لمقو
 من متأخري نشأفة وفيان صلتك فاستحقاق
 قبله ثلاثا ووقية ثلاثا سابق على النسيان يمنع
 المنز لو وقع معيق والمجز لان الايقاع في الماضي
 ايقاع في الحال وتقول ايضا ان هذا انقيص بحكم اللق
 لان لا جزية تنزل بعد الشرط او معه لا قبله وبحكم
 العقل ايضا لان مدخول اداة الشرط سبب والجزا
 مسبب عنه ولا يعقل نقده للمسبب عي السبب
 وكان قوله قبله هو البينة فيبقى الطلاق جزاء
 للشرط غير مقيد بالقبيلة وبحكم الشرع لان
 النصوص ناصقة بشرعية الطلاق وهذا يوردي
 الي رفعها فيتقعر في المسئلة المذكورة وقوع ثلاث
 الواحدة من المخزوة وثنتان من المعلق وكان قال
 ان طلقك فذنت طالق قبله ثم طلقها واحدة
 وقع ثنتان المخزوة والمعلقة وفسر على ذلك كما في
 فتح القدير كل مرة تزوجها حث بالمدان عندنا
 خلافا للثاني وبه اخذ القسطنطيني يكرر الجزا
 بكرر الشرط كما دخلت فكذا كما في قولك عندك
 فلذا ففقد ساعة طلقك ثلاثا كما في خبرتيك
 فضرها بيدك طلقك ثنتين وان يكن واحدة واحدة
 كما طلقك فطلقها وقع ثلاثا كما وقع عليك
 طالق في فطلقها طلقك ثلاثا كذا في القول الرينة
 قال انقيص بوجعها فاقالت مرة تزوجها شيئا
 ثلثة ثلاثا

فق
 مسألة الدور

فق
 اذا سب زوجها

من السب نحو قرطبان وسفله فقال ز كنت كما
قلت فانت طالق طلقت سواي كان الزوج قد قالت
اولم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد ان ينفقها
بالطلاق كما اذنته وحال الاسكان فيمن قالت
يا قرطبان فقال زوجي ان اقرطبان فانت
طالق تطلق فان قال اردت الشرط بصدق
فيما بينه وبين الله تعالى وفي بعضه على ان
فتوى اهل بخاري على المجازاة دون الشرط
كما في فتح القدير اذا اختلفا في وجود الشرط فنقول
له الا في مسائل لو علقه بمالم يعلم الا من بينها
فان القول لها ولو علقه بوصول نفقته بشهرا
فادعاه فانكوت كان القول بها في المال والطلاق
على الصحيح كما في البرازية والمخالصة وفصول
الحاروي وفيما اذا علق عقده بطلاقها في غيرها
وادعى الحنفيا اختار بعد المجلس وفي غيرهما
اذا طلقها للمسنة وادعى جماعها في الخيف وانكوت
واذا علقه بفعلها القلبي تعلق باخبارها
ولو كاذبة الا اذا قال ان سرتك فانت طالق
فنسأرها فقالت سرت لم يقع كما في الحنفية
من الطلاق طلق او خلع ثم ادعى الاستسنا وشرطها
ولا مانع من الاشكال في القول قوله واذ كاذبه
المراة فيه ذكره في الحاروي والامام محمود البخاري
ولو شهد اعله بان طلقها او خالعها بالغير
لا يستسنا او قالوا لم يستسنا قبلت وحيث
مسائل التي تقبل فيها شهادة شئ

فصريحها

فان من ينهد عني تنقي بل قال لا سمع منه غير
لقطة الطلاق الخلع والزوج يدعي الاستسنا في
الحديث نقول قوله وفي فواز شمس الاسلام
لا ويجزئني لا سمع دعوي الاستسنا اذا عرفت
اصلا في باينة بل اذا عرفت باقراره وتمهيد
اقراره في الحنفية انه لا سمع منه وعوي
لا يستسنا على المعتمد المفتي به وفي الفصول
العلمانية وهو الصحيح وهو منقول عن محمد
لفساد الزمان ومن شروط صحة الاستسنا عند
مشايخنا رحمهم الله تعالى ان يكون مسموعا
بحيث يوقى بالنسبة الي فيه يسمع ويصفاستسنا
الاصح ومن شروط صحة الاستسنا ان يكون
موصولا ولا يتقطع بالتنفس ولا بالعطاس
والجسي ولا يتخلل الزيادة الاستسنا بين ما قبله
حتى لو قال انت طالق يا امرأة ان شاء الله صح
الاستسنا وكذا لو قال انت طالق يا زانية ان شاء
الله صح الاستسنا وتمامه في الحنفية قال نكاحا
نكاح النصارى لا يلهي ولا يخرم لان معناه ان
نكاح النصارى لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا
كما في البرازية والله اعلم بالصواب

كتاب العتاق والعتق في
اللغة القوة مطلقا وعتاق العبد جوارحه
سميت به لاختصاصها بالقوة وعتق الفرج
اذا قوي وصريح وكبره وفي الشريعة اثبات القوة
اشريعة لملوك اسباب العتق كثيرة منها

في

قفس
نكاح النصارى ليس فيه
طلاق

بلغت

بغير اصل

الاعتناق ومنها دعوي النسب ومنها الاستيلاء
 ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت
 يد الكافر عنه وصورته الحزني اذا دخل دارنا
 بآمان واشترى عبد امسلا ودخل به دار الحرب
 يعقني في قول اي حنيفه رحمه الله تعالى ومنها
 اذا اقر مجرية عبد انسان في ملكه والاعتناق
 علي وجوه مرسل ومعلق ومضاف الي ما
 بعد الموت وكل ذلك يتنوع الي نوعين بيد
 وبغير بدل ولفاظ العتق ضربان صريح يعمل
 بدون النية وكناية لا يعمل الا بالنية من
 الفارسية والعربية وقام كشف هذا المقام
 بطلب من الكتب المسوقة للاعتناق المستحب
 ان يعق الرجل العبد والمراة الامه ليتحقق مقابلة
 الاعضاء كما في نبيين اكثر اذا قال لعبد ياسيدي
 يعقني اذا نواه لو قال بعصك حرا وجزء منك
 حريته بالبيان ولو قال سهم منك حريتي
 سدسه وعندهما يعق كله في اوضح الروا في
 رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مملوكي
 الا واحد احرق عتق الخمس لا يقدره تسعة من
 مملوكي احرقوا له خمسة يعقون ولو قال مملوكي
 العشرة احرقوا واحد عتق اربعة لانه ذكر العشرة
 علي سبيل التعبير وذلك غلط في الاصل
 الي مملوكه كما في الغاوي الزينة او قال لعبد
 ياسيدي وقل يا مملوكي او قال لامته ياسيدي
 لا يعق وليس هذا شي بل هو لطف وكما عن
 اي القاسم

اي القاسم الصغار انه سيئل عن رجل جاء جاريته
 بسراج فوقت بين يديه فقال لها المولي ما صنع
 بالسراج فوجرت اصواته من السراج يا من انا عبدك
 قال صد لك لطف لا تعقني بها هذا اذ لم يزل العتق
 من يدي عن محمد رحمه الله يعني فيه روايتان كما في
 الخدصة وخانية او قال لعبد ياسيدي فعتق
 عشرة لفاظ احدها ياسيد والثاني ياسيدي
 والجناب انه اذا نوي العتق يعقني وان قال
 والجناب انه لا يعقني في الوجهين اشهد ان اسم عبد
 حر ثم دعاه لحر لا يعقني اذا قال لعبد انت مثل
 الحر او ما انت الا مثل الحر لم يعق ولو قال ما انت
 الا حر عتق وان قال راسك راس حر او وجهك
 وجه حر او يدك يد حر ان قال بالتوبن فيهما
 يعقني وان قال بالاصافة لا يعقني في الخاوي
 اذا اختلف المولي مع غيره في وجوه الشرط فالقول
 للمولي لا يمسك كل امه في حرة الا امه خائفة الا امه
 اشترته يا من زيد الا امه نكحها البارحة الا امه تيب
 في هذه اربعة اذا نكرت ذلك الوصف وادعاه
 فالقول لها بخلاف ما اذا قال الا امه بكر او اشترها
 من فلان او لم اطاعها البارحة ولا خاسية فالقول
 له وتام في ايمان الكافي كما في الغاوي الزينة
 المبرزة ومن سعيته كالمكاتب عنه فلا تقبل
 شهادته كما في البرازية لو قال ان تسعرت جارية
 فترى حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان
 تسري جارية وتسري بها لم تعق وتسري عند

نفس
التسرب

أولاد قال أبو يوسف
لا يكون التسرب حتى
يقصد بطلبها الولد
بصبي

إلى حنيفة ومحمد أن ينص جاريتيه للوطي ومنعهما
من الخروج والبروز سوا قصد بوطيها الولد مع منعهما
بما في الجاوي رجل قال لعبدته أو أمته قد اعتقتك
لأنه عتق وإن لم ينو وهو المختار ولو قال لعبدته العتاق
عليك أو قال عتقت عني ولجب لا يفتق ولو قال
حل جاريتي هذه مني أو قال ما في بطنها من ولد
فرو مني فاسقطت استبان خلقه أو بعض
خلقته نصير أم ولد وإن لم يستبين لا نصير عندنا
كما في الحامية ويجب أن يقيد ذلك بما إذا التمس به
لستة أشهر أو ما إذا التمس به لأكثر فلا كراهة في مقيد
بهم في شرح الكتب للزيلي والاختار وغيرها من
الكتب المعتمدة رجل أنهم علامة في الجامع فقال
الموفي رفعت عنك الضرب حتى تصدقني فكذا
فضربه فقال العبد لم أخدم قال أخذت وترك
الضرب لا يمنح لأحد لا يخلو إيمان كان أخذت ولم
يأخذ وقد قال بها جمل من نصير بار كما في الحامية
ولو قال هذا أختي طهرت وقد خاطه مملوك لا يفتق
كما في الخلاصة لجارية إذا دخلت مني مولاهما في
فرجها فعلمت فولدت صارت أم ولد له قال
استاذنا رحمه الله وما نقول في الكتب وإدعاءه
الموفي للأحكام الظاهرة في حق القضاء وما بينه
وبين الله تعالى لا يشترط ذلك كذا في المجتبى
عبد دفع إلى رجل ما لا وقال له اشتري مني مولاي
واعتقني ففعل قال الحسن البصري رحمه الله
أبيع باطل واعتق مردود فلا يفضل هذا إلا فاسق

وكذا

وكذا قال بن سيرين وعن التميمي بقاوه وعاب
المشتري الثمن مرة أخرى قال في عتق أنوار
وبه نأخذ وفي الأخيرة نحوه وفي الترخيب
والجاوي وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في
شرح الوهبانية إذا اعتقت أم الولد بموت مولاهما
وتجمل العتق كان ما في يده من المال كله مولاهما
لا شيء لهما منه كذا في الجاوي لو كان في يد العبد مال
وعليه ثياب واعتق هل يستحق ذلك المال الذي
في يده أو الثمن الذي في يده قال لا ليس له من
ذلك إلا ثوب واحد يستتريه وهل يكون ذلك
الثوب من أجود الثياب قالوا يرجع في أموره الذي
اعتقه ويختار مولاه له ثوباً منها ويدفع الباقي
حسب ما تشبه به نفسه شرح الوهبانية ومضى
ولدت لجارية من مولاهما صارت أم ولد له في عتق
الأم وأما اشتراط دعوته للقضاء وكذا أصبح
استيلاء المعنوية والمجنون مع عدم الدعوى
منها كما في القنية رجل اعتق عبداً عن أبيه أعتق
جاز ويكون الولد لأنه هو المعتق وللأزواج
الأعتاق أن شاءن بغاني كما في خذ قلت
هذه المسئلة مبنية على وصول ثوباً إجمال
الأخبار الأماوي والصحاح من مذهب جمهور العلماء
الوصول والله أعلم سمع المعتق من مولاه وهو كحل
بمحضرة الجمع لا يترك خدمته وأما الأمه فاف
تقائله سبيلاً كالحرة إذا جمل زوجها البان كمل في
القنية وفي الترخيب وسئل الشيخ رحمه الله

فصل
في وصول ثوب الأم
للأموات

فصل
المرأة تقابل زوجها إذا
جهر البان

العباد عن امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا
 ولا تقدر ان تمنعه نفسها هل يسعها ان تقتله في
 الوقت الذي يريد ان يقتلها ولا تقدر علي منعها الا
 بالقتل فقال لها ان تقتله وهكذا كان فتوى شيخ
 الاسلام عطاء بن حرة والامام ابي شيعة وكان
 القاضي الامام الاستيعابي يقول ليس لها ان
 تقتله وفي الملتقط وعليه الفتوى وتماه في شرح
 الوهبانية رجل قال لامرأة امان والدي فانت
 حرة ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذ امان
 والذي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالدكان
 محمد رحمه الله يقول ولا تعتق ولا تطلق ثم رجع
 وقال لا يعتق طلاق ولا اعتاق ثم انا اقف في ذلك
 حتى انظر بما في قاضي خان كتاب
 الايمان اليمين هو القوة لغة وفي الشرع
 عبارة عن عقد قوي بها عزم الحلف عن الفعل
 والترك وفي مشروعة لان الله تعالى اقسم وامر
 نبيه صلى الله عليه وسلم بالقسم فقال قل احييت
 وربي انه لحق واليمين بالله تعالى لا تكفره وتقليله
 اولى من تكثيره واليمين بغيره مكروهة عند
 البعض للزني الوارد فيه وعند عامةهم لا تكفره لانه تعمل
 فصل به الوثنية لاسيما في زماننا وما روي
 من النبي يحمل علي الحلف بغير الله لاعلي وجه
 الوثنية تقولهم بابيك ولعمرك ونحوه كذا في
 تبين الكثرة في القسنة والصحيح ان اليمين بغير
 الله تعالى اذا اضيف الى الماني يكون واذا اضيف الى
 المستقبل

بلغت

المستقبل لا يكره لتوب العجم في بعد الحيات
 ان امسكتها في طائي ثلاثا ولم يتكبر منه النبي
 صلى الله عليه وسلم وليس حيد من ايمان السفلة
 والاربع من الناس اشرهم وفي قاضي خان وان اراد
 المدعي تخليفه بالطلاق وعق في ظاهر الرواية
 لا يحسم القاضي الي ذلك ثبت تخليفه بالطلاق
 والعتاق ونحو ذلك حرم وبعضهم جواز ذلك
 في زماننا والصحيح ظاهر من بقا انتهى لا يجوز
 تعيم المشترك الا في ايمان حلف لا يكمل مولاه
 وله اعلون والسفلون في زمانهم حيث كان في
 الغوايد الرنبية قافلا من السبوط اقول انما
 المشترك لو وقع في سياق لغيره فانه يقع كما
 اختاره الكما في تحريره تبع صاحب الهداية
 لكن مقتضى ما ذكره شيخنا في قوله انه انما يقع في
 حيز اليمين مطلقا لكن بدفعه من السبوط لا يدل
 على دعواه كمال الخفي والله اعلم لا يحسم الحلف
 بفعل بعض المخلوق عليه لان مسائل خلق
 لا يكمل هذا الطعمه وتبين امره في مجلس واحد
 لا يكمل فلان او فلان ان ايا حده في حجابي الغوايد
 الزنبية اقول ليس هذا بعض المخلوق عليه
 كما لا يخفى قال الكما في شرح الهداية ولا يخفى ان
 الحلف بالقرآن الآن متدرج فيكون يمينتها هو
 قول الائمة الثلاثة وتقبل عدم كونه يمينتها انه
 غيره تعالى لان حروف وغير المخلوق هو الكلام
 النفسي منع بان القر صرح الله تعالى بتول غير

فقص
 اليمين بالطلاق من
 ايمان السفلة
 والرجح

مخلوق ولا ينفك من منزل في الحقيقة ليس إلا الحروف
المتخصصة مستعدة ومأنت قد مر استعمال عدمه
غير أنهم وجبوا ذلك لأن العوالم إذا قيل لهم القرآن
مخلوق في نقد واني الكلام المطلق وأما الخلف
بكلام الله تعالى فيجب أن يدور مع العرف وأما
الحلف بحياة أسلته ورأس السلطان فذلك
إن اعتقد أن أسلته واجب يكفروه وتمتة
القتل في قال علي بن أبي نسيب أخاف علي من قال
بحيات وحياتك أنه يذبح ولو لأن العامة يقولونه
ولا يعلمونه بقتل الله شرك وعن بن مسعود
رضي الله عنه لأن حلف بالله كاذب أصالي من
أن أحلف بغيره صادق انتهى المسائل التي لا
يبحث فيها الخائف بالوكالة ثمانية البيع والشراء
والصلاة عن مال وخصوصية والآخرة والاشجار
والضرب لآبته وانسجمة وفما عداها يبحث
بالوكيل فوارا الخالف في حدة الأفعال الثمانية
أنه يبحث بفعل وكيله وفعل من فعل حيث
لأنه شدة عليه تنسبه فتشدد الله عليه وذكره
راهد في شرح الغدوري وحلف لا يشترى لا
يبحث بالتعاضد وقد اختلف فيه أئمة فمأري
وسمرقندي في قال لا يورث لا يبحث وقال الآخرون
يبحث وعمدة في الفتية يخالف متى الحق الشرط
بالمؤمن المعقودة إن كان الشرط له لا يلحق
بالمؤمن بالانجاء وإن كان عليه ففيه خلاف
مطالع

سأنت به لا يلحق الشرط بعد الإيمان في الحالين
بعد فن قال في مجموع النوازل وفيه أخذ النوض
ببسم الله وبه يأخذ ويشترط الوصل وتماصه
في خلاصة متى كان شرط الحلف عدم ما ويجوز
من ما شرطه فاختار عدم الحلف وفي قاضي
حاشي شيخ أبي بكر بن اعين فرق وقال
في قوله الله يخرج إذا منع ما منع حيث وفي قوله
رسول الله ما منع عن الخروج لا يبحث
وأنتم في علي قوله لأن في قوله لا أسكن شرط
يبحث أسكني والفعل لا يتحقق بدون الاختيار
وفي قوله ثم يخرج شرط الحلف عدم الخروج
وعدم يتحقق بدون الاختيار انتهى ومن عجز
عن الفعل الجأ إلى عليه المؤمنين هو قلة بطلت
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا
لأبي يوسف لو قال لا والله إن خرجت من هذه
البلد لغير الذي قالت طالق ثم إن لها لسان
معرفة أو كانت قائمة فذلك ليس بأذن عند
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الغدوري
في منث للمائة أن قال ظهر الدين وجواب
بذوري أصح وفي الفتاوى الخاصة ذكر خلافا
في مسئلة ثم قال والصحيح أن علي قوله لا أن
لا يكون إلا بالسمع وأجمعون أن الأذن للعبدية
النجرة لا يكون إلا بالذن السماع وكذلك
أبو ذر وأبو عليم ووجلف المذنبون ليقضين
حق الله عز وجل في يقضيه حقه فلم يجده
سنة

في الخذر الناطقي ان التافه ينصب وكيل
 عن الغائب ويقيم مائة فلما بحث المطلوب
 قال الناطقي وعليه الفتوي في الفصول
 الحمادية وفي شيخ الوصاية عن ابي يوسف
 انه اذا دفع الي وكيل الناطقي لا بحث وعليه
 اعتمد ابوالبث رحمه الله تعالى وفيه يقيني
 واذا كان في موضع لاقاضي فيه بحث وفيه
 يقيني حلف ان لم ادفع اليه حثك قبل
 الجمعة فعدي جرمت رب الحق قبل
 الجمعة لا بحث في قول الامام وعندهما
 ان دفع الي وارثه او وصيه قبل الجمعة برز الا
 حثت جماعة الخامسة حلف بغير حق ساكن
 داره اليوم وساكن طاعة غائب شكف
 في اخرجه فان لم يمكنه في ثمن على التلفظ
 باللسان بحال الخامسة اذا حلف لا يكف فلانا
 وحسب الله كتابا او ارسله رسولا او
 اشار اليه بعينه او بيده لا بحث ولو قال
 لا اقول له كذا وكذا فكتب اليه بعينه بذلك
 او ارسله اليه رسولا لا بحث في شيخ الوصاية
 قال لهما ان خرجت يقع الصلوات فخرجت
 لم يقع لتركه الاضافة كذا في قضية التعليق
 مما يسقط جرمتة بحال مما كان مسته والخبر
 والتحيز لا يكون مينا او مالا يسقط كالفاظ
 الكفر فمابين وورفع دفتر من اللغة
 او الحساب فيه لبسم الله الرحمن الرحيم فقال
 انابري

انابري مما فيه ن فعلت كذا فيمابين كقول
 انابري من لبسم الله الرحمن الرحيم وقامه
 في المجتبى قال لهما ان لم يكن في احسن من
 الشمس والقمر فانت طالق ثلاثا لا بحث
 لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن
 تقويم وفيه حكاية معروفة ووقال ان
 كنت يهوري الوجه فانت طالق ثلاثا
 فان كان عبوس الوجه مقبوضا لم يكن
 هشا بشا مما هو عايفة السلف حثت
 والا فلا كذا في قضية لو قال ان دخلت دار
 زيد فعدي حر وان دخلت دار عمرو فاعلي
 طالق فدخل دار زيد وهي دار عمرو
 باجالة يعق وتطلق اذا لم يكن له منزلة فان
 نوعي الاضافة يحكم الملك او يحكم السكنى
 فهو على ما نوي وفي الايضاح حلف لا يدخل
 دار فلان فدخل دار الله سكنها غيره فحثي
 لا بحث عن محمد روايتان وقيل اذا كانت
 لقائل دار غيرها سكنها لم لا بحث والا
 في بحث ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل
 دار امراته لکنهما سكناني فيها لا بحث اذا لم
 يكن لقائل دار تنسب اليه لان السكنى
 للرجل والمرأة تابعة له كافي المجتبى ومشي تغذر
 اجر انكلام في الايمان علي الحقائق بحري علي
 العرف كذا اذا تنازع الراعيان في شاة فحلف احدهما
 سنها فان كان من قطيعه لم لا بحث وكن حلف

قف
 قال لهما ان لم يكن في احسن
 من الشمس والقمر

قف
 عبوس الوجه

قف
 الايمان علي العرف

لا يلبس ثوباً من شعير إلا أن فتنه عليه وأنه وضرب لا
يعمل بيده حيث أن لا يلبس وهي كانت له حقيقة
غير مستعجلة وله مجاز مستعمل تناولت منه الجاز
بالأجاء الأول كما لو حلف لا يأكل هذه الخبثة
فاكل من خبز هالم بحث عنه وقال لا يخبث من
قضمها حيث عنده أيضاً كذا في الحاشية يوم يذكر
مثال الثاني وهو ما إذا لم تكن الحقيقة مستعجلة
والمجاز مستعمل ومثاله لو حلف لا يأكل من هذه
الخبثة انصرف عنه إلى ما يخرج منها تكون
الحقيقة مأجورة حتى لو أكل من خبثتها لا يخبث
على الصحيح لأن يمينه انصرف إلى المجاز فله تنبيه
بعده الحقيقة لا يطرق عموم المجاز لم يوجد ولا الحكم
لو حلف لا يأكل من هذا الدقيق والله أعلم ألا عطف
على يمينه بعد سكوت ما توسع على نفسه في بيع
الاستثناء وإن كان فيه تشديد على نفسه في ذلك
فقال لا مؤثر إن دخلته الدار فانت طالق وسكت
سكتة ثم قال وهذه لأزواء أخرى دخلت الثانية
عليه وبين وبينه ولو قال إن دخلت هذه الدار فانت طالق
ثم سكت ثم قال هذه الدار لم يدخل الثانية والله
أعلم قال دخلت داراً فكذا فسكن لأخ داراً
أخرى ودخلت الحديثة إن كان المحال عطف
لحقه من الدار لا يخبث وأنت غافل من الأخ يخبث وإن
لم يتبين وأخذ حنث عند الأمام ومحمد فأن رخت
الدار التي كانت للأخ عند المهرج وهي في مسكن
الأخ إلا أنه لا يسكن فيها حيث لأن خبثته

ب

م

ف

جه لا يدخل دار فلان

بلغ

سد

ملكه بعد حلف بيمينه وغيرها ومات الأخ وتحت
مرا أن بعد تقسيمه لا يخبث وإن قبلها
فكذلك في الأصح فإن كان شي لا يخبث دين
يخبث كما في البرازية أنه في أشرب لا تدخل
حنث النكرة في الحرف في تور دخر در نصار هو
معروفة في أشرب ولا يخبث تحت النكرة في
نحو البرازية خالف في غنث لا يخبث إلا باليمين
واقبول الأبي تسع ميسر فإنه يخبث باليمين
وحده المبهمة ولو صبه في القرد والبر والناجحة
والصدقة والأعارة وقبض والكفالة كما في
الفوائد الرئيسية كآ يمينه يدو يمينه وجهه
فأقاه فلم يخبثه لا يخبث بيمينه وث حلف لا
يضرب فلان ولا يرميه بيمينه أسجد فإن كان
المضروب والمرمي في أسجد حنث سواء كان
الضارب فيه أو لا في أسجد يعتبر مكان الشاتم
إن كان في المسجد حنث سواء كان المشتم
فيه أو لا والله أعلم حلف علي خذ ماله عدا
والمدايون علي عدم لأعنه فأخذه منه جبر
لا يخبثان وإن لم يمكنه بيمينه الحاكم فاءدا
خاصية بيمينه في البرازية وأخا لاصلة فقط عبد
لا لا ينظم إلا أنات بل يخبث بالذكور فوق قال
كل عبد في جرسنق الذكور دون الإماء والموت
وامهات الأودد والمكاتبين وما يبطونها
من الأجنة إلا أن يورثه فقط بموت
بضم الأورث إلا أنات بيمينه وث شرح

ين

س

الوهانية وقد حلف لديكم فلما نكتب اليه كتابا او
ارسل اليه رسولا وشار اليه بعينه وسيد لا يحث
وفي قاضي خان ان الاشارة لان يكون كلاما وانه
لو حلف لا يكتم فلان اقنابيه من مكان بعيد
وكان يحث لوصفي اليه لا يسمعه لا يحث والا
حنت وان لم يسمع لا يشتغل او صم حنت ولو
كتب اليه وارسل لا يحث وقول لا قول لانه كذا وكذا
فكتب اليه بذلك وارسل به اليه رسولا حث الحالف
او الذاب او الداخل في الصلاة اذا حث من الصلاة
الالف التي بين الهاء واللام هل تنعقد يمينه او
تخل ذميمة عند من يقول باشتراط التسمية
او يصير مكرافعا لبعضهم يمينه وعلمه بان
نوي وقد جاء سماع حذفي في لغة العرب وعن
بعضهم لا يمينه ولو حث في الدخا او الداخل
في الصلاة الهاء من اخر اسم الله هل تنعقد يمينه
او تخل ذميمة او يدخل في الصلاة قال بعض
المتأخرين ينبغي ان يكون فيه الحالف قال في
القنية بعد رقيه لابي حامد قال واللا واللا
فليس يمين وقيل يمين والله اعلم حلف لا يدخل
دار فلان قد حلف دارا مشركا يمينه وبين غيره
ان لم يكن فلان اسكننا فيه لا يحث لا يدخل
بعد ان يمينه في السفينة لا يحث عند الثاني
وعليه الفتوى كما في البرازية تخصص العام
بالسنة لا يجوز في ظاهر الرواية والتخصيص يجوز
فوق قول من امرأة تزوجها وقد توفي المرأة عن
بلد

بلد كذا الا يصدق في ظاهر الرواية قال زينة الكسبي
ان تركتك تفعل مع فلان فهو عني ام هو القول
ولو صغيرا فعلي القول والفعل كما في البرازية وحل
قال لا يخرج اكلت من تيري قال خمسة وقد لكل
عشرة لا يكون كاديا يائفا وقضا لانه اكل العشرة
والخمس موجودة في ما وهذا الحلف بالطلاق
والعتاق لا يحث وكذا لو قيل بكم استتبت هذا
العبد فقال بمانه وقد استتراه بما يتبين لا يكون
كاديا ولو حلف بالطلاق والعتاق لا يحث
لانه استتري بمانه وزاد عليه ما تمام في شرح
الوهانية لو حلف لا يسكن هذه الدار يعتبر
نقل الاكثر عند الجوسفي لتعذر نقل الكل
وقال محمد رحمه الله تعتبر نقل ما يقوم به السكني
حذا امته لان ما رواه ذلك ليس من السكني
وعليه الفتوى لانه احسن وارفق بالناس
فلو انتقل باهله ومناعه ثم عاد وسكنها حث
لان كل فعل له امتداد اذ لم يوقت يقع على العمر
وتمامه في المجتبى والله اعلم لو حلف لا تزوج
ثم تزوجه فعضوي واجاز بالفعل لا يحث ولكن
هل يخل يمينه حتى لو تزوج بعد بنفسه لا يحث
او لا يخل ويحث لو تزوج بنفسه صارت واقعة
الفتوى في عهدنا ولم ارضها نقلا لاصري لما ذكره
العمادي في فصوله من قوله وفي فوايد بعض
الايمه سئل الامام السرخسي عن قال
كل امرأة تزوجها فزني كذا فزوجه فعضوي

امراة واجاز بالفعل فطمة بانقيسة واتقست
 عدة ما تزوجها بانقيسة حتى تصق قال قبل يطلق
 وقيل لا يطلق لان اليمين تحس بفتح الفصولي
 لانه صار متزوجا له فتمك من زواجه بمدة
 يجب الاعتبار بتزويجه وحفظه قال في الجمع
 ومن حلف علي عدم فعل شيء لا يفعل مده عمره
 في شرجه يعني يجب عليه ان لا يفعل مده عمره
 حتي لو فعله لا يتحل يمينه وعلي فعل اي علي
 ان يفعل فعلا فعله نزل حتي يري يمينه بفعله
 مدف لانه في موضع الاشياء يقتضي العموم
 واما بحيث يوقع اليمين عن الفعل الملاك
 الفاعل او محل الفعل فري قال شيخ الاسلام
 صلاح الدين الطرابلسي قوله حتي لو فعله
 لا يتحل يمينه الظاهر ان اعتبار عايدتي المخلوق
 عليه وهذا مشكل لان اي ثبات اذ فعل المخلوق
 عليه مرة حيث وزمته سقارة وتحت اليمين
 اذا كان التعليق سوي كي يدعي ذلك ما
 قاله الاتقاني والاهل في شيء اذ يري فان فعله
 في صورة الشيء مرة حيث وقال قاضي خانب
 في فصل ما يكون علي النور وعلي الاثر ولا يطل
 اليمين بالبرحي بحيث مده تحبذ يطل اليمين
 فهذا صريح في ان الحائض فعل المخلوق عليه
 مرة واحدة حيث في يمينه تحت اليمين
 فعلي هذا قول الشيخ حتي وقد لا يتحل
 يمينه غير صحيح وقد صرح به شيخنا في فصل
 في فصل

فقط
 لا يبطل اليمين حتي
 بحيث

في طلاق غير المرحول بها واما ان الطلاق يقال
 ولا يتكرر الحزب بكرر الشرط الا في كل ما فيه تكرر
 العموم المستلزم للتكرار حتي تنتهي الطلاقات
 وغيرها يقتضي العموم فالشرط بانه بوجوده مرة
 ولا يسهل اليمين بدون الشرط الذي قد اصرح في
 ان اليمين يتحل بالفعل مرة وصرح ايضا في فصل الايلا
 في قوله فان قررها في المدة المذكورة حيث وكفر اي هو
 ليمينه وسقط الايلا لان اليمين ارتفعت بالحنث
 التي كلامه ويمكن ان يجاب عنه بان الضحية فعله
 يعود الي الترك يعني لو فعل الترك مرة لا يتحل
 يمينه كانه عليه بعض الفضل اقال وهذا التقدير
 ينفع ما اورع عليه من المشيخ القاسم وغيره والله
 اعلم حلف لا ياكل ملح اكل طعمها فيه مباح
 بحيث ان كان ملح او اقل حلف لا يترك يمينه
 عليه خسته فان كانت صغيرة فتزعم ان يد
 يروا لم يكن له وجه في الانتراع شرعا وحيث فله
 بقدر علي تزعمها ولا يكون تاركها اذ هو الرضي
 والقدرة حلف لا ياكل من هذه من هذه الشجرة
 فوصلوا بها غصن من اخري واثر الواصل وكل
 لا يحنث وقال بعضهم يحنث حلف ان تشرب
 خمر من غير ضرورة مرض فقال له الطبيب ان لم
 تشرب الخمر في هذه العلة ففيها خطر الملاك
 فاشربها تشربها حنث مستقيم كان الطبيب
 او كاض الان ضرورة المرض الاستشفاء لا تشفاؤ
 في حوله بالضم وقيل ان تعين الخمر برفع العلة

٧
 لانضا العموم

فري ضرورة حلف ان ليست من قولك فشتري
 العزل من هاتم نسيجه وليس له لا بحث وقال بعضهم
 ان كان الحلف لمعي في العزل بحث والا فلا حلف
 ليضرب امراته خشية لا ذنب لها ولا اس يضربها
 بالكرة دفع الي قصاص تو باع حجرة القصص فقال
 ان لم يكن دفع تو اليك فامرته طالق فطرس
 انه دفعه الي امين القصاص او تليته لا بحث اذا
 كانا في عيال القصاص لا اذا نوي بنفس القصاص
 حينئذ بحث حلف لا يركب حمار فلان فركب حمارا
 استجاره فلان او استعاره لا بحث بخلاف
 الدار والبيت مثله فانه بحث بالمستأجرة
 والمستعارة والفرق في دور الفقير بنظره مسئله
 الدار فان كان لها دار اخرى ملك له لم بحث
 والا فبحث وهذا الحسن كذا في القيمة وبها
 قال لها كالموقع عليك طالعة فانت طالق قبله
 ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك ثلاثا بيقين وهذا
 طلاق الدور انه لا يقع عند الشافعي وقال الغزالي
 في وجيزه اذا قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا
 قبله ان بلغوا قوله قبله واذا طلقها وقع الثلاث
 كما في فتح القدير وقد قدمناه والله اعلم

كتاب الحدود والحقوق للغة المنع
 ومنه سمي البواب حد المنع الناس عن الدخول
 وسمي اللقطة لما منع حد الاله تجمع معني الشئ
 ومنع دخول غيره وسمي للفقهاء
 الخاصة حدود لانها موانع من ارتكاب اسبابها
 معودة

بلغت
 الجامع

معاودة وفي الشرع اسم لعقوبة مقدرة تحب حق
 لله تعالى فلا يسمى التقدير حد حذر استغنى
 ولا القصاص لان حق العبد وحمة لاصك
 الاتجار عما يضر به العباد وسبقه تدريس الاسلام
 عن الفساد وهذا كان حد شرعي لا شرع
 لمصلحة تعود الي كافة الناس وغيرهم من
 الذنب ليست بحكم اصلي لا قامة حد لا فقا
 تحصل بالتوبة لا اقامة حد لا تبي في قوله
 تعالى في حد قطاع الطريق ذلك امر خفي في
 الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا
 ووعد المغفرة للتائب وهذا يقاوم حد علي
 الكافر ولا طهرة له كذا في شرح تكملة توفيق والضرورة
 من الذنب ليس بحكم اصلي في اي ضرورة من
 ذنبه بسبب التدبير انه مقصود ايضا
 من شرعيته بالنسبة ليس مقصودا اصليا بل تبع
 لما هو الاصل من الاتجار وصحة حد الذنب
 فان المذهب ان الحدود لا تستعمل في سقوط الحد
 قبل سببه اصلا بل يشترط الاستك حذر ولو
 ذلك قول طائفة كثيرة من اهل العلم واستدلوا
 عليه بقوله عليه السلام فداة ابن ربي وغيره
 ان من اصاب من هذا المعاصي شيا فعوقب
 به في الدنيا فهو كفارة له ومن اصاب مريبا شاة
 فستره الله فربو الي الله تعالى ان شاء عاقبه
 وان شاء عاقبه وسئل لاصحوب بما قدمناه
 من اية قطاع الطريق فانه شرعي خير من جزاء

فعلهم عقوبة دينية وعقوبة أخروية لأن تاب

فإنه حينئذ تنسقط عنه الأخروية ما لا جاء إلا جاع
علي أن التوبة لا تنسقط الأخروية الدنيا ويجب أن تحمل
المحدث كما في فتح القدير علي ما إذا تاب في العقوبة
لأن الظاهر أن ضرباً أو دمه تكون معه توبة منه

لزومه سبب فعله فيقيد به جعاًين ^{بشيء}
الأدلة وتقيد الظن عند معارضة القطعي له تعيينه

بخلاف العكس قال الكمال وإنما أراد المصنف يعني
صاحب الهداية أنه لم يشرع للطهارة بعبارة

غير جديده انتهى والزنا وطع مكافئ في قبل مشبهة
بمثل هذا الفعل كما في النهاية اتحاد المجلس شرط

لصحة الشهادة به عندنا حتى لو شهدوا منفردين
لا تقبل شهادتهم ومجدون حد الفقد لقول عمر

رضي الله عنه لو جاء أقل ربعة ومضف فرادى
لمجلد ثم بخلاف ما إذا جاءوا بجملة فشهدوا أحدهم

واحد حيث تقبل شهادتهم لتعذر ادائها بجملة
وأن كان أحد الشهود الزوج تقبل شهادته بخلاف

للساقي وتماه في تعيين الكفر لا يعتبر إقراره
عند غير القاضي من لا ولاية له في إقامة الحدود ولو

كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك
لأنه كان مسكراً فقد رجع وإن كان مكرراً

تعتبر الشهادة مع الأقرار يجب أن يعلم أن
حصول الوطئ بينكاح صحيح شرط لحصول صفة

الأحصان ولا يجب بقاؤه لبقاء الأحصان حتى
لو تزوج في عمره مرة بينكاح صحيح ورضي بها ثم

زال

زال النكاح وبقي مجرد أوزني يجب عليه الرجوع

كما في شرح الدرر والغوري وقد نفى بعضهم بشرط
الأحصان حيث قال بشرط أحصان التوبة

فخذها علي النص مستقيم ما يزوج وعقل ومحنة
وإن لم يكن مائة مسلمات وعقد صحيح ووطئ صحيح

معي اختل شرط فلا يجرأه إلا بقاؤه في شدة
الحر ولا في شدة البرد وإن كان الزاني ضعيف

الخلقة بحيث لا يربح برؤه تخفيفاً عليه لظلاله
إذا ضرب بجلد جلد أخفياً مقدار ما ينجمه وتماه

في تبين الكثرة يلبي أن يصح رجوعه عن الأقرار
كالأحصان كرجوعه عن الأقرار بالزنا كما في

القضية بنسب الأحصان بشهادة رجل ولم يأتين
خلافاً للفرز رحمه الله ويسأل شهود الأحصان

ما هو وكيف هو فإن ذكر الشرائط والآدخ
بها كفاه لأن الدخول بها لا يستعمل إلا للوطئ

خلافاً للمحدث رحمه الله لأنه يستعمل للزيادة وإذا
كان أحد الزائنين محصناً جديلاً واحدهما

حدون مختلفوا في المزي بها أو في الزمان أو
في المكان لم تقبل ولم يحدوا في المالين ولو اختلفوا

في التوب الذي كان عليه ما وقت الزنى أو في توبه
أو في طول المزي بها أو قصرها أو ستمها أو هزلها

لم يضره لأنهم اختلفوا فيما لا يحتاجون إليه
فكفت وهذا الأصل جليل حسب أن الشهود

إذا اختلفوا فيما لا يحتاجون إليه لم يضر ذلك
كما في المجتبى لولي امرأة في دبرها وعمل عمل قوم

لوط لا احد عليه ولكن يعذر بغيره بليغا علي الاصح
 كما في الحاوي لوراي الامام قتل من اعتاد اللواط
 قتله محصنا كان او غير محصن سياسي اما الحد
 المقدر شرعا فليس حكما له وقال هو الشري وهذه
 العبارة تفيد اعترافها بانه ليس من نفس الزنا
 بل حكمه حكم الزنا فيحد جلد ان لم يكن احصن
 ورجما ان احصن وذكر في الروضة ان الخلاف في
 الغلام اما لو وطئ امرأة في دبرها حد بالاخلاق
 والاصح ان الكل علي الخلاف نص عليه في الزيادات
 ولو فعل هذا بعبد او امته او زوجته ينكاح
 صحيح او فاسد لا يحد اجماعا كما في الكافي نعم فيه
 ما ذكرنا من التعزير والقتل ان اعتاده ان رأي
 الامام ذلك لكن المشايخ في عده او امته
 او منكوحته قولان وهل تكون اللواط في الجنة
 اي هل يكون كونه فيها قيل ان كان حرمتها
 عقلا وسماها لا تكون وان كان سماها فقد جاز
 والصحيح انها لا تكون فيها لانه بقاى استبعده
 واستنبحه فقال ما سبقكم بها من احد من
 العالمين وسماها خبيثة فقال كانت تعمل
 الخبايئ والجنة مترهنة عنها انتهى وفي مناقب
 الكردي جريمة اللواط عقلية فلا وجود لها
 في الجنة وقيل سمعية ولها وجود في الجنة وقيل
 بخلق بقاى طائفة نصفه الاعلى علي صفة
 الذكور والنصف الاسفل علي صفة الاناث
 والصحيح هو الاول كما في الفوائد الزينية زنايا الحرة
 تقتلها

قف
 هل اللواط في الجنة

تقتلها يجب الحد مع الدية بالاجماع الخالي للمقذف
 لا يكون قاذفا وقادر القاذف اربعة من الفساق
 علي ان المقذوف قد زني يسقط عنه الحد بخلاف
 القاتل حيث لا يسقط عنه القود بواقامة
 الشهود الفسقة علي ان اولياء المقتول قد عفووا
 لان وجوب القود بالقتل متيقن به فلا يسقط
 بالشك والاحتمال وحد القذف لم يجب بالقذف
 وانما يجب بالعجز عن اقامة البينة ومما يبين
 اكثر مجرد بطل المقذوف غائبا عن مجلس
 القاذف حال القذف ونقل هذا التعميم في
 التتارخانية نقل عن المضرات ولا بد من حفظه
 فانه كثير الوقوع في شرح الضرر والدرر قال
 لامرأة زنت ببغداد وبغداد وبغداد وبغداد
 فلا حد عليه لانه اضاف الزنا اليه فيكون منه الوطئ
 وكانت قال وطئك حمارا وثوراة قال زنت
 ببقرة او ببشاة او ببواب او بدار هو فهو قاذف
 لان الانثى لا يكون منها فعل الزني فيحمل ذلك
 علي العوض وان قال برجل زنت ببقرة او
 ببناقة فلا حد عليه لانه لا يكون بذلك زانيا
 وان قال زنت بامه حد وان قال زنت بثور
 او ببغس لم يكن قاذفا كما في الكوهرة واذا ثبت
 الحد لم يجر الاسقاط واذا عفا المقذوف عن القاذف
 فعفوه باطل وله ان يطالب بالحد وعن اب
 يوسف انه يجوز عفووه والعفو احسن ويجب
 للحاكم ان يندب له الخمر ويأخذ ولا امانات

ولو كان المقذوف ووفو

قف
 اين يقبل قول الفاسق

قف
 يجد بقذف الغائب

قف
 العفو عن الحد

المقذوف بطل الخد وذا يورث عنه وفادق عائشة
 رضي الله تعالى عنها لا يجد يسيل في الخاوي
 ولا يجد علي من وجد منه راثة ليجزوا قضاها أو اقتر
 في حال سكره لكنه اذا وجد مسراثة ليجزوا قضاها
 من الريعين ولا يوجد سكر حتى يبول السكر كذا في
 القنية اذا سرب الخمر اثم يجر باله والماء اكثر فالأحد
 عليه ما يسكره وان كان خمر كثر وجب الخد وان لم
 يسكره ولا يجد علي الذي في شرب خمر في ظاهر
 الرواية فان ظهر شربها ادب وعن الحسن انه يجد
 اذا سكر مما يجل شرب قليله ومن وجد معه انية
 الخمر يعزى كحاشي الخاوي وعن أبي حنيفة انه خرج
 حاجا ودخل المدينة فإني انسى قد اجتمعوا
 على رجل فقالوا وجدنا معه ركة خمر وارادوا ان
 يقيموا الخد عليه قال ابو حنيفة معه الى الزنا فارجموه
 فتركوه وتفرقوا عنه كذا في الخلاصة لا يجوز لقاضي
 الرستاق ان يقتله او المتقربة وائمة المساجد
 اقامة حد الشرب لا يتوليه الامم كحاشي القنية ولو
 استعط رجل بالخمر او اكل او دوى جرحا لم يجد
 لان بالاكتمال لم يصل الخمر في جوفه ويماسوه ان
 دخل لكن لم يصل بطريق يستدبه فتمكن
 النقصان في جنابته ولو ادعى شاربه او سكران
 انه اكره عليه حد لأن الصواعية في الشرب مشهود
 بها فان المشهور ما لم يشهدوا انه كان طارعا
 في الشرب لا يقام عليه حد فلا يجوز ان تقتل الطواغية
 بمجرد انكاره كاحض شرب الخمر في ما لو شهدوا عليه
 اربعة

اربعة بالزنا باعارة قاضي المشهود عليه انه تزوجها
 واستعلم العزف كذا في فتاوي ابو يونس في شرب
 المسلم من الذي يغير اذنه بشرب قنيتها او عليه
 الحد كما في شرح المنظومة ولو اشترى خمران ذي فقه
 فلا ضمان عليه ولا غن لانه فعله بتسليط البائع
 كذا في المجتبى وعن اصحابنا فمن اعتاد الفسق
 وانواع الفسقة اهدم عليه داره وتكسر دنانيمه ولم
 يرو عنهم في الاوراق شيئا وشيعة العلم اكسر
 دنان الخمر او خواصه او تعود ان يغني لاشي عليه
 في قولهم ذكره في الكليسانيات وفي الصغرى كسر
 الملاهي مباح عندهم لكن نقص عندنا في حنفة
 خلافة العلم الفوتوي في زماننا في قولهم كما في
 المجتبى اذا سرب الخمر في رمضان حد حد الخمر في
 ثمانين ثم يجلس حتى يخف عنه الضرب ثم يعزى
 لا قطاره في شهر رمضان لان شرب الخمر يرمي الحد
 ويترك حرمة الشهر والصورة يستوجب التعزير
 كذا في شرح الوصاية اقول ينبغي على وزان
 ما قدمناه من وجوب قتله اذا اكل في شهر رمضان
 عمدا وشبهة من غوغوا ان يقال يقتله اذا شرب
 الخمر كذا في قصص الاولوية فلا يخفى الا على ادب
 اقرب الزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار وشهد
 عليه المشهود بالزنا لا يقتل كذا في قاضي خات
 قاله يافاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبيئة
 ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع بيئته لا ي
 الشهادة على مجرد الفسق واخرج لا قبل بخلاف

بلغت

تفسير حق العبد
التعزير حق العبد

ما ذكره قبل يازاني ثم اثبت زناه بالبيعة تقبل لانه
تعلق به الحد وفي فتاوي قاضي خان لو قال للفاقد
يا فاسق او قال للفسق يا الفسق لا يجب شيء وهو ظاهر
فيمر كان ظاهر المسقط والنصوصية التعزير
حق العبد كسائر حقوقه ويجوز فيه البراءة العفو
والشهادة على الشهادة ويجوز فيه اليمين وتقبل
فيه شهادة النساء مع الرجال كما في شرح الوهبانية
السارق اذا حد بحبس كما في النزائية وفي شرح
الوهبانية نقلا عن خزانة الاكمل قال اذا حد
الزاني بالحدس وفي السارق يحبس الى ان يتوب
لتعدي اذاه الي غيره في السرقة انتمى ومن يتهم
بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويحد
في السجن الا ان تظهر التوبة كما في قاضي خان
الساعي في الارض بالفساد يقتل كما يراه الامام
ذكره الزيلعي في الحنايات اذا قطعت يد السارق
فاجرة الحد والادب الذي يحبس به العروق
على السارق لانه المتسبب اذا اقر السارق
بالسرقة ثم هرب فانه لا يقطع كالارجم واذا
كان بشهادة الشهود ثم انقلت اول يجرى حتى
انقلت فاخذ من يجرى ثم يقطع لان حد السرقة
لا يقبل بجهة البيعة حتى تقادم العبد والعارض
في الحد ودفع القضاء قبل الاستنفاد كالعارض
قبل القضاء وان اتبعه اهل الشرط فاخذه من
ساعته يقطع لان مجرده الهرب ليس مسقطا
لحد عنه وفي النظر بنية انه في اقرار لا يتعزير وفي
الشهادة

قف
اجرة القطع على
السارق

الشهادة ينعى ووفى من الشهادة على اسارق
بالسرقة وهو يحد بجهة من الثابت بالبيعة
العادلة كالثابت بامره وبيعت اقراره بيوهانية
ثم رجع عنه قبل رجوعه منه فثبت بالبيعة وكذا اذا
سكت ولم يكذبه ولم يصدقه من السكون عند
الشهادة جعل للرجع سببا من اسرق لا
يقطع وسرق من حرجه معة ومعهم مجنون لا
يقطعون ولا يحقون بمضرة وقر مسواة لشركين
ولو كان معهم ظفر شدة وفي بيعة عشرة قطعوا
الطريق فيهم مرة فثبت امرؤة لثقال فقتلت
ولخذت المال يقتل الرجال دون المرأة عند الجب
يوسف وقال لا بد من حد لانه لو وجد من الرجال
القتل واخذ اهل في منع وجوب الحد عليهم وقتل
المرأة ولخذها من بسبب مفاخر الرجال وقولهم
فاورث ذلك شبهة في حد عنها كما في شرح الوهبانية
والحكمة والخياويون شهد وتوها اذا كان لها
حافظ يقضان وان يؤتمر فيه ويحب منه فوهز ولا
فلا وان كان بيتا وخيمة وحدها في بوية
او حجر او لم يكن حد فقام يقطع السارق منها كما
في الحاوي ومن قال لا يحد في ثوب فقال له لا يحد في ثوب
انت فانهما حدان احسب كل منهما الاخر لانهما
قاذقان فاذا اطلب من اخر وثبت ما طالب به
عند الحاكم لزمه حبس حتى سد ثوبي وهو اخذ فلا
يمكن واحد منهما من سداه فيحد كل منهما بخلاف
ما لو قال له مثالا يا خبيث فقال له انت تكفي ولا

نية

قف
ان تقارن بحدان
قف
الحد حق الله تعالى والشعر
حق الاولي

يعز كل منهما له خريف حتى الذي وقد
 وجب له وغيبه من باب وجب له خريف سقط كما
 في دفع القدير لمن في خمسة ضرب غيره بغير حق
 وضربه المضروب بغيره بما يعز ان ويبدأ باقامة
 التعزير بالبادي من ماله ختم والوجوب عليه
 اسبق اقترى ويمتنع حق بان الضرب يختلف
 كيفية وكيفية فلا يمنعون بالثبات في نوع
 الشتم لعدم التماثل وله على رجل قذف محصنا
 او محصنة فاراد المتدفع من القذف فصالحه
 القاذي على دراهم مائة او على شيء اخر على ان
 يعفو عنه ففعل لا يمتنع ان يصلح حتى لا يجب المال
 وهل يسقط اخذ ان كان ذلك قبل ان يرفع الامر
 الى القاضي بطل ذلك وان كان ذلك بعد ما رفع
 الى القاضي لا يبطل ذلك كمنه فتاوي القاضى
 ادعي عند القاضي على رجل سرقة ونجح عن
 اثباتها لا يعز لان وصحة المدي يحصل ماله
 لا السب والشتم بخلاف دعوى الزنى فانه اذا لم
 يثبت يحد التعزير على ما رتب تعزير الاشراف
 وهم العلماء والعلمانية باء الادم وهو ان يقول له
 القاضي بلهني انك تفعل كذا وتعزير الاشراف
 وهم الامراء والداة في بالايعلم والجر الى باب
 القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم
 السوقة بالايعلم ويجزى حبس وتعزير الاخص
 بهذا كله والضرب ومن ييوسف ان التعزير
 باخذ الاموال جين بسمه في تعيين الكثر اقول
 لا ينبغي

فق
 الصلح على الحد
 لا يجوز

فق
 مراتب التعزير

٧
 الاصول

لا ينبغي نقل ذلك في زمانه فانه يكون ذريعة اليه
 اخذ اموال الناس بالباطل على ان مقتضى نقل البراري
 عن خاتمة المجتهدين ولا نارك الذي الحوازي ان
 يؤخذ منه ويؤخذ فاذا اتفق روعيه كما عرف في جدول اللغة
 وسلاهم قال وصوبه الامم طير الدين التي تاشي
 وقالوا بجلته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بلخذ
 المال انتهى او عت علي زوجة باضرياً فاحشا وثبت
 ذلك عليه يعزير وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضرباً
 فاحشاً يعزير وكذا في جميع الفتاوي راء رجل ادم امراته
 او مع مجرمه وصح مطاوعان قتل الرجل والمرأة كذا في
 المسية وشرح الدرر والغرر اذا سرق الطعاه في ايام
 الخط لا يقطع كافي تبين الكثر سرق في ولاية
 سلطان ليس لسلطان اخر قطعه اذ لا ولاية له
 على من ليس تحت يده كذا في شرح الدرر والغرر لو انت
 امرأة المرأة اخرى يعزيران في دفع التعزير بضرب في
 التعزير قائماً عليه ثبانه وبقى الغرور والخشوع ولا يحد في
 التعزير فتاوي القاضي القاضى العلم اذ ادب الفتى ثبات منه
 يضمن عندنا والشافعي اما لو جامع زوجته فماتت
 او افضاها لا يضمن عندنا حنفية واي يوسف ذكره في
 المحيط مع انه مباح تنقيد بشرط السلامة لانه ضمن
 المبر بذاك الجماع فلو حبس الدين وجب ضمانات
 مخموم واحد في دفع القدير المسسم اذا ستم الذي
 يعزير لانه ارتكب معصية فتاوي القاضي لا بد من
 ثبوت دلالة القصد في الضارب الماخوذ وعليه ذكر
 في التجنيس من علامة الموال سرق ثوباً قيمته

فق
 من لا يحضر الجماعة
 يعزير باخذ المال
 الرجل اذا ضرب زوجته يعزير
 يعزير بينهما كذا في العلم

فق
 لو انت امرأة اخرى يعزير

فق
 المسلم اذا ستم الذي

قف
عمل الرباط وتقله

م
مرة يكون ذلك المنع
رباطا الى اربعين سنة
واذا انقضى حبل

من الاحاديث الشرعية الواردة في هذا الكتاب واختلف
المشايخ في حمل الذي يتحقق فيه الرباط فانه لا يتحقق
في كل مكان فيقولون ان يكون في موضع لا يكون
وراه الاسلام لان ما دونه لو كان رباطا لكل المسلمين
في بلادهم من نصيبين وقال بعضهم اذا غار القدر على
موضع حربين يكون رباطا الى مائة وعشرين سنة
واذا غارت ثلاث كان رباطا الى يوم القيامة
قال في الفتاوى القبرية والمنتقى وهو الاول تخاف
فتح القديروا به دفين كفاية ويكون فرض عين
اذا كان القبر رعا مائة راجحوا على بلدة من
بلاد المسلمين سواء كان المستقر عدلا او قاسقا
فيجب على جميع اهل تلك البلدة التفرغ وكذا ان
يقرب منهم بان لم يكن من اهلها كفاية وكذا ان
يقرب ممن يقرب بان لم يكن ممن يقرب كفاية او
نكاسلوا وعوضا هكذا ان يجب على جميع
اهل الاسلام مشرقا ومغربا الجهاد الميت والصلاة
عليه يجب اولاه على اهل محبته فان لم يفعلوا عجزا
وجب على من في بلدتهم على ما ذكرنا هذا ذكرنا
وتماه في شرح الهداية لكمال يكره ان يتتدي الرجل
اداه من المشركين واجده او امه اذا قتلت واحدة
بالقتل وهذا اذا امن دفع عنه بغض القتال ام
اذ لم يمكن دفع الاب عن الابن لا بالقتل له ثقيله لانه
لو كان مسلما اذ قتل ابنه ولا يمكن من التملص
منه لا بقتله كان له قتله لتعجيله طريق الدفن شره
فهذا اولى ولو كان في سفر وعطش ومع الابن ماء
يكفي

بلغ

قف

يكفي لجهاد احدهم كان الابن شره ولو كان الاب يموت
ويبقى ابنه لوسعه اياه المشرك يذكر اسم عليا وسوله
نسبت ان يكون له قتله لما روي ان ابا عبيدة بن
الجراح قتل اياه حين سمعه يستب الذي صلى الله
عليه وسلم وشركه ثم يقول النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك ولا يكره قتل الاب استدا المشرك وكذا اسائر
القرابات عند نكاحهم والحال وامافي الرجم اذا كان
الاب لحد الشهور فيسيدي بالرجم ولا ينفذ قتله
بان يرميه مثلا بحصاة والله اعلم طلب ملك
منهم الذمة على ان يترك الحكم يحكم في اهل مملكته
ما شاء من قتل وظلم لا يصلح في الاسلام لا يجاب
لذلك لان التقرير على الظلم مع قدرة المنع منه
حرام ولان الذي من بدلتهم احكام الاسلام فيها
يرجع الى المعاملات فشرط خلاف باطل ونوصالو
هم
على ان يؤدوا اليهم كل سنة مائة راس من انفسهم
واولادهم لبيع لان هذا الصلح وقع على جماعتهم كما نوا
كلهم مستأمنين واسترقاق المستأمن لا يجوز وقامه
في فتح القديروا ذا الاسر عالم وغار جاهل الي دار الحرب
فان را حل فواهي وصالة لا يفي الا باحدهما يغذي
الغازي الجاهل لانه لو ترك ربما يفتق عن دينه
ويكون حربا علينا والعالم ما هو على دينه فلا يخاف
على امانه وربما يكون سببا لهداية طائفة
حكى ان عالما اسروا هندي به طائفة وجاء الى
بلاد الاسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء
خوارزم اختاروا ان يقدم العالم في القلاء لشرفه

قف
اذ اسرعا وغار جاهل
يفدي الجاهل

وانما قد تقدم على الرجل قال في الفتاوى تأخير العالم للفضله
 لا تأخير عني بخداعه والمجاهل يتدفع كما في شرح الوصايا
 قبل السعاة والاعونة في زمان الفترة جابر والفقير كونه
 في مثل هذا الزمان اشدهم في الحقوق بالدين مجاريون
 الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا قال السيد
 الامام ابوشامه وزاد به ثاب قائله قبل الله وكفى
 ثاب قائله قال لان من شرط الاسلام الشفقة على
 خلق الله تعالى والفرح لفرحهم والحنن لحنهم ومع علي
 العكس اقول كلامه البزاري ظاهر ان قوله في زمن
 الفترة قبل كل قتله وليس الامور كذلك وانما هو ليفيد
 ان الحكم في غير زمن الفترة اولى بدل عليه ما قال في المحتج
 وفي جمع الشئ سئل شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
 عن قتل الاعونة والظلمة والسعاة في ايام الفترة قال
 يباح ذلك لانهم ساعون في الارض بالفساد فقتل
 انهم يمتنعون عن السعي بالفساد في ايام الفترة
 ويحتجوا قال ذلك امتناع ضرورية ولورود العادة
 كما يشاهد انتهى فهذا يدل على ما ذكر من التقيد
 بالفترة ليس بقيد يدل على نفي الحكم عما عداه
 فتأمل كما في البرزاني لو قال خذ هذه الاف واغزها
 ولم يوافق الصلة فافها ففسد ففساد في ذمة اليس
 في كلامه ما يقتضي الهبة ولا الصدقة والاصل في
 قبض الاموال ان تكون مضمونة كذا في شرح المنظومة
 الخيرة يجب لاول دخول حتى ان الامام ان يطالبها
 او شئ قبل عقد الذمة وهو الامم كما في المحتج
 حكم الذي حكم مسلم الا انه لا يؤمر بالعبادات ولا تقع
 منه

والا

تفصيل الاموال
 ان تكون مضمونة

منه ولا يصح تيمم بضع وضوء وغسله فواسم
 حازت صلاته به ولا يتم على ترك العبادات على
 قول ويام على ترك عتق رهم اجماعا وقد حررنا
 هذا المحتج في شرحنا المختصر المنار ولا يجمع من
 دخول المسجد جس تجالان المسلم ولا يوقف
 جواز دخوله على ذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
 الحرام ولا يجمع ندره ولا يسميه له من القيمة ويرفع
 له ان قاتل اول على الخرق ولا يجذب شرب الخمر ولا
 تراق عليه بل تزوجه اذا غصت منه ويضمن
 متلفه الله الا ان يحضر معهما بين المسلمين فلا
 ضمان في اراقته ويكون المتلف اماما يري ذلك
 بخلاف اطلاق حرم مسلم فانه لا يوجب الضمان
 ولو كان المسلم ذميا لان الاعتبار في هذا الحكم
 بالمتلف عليه لا بالمتنب ولا يمنع من ليس الحرس
 والذهب كما في الفوائد الزينية في فتح القدير انتهى
 يمنعون من شدة زنايين من الارسيم لان فيه
 حجة بالمسلمين في غلظا عليهم ثم قال واذا منع
 من شد زنا و هو حرم شدة رقيقة من الارسيم
 فمنهم من لم يلبس اثياب الفاخرة التي تعد عند
 المسلمين فاخرة شدة كانت حريرا او غنم كالصوف
 المربع والجوخ الرقيق والابرار الفضة اوي ولا شك
 في وقوع خلاف هذا في هذه الديار لا شك في
 منع استنكاههم واذا خالهم في المباشرة التي يكون
 بها معظما عند معاينين بل ان عايقف بعض
 المسلمين خدمة له خوفا من ان يتغير حاله

من
 الكافر ذميا من دخول
 المسجد حريبا

المتن

في

ليس يده عند مسكنته سعاية توجب له من القدر
 ولا يكون أخيل بل إختال المتأخرون أن لا يركبوا
 أصلا لا داخلوا القبة أو كان مريضاً في الآثان
 يلزم الضرورة فيه كمن يترك في مجامع المسلمين
 إذا هم رمي ولا يحد ثوب بعة أو كنيسة في المص
 ويختلف أرويات في سكنهم بين المسلمين في المص
 والمعقد جواز في محلة خاصة وفي جواهر الفتاوى
 قور من حال الذمة اشتروا من المسلمين دار في المص
 ليأخذوا صاير قال لما ملكوها يعلون بها ما
 شاؤوا وإن أضربوا الجيران لأنهم متصرفون
 في ملكهم والضرر ليس من جهةهم والانتصاف لا
 يحبر على البناء خلاف ما لو أخذوا ببيعة أو كنيسة
 أو بنت نار في المص لم يملكوا ذلك لما فيه من إظهار
 باطنهم وشبهة ضلالهم بخلاف المقبرة التي
 وخالفوا في الأصلية حيث قال والنصارى
 يمنعون من إحداث المقبرة والبيع والكنائس
 ولا يلبسون اللباس وتكون مصانعة ويحرم بطنهم
 وتماهة أحكام التي من الاشياء والنظر في شئنا
 وجه الله تعالى بتجسيم الكافر كفوفه أو سم على الذي
 بتجسيم كفرة لو قال مجوسي يا استاذي تجسم
 كذا عن صلاة الظهيرية ولا يصح ردة المسلم إن ال
 الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يقتل
 ولا يعي سنة لذلك البرزخية من كافر قال فتوته
 مقبولة ثم ما في الاخرة لاجماع الكافر بسبب
 من لا يدين به سنة وسبب استحقاق واحد

أو نحو

ض
كشيرة

وبالسحر ولو امره وبما شئته إذا أخذ قبل توبته
 كل مسلم أريد فيه يقتل إذا لم يتب إلا المرأة ومن
 كان إسلامه من قبله تحبب إذا أسلم والمكره عاك
 الإسلام ومروثت إسلامه بشهادة رجلين شرعاً
 كما في شهادة بنيه حكم الردة وجوب القتل إن لم
 يرجع وحيث لا يملك مطلقاً لكن إذا أسلم لا يقضيها
 إلا الخ كالكافر الأصلي إذا أسلم ويبطل ما رواه
 لغروه من الحديث ولا يجوز للمسلم منه أن يرويه
 عنه بعد ردة عنه في شهادة الواو الحية ويكونه
 امرأته مطلقاً ويجوز أن وقعه مطلقاً إذا مات
 أو قتل على ردة ربه يدين في مقابر أهل ملته وإنما
 يلحق في حفرة لا تكف البرقة كقرا من الأصلي
 ولا كفرا أحد من حل قبلة لا يجوز ما دخل منه
 وحاصل ما يرد أصحابنا في الفتاوى من الفاظ
 التكفير يرجع في ذلك وفيه بعض اختلاف
 لكن لا يفتي فيه فيه خلاف سبب الشك في لغتها
 كقوله إذا كفره لا فته ما أو بفضها المحبة النبي
 صلى الله عليه وسلم وأوجب على الأكثر منها
 لا أبو الخزيه في انه أريد الرينية وفي جواهر
 الفتاوى هي يجوز أن يقال إن علياً كان أشجع
 من أبي بكر قال الإمام محمد بن أبي بكر قاتل
 كافة العرب عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
 حيث ارتدوا عنه وأظهروا الإسلام والشرعية
 بالسيف وقته على قبول الصوم والصلاة
 والزكاة وعند شجاعة ما عرف ولكن أبي بكر

أحكام المرتد
 والعياد يسبق

كان الشيخ منه والله اعلم وفيه افاقي شيخ الاسلام
 بشهاب الدين الرملي الشافعي المصري رحمه الله تعالى
 بحسب المرتد علي الاسلام حرة كانت او امة والامة
 بحسبها مولاها ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت
 في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق
 في دار الاسلام ايضا قبل ولو افي هذه الياكس بدنيا
 اذا كانت ذات زوج حتما لقصد هدم من اثبات
 الفرقة وبنيان ان ينثر بها الزوج من الامام او يهملها
 الامام له اذا كان مصرفا وتمامية فتح القدير وكان
 الصغار وبعض السهرقندية يقتون بعدم الفرقة
 فانزادها حسم الباب المعصية وبحسب علي الاسلام
 وتجديد النكاح وليس لها ان تزوج باخر وعن ابي
 حنيفة تسترق في دار الاسلام فان استوفى عليها
 الزوج وتكون ميتة وعن ابي حنيفة المسلمون كما في
 المجتبى في علم بعلاية شرح السر حسي وقال اذا
 افي بريد الرواية ففقت لياس به وقيل لو اشرت
 كلمة الكفر علي لسانها مغاضبة لزوجها او اخرجها
 لتفقه باعن جبالته او لاسمها ان تزوج علم بنكاح
 مستأنف تحرم علي زوجها وتجهز علي الاسلام
 ولكل قاض ان يجدها النكاح باذي شيء ولو بدنيار
 سمخت او رضيت تجهز علي الاسلام وتغفر خمسة
 وسبعين وليس لها ان تزوج الا بزوجها في
 بهذا الملة انتهى كلامه من بعض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بقلبه كل من ردت افا سوال بالقر
 الاولي ثم يقتل حدا عندنا فلا تقبل توبته في
 اسقاط

بِالْمَدِينَةِ

استقاموا فقتلوا قتلة من مشرك هذية المال ومشتري
في معرفة النبي صلى الله عليه وسلم معرفة اسم أبيه واسم
جد بل يكنى بمعرفة اسمه وقالت اعقل الاسلام
واقدر على الوصف والتصديق لكن لا فعل شيء
بلا خذني فها أنت ركن للاسلام بلا غزو ان
قالت اعطيني ولا قدر على الوصف والصبي انما
لا شيء حتى لا يصح اسلام الصبي حتى يعلم ان كلمة
الاسلام في كلمة التوحيد وأنه واحد ومن يخرج
من يابط أو دين الحق وانما تقولوا النصراني باطل
وأنه روضة لنا حتى من يعقل البيع والشراء فاسلمه
الاسلام وان كان صغيرا حتى لا يجتبي شر الجور قال
لهم الله وقال ذلك عند الرزق وعند كل الحرمان
لنقصه بحسنه او عند اخذ الكعبة من المذبح ولا
استحق لسم الله وحي هذا قال عثمان بن عفان
الكناني والوزن يقول في العدة في مقام ان يقول
واحد لسم الله وبعضه مكان قوله واحد ولكنه
لا يقول كذلك بل يقتصر على لسم الله ويقولون
قال عند الفراع الجذلة لا يكف عند بعض المسلمين
لان حرمه وقع على الخالص من الحرمان وقيل لكونه
وقع على اتخاذ الجواهر فانني يعمل ببيتته وان ايتو
شيئا لا يكفر كما ذكر ابن زوني لاحتمال الذي لا يلزم به
الكفر كما في الزاوية ومع فقر من المال الحرمان شرا
يرجوه له الثواب يكفر ولو علم الفقير ذلك فذاع له
ومن المعصية كبر جعلا كذا في متعلوهم من وجها
وفي تناوي بن زني ذكر بعد هذه المسئلة مسئلة

قفس
لا يتحرك معروفة شبه
صافي الله علي راس

تف
اسلام الصبي

الكفريات

لا يجوز دونه انذار
المعد الا انه لو
اراد ابداء المعد
لفعل قسم الله
واحد في

استحلال الخمر وعمل بانه الحرام القطعي وقال تقدم به
 العلة في مسئلة النقص اما اذا اخذ من انسان مائة على ما اذا انصدق
 بالحرام اقصى اما اذا اخذ من انسان مائة ومن
 الخمر مائة وبسط به ثم قصد قاب لا يكفر لانه قبل اداء
 الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام
 لعينه بقطع انتهى وقال كل من المال فقال
 الحرام حرام لا يكفر كذا في المنظومة الوهبانية وفي
 قاضي خان رجل قال ان احتاج الي كفاية المال والمال
 والحرام متساوي لا يحكم بكفره قلت قد فرق بينهما
 بن وهب بن هان هذا يحتمل التاويل لانه يريد
 التسوية في التوصل بينهما في الغرض وفي كل منهما
 رزق كما هو في هل السنة قال وهو محتمل حسن
 تقبيل لاريد بين يدي السلطان او بعض اصحابه
 ليس بكفر لانه محتمل وليس بعبادة ولا كره على ان
 يسجد لانه كفر ولو سجد عند السلطان على وجه
 التقية لا يصير كافرا في المختار وفي فتاوي القاضي
 وفي شرح الوهبانية ان سجدة العبادة للسلطان
 اول محذور ثم كفو الله اعلم المختار للفتوي
 فما اذا قال له يا كافر ان القائل مثل هذه المقالة ان
 اراد الشتم ولا يعتقد كفر الاكفر وان كان يعتقد
 كفره في نفسه هذا ان اعلم ان اعتقاده انه كافر وكفر
 لانه لما اعتقد اسم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام
 كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا فهو كافر واعلم
 كذا في شرح الوهبانية اذا قال درويش درويشان
 لا يكفرون شي من المذهب كصرح شيخ الاسلام
 جبه عبد البر

بخلاف الاول
 فصل
 كون

المملك افضل
 ان لا يسجد احد

شعير

عبد البر في شرح منظومة وان صاحبت بمائة فقال
 يموت البريت كفر عند بعضهم واذا اخرج الي السفر
 فصاح العتق فرجع من سفره كفر عند بعض
 المشايخ رحمهم الله بقا في ايضا كذا في الفصول وكتب
 استخف بانقرن وبالسجد او بنحو مما يعجزه الشرع
 كفر وفي الترتيب نحوه وفي قاضي خان وجه القول بعدم
 الكفر لانه انما قال ذلك على وجه التناول قلت
 وهذا هو الاصح كما في غدة المخفي اذا صلى الي غير القبلة
 متعمدا في وقت ذلك القبلة قال ابو حنيفة رضي الله
 تعالى عنه كفر كما يستحق به وبه اخذ الفقيه
 ابو الليث قال انفق به وكذا اذا صلى في غير طهارة
 او في ثوب نجس قال ركن الاسلام على القري
 لوصي الي غير قبله متعمدا الوضوء الثوب النجس متعمدا
 لا يكفر ولو صلى في غير طهارة متعمدا يكفر قال المصدر
 الشهيد رحمه الله وبه نأخذ كما في الفصول العمادية
 ومن انفق عاب لم تقم به من غير سب ظاهر خفيف
 عليه الاكفر كما في الخلاصة ومن استخف بشئ مما
 يتعلق بالدين صلى الله عليه وسلم او بشئ من الايمان يكفر
 وكذا من استخف بالعلماء ائمة الدين والشرعية حتى
 روي ان من قال لعقيد فقيد بالتصغير يكفر كما في
 الحاوي القدسي لكن علي يزيد ابن معاوية لا ينفق
 ان يفعل وكذا في الحاج سمعت عن الشيخ الامام
 الزاهد قوام الدين السجدة انه كان يحكي عن امه
 انه كان يجوز ذلك ويقول لا تلعبوا معاوية ولا باس
 باللعن علي يزيد في الخلاصة وفي شرح العقائد

الصفدي

فصل
 من البغض علما

فصل
 من صغر قبحه يكفر

فصل
 لعن يزيد والحاج

للشيخ سعد الدين الشافعي بعد ذكره لما نقلناه عن
 الخلاصة والحق ان رضى زيد يقتل الحسن رضى الله
 عنه واستيفاره بذلك واهل بيته اهل بيت النبي صلى
 الله عليه وسلم مما نواتر معناه وان كان تفاصيله احاد
 فثبت لا يتوقف في شأنه بل في امانه فلعنة الله عليه
 وعلى انصاره واعوانه انتمى يستحل وطئ امرأته
 الحامض او اللواط بالمرأة يكفر وفي النوازل لا يكفر
 روي عن محمد رحمه الله وهو الصحيح في المستقلين
 كما في البرزخية الاستهزاء من احكام الشرع كقولوا
 قال اذهب معي الى الشرع فقال لا اذهب حتى تأت
 بالبيدق كقولنا قد عاند الشرع في المحيط وقال
 اذهب الى القاضي فقال لا اذهب لا يكفر وفي الخلاصة
 والفتاوى الصغرى من قال لا يكفر في العلم كفر
 وفي الخلاصة والفتاوى على الفتوى على العلم كفر
 وفي الخلاصة والفتاوى في مائة الفتاوى من اهان الشريعة
 او المسائل التي لا بد منها كفر ومن ترك من المتبعين
 كقولنا احسن ما هو شي محقق وقبح شرعا
 كقولنا في مكران الشيخ قاسم ووقال النصراوية خير
 من اليهودية يكفر وبشي ان يقول شر من النصراوية
 كما في الخلاصة شتم العالم والعلمى لا مكر صالح في
 ذاته وعداوته بخلاف الشرع لا يكون كفا ولا خطاء
 كما في البرزخية اذا قال لغيره من تكون او ايش انت انا
 اعجل من اظن خير منك ان كان يريد تصوير
 الطين لا يكفر وان اراد به شتم صاحب من لم يودم
 مثله يكفر ووقال علم الحقيقة اجل من علم الشريعة
 ويعني

قف
 قبل اذهب معي الى
 الشرع

عني اي

قف
 منك من التهم

لا يكفر

لا يكفر

لا يكفر

خذ به افسس كروك ودر يس في علم
 شريعة حقيقة يكفر قال ابو منصور بن توريدي
 رحمه الله تعالى من قال ان سلطان زمان متعادل
 بغير اذنا نعم انه ليس تعادل ومن جعل الظلم
 حلالا والحق كذبا يكفر اذ لا يقوله عدل وجمع
 حلالا فهو رادى البعض والامة لا يعرفه قد
 يكون ذلك من قال بحجة بيت مقدس افضل من
 السجدة وروي الصلاة الى القعدة كالصلاة الي
 سجدة ولا يعرف بنسخ قبله سجدة ولا يعتقد
 في نصيبه بيت المقدس والصخرة فقد كفر ومن قال
 لا يصح الاعتقاد فيه انه خير من دنيا وانه نبي
 يفرق قال كني لا يكفر ومن اعتقد ان اوليا خير
 من دنيا يكفر ومن قال لعلم من ظهوره خير من
 شريعة فرياق ونازى وحده واحد يا موسى
 ويابودا ويا محمد فاجبه من ان يكفر واذا قال
 بيت الامة الشماوات والارض يكفر ومن تشبه
 بآبى شمد او تزي بن البصري وتفلس بقلسوة
 بجرسي ودخل بيعة او كنيسة تزي ربا او الزرك
 او شيرك بعض كبار الكفار تتسكك زيادات
 تشبه وبشي من خواص دينهم يكفر ومن قطع لامة
 حدي بالخنزير كالبخينة وما لك والسافي فقد
 اخذ وكذا الخبيد وابو الشيباني وموهم من الصالحين
 ومن سمع من مسلم جمع افعادس لا يجوز ان ينهض
 عبد يا مغر بعد ساعة بان يغور فلا يكون الاحتمال
 متورط ويقول الكون خاوي مقدسي من قال ارواح

لا يكفر

قف
 من قطع لاحد بالجنة

بل يقول كفر

لا يكفر

قوله
في رواية الشيخ
حاضرة سمع بكفر

المتابع حاضرة فقام بكفره ^{أول} رجل أو امرأة اعلم
بالمسيروقات بكفره ^{آخر} عن خبره من بكفر
أقرب من خبره من بكفره ^{آخر} عن خبره من بكفر
لوكي يغبون الغيب ما يشئ في عذاب المهين
نزلت في جن أن فعن كذا ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
أن كان عنده من نبي هذا الشرط لا يكفر كانت
عليه كفارة الحلف وإن حلف بهذه ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
أو نصر في أو يوسي أن كان فعن كذا ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
عالم بفعله لا يلزمه الكفارة لأنه عوس ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
الأجوبة في كفارة الحلف ما قاله نسرخسي ويكر
أنه إن كان كفارة الحلف كفارة الحلف ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
بكفر نفسه وهو كفارة الحلف ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
بكفر غيره وعليه الفتوى كما في البرزخية قال الذي إن
فعلت كذا فإنما مسلم قد خرجت من دين النصرانية
ودخلت في دين الإسلام ثم أتى بالشروط لا يصير مسلما
لأن الإسلام تصديق جنان وقبول المسلمات
وكذا في ما لا يصح تعليقه بالشروط وهذا مشهور
في السنن والشروح والفتاوى ومن المعلوم أن الكافر
الذي يعلق إسلامه على فعل شيء غائب يكون شيئا
لا يريد كونه وقد ذكر الربيعي وغيره أن الإسلام عمل
بما لا يفي الكفر فإنه ترك ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
ولا يصير مقيم مسلمانا ولا نصيبه منظر ولا الكافر
مسلمانا بمجرد أسية فاعلم بكفره ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
فالحق أن بكفره من أيق بالشروط ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
فبكفره من أيق بالشروط ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط

ن
عالم

المقدسي مفتي الديار المصرية في عهدنا وأما
أهلنا في نظر هذه المسئلة نوع من الأقاليم الحفا
وأفقه ^{آخر} عن بكفره من أيق بالشروط
اليهودي والنصارى أنا مسلم وقال أسلمت
لا يحكم بالإسلام إلا من يقولون المسلم من يكون
مستقاد الحق مستسلما ونحوه على الحق فإذا قال أنا
مسلم يسأل عنه أن قال أردت به ترك دين النصرانية
أو اليهودية والدخول في دين الإسلام يكون مسلما
حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وإن قال أردت به أني
مسلم وإن علي الحق لم يكن مسلما فإن لم يسأل
عنه حتى صلى بالجماعة مع المسلمين كان مسلما
ولو مات يصلى عليه وإن مات قبل أن يسأل
وقبل أن يصلى بالجماعة فليس مسلمة ونحوه في
الفتاوى وقال أنا خلقت هذه الشجرة لا يكون
كافر لأن معنى غرسها إذا أعني بالحق الاتحاد
بما في البرزخية رجل زج لوجه انسان في وقت الحاجة
والنهاية في الجواز وما أشبه ذلك قال الشيخ
الإمام أبو بكر هذا كفر والمذبح ميتة لا يؤكل وقال
الإمام اسماعيل الرازي إذا أذبح الأبل أو البقر فقدم
الحق أو القرفة قال جماعة من العلماء يكون كفا قال أما
أنا فأقول بكفره أشد كراهة ولا يكون كفا في فتاوى
القاضي أهلية ذلك الموت كفر إذا استجف بنية
أو حدث من أحاربه عليه السلام كفر ونحو هذا
الأصل في وقوع كراهة في الفتاوى من البرزخية وقال
هذا كذا وقامت لزوجه بابا كافر فقال أنا كافر
فعلت بالأمريه

نقلت كتابا من

فليس كفر لانه شتم عادة يشتم هو كفر قيل له
صار شتما في العرف فقال هو شتم قال قلت في
الغضب انما هو رية او كراهة حرمت على زوجها
كراهة القسبة ووقال اري الله في الجنة فقد كفر
ولو قال من الجنة فليس يكفر كما في فصول الهادي
حتى المذهب قال مذهب الشافعي ليس بحق
ولا يجوز العمل به لا يكفر قال لم الكلب او الحمير
حلال ان قال ذلك الميت والمحي منهما لا يكفر
وكذا البراءة والبراءة ونحوه لو روى النص على حرمت
الميت دون الحي افرض ما به من الخطأ بما روي
ومخسرين وقال هذه الزيادة حلال كفر هذه النص
من استحل بشرى بنيذ القهر الى السكر كفر وكذا
اجازة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله اهانة كفر
وكذا الشريعة والمسائل التي لا بد منها وكذا الوكال
الان لامة وكذا الوكال الحلال والحرام لا اعرض فيها
قال احب الخمر لا اصبر عنها كفر سعي وله الخمر والارادة
فتنزلوا به عليه كفر الكل في القسبة من جهة
لا بد من التنبيه عليها في حكم الواقع فيما ذكرنا
وما يقرب منه قال في الفصول العارضة ثم ما يكون
كفرا بالانفاق بوجوب ابطال العمل ويلزمه عادة الخ
ان كان قد حج ويكون وعي امره زني والولد
المستولد في هذه الحالة ولا زني وما كان في كينونته
كفر الاختلاف فان قابله بغيره في حاله ولا يوم يتجدد
النكاح ولكن يوم لا يستغفار الرجوع عن ذلك
ثم اعلم انه اذا كان في المسئلة وجهه فوجب
التكفير

استغفر وجهه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان
يجب بوجه الذي منه التكفير تحسنا للظن
بمسألة فت كانت تبة القليل ذلك فيه مسلم
ون دت تبت الوجه الذي يوجب كفر لا يفرضه
حر مدني ذلك على الوجه الذي لا يوجب كفر
ويجب توبة في ترجي عن ذلك وتجدد النكاح
بوجه وسأله ان ان يكلمه الشهادة على وجه
بددة متفعله فلم يرجع عما قال لانه بالاثبات
بوجه شهادة في وجه العادة لا يوجب لكفر وانته
ان كتاب **التيقظ للقيط**

على
ان
كفر

بلغت مقابلة

استثنى منبذة اليغة فعيل معني مفعول
كان قيل فيخرج وفي اصطلاح الفقهاء اسم المولود
في طرحه عنه خوفا من العيلة والتهمة سكتي
به بغير ما يؤول اليه لما انه يلقط وهو من
باب وصف سكتي بالصفة المشارفة بقوله من
تسكتي فانه يسلمه اذا وجد لقسما كان اخذه
فمن تركه وتجب ان خاف الضياع والتقطه
ونفقته من بيت المال وان التقطه رجل لم يكن
لغيره ان يخرجه من يده فان ادعى احد انه هو ما به
فانقول له وان ادعاه اثنان ووصفا حدها علامة
في جسده هو اولى به وان لم يصف فيه علامة فمها هو
سويان ويكون ابنهما وان ادعاه رجل بعد الموت
وقد ترك ما لا يصدق كما في الحاوي وكذا اذا ادعاه
امرأة لا يصدق امرأ لا يبينه لما فيه من حمل النسب
على غير فان يكون فان زوج فيصدق كما في

قاضي خان والسف وشرح الوقر القاضى ولأه
 اللقيط الملقطه في تقريره والمسئلة في الظهيرية
 كذا في شرح الوصية لا يملك الملقط ذكر كان
 اللقيط أو انني تصرف فيه من بيع أو شرا أو كساح
 أو غيره وما له ولاية لغيره لا غير وليس له ان يحتنه
 فان فعل وهذا من ذلك كان ضامنا للقيط فله
 انسان بعد البيع وجب الحد على قارقه ولو قذف
 انسانا له لا يجب الحد في القارقه واللقيط في حد
 القذف والقصاص من الإضرار كما في قاضي خان
 والمنظومة والوصية ولو أضررك اللقيط ووالي
 رجلا حاز ولأه فان كان حنا حناية ففعله يبيت
 المال ثم والي رجلا لا يصح ولأه كما في قاضي خان
 ولو بلغ فعقد عقودا ثم اقرب بالرق لأنسان فصدقه
 نفذ في حق نفسه دون فسخ العقود ومن ابتاع
 عبدا ثم اقر بعقده نفذ في حقه دون رجوعه علي
 بايعه بالثمن كذا في التجني ولو ان الملقط دفع
 اللقيط الي غيره باختياره لا يكون له ان ياخره من
 الشا في لأنه ابطال حق نفسه عن اختياره وإذا
 مات اللقيط وترك مالا ولم يترك في رجل بعد
 موته انه ابنه لا يصدق الأمجة ولو وجد اللقيط
 مسلم وذوي فتنارعا فيكون عبدا حتى يتقضي
 به للمسلم لأن ذلك يقع للقيط كما في فتاوي
 القاضي والله اعلم **كتاب الملقطة**
 الملقطة بحد اللقيط في الاشتقاق والمعني فان
 كلا منهما مشتق من لقط وهو الرفع واللقطة
 بضم

الملك فيمنع من اللقيط

الملك فيمنع من اللقيط

بضم التلام وفي القاف اسم للمفاعل للمبالغة ويكون
 القاف اسم لفعل كالفتحك والضغكة لقطعة الخ
 وأخرامامنة ان اخذها ليرضا علي ربه واستبداد
 صدقه الملقطة في دعواه انه له لا لغيره علي الرفع
 كالموت اذا صدق الوكيل بقبض الوديعة بخلاف
 ما اذا صدق المدين حيث يجبر لأنه اقرار في نفسه
 بوجوب دفع مال اليه وفيه لا يجبر وتماه في شرح
 الكثر للملعي وإذا اجتمع سرقين الدابة في الحان
 وتركه صاحب الدابة ودفع فان ذلك يكون لمن
 اخذه لا لصاحب الحان خطب وجد في اماء ان لم يكن
 له قيمة فهو حلال لمن اخذه وان كان له قيمة فهو
 لقطه وحكم اللقطه معلوم كذا في فتاوي القاضى
 لكن في القصة بعد ان علم بعلمة على خبيب يجزي
 بها الجرحون في لقطه اذا كان عليه علامة الملك
 ولا مباح كالنابت علي شطها التي فقولها والافحاح
 ينظم ماله قيمة وما ليس له قيمة كمالا يبيع وجد الصبي
 لقطه ولم يشهد بصنم كالبالغ يجب الإحصاء علي
 الملقط ان كان يرجوا وجود المالك من القصة التفاح
 او الكهزي اذا كان في شرجار فالوايمو اخذ وان كثر
 لأن هذا مما يفسد لو ترك ولو وجد جورة ثم اخري
 ثم اخري ثم اخري حتي بلغت عشرة فان وجد
 الكل في موضع فاخذ منهن لقطه لأن لها قيمة وان
 وجدها في مواضع متفرقة فكما وفيه والصحيح انها
 ممتزجة بالقطعة رجل مر في ايام الصيف بقار ساقفة
 تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في المص لا يسعه

في

ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك
 نساود لالة في الامصار لا يكون مباحا ذلك عادة
 وان كان في الحائط فان كان القار مما يبيح قال بعضهم
 لا يسعه ان ياخذ ماله يعلم ان صاحبها اباح ذلك
 وقال بعضهم لا يباس به اذ لم يعلم النبي صري او لالة
 او عادة وعليه الاعتماد وتعلم في الفتاوى والقاضي
 لقطعة الحيوان ان في القرية الافضل التزكية والقرية
 الافضل الاخذ كمال التزكية والتقف وفي قول ابي حنيفة
 واصحابه رحمهم الله تعالى الافضل ان ياخذها الا ان
 يكون من الحيوان ما لا يمنع السباع عن نفسه او
 العبد الايق فانه ياخذها الردها على صاحبها
 وبما في شرح الوهبانية لو كان له حمام فجاء حمام
 اخر وفرخ لصاحبها لا يبيح لانه شئ منكدر
 قال بعد ذلك رجل بروج الحمار في قرية يسمي اسم
 يحفظها ويسكنها ويعلمها ولا يتركها فغير علم
 كمال يتصرفه الناس وان اختلط به حمام اهلي
 لغيره لا يبيح له ان ياخذها فاذا اطلب صاحبها
 بمزلة اللقطة والفضالة وان لم ياخذها وفرخ عنده
 فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه لانه ملك
 الغيور وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر
 فان الفرخ يكون له وكذا البيض وان لم يعلم ان بروج
 غريبا قالوا لا شئ عليه ان شاء الله تعالى لان الاصل
 عدم الغريب كما في فتاوى القاضي وعند بعض العلماء
 انه لا يجل ان يذبح بروج الحمام والاكل من جوارها الامت
 يملك اربعين فرسخا في منزله كمال التزكية اصابوا
 بغير

لان

يذه لانه اصل

بغير اذ بوج في انبارية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع
 في طينه ان ماله ياخذ لاس بالاحد والاكل لالت
 الثابت بالذلة وثابت بالصرح بحيلة التزكية والحالا
 وفي قاضي خذ من مسئلة دم يقول ان لم يكن قريبا
 من الماء بل اقرب منه استناول بطن الابية وهو
 ظاهرا فقول افر حرمه رحمه الله فوالله ما ان العلم
 بالذبح ليس يتصرف في كل المذبح وقد صارت واقعة
 الفتوى في هذا من ان الظن بالابية كافي في
 حل الاكل وممن ان نفي لا يغير اذ لم يكن هناك
 قريته قد عني عند الابية اشار الى ذلك بقوله
 ان لم يكن قريبا من الماء والله اعلم ما مجمع للدهانين
 في او انهم من البرج الذي يسيل خارج الاوقية
 يطيب لهم كافي لانه حصة غريب مات في دار رجل وله
 ذراعهم فاراد صاحب البيت ان يصدق على نفسه
 له ذلك ان كان قريبا كاللقطة وجد لقطعة فقال من
 سيمتوه يطيب فذود هذا الغريب كافي التزكية
 وفي مسائل ابي سمعان الى بكر الرازي ومن عليه
 ديون ومظالم لا يعرف اربابها واتمس من العلم بهم
 فعليه المصدق بدينهم ماله وان استغفرت
 جميع ماله هذا مذبح اصحابنا لا تعلم بينهم خلافا
 ممن في ذرع غرض لا يعلم مستحقها اعتبارا باليون
 بالاعيان ومتى وقع ذنب سقط عنه مطالبة اصحاب
 الديون في الذرة في حيتي فتش في السوق
 وينفق في التزكية غنية او فقرا او ذميا
 لا يجل له اذ يجد استغفرتي ثم يصدق عليه اذا كان

تقف
لا يتصرف عدم الذبح

تقف
مات غريب في دار رجل وترك
ذراعهم

تقف
من عليه ديون ومظالم

فقيروا الع اما النفس والعولية فيباعدت ذن
 فقيروا في الزيادة وتجاوز الصدق في معدية
 والنفس قبل تعريف وما يصدق به المنقط
 بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحب
 لا يجب ايضاً رده بمبدأ الصانع لم يقطع ان
 كان يربوا وجود المالك كما في شبه المنقط لقطه
 فصاعت منه ثم وجد صانع يدعيه فلا خصومة
 بينهم انما لا يوجد ربيعة في الخنفي قوله بخلاف
 الودعة فان في الودعة يكون للمودع ان يأخذها
 من الثاني لان في النقطة الثاني في الولاية
 اخذ اللقطه ويبس الثاني كالاول مع اثبات البدعي
 الودعة مخافتي والقاضي يتحقق في غيرها شي
 من البطاطح فانقطها الناس قال الفقيه ابو بكر
 البجلي رحمه الله تعالى اذا تركها صاحبها للبحث من
 شاء فلا بأس بوضع الزرع وتركه في الارض
 مسنول فيلحقها الناس رجل سيب وابنه
 فاخذها غيره واسلم فقال القاضي رحمه الله ان كان
 المالك قال عند التسليم جعله بالخذها
 لم يكن لصاحبها ان يأخذها لانه اباح التملك
 وان لم يكن قال ذلك كان له ان يستردها لانه لم
 يع التملك ولذا الرجل اذا ارسل صيده فهو متركه
 الدابة التي سيبها وان اختلف الاخذ والصاحب
 فقال الاخذ لصاحب قد قلت عند التسليم
 هي لمن اخذها وانكر صاحبها ذلك القول قول
 صاحبها بانه من لانه يمكن باحة التملك

مسئلة السيب

بلغ

سبب

سبب وابنه فاخذها انسان فاصلحها ولم يقل
 صاحبها عند التسليم هي لمن اخذها كما كانت
 لصاحبها ان يأخذ وان قال صاحبها عند التسليم
 من شاء فليأخذ فان لم يقل ذلك لقوم معلومين
 انهم لمن اخذها استحسنوا كذا في فتاوى القاضي
 وبنوا صانعاً ولو كانت اللقطه شيا يطهر صاحبها
 فارد المنقط ان يصرفه الي نفسه بعد ما
 عرفها مدة التعريف فهو علي وجهين ان كانت
 منقط غنيا لا يحل له ذلك عندنا سواء فعل
 ذلك باع القضي او بفقر لمرء وان كان المنقط
 فقير ان اذن له القاضي بان ينقعه علي نفسه
 يحل له ان ينقعه ولا يحل بفقر القاضي عند عامة
 العلماء وقال نصير محل والله اعلم كتاب
 الابن والمفقور الابق كتاب يقال اتفق
 ابيهم من باب تعب وضرب علي الثاني الاكر
 ولا يق هو العبد المهر علي مولاه اخذ احب
 ان قدي عليه اي قدر عليه ثم له الخيار ان شاء
 حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه
 الي امام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الابق اقامة
 البسة ثم يجسه الامام تعزيراً واختلوا الصال
 فقيل اخذه افضل احياء له وقيل تركه افضل
 واذا رفع الي الامام لا يجسه وان كان له متفعة
 اجر او نفق عليه من اجرته بخلاف الابن فانه لا
 بوجبه لانه لا يؤمن من الابق فاسا ومن رده من
 مدة سفره اربعون درهما وان كانت قيمته

سبب

بلغت مقابلة

يدبرن حكم الشئ ورثة المفقود طلبوا من الحاكم نصب
 وكيل بجمع غلاته وتقاضي ديونه وواجب ما ملكه فعله
 حاكم بن عوان الحاكم هل يحكم على الغائب وهل ينصب
 وكيله على الغائب وعن الغائب عندنا لا يقضي اما
 لو فعل بان حكم على الغائب نفذ اجماعا لان المجتهد
 سبب القضاء هو ان البيئة هل تكون حجة بالاخص
 حاضرا لقضاهم لا اذا ارادها حجة وحكم تغذر كمالو
 حكم بشهادة الفساق وعليه القوي اذا في الخلاصة والبرازير
 في محل ففاد القضاء بشهادة الفساق ما اذا لم
 يمنع الامد لقضاة من ذلك اما اذا منع كل عهدها
 لا يستدعي مثال القضاء لا قول الضعيفة وذلك لما
 تقر من كلامهم ان القضاء وقت ويتفقد زمانا
 ومكانا واحدا فيصير القاضي معزولا عما منع منه
 وهو ظاهرا والمفقود في ماله حتى لا يرت منه احد
 ويوقف ماله حتى تقوم موته او تمضي مدة على ما
 ذكرناه من الخلاف في تقديرها وموقوف في حق غيره
 حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الجمل فاذا
 مضت المدة شاله لورثته الموجودين عند الحكم بموته
 وما كان موقوفا لاجله يرثه وارث الذي
 وقف من ماله وطريق نصيب المسئلة في تقدير حياته
 في نصيبه على تقدير وفاته وبلغ العمل كما قدر في الجمل
 فذا كانت امرأة وترك زوجا واما وارثة اخوة لاب
 وام احدهم ومفقود فتجتمع مسئلة الحياة من اثني
 عشر وتنتج مسئلة الوفاة من ثمانية عشر وسهها
 موقوفة بالسدس فاذا ضربت وفق احدها في جميع
 الاخر

وقف
 لقضاة يتقيد بالزمان
 والمكان

لاخر ثلث ستة وثلاثين منه ثمانية وستون
 فعلى كالا تقديري الزوج ثمانية عشر ومائة وستون
 من ثلث الزوج لا يتغير بحجة مفقود ووجه ذلك
 فرض لامتهم هاهنا الاخوة في مسئلة حياة لكل
 واحد منهم سهم تقضيه في مسئلة موقوفة وذلك ثلاثة
 يكون ثلاثة وفي مسئلة الوفاة سهمان تقضيهما
 في وفق مسئلة الحياة وذلك ايضا سهمان تبلغ اربعة
 فاعط لكل اخ ثلاثة وثلاثين من نصيبه سهم فاذا ظهر
 حيا استحق الثلاثة الموقوفة ولا شيء من سهمه
 الذي وقف من مسئلة نصيبه ويبدع في اعلم
 كتاب مسئلة نصيبه
 عبارة عن اختلاط النصيبين فصعد بحيث احد
 النصيبين من الخروصية الشراك يا تحريك حيلة
 الصاعدة فيه اختلاط بعض حيلة لبعض ثم
 يطلق اسم الشراك على العقد جازا لكونه سببا له
مسئلة ان الشراك في ضربين شركة ملك
 وشركة عقد فشركة الملك ان ملك ثلثان عتبا
 ارثا او شرا وكذا الاستئجار او استباها ووصية او
 اختلاط مال بغير صنع او بصنعهم بحيث لا يتميز
 او بصنع كل الجنس بالجنس او بالمال بغير ما يبيع ويخلط
 المسئلة بالشعور وهذا النوع من الشراك كان واقعا
 في زمن علي السيلام كالشركة في المواشي والغنم
 ونحوه وحال جنبي في قسط صاحبه حتى لا يحموله
 ان يتصرف فيه لا باذنه كالخبر في ذنب ونبوع
 نصيبه من شركه جاز كيف ما كان لولايتي على

يقوى
 بها

بلغت مقابلة
 لا يعرف

ماله وكذا اذا باعه من غيره ما ذكرنا الا في صورة خنط
والاختلاط فانه لا يجوز ان يبيعه من اجنبي الا باذن
شريكه في تعيين الكثر قول محل ما ذكر من جواز
بيع حصته من اجنبي ما اذا لم يتضر الشريك
بذلك واما اذا تضر فلا يجوز وعليه ما ذكره في خلاصة
والنزائية وقاضي خاف من انه اذا باع ونصف الزرع
قبل الادراك ونصف البنا المشترك او نصف الشجر
او الثمرة قبل الادراك ويضع ذلك في ارض بخولا
يجوز البيع من الاجنبي لا يضر الشريك واختلفوا
في جواز من الشريك وسبب تحقيقه في كتاب البيع
ان شاء الله تعالى وشركة العقيد ان يقول احدها
شاركك في كذا او يقبل الآخر في كذا في أربعة اوجه
مفاوضة او عتاق وشركة الصانع وشركة البوحيه
وتمام الكلام على هذا يطيب من الكتب المبسوطة للفتوي
على جوارها بالقول لا يجوز شركة الغرر والوعاظ
والداللين ولحقهم استاذنا الشهود في المحاكم
واما الشركة في تعلم القرن والفقه فاختار فيها
العمدة بناء على ما اختاره المشايخ من جواز اخذ
الاجرة على القيادات وهو المقتضى في المبنية
الوهانية شرط الزرع للعامل اكثر من ارض ماله
بيع ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل
منهما من ماله اذ اعلم احد الشريكين دون الآخر
فالزمن بينهما في الفوائد الزمنية اقول قوله شرط
الزمن لعمد اكثر من رس ماله الخ يخالف في شرح
صدانية والكثرة ونص عبارة الكثر وشرحه ونصحه مع
التساوي

والفاسين كذا
قف
جواز اخذ الاجرة
على القربات

التساوي في المال دون الزمن وعكسه وهو ان يتساويا
في زمن دون مال ومعناه ان يشترط اكثر العمل منها
او اكثر في عماله وان شرطاه للقاعدة ولا فاهما عمالا فلا
يجوز وما في شركة المفاوضة فيمن شرط التساوي
في الزمن لا يفضل احدهما الاخر كما في فتاوى القاضي
في الامم يعقدوا بينهم شركة بقيل عمالهم جاز احدى
فعل كلكه فله ثلث الاجرة ولا يبقى الاخرين لانهم
ما يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل لان
المستحق على كل منهم ثلثه ثلث الاجرة فاذا عمل الكل
كان متطوعا في الثلثين فلا يستحق الاجرة في
فتح القدور ولا يجوز شركة المفاوضة حتى يقولوا
لفضا تفادوا وما في معناه كذا في الحاوي وفي
الجمع وشرحه ولا بد من لفظ المفاوضة لان هذا
اللفظ معناه عن نقد او شرائها او بيان جميع
مقتضاها يعني ولولم يذكر لفظ مفاوضة ويقتضى
جميع مقتضاها مع اعتبار الممضي والله اعلم وبكره
لتسليم ان يشارك مع الذي شركة عتاق فان فعل
جاز ولا بأس مع العبد والتصبي المادونين والمراة
كما في حاوي ما استقرت اليوم من انواع التجارة في
بيتي وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال
اشركني فيه فقال اشركك فيه جاز لان يكون
قبل قبضه من احدهما شريكه من يخرج وعن بيع
النسيئة جاز لاجدها السبق فبذل الاخر
فان سافر في ذلك لم يضمن فيما يخص له ولا مؤنة
واخرج بينهما اختلف رب المال مع المضارب في القيد

وكتبت في شركة بعض

تصلو ص
نحو
نعم
اذ عمل بغير شركة

يقضي
اذ شترى شب
في شركة جاز

ص

في البيع والشراء

في بيع وشراء المصروف في وكالة القول الموكل
 وحديث موهب مع غريب العبد والقول لم كان العفا
 ايريني نكار لشركه فسخ وقوله لا عمل فسخ حتي
 بمثل الاخر كان ضامنا لنصف شريكه وفي خلاصة
 قال اجد شريكين لصاحبه انا اريد ان اشترى
 هذه حبة تنقسم فسكت الموكل فاشترىها
 لا تكون له ثم فرق فقال ان نوكيل يملك عزل نفسه
 اذ علم الموكل رضي ام سخط فخلاص الشريك فان
 احد الشريكين لا يملك فسخ الشراكة الا رضي
 صاحبه وهذا غلط وقد صرح ما ذكره في التبيين
 بان احد المتراضين لا يملك تغيير موافق وقوع
 مسترعي في الاختصاص ولا يشكك في هذا
 ما ذكره خلاصة في ثلاثة اشترى شركه صحبة
 علي قدر من اموالهم فخرج واحد الي ناحية من
 النواحي شركتهم فشارك حاضران اخر علي ان
 ثلث اشترى له والثلثين بينهم ثلثا ثلثه المتراضين
 ثم جاء غريب فلم يتكلم بشيء فاقسموا ولم يزل
 معهم هذا الرابع حتي خسر مال واستهلكه فاراد
 الغائب ان يضمن شريكه فلا ضمان عليه ما وعده
 بعد ذلك رضي بالشركة والزم علي ما شرط الا ان
 هذا اخص من السكون السابق لما فيه من زيادة
 العمل في فتح القدير كما كلب فارس له فما اصاب
 يمه ما لو كان لا حرجي او اسلده جيف كان ما
 صابه لما كنه رجلا ان بينهم دار غير مقسومة
 فب حدص كان لا حرجي ن يسكنهم بمقدار
 حصته

لا يكون له في البيع
 في البيع والشراء
 اصل

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

فصل
 في الشراكة

حصته كل الدار كالحاد اذا كان مشتركاً احدث
 غائب كان له ان يستعمل الحاد بخصته وفي ندابة
 المشتركة لا يركب احد هلال الناس يتفاوتون في
 الركوب فلم يكن الغائب راغياً بركوب الشريك
 وفي تخادم والدار لا يتفاوت الناس في السكني والخفة
 فكان الغائب راغياً بفعل الشريك وعممه في
 فتاوي القاضي فصار له اداة القصارين والآخر
 بليت اشترى علي ان يعمل باداة في هذا في بيت
 هذا علي ان يكون الكسب بينهما نصفين كان
 جاز وكذا كل حرفة كالخياطة والصياغة
 رجلان هما علي رجل الف درهم فافسد احد
 ربي الدين علي المطلوب متاعاً او قتل عبدا له
 فصار له قصب صايد لك فليس لشريكه ان يبيع
 عليه بشيء وفي محيط مخدع وفي الفدوري ما يخلفه
 قال ولو استهلك احد الطرفين علي المطلوب
 ما الا فصار قيمته قصاصاً ليس لشريكه ان
 يرجع عليه وفي الايضاح مخوم ولو اشترى احد
 الشريكين نصيبه من الدين ولا يسئل عما
 التواب لان يتفقا علي الشركة فيه فلو صالحه
 به علي حصته فهو بالخيار ان شاء دفع اليه
 نصف التواب او مثل نصف حقه والذي يقبض
 الرجوع علي من عليه الدين ويسمى لشريكه ما
 يقبضه فلو سلم ثم توي الدين كان له الرجوع علي
 ادا شريكه الاصل ان كل دين وجب لاثنتين علي واحد
 بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين مشتركاً

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

فصل في الدين المشترك

بينهم وقد نبض حديثه شيئا منه كان للاخوات
 يتشاركنه في متبوعه ويستوي في حق هذا الحكم ان
 يكون جوهره وزيهه من وجب لا شئين
 بسببين مختلفين حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة
 لا يكون شئين بما حتى اذا قضا احدهما شيئا ليس
 للآخرين يتشاركنه في متبوعه وتماه في شرح المقولمة
 الوهابية رتب بين شريكين غاب احدهما فلتشريكه
 ان يزرع نصف وورود ذلك في العام الثاني
 يزرع وقد كتب تحت بالقسم ان للقاضي ان
 ياذن المحقق في زراعته كما لا يبيع الخراج
 كذا في الفقهية وسكن احد الشريكين في الدار
 المشتركة بغيبه صاحبه ثم جاء الغائب وطلب
 من الذي سكن جرحسته ليس له ذلك وان
 كانت الدار موزعة لاستعمال يجب ان يعلم
 ان الدار مشتركة في حق السكنى وما كان من
 نواع السكنى يجعل كالمملوكة لكل واحد من
 من الشريكين في سبيل الكمال اذ لو لم يجعل
 كذلك يمتنع كل واحد من الدخول والتفوق وضع
 الامتعة فتعطل عليه منافع ملكه وانه لا
 يجوز وذا جعت هذا صا الحاضر ساكن في
 ملك يقبضه فكيف يجب الاجر كذا في الفصول
 الهادية رتب بين اخوين واختين ولم يمازروا
 والاختين زوجين فلا لا حق ان يمتنعوا الزواج
 الاختين عن مدخول فيهما اذ لا يكونوا محرمين
 لزواجهما وقد كانت بين اثنين يسكنان فيها
 فليس

قف
 الارض المشتركة اذا
 غاب احدها
 ما كان زرع
 مح

فليس لاحدهما ان يمتنع صاحبه من الصعود في سطر
 لانه يقصر في قيمته حتى يبيع ما ركضه عن الفصال
 اهدم جدار مشتركة بينهما وارا احد الشريكين ان
 يرفعه اطول مما كان ليس للآخر منعه الا اذا كان
 خابجا من الرسم له منعه وعن محمد مثله وهذا
 مثالا في الصعود لانه يضر من الصعود الضرر في رفع
 البناء كما في الفقهية اذا سكن الدار مشتركة بنفسه
 وشريكه غيب فقياس ان لا يكون له ذلك فيما
 بينه وبين الله تعالى ولا يسمحان له ذلك
 لان له ان يسكن الدار بغيا اذن صاحبه حال حضرة
 لانه متعذر عليه الاستئذان في كل مرة في هذا
 امر الدور فيما بين الناس فكان له ان يسكن حال
 غيبته وليس له اسكان غيره حال حضرة صاحبه
 بغيا اذ انه كذلك في غيبته وفي هذا المعنى اشار محمد
 رحمه الله تعالى في الكتاب كذا في الفصول الهادية الشريك
 هات ومال الشريك فيكون على الناس ولم يبين ذلك
 بل ما تمجه بالالفين كذا في الفقهية وروى في الاسلام
 جلال الدين اب وابن احتساب ولم يكن هما مال
 واجتمع لهما بالكسب اقول لكل الا ان لا يبين
 اذا كان في عياله من يبيع له في كل ما يبيع
 الا ترك انه لو غرس شجرة في الارض ورافق القاضي الامام
 في زوجين سعيها وحصل الاموال انهم الله تعينة
 الا ان كان لها كسب مححدة فلم يملك كذا في البوارية
 ومثله في الفقهية اذا روج الرجل بنيه الجنسية وهم
 في دارهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا

كالومات مجبلا
 لانها

صفحة
أوردني البيهقي المتاع
والأب يدعيه فالقول

والأب يدي لنفسه فان المتاع يكون للأب وللبنين
التي التي عيهم لأبوان قال البيهقي أو قال الست
أمرأة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا يستقدناه
بعد موت الأب أو الزوج كان القول قولهم وأب أو وان
المتاع كان في البيت يوم مات الأب أو قامت البيعة
علي ذلك فهو ميراث عن الأب لا يقبل قولهم كذا في
فتاوى القاضي عثمت دابة مشتركة وأحد الشريكين
غائب وقال البيهقيون لا بد من كتبها فكواها الحيا
فهلكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع علي دابة في
الطريق سقطت فأكترى أحدهما دابة مع غيبة
الأخر خوفا من أنه يهلك المتاع أو ينقص حاز
ويرجع علي شريكه بحصته دريتم اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر فلا غائب إن يشاركه في
الأجر قال رحمه الله تعالى فربما أشاره لبيان العاقد
لم يملك المرأة مع اشتراكه في ملكها أو يتصدق
بخصه شريكه كذا في القصة وفي مجازها جماعة استزكوا
في شراء كرم فباعوا من ثمارها ثيابا ووضع الثمن
في يد واحد منهم ليحفظه فذسه في التراب ولم يجد
لا شيء عليه وهل لهم أن يخلوه حتى يجزي واجب
ينابذ بصره سو كند هكذا ذكره الله تعالى أعلم
كتاب الوقف الوقف
في اللغة الحبس يتعدى ولا يتعدى ويجوز أن
في قولك وقفت زيد أو الحار فوقف وأما وقفته
بالهمزة فلغة ردية وقال أبو الفتح بن جني أخبرني أبو
علي الفارسي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان
المازني

مد رقبته فقال وقفت داري وأخي ولا يعرفنا وقفت
من دله قريب في استند المصدر عن أبو قنفص
في معنوق قفيل أو قف أو قاف كوقت أو قفت
في استخرج حبس العين أعني ملك أحد غيري فله عني
هذا عندني وما عندك لملك حبس العين علي ملك
أهائك والتصدق بمنعها أو صرفها الي من أحب
تدقير كمال في شرح هداية قال وأما قلنا أو صرف
منعته لأن الوقف يقع لمن يجب من الأغنياء ولا
قصد التقرب وهو وإن كان لا بد في أخوة من القربة
تشرعنا سلك لفقرا ومصالح المسجدة لكنهم يكون
وقف قبل انقراض الأغنياء بالانصدوق وسدده
أراد أن يجمع بنفسه في الأيمان والأخبار وفي الأخوة
بالقرب في رب الأرباب عز وجل وأما شرطه فهو
الشرط في سائر التبرعات ان يكون مبرا من علق
فوقه ان قدره ولا في داري صدقة فهو قوفة
علي المسكين فجاء ولله لا تقبض وقفا وأما الإسلام
فليس بشرط ولو وقف الذي علي ولد ونسبه له
وجعل آخره للمسكين جاز ويجوز أن يعطى
مسكين المسلمين وأهل الذمة وإن خص في وقفه
مسكين أهل الذمة جاز ويفرق علي اليهود والنصارى
والمجوس منهم إلا أن خص منافعهم فلو دفع القم
الي غيرهم كان خصا وإن قلنا ان الفرقه ملكة
واحدة ولو وقف علي ولد ونسبه له لم يلققر علي أن
من أسلمه من ولد فهو خارج من الصدقة لزم شرطه
وكذا أن قال من انتقل الي غير النصارى يخرج

وقف الذي

الحسين

بحكمه واما بالتعيق بموته فالصحيح انه لا يزول ملكه
 الا ان يتصدق بها فمؤاخذة فليزوم كالموصية
 بالمانعة مؤبدا او المراد بالحكم المولى وفي الحكم اختلاف
 فالحكم الصحيح ان حكم الحاكم
 لا يرفع بخلافه فللقاضي ان يبطل الوقف بعد حكمه
 كما في شرح الهداية وقاضي خان وصورة حكم الحاكم
 الذي يزول الملك عنه ان يسلمه الى المتولي ضم
 بغير الرجوع فيخاصمه الى القاضي فيقضي القاضي
 بلزومه كما في فتح القدير وفي جوهر الفتاوى قالوا
 لو وقف رجل وقفا بشرط ما حكم حاكم بجملة الوقف
 قالوا انه لا يلزم عندنا في حقيقته في الزوم كالموصية
 في الزوم بل يلزمه لا يصير لازما ولو رتبة الواهب بطلاله
 وان حكم حاكم بجملة هذا الامر كان محمولا على رضى الله عنه
 هذا انما يقال في وقفه ذكره بايان لا يباع ولا يرهق
 وجعل اخرها شيئا لا ينقطع وذكر التسليم لا يمتنع
 على ما يستتبع كتب الشروط فان الحاكم اذا قال حكمت
 بجملة هذه الوقفة فقد حكم بجملة ما يلزمه مما لا بد
 وان لم يذكر الحاكم التزوم فيكون الحكم بجملة ذلك
 حكما بجملة ما قاله واقفه وما اذا قال وقف هذا
 على فلان فقال الحاكم حكمت بجملة هذا فانه ينبغي
 ان يقول واخرجه من حيز الخلاف فارسلته في
 حيز الوقف فيكون حكما على مذهبي يوسف
 رحمه الله وقد عرفت من هذا صبيان الفضل المختلف
 اذا كان مجتهدا فيه وحكم حاكم على ما يعتقد
 فالصحيح انه ينفذ كذا هنا لو قال ان كانت هذه في

الوقف

في حكمه لا يزول ملكه
 في الزوم بل يلزمه لا يصير لازما ولو رتبة الواهب بطلاله
 وان حكم حاكم بجملة هذا الامر كان محمولا على رضى الله عنه

ملكي الدار

ملكي في صدقة موقوفة فظهر ان هذا في ملكه
 وقت انكم فها تصبر ووقفا لا تدفع على امرين والسلف على
 تكميل الوقف وعليه ديون محض بما له وبقي
 الوقف كذا في فتاوى القاضي وهذا هو الوقف الذي
 جاء استنبطه كان له ان يلحقها بالاشيعة وينقض
 الوقف كذا في فتاوى القاضي وهذا بخلاف ما لو
 وقف المديون الصحيح وعليه ديون تخص بما له فان
 وقفه لا يتم لا تنقضي ارباب الديون الذي قبل
 الحق بالاتفاق لانه لم يتعلق بحقه بل بعين في حال
 صحته في فتح القدير وفي الفقه الواسع في مذهبنا
 الأخيرة رجل عليه ديون وله ضبعة تساو بح
 عشرة الاف درهم فوقها وشروط خلاصتها الى نفسه
 قصدا منه الى المماطلة وشهد الشهود على نفسه
 جاز الوقف وجازت الشهادة اما جواز الوقف فلم يصادفته
 وقعه ملكه وجاز الوقف مع هذا الشرط قول الرب
 يوسف رحمه الله تعالى واما جواز الشبهة فانه لا ينقض
 صدقة لان الرقبة خرجت عن ملكه فان فضل شيء
 من قوته من هذه الغلات فلا يرد على ما في هذا وانه
 لان الغلات بقيت على ملكه ولو وقف شيء لا يرد
 والمخصي والقيم وشتر الرهن والمخصي في ربح
 كذا في المظنمة الوهبانية كل من يبيع أرض غيره
 فالسالم كره ما لو يبيع لنفسه بالارزاق بشا لله وله
 رفعه لان يبيع بالارض وان كان الباقي ارض
 الوقف فان كان الباقي المتولي عليه ونكاح
 بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف

وقف
 على وقف المديون لان

وخلق فهو وقف وإن كان بنفسه فهو وقف
 وبمن مولى فان كان باذن انموي لم يرجع فهو وقف
 والا فان بقي الموقوف فوقف وإن كان لنفسه
 فهو وقف وان اطلق فذلك وقفه ولو لم يصر
 صرحه المصير لماله فيترجع أو خلاصه في بعض
 المعينات للناظر فذلك باذن اثنين لموقف
 متروكا وغير متروك بهالوقف الاستسقاء على
 الوقف لا يجوز الا اذا احتج المصلحة الوقف
 كمن يورثه او يورثه فيجوز بشرطين الاول ان لا يمتنع
 والثاني ان لا يتيسر جارة العبيد والمصرف من جهة
 اجرتها كحرره من وهب وليس من الصورة الصرف
 على المستحقين فالحق كقضية ولا يستبدل الغرض
 او الشرا بالانسيبة وهل يجوز للموقوف ان يشتري
 متاعا اكثر من قيمته ويبيعه ويصرف في العمارة
 ويكون الرجوع على وقف الحبيب نعم فاحرره من وهب
 كذا في الفوائد الزينية قلت ينبغي ان يكون جواز
 ذلك للموقوف مقيدا بما اذا وجد فلا يجوز له ذلك
 لا بشرط صحة الوقف في شيء وجود ذلك الشيء
 وقته فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له وقصر في
 الغلة الى الفقير الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا
 وقف على مدرسة او مسجد وهما مكانا يباين قبل
 ان يبنيه والمصحح الى اخذ من السابقة في
 الفصول العمارة اذا اشرك في اصل الوقف ان يستبدل
 به ارضا اخرى اذا اشرك ذلك فتكون وقفها
 فالوقف والشرط جازين عند يوسف ولا بشرط

هكذا

ض
 على الوقف

ان يبيعها ويستبدل بغيرها مكانه عند محمد
 وهلال الوقف جازي والشرط باطل وفي واقعات
 القاضي الامام محمد بن الدين خان قول هلال مع قول
 اليوسف قول وعليه الفتوى لان هذا شرط لا يبط
 الوقف لان الوقف يحتمل الاستقائن ارض المارفين
 ومما في خلاصة الفتاوى ونفع القدر استبدال
 الوقف العاين لا يجوز الا في مسائل الا لا بشرط
 الوقف الثانية اذا خصه غاصب وجر المار عليه
 صار بحيث لا يصح للزراعة فيضمنه القيم القيمة
 ويشتري بها ارضا لا الثالثة ان يجمع الغاصب
 ولا يبنيه وفي الخامسة الرابعة ان يرغب انسان فيه
 بديل اكثر غلة واخس طينا فيجوز على قول الي
 يوسف وعليه العمل كما في فتاوى قاضي الهادي ولو
 كتب في اول كتاب وقعه لاياع ولا يوهب ولا يملك
 ثم قال في اخره علي ان لغلمان بيعه ولا يستبدل بغيره
 ما يكون وقفا مكانه جاز بيعه ويكون الثاني
 فاستبدل الاول ولو عكس وقال علي ان لغلمان بيعه
 ولا يستبدل به ثم قال في اخره ولا يباع ولا يوهب
 لا يجوز بيعه لانه رجوع منه بما شرطه ولا ولو باع
 الموقوف دار الوقف وقبض الثمن ثم غزله القاضي
 ونصب غيره فاستبدل الثاني الوقف من المشتري
 بحكم القاضي يجب عليه اجرة ما سكن فيه بالانها
 معدة للاجر وهذا ايضا وفي قول المتأخرين كذا في
 الاسعاف الاصل في هذا ان الوقف اذا اشترط
 متعاضدين يعمل بالمتأخر منهما كما صرح به شيخنا

ان

بلاص

في فوائده بقلا عن الخصاف لان شرط الواقف كنعن
 الشايع لا يجوز للقاضي عزل الناظر بشرط له
 النظر في كسب بنة ولو عزله لايصير الثاني مسؤولا
 كي في حصول العادي وفي ذكر رشيد الدين القاضي
 لا عليك نصب الوصي والقيم اذا كان القيم والوصي
 من جهة الواقف والميت باقية الا عند ظهور خيانة
 اشري ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكامة مستحقين
 حتى يشتبه عليه خيانة وكذا الواقف اذا عزل الناظر
 فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا ولا خلاف
 عند محمد وبصح عند أبي يوسف ومشايع بن خازن
 قول الثاني والصدر اختيار قول محمد وعليها الاختلاف
 لومات الواقف فلا ولاية للناظر كونه وكلاعه
 فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته بموته وعند
 محمد ليس وكيل فلا يملك عزله فلا تبطل بموته
 والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد
 مماته ما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا وهذا
 حاصل ما في الخلاصة والناظر والفتوي عن قول
 أبي يوسف كافي الوالوجه واشترط لنفسه وقفه
 الزيادة والنقصان في قدر المراتب والزيادة وتدخل
 والاخراج فاذا زاد احداهما منهم شيئا او انقصه مرة او
 ادخل احد الآخر احد الشيء له ان يغيره بعد
 ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا اراه ومضاه
 فقد انتهى وليس من يلي عليه بعده شيء من ذلك
 لان يشترط في اصل الوقف واذا اشترط فيه الامور
 وبعضه للموتى من بعده ولم يشترط تنسبه

قف
لا دخا ولا اخرج

بلغ

حرم

١٢

جاز له ان يفعلها مادام حيا لان شرطه في شرط
 منه لنفسه ثم اذا مات جاز لموتى وهو شرط
 له ولو شرط هذه الامور لموتى مادام حيا
 ولو شرط لنفسه في كل وقت مستقبله وتبطل
 او النقصان ولم يزد عليه يسر من يتجمل ذلك
 او شيئا منه للموتى وانما لا يشترط خاصة
 لا اقتصار الشرط في اصل وقفه في نفسه ولا
 يجوز له ان يفعل الامور لموتى وقد يعقد كانه
 الاسعاف وفي التنازع فيه معزى فيفتوي
 ابي الليث ولو نصب القاضي خادما لنفسه
 ان كان الواقف بشرط ذلك في وقف يحصل له
 الاخذ وان لم يكن شرطا في الوقف لا يملك للقاضي
 نصب الخادم فيه ولا يجوز له ان يخرجه من القرض
 انتهى وفيه في الاخيرة ولا يستأجره ولو كان
 للامام معلوم قليل فله وحقه بذلك حاكم
 هل ينفق حكمه قال لا ينفذ حكمه انتهى وفيه
 القنية فهذا يقيد منع الزيادة في معام الوقف
 في زماننا اذا كانت خارجة عن شروط الوقفين
 وان حكم القاضي فليس ينفذ فيها شيء موقوف
 او وقف او جعلتها وقفا تبطل وقفه عند أبي يوسف
 مثل ومه افني مشايخ بنو وبني به اوصاف
 شروط محمد ابن مفاش يجوز الوقف على رجل
 بعينه فاذا مات يعود في ورثته وواقف
 وفيه ابره كبحوزك ذوات تمفق وقامه
 في المجتبى الوقف على العقب وجنس الاول

جاز له ولموتى مادام
هو حيا صحر

قف
الزيادة للامام

قف
الوقف على العقب والاول

لا يدخل فيه اولاد بنت وما يوقعه سند وزرته
 واولاد اولاده فمختلف فيه قال قاضي خات وفتحت
 الروايات علي ان اولاد البنين يدخلون في النسل
 واولاد البنات روايات كما ذكرنا في اسم بول النهر
 قال شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة في شرحه
 المختصرة الوهبانية بعد نقله لكم كاصحاب
 في هذه المسئلة اعني دخول اولاد بنات في وقف
 علي اولاده واولاد اولاده قلنا وينبغي ان
 يصح رواية الدخول قصدا لان فيه نص محمد بن ابي
 رحمهم الله تعالى وامرهم في مخرجهم بوجوه
 الله تعالى وابو يوسف رحمه الله تعالى وقد يقيم الي
 ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفتنون سوي
 ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع
 كونه حقيقة اللفظ كما قد مرنا في قتي بن
 صاحب الفوائد عن السميح ان الدخول رتبة هلال
 والخصان قلنا يدخلون في ظاهر الرواية وعندنا
 الفتوى وصرح في غالب الكتب بانه ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى وكف بعد دخلا والله اعلم قضى
 القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف علي اولاد
 الاولاد بعد مضي سنين لا يضر بركبة الرتبة غلة
 المستقبل دون ما مضى قبل له اليس يستند هذا
 الحكم الي وقت الوقف فقال لا يمكن في حق الموجود
 ووقت الحكم وغلات السنين معدومة كالحكم
 بفساد النكاح بغير رتبة لا يضر في وقت ما مضى
 والمهر قبل له اليس ان القضاة يرون في مذهبهم في
 التلات

طال

طال

السنين

التلات وبن كرت معدومة فقال اما يضر في حكمها
 لا فيه وبطلان بحلية نكاح وانه مردق بخلاف
 الغلة المستهلكة حتي لو كانت عبة سنين ماضية
 قائمة يستحق اولاد البنات حصتها منها كذا في الفتنة
 ثم رتب لاولاد الذين اخيا في غيره ووقول ان الحكم يظهر
 في الغلات قائمة دون اهالكه تبي نسي في
 خزنة لا يخل من كتاب الوقف لو قسم لقيم غلة
 وقف علي ارباضا ووقف نصيب حصة الانفس
 ان شاء المرحوم وطلب نصيبه من نقيه ورجع الي شركا
 بنصيبه حتي رجعو جميعا الي القيمة ذلك وليس
 للمسحور ومن ان يأخذ ذلك من غلة لعام
 المستقبل انتهى ولا يقع بينه وبين ما تقناه عن
 الفتنة لحوال رجل مائة الخزانة علي ما اذا كانت الغلة
 قائمة او علي نديم الصرف اليه لغيبته او لعدم
 طلبه كما لا يخفى وهذا قد كلفه الخزانة ان من له
 وظيفة منكسرة من سنة ماضية ليس له
 اخذها من غلة العام المستقبل ورواها في الفتوى
 فلو جعلهم اوقاف في سنة وقصة معهم المستحقين
 كله وبعضه فاقصع لا يبق لهم دنيا علي اوقف اذ لا يخفى
 لهم في الغلة زمن التعديل زمن الاحتياج اليه وفي
 الاخرة ما يفيد ان الناظر لا صرف اليهم مع الحاجة
 الي التعديل فانه يضمن وقايد ما ذكرناه لوجات
 الغلة في السنة الثانية وفضل شيء بعد صرف
 معلومهم هذه السنة لا يعطي لهم الفضل عوضا
 عما قصع كجاء العوائد الربوية ليس لتأخير ان يقرر

يه

وطبقه في الوقف بغير شرط واقفه ولا يحل للمنفذ ان يخذ
 الا للناظر على الوقف قال في المحتجب للقاضي ان ينصب
 فيها على عاقلان المسجد باجر مثله وان لم يستطع الوقف
 انتهى وفي التتارخانية القاضي اذا نصب فيها وجعل
 له شئيا معلوما باخذه كل سنة لا يحل له لا يقدر
 اجر مثله وهكذا في فتاوى الوالوي وفي التتارخانية
 معزى الى فتاوى ابي الليث ولو نصب القاضى خادما
 للمسجد ان كان الوقف شرط ذلك في الوقف حل
 له الا اخذوا لم يكن شرط ذلك في الوقف لا يحل
 للقاضي نصب الخادم فيه بالا جرو ولا يحل اخذ
 القبض ايج انتهى وفي القنية القيم يستحق اجر المثل
 سواء شرط له القاضي واهل المحلة اجر الا لا منه
 لا يقبل القوام ظاهرا الا باجر والمهورك مشروط
 انتهى وقيل قول الامناء في مقدار ما حصل في اديهم
 من الغلات والاموال الوصي والقيم في ذلك على السواء
 ولا اصل في الشرع ان القول قول القابض في مقدار
 المقبوض وفيها يجب من الاتفاق على اشتراك على
 الضميمة وفيها صلتها في مؤنات لا في مخرجه يستحق
 الا بة مال الصبي ولا الوصي في مال ابيه ولا
 المتولي في مال الوقف تارة خانية المحتد ان اهل
 المسجد اذا نصبوا متوليا بغير علم القاضي او نصب
 ارباب الوقف بغير علم القاضي لا يجوز ذكره العرف
 قال بعضهم الا في ان يرفع الامر الى القاضي وقال
 المتأخرون لا في ان لا يرفعوا ولا يحل ان لا يجوز
 نصبهم المتولي ولا بد من القاضي ولا يشترط حضرة
 موقوف

قفل
يقبل قول الامناء

قفل
العول قول القابض

الموقوف عليه بخلاف نصب غيره حيث يشاء حضرة
 الصغير كذا في الفصول ^{في مدبرين مدبرين}
 ولم يؤمر الا ما لم يؤمر ولم يؤمر في سنة فليقتل
 ان يعصى كل واحد منهما في وقت في وقت على كل من
^{في مدبرين} يوم ويؤذن وقت في وقت في السنة كانت القنية
 ولو كان رضي صدقة له بوجه فقير وقرايته
 وكان في قرأته بوجه في سنة فقير وسفهي
 قيل ان يخذ حصته من سنة بوقفه في له حصه
 لان الملك ثبت له وتجب له غلة ومات بعد
 بمجيء الفلة قبل ان يخذ حصته يصير ميراثا كما
 في فاضي خان ودرية ^{في مدبرين} حصة دار المسجد اذا
 رفع الغلة وذهب قبل مضي سنة لا تسترد منه
 غلة بعض السنة والقيمة في وقت لخصا فان
 كان الامام وقت الخصم في المسجد يستحق
 فصار كالحربة وموت في في خلال السنة وفي
 فؤاد الاسلام طاعون في سنة في الله تعالى قرية
 فيها ارضي الوقف على مائة مسجد في رفع اليها غلته
 وقت لا ادراك فلو اخذت منه غلة وقت لا ادراك
 وذهب عن تلك القرية رابسة وحصة ما بقي
 من السنة وهو بغير موت في في واحد الرزق
 ويحل للامام اكل ما بقي من السنة ان كان فقير
 وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس وفي مسائل
 النكاح من فؤاد الاسلام الموقوف والامام اذا كان
 لها وقف ولم يستوفها حتى مات فانه يسقط لانه
 في معني الصلة وبذلك انتهى وقيل بانه لا يسقط

في مدبرين

في مدبرين

قفل
اذا دفع الغلة ورفغ

قفل
يصرف اليه

لأنه لا جرة وإن كان على الأمان ما وقف فيه بد
 المستخر فيم يستوفى الأجرة حتى مات ينظر أن
 أجره يتوفى فإنه يسقط وإن أجره لم يجر
 لا يسقط في الفصول العارضة لو مات الجندي في
 أثناء سنة قبل خروج العطاء لم يستحق ورثته
 منها شيئا وكذلك بيع العطاء قبل خروج الجوز
 قاله في صلح المحيط من باب الصالح والفاسد الصحيح
 أن كل رتب صوم الله تعالى فالشهادة عليه
 بدون دعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة
 عليه لا تصح بدون الدعوى كما في شرح المنظومة
 الوهبية وفي فتاوى القاضي باع أرضا ما ادعى أنه
 كان وقفها قبل البيع وأراد تخلف المدي على
 ليس له ذلك عند الكل لأن التخلف بعد صحة
 الدعوى ودعواه لم تقع لمكان التناقض وإن أقام
 البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل
 بينته للتناقض وقال بعضهم تقبل لأن
 التناقض يمنع الدعوى وعلى قول الفقهاء أبي جعفر
 لا يشترط في الوقف أن الوقف حق الله تعالى ثم
 ذكر ما نقلناه من التفصيل وفي العارضة عن أبي
 الليث أنه إذا خدس سماع البينة ونقض البيع وقيل
 لا يقبل الأول أصح وفي جرائنة الأكل رجل باع
 ضعة ثم قال كنت وقفها أنا فأقام البينة
 على ذلك تقبل وينقض البيع وبه تأخذ في البرازية
 وفي البرازية الخلاصة وهو المختار ومن باع
 غنم بدينار في أنه كان وقفها أو قال هو وقف

مط

وفي الجوازي
 وفي المختار

لأن أقام البينة صح الوقف وينقض البيع وفي شرح
 المكتول ينبغي أن عدم القبول أصوب وأحوط وفي
 شرح الهداية للكمال باع عقارا ثم يرهن أن ما باعه
 وقف لا يقبل لأن مجرد الوقف لا يزول الملك بخلاف
 الرهن لا يبرهن أنه وقف محكوم بل رهنه قبل
 انتهى وفي التفصيل العارضة قتل هذا التفصيل عن
 بعضهم وهو تفصيل حسن يجب التعويل عليه
 افتاء وقضاء والله أعلم ولو ادعى المشتري على
 بايعه أن الأرض التي بعث في وقف على مسجد كذا
 تقبل وينقض البيع عند الفقهاء أبي جعفر قال
 الفقهاء أبو الليث رحمه الله وبه تأخذ وقيل لا تقبل
 والأول أصح كما في الفصول العارضة وفي الخلاصة
 تقبل وإن تصح الدعوى هو المختار لو وقف على
 أخوته دخل فيه المذكور لأنني قال هلال والحفص
 المذكور لأن من أخوته جميعا وفي الوقف
 وقامع في شرح الوهبية هل تقبل الدعوى
 والشهادة على الوقف من غير بيان الواقف في
 المسئلة خلاف مذكورة في الفصول العارضة وفي
 البرازية جزم بقبول الشهادة من غير ذكر الواقف
 أو المصروف إذا كان الوقف قدما قال ويصرف
 إلى الفقراء انتهى وفي موضع آخر من البرازية لا بد
 من بيان الواقف في دعوى الوقف قال وهو الصحيح
 وفي الفصول العارضة لو شهد أحدها أنه وقفها
 على زيد ولا خير على غيره تقبل شهادتهما ويصرف
 غنم أبي الفقهاء لأنها اتفقا على أن رقبته أرض

واضوأنه

مط

وقف
شرط الوقف ان يصح
الشراعي الا في مسائل

وكذا لو كتب الوصي من جهة الشرع خلاصة شرط
الوقف كنصف الشارع في وجوب العمل به وفي
المفهوم والدلالة الا في مسائل الاولى بشرط ان
القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير اهل الثانية
بشرط ان لا يجرؤ وقته كثر من ستة والناس
لا يرغبون في استيثار سنة او كان في الزيادة
يقع الفقهاء فللقاضي ان يملكه دون الناظر
الثالثة لو شرط ان يشاء على قبه والتعيين
باطل الرابعة شرط ان يتصدق بالقاضل
من الغلة على من يسأل في مسجد كذا في كل
يوم من اربع شرطه فيلزم ان يتصدق على سائر
غير ذلك المسجد واخراج المسجد وعلى من
لا يسأل الخامسة لو شرط للمستحقين خيرا
ولو اكل كل يوم فللمقه ان يدفع القيمة من القدر
السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال
فللقاضي الاستبدال اذا كان اصله كذا في
الفوائد الزائدة وقف الكتب جاز وعلى الفتوى
وما عرس في اهلها جاز من الاستبدال المقرة
ان عرس للتسبيل وهو الوقف على العامة
كان لكل من دخل المسجد من المسلمين ان
ياكل منها وان عرس المسجد لا يجوز صرفه الا الى
مصالح المسجد الا هم كمالهم في مال الوقف
وكذا ان يعرف عرس الغاربي كذا في الحاشي
الفتوى في غضب العقار والدور الموقوفة
بالصمان نظر للوقف في ان الفتوى في غضب
منافع

وقف
استبدل بالوقف جاز
ولو شرط في اصله عدمه
وقف
وقف الكتب جاز
وقف
الا في مسائل

الاول

مسألة وقفه من غير شرط في قبول الحاشي
بقي بالوصف في مسبقه في وقفه في نص
مدفع الوقف في وقفه في وقفه في وقفه
اختلفوا في وقفه في وقفه في وقفه
الزيادة في وقفه في وقفه في وقفه
بقائي وبقائي في وقفه في وقفه
فارادقه في وقفه في وقفه في وقفه
هذا كبيع وقفه في وقفه في وقفه
السابعة في وقفه في وقفه في وقفه
الغضائي في وقفه في وقفه في وقفه
قبل انقصه في وقفه في وقفه في وقفه
اعادته اليه في وقفه في وقفه في وقفه
ثمة له عمارته في وقفه في وقفه في وقفه
بعينه قال محمد بن جعفر بن محمد بن جعفر
لان المسجد في وقفه في وقفه في وقفه
وذا نقل عنه واستغنى عنه وجوده في ملك
الوقف وورثته عند وقفه في وقفه في وقفه
لان امس في وقفه في وقفه في وقفه
ولا ميراثا في وقفه في وقفه في وقفه
هذا اذا عرس مسجد وخرب وليس له عرس ولا
يعرف بانه وقفه في وقفه في وقفه في وقفه
اخره خراب في وقفه في وقفه في وقفه
اخره في وقفه في وقفه في وقفه في وقفه
ولا يسبب في وقفه في وقفه في وقفه في وقفه
الحرم وبيت المقدس وسائر المساجد لمصالح المسجد

وقف
بطلان الوقف
بطلان

وقف السارون

من مديدها وفي فتاوي القاضي وقفنا بدون
الأرض قال الجواز انتهى بأن في الحصاص ما
يقيدان الأرض إذا كانت منقورة للاحتكار يجوز
قائه قال في رجل وقف بناء وصفا دار له دون
الأرض أنه لا يجوز قبله ما تقول في حوانيت
السوق وقف رجل حوانيتا فيها قال إن كانت
الأرض حارة في أيد القوم الذي بنوه لا يخرجهم
السلطان عنها فالوقف حار لأن أربابها في أيدي
أصحاب البنايات ورؤسها وتقسيم بينهم ولا يتصرف
لهم السلطان ولا يخرجهم عنها وإنما غلة يأخذها
وتدواها الخلفاء ومضي عليها الدهور وفي أيديهم
يتبايعونها ويتوارثونها ويجوز فيها وأصحابهم
ويهدمون بناها ويبنونها غيره فأفاد أن ما يكون
مثل ذلك جاز وقف البنايات فيه ولا خلاف ذلك
في موضع آخر من فتاوي قاضي خان إذا بني بقعة
للمسلمين جاز ذلك وإن كانوا هم أمراة ثم ذكر
أنه خاص بالبنايات لأن العادة أن يبعد
على حفتي النهر العام يعني وذلك عديم ثمره
ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البنايات
بدون أصل ثم نقل عن الأصل أن وقفنا بدون
أصل الأرض يجوز وقف البنايات أرض وفي عمارية
أو حارة وإن كانت ملكا أو وقف البنايات عند البعض
وعن محمد أن البنايات أرض وقف جاز وقفه على الجهة
أي بنون الأرض ووقفها على الكل في الفتاوى

ولایمچوزر

۱۰۰

أكل ووقف لبنانية بين أرض وعبد بعضهم يجوز
وعند محمد رحمه الله تعالى جاز إذا كان ذلك في أرض
الوقف على الجهة التي عليها أرض وقف صلاح
وقف البناء وكذا في سائر ملكة دون
الأصل لا يجوز بيعها في أرض موقوفة
على جهة أخرى احتجوا بحكم الله تعالى
وأن وقف لبناني يستحقه التي أصله موقوف
عليه جاز بالاتفاق حسب وقف لبنانية أرض
ملك جاز عند بعض نحائ الجواز وفي تناوي
الشيخ سراج الدين قري خدانية الفتوى على صحة
وقف البناء والغراس دون الأرض قول ينيان
يعول على هذا لأن على الناس من زين قديم نحو
ما في سنة والجلان على جواز ولا أحكامه
من القضاة العلماء العندين موجودة ومتواترة
والعوض جاز في بيت وقف فيه وهو المعمد عند
شيخ الإسلام عبد الله بن أحمد كونه عليه شرح
الوصاية إذا قال ضيعتي دار السبيل أو أرضي
ولم يرد على هذا القول يوف وقف الدكان في بلاطهم
منه الوقفية المسماة ببيتها السبيل المتعارف
المشهور وهو الوقف على أعمدة ويجعل بقعة ونشأة
له وقفا على رباط على ن سجدت من لبنانية
البناء السبيل والفقراء المساكين جاز ذلك
الوقف إذا تعارفوا ذلك وقفا يجوز على بيت
الشارع اليهودي والضري على أعمدة والكيسة
بصل إذا كان في غير ذلك سرد وما كان منه ياد

50

المعاهدة مختلف فيه ولا دخل فيه عهد عقد
 الذمة لا يتعوض به ولا جعل واحد منهم معيد لهم ووقف
 عليه في عهد الاسلاف وهو ميثاق عنده فان اوتي بذلك
 لقوم معينين جازت الوصية والا لاي باطله ايضا
 ويجوز ان يثبت قبول الكفار بعد الانداس وان يجعل
 مكانها مسيحية ومثيرة كسجد مدينة الرسول
 كذا في الحاوي من موقوف عليهم بان قلنا يستحق
 معه كذا اونه يستحق الربع دون وصدة فلان
 يقع في حق الموقوف دون غيره من اولاده وورثته
 ولو كان مستوفى الوقف بما قاله عماله على ان الواقف
 رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر ذكره الخصاص
 في باب مستقبل والحال في تقريره كما في القوائد
 الزينية قال في مرضه اشترى من غلة واري هذه
 بعد موت كل سنة بعشرة دراهم خيرا ورفقه
 على المساكين نصيب الدار وقفا وهذا المحمول على
 ما اذا كانت تخرج من الثلث ان انقل الموضع الموقوف
 كناية في حق من شرح الوصاية الواقف اذا جعل
 لنفسه استبدال وتغيير والاخراج ولا دخل
 والزياوة والقبضان في تفسير التبدل باستبدال
 الوقف هل يكون ذلك صحيحا وهل يكون ولاية
 الاستبدال او تمامه في شدة الوصاية وفي فتاوي
 القاضي اما الاستبدال في القاضي اذا اراد مصلحة
 في ذلك انتهى وسئل في الاسلاف وسراج الدين قاري
 الهداية عن مسئلة استبدال الوقف بما صورته
 وهل هو شي تورب خفية ام صحابا فاجاب
 الاستبدال

انتهى في شرح
 الوقف
 في الاستبدال
 في الوقف
 في الاستبدال

الاستبدال ان تغير بان كان الموقوف لا يتعوض به
 وتم من رغب فيه وتغير بدله او دارا لها رغب بعوضه
 على جهة موقوف فلا يستبدال في صدق قول لا يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان الموقوف رغب ولكن
 يجب شخص في استبدال ان اعطى مكانه بدلا
 اثر ليا منه في صفح احسن من صفح الوقف
 جاز عند القاضي اب يوسف والعمل عليه ولا فلا
 يجوز ان يما يشترى البدل للموقف صدق وقفا وان وقف
 وقبضته على ان يقفه بلفظ يخصه وليس للقيم ان
 يوصي بالاستبدال لمن يوصي عند موته بالوقف كما
 في فتح القدير تلت وفي القصول العمادية اذا اع
 اوقف بالمرضاة ورايه وتديره جاز هذا اروي
 عن اب يوسف رحم الله نصبا في وصايا ابي زيد وسي
 وهكذا ذكر الصدر الشهيد رحمهما الله وسئل سمس
 الكوفة الحواشي عن اوقاف المسجد اذا انفرد استغلا
 هل الموقوف يبيعها ويشترى بغيرها اخرى
 مكانها قال نعم قيل له ان لا تعطى ولكن لو اخذ
 منها ما هو خير منها قال لا يبيعها وكذا في المتقي
 عن محمد بن الله تعالى اذا صار الوقف جملا لا يتعوض
 به لمساكين فلقاضي ان يبيعهم ويشترى بغيره
 غيره وليس ذلك كالمقاضي وذكر في الذخيرة
 اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيم
 يحد بغيرها ارضا اخرى اثر ليا منها كان للقيم
 ان يبيعها ويشترى بغيرها هو اكثر ربحا خاصة
 فتاوي وفي فتاوي قاضي خان اجمعوا ان الوقف

وقف
 بيع الوقف

في الاستبدال
 في الوقف
 في الاستبدال
 في الوقف
 في الاستبدال

اذا شرط الاستبدال لنفسه بغير الشرط والوقف
 ومملك لا يستبد ال اما باللا بشرط في السيرة
 اي انه لا يملكه الا القاضي وذكر القاضي لمحمد
 بن ابي بكر الرازي وروي عن محمد بن الحسن
 الموقوفة اذا ضعت عن استعمالها والمتولي
 يجد بمنها ارضا نفع للفقراء او اكثر رعا فله ان
 يبيعها ويشترى تلك بتمنياء وروي عنه ايضا
 ان الوقف اذا صار بحال لا يتبع به المسالك
 فلما قضى ان يبيعه ويشترى بتمنه غيره وليس
 ذلك لغير القاضي ومثله في القضاء للصفي
 الظهيرية كذا في النعم الوسايل ثم قال وتخص
 حينئذ من الخواب في المسئلة ان فتوى شمس
 الامام السرخسي على انه لا يجوز بيع وقف المسجد
 تقطع ولم يتعطل ووافق بعض المشايخ وهذا
 روي عن هلال ايضا قلت ان قول محمد اولى
 مما ذهب اليه هلال وشمس الامام ومن وافقه
 من المشايخ انتهى وقف على الصوفية وطسقة
 العلم فقبل لا يجوز لانهم ليسوا بمؤمنين وقيل
 يجوز لارادة الفقراء ويصرفون في انفقائهم وهو
 الاصح من جملة الفقيه مستند في وقف المتقول
 اعلم ان المتقول لا يجمع وقفه مقصودا او تبعا
 خيالا او غيره تعالى موافقه وهو قول الامام
 الاعظم رحمه الله واما عند ابي يوسف فيجوز تبعا
 للفقراء وذكر شيخ الاسلام خوهر زاده في مبسوطه
 انه اذا وقف المتقول مقصودا اذا كان خيالا او كذا
 وقد

وقف على الصوفية
 بلغ مقابلة
 فقيس
 وقف المتقول

وقد وقفه سبيل الله فانه يجوز استحسانا عند
 الثاني والرباني وايضا شارح صاحب الهداية والي
 يوسف مع محمد بن جعفر حبس الخيل والسلاح على
 ما قال المشايخ واما وقف ماسوي الخيل والسلاح
 من المتقول مقصودا لم يجمع ام لا قال شيخ الاسلام
 في مبسوطه لا يجمع عندني يوسف قياسا اي شي
 كان وقال محمد ما تعارف الناس وقفه من المتقول
 فانه يجوز استحسانا كالمشايخ المتداوله في الفاس
 ولقد روي في المجلد ومصحف ودلم يتعارف وقفه
 لا يجوز كوقف الثياب والحيوان وغيره من الامتعة
 في قول الشافعي واحمد وروى ان الوقف المتقول يجمع
 مقصودا اذا كان المتقول شيئا يمكن الانتفاع به مع
 بقاء عينه اي شي كان وجمعوا انه لا يجمع وقف
 الدراهم والدنانير وجه قول الشافعي للقياس على
 العقار والخيل والجمع يمكن الانتفاع مع بقاء
 العين ونحن نقول هذا بغير ضعف لان قياس
 ما لا يبي في علمه يبي كذا في بيانية وقد روي عن
 المعاجنة ان ما لا يجوز وقفه من جملة الخوص
 الدراهم والدنانير المضروبين وما خلق فيجوز
 وقفه عند احمد والشافعي بان حفصة بنت عمر
 زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعت حلياء فاشترى
 الفاجح يسته على ال الخديج وكانت لا تحب ركاته
 وعن احمد لا يجمع وقفه في حديثه وقال اذا حبا
 اجارة الدراهم والدنانير في وقفه بغير شي
 انتهى كلامه لدرارية وقرينة بينانية فادوقف

في مبسوطه

الدارهما والذاني او الطعام او ما يكال او يدفع النقد
 ومن غير النقد كالكيل والموزون بعد بيعه مضاربة
 او رخصة ويصرف الزرع الحاصل في ما وقف عليه وقال
 في الخاتمة عن زفر رجل وقف الدارهما والطعام او ما
 يكال او ما يوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال
 يدفع الدارهما مضاربة ثم يدفع فضلها في الوجه
 الذي وقف عليه ويدفع ويوزن ببيع ويدفع منه
 بضاعة او مضاربة انتهى ويحت نقول وجه التوفيق
 بين ما ذكر في هذين المعتبرين من جواز وقف
 النقود والطعام وبين ما ذكر في شرح الهداية من
 عدم جوازه ان الشراح لا يتصورون امكان الاستماع
 فقامع بقا اصله وقيل ما في هذين الكتابين
 يتصوره كما ترى وتحقق في الجواب ان التوفيق هنا
 ليس بواجب لان قيل كل من الكلامين طائفتان
 متماثلتان كما ترى والتوفيق اما يجب بين كلمتان
 قورمتا فقول في هذا هو الاقوال كما لا يخفى
 كذلك بعض حواشي صير الشريعة ومن الانصاري
 وكان من اصحاب الزفر فيمن وقف الدارهما والطعام
 او ما يكال او ما يوزن يجوز ذلك قال نعم قيل وفي
 قال يدفع الدارهما مضاربة ثم يتصدق بها في الوجه
 الذي وقف عليه وما يكال وما يوزن ببيع ويدفع منه
 مضاربة او رخصة قال نعم في هذا القياس اذا وقف
 هذا الكرم الخصة على شرط ان يقرض لغيره من
 الفقرا اذ يلزم هذا السبيل يجب ان يكون جائزا
 قال ومثل هذا كثير في روي وناحية دونهما وقف الكسبية
 بغير ربح

بلغ

وسيرة الموق اذا وقف صدقة ابد اجاز دفعه الكسبية
 لفقرا فينفقون في اوقات لسمها او وقف ثوب
 لا يربحهم لا يصح كذا في بيع القديس وعقارة الفتاوى
 القياسية تدل على وجوب الاختلاف في وقف النقود عند
 استعاره لانه قال بعد اجزءه بعد الجواز مطلقا لانه
 ان كان في موضوعه في فيه ذلك بقي بالجواز
 وما ذكر في الفتاوى البرازية من جواز وقف الدارهما
 والذاني والمكيلات والموزونات غير مقيد بقيد
 استعاره فلا بد من جملة على التقيد بالقيود المذكور
 بضم لا فقد نقل عن الثقات عدم صحة وقف
 الذاني في عدم التعارف فيه وقد نسب القول
 بصحة وقف الذاني لابي بن شهاب الزهري فيما
 نقله الامام محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه
 حيث قال وقال الزهري فيمن جعل الف دينار في
 سبيل الله ووقفه بالي غلام له تاجر فاستخرجها
 وجعل ربحه صدقة للساكنين قال ليس له ذلك
 ووقفه بوقف وان لم يصرح به في عبارته لكن جعل
 في سبيل الله وجعل الزرع صدقة للساكنين
 صح في الزرع اليه الوقف المهور كما يودون به ايروا
 في كتاب الوقف في باب منعه بوقف الدواب
 والرخ وارض والصابم وان القول منه بانه
 ليس بوقوف ان ياكل الزرع طاهر فان رايه الزرع
 في وقفه ولا يلزم بذلك بناء على صحة الرجوع
 في الاستعارة واما الامام الزهري فانه كان
 من كبار التابعين وقال عمر بن عبد العزيز

لا احد علم بالسنة منه وقبل الحول من اعلم من
 الزهري قل شهاب قيل ثم من قال بن شهاب قلت
 هو كذلك اما جليل حقيق بان يتمسك باقواله
 ومقتدي بافعاله وقد استوت غيرة المعتبرات
 قاطبة ان من تعارف الناس وقف من المنقول يجوز
 وقفه عند محد وملا فلا هكذا لحرره ابو السعود
 الرومي في رسالته وقال الامام السرخسي في
 المبسوط في وقف المنقول بين اي يوسف ومحمد
 فالجواب الصحيح فيه ان ما جرى العرف بين الناس
 باوقف فيه باعتبار العرف فقال رضي الدين السرخسي
 في المحيط قال ما تعارف الناس وقفه من المنقول
 فانه يجوز استمسكانا كالمنشأ والقاس والمجازاة
 والمصحف لقراءة القرآن والقذور والمراجل وما لم
 يتعارف الناس وقفه لا يجوز كوقف الشهاب والحيوان
 وغيره من الامتعة وفي الخلاصة يجوز وقف العلمان
 والجواري علي مصاع الرباط اذا زوج القاضي او
 السلطان جارية الوقف يجوز تزويج عبد الوقف
 لا يجوز تزويج امه الوقف عبد الوقف لا يجوز تجانية
 عبد الوقف في مال الوقف انتهى قلنا والفرق بين
 الجواز في جارية الوقف وعدمه في عبد ظاهر وهو
 ان في الاول اكتسبا بالوقف دون الثاني ولهذا
 امتنع الجواز فيها لوزوج امه الوقف من عبد كما
 نقلناه عن الخلاصة والله اعلم وقف دار فيها
 حمامات يخرجن ويرجعن يدخلن في وقف الحمامات
 اذ هنية قال الفقيه هو كوقف الضيعة مع التبرن
 وسئل

وسئل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة
 مما ينفع باورائها وثمرها قال الوقف جائز وينتفع
 بثمرها ولا يقطع اصلها الا ان تقصد انقصا منه
 فان لم ينفع باورائها وثمرها فلا ينقطع ويصرف
 ثمنها الي سبيله فان نلت ثانيا او اكرس مكانها
 وسئل ابو القاسم الصفار عن شجرة وقف يربس
 بعضها وفي بعضها فقال ما يبس منها فبسبيلها
 سبيل غلثها وما يبق مصرور في حالها في فتح
 القدير وفي الخلاصة وما يبس الاشجار الموقوفة مع
 الارض فلا يجوز قبل القطع كبيع الارض وبعد القطع
 يجوز هكذا نقل عن الفضل وقال ايضا الاشجار
 الموقوفة اذا كانت غير مثمرة يجوز بيع ما قبل القطع
 لانها في الغلة والمثمرة لم يجز بيعها الا بعد القطع بنا
 الوقف والسالك لا يجوز بيعه قبل القطع انتهى في هاهل المسجد
 الباب او يحدن الدباب او او اختلوا ينظر لهم اكثر
 ولاية له ذلك وهم ان يهدموه ليجددوه وليس لمن
 ليس من اهل المحلة ذلك ولذا الجهمان يضعوا
 الخباب ويعلقوا القناديل ويفرشوا الحصير
 كل ذلك من مال القسم وامان مال الوقف
 فلا يفعل غير المتولي الا بان القاضي المثل في
 الخلاصة مخاف في فتح القدير وفي الفتية اجرة تقض
 بسط المسجد دون الحادرو عنه لا يجب على الخدم
 ولا في مصاع المسجد لان الصلاة في الارض افضل
 ثم علم بعلاصة ط مسج حوض ومسجد حارب

اعلم
 المحلة

في مصاع المسجد
 روي الحسن
 وقف
 حوض او مسجد قريبا

وتفرق الناس عنه فللقاضي ان يصرف اوقافه الي
مسجد آخر وحوض آخر في شرجه للزبادات والمسجد
اذا استغني عنه ساسون ولا يصلي فيه وخرب ما
حوله يعود الي صاحبه كما كان ان كان حيا ولي ورثته
ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
يبقى مسجد ابي ابي بنوي اذا عتق المسجد
وخرب وليس له عام ولا يعرف بانيه وقد استغني
الناس عنه لينا مسجد ابي ابلصون فيه اول وهو
المفتي به ولا بأس ان يدخل الكافر وهل الذمة
المسجد الحرام وبنت المقدس وسائر المساجد لمسا
المسجد وغيره من المهمات وبكره ان يكون محراب
المسجد نحو القبلة او المضاة او الحمام ولا يجوز لها
والبول فوق المسجد ولا بأس به فوق بنت فيه
مسجد وبكره التوضي في المسجد كالزق والمخط
لما فيه من الاستغفاف وكذا بكره ان يتخذ طريقا
او يتخذ فيه حديث الدنيا او يشتر فيه السلاح
فان كان معه شيء يستحب ان ياخذ بصله وبكره
الدخول فيه بغير طهارة وبكره تعليم الصبيان
في المسجد خاصة اذا كان باجرة وكذا اشغ المصحف
والكتاب الاخره فان كان لنفسه او العسمة
لا بأس به والا و ان تكون حيطان المسجد
بيض غير متوشة ولا مكتوب عليه وبكره ان تكون
بسطة متوشة بصور او كتابة الكل في الحاي
ولو خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي
صرف خشيته في عمارة الاخر اذا لم يعلم بانيه ولا
وارثه وان علم يصرف هو بنفسه قلت
انشاء

مسجد القبة لا يجوز
ما ذكره من مال المسجد
تقديرا وتقليدا له
المسجد

فق
بكره محراب المسجد
نحو مقبرة

ما بكره في المسجد

انشاء ثم ولو خرب الحوض العام فكيفه الناس
وينو عليه حواشيت فللقاضي ان ياخذ اجر مثل
الارض ويصرفه الي حوض آخر من تلك القرية كما
في القصة لو كان وقف لا يعرف من شرط الوقف شيء
يجوز صرف غنائه الي المودن والخادر لذلك المسجد
بقدر سعة ما يماير القاضي فيكون اجر عمله
كذا في خزانه الحمل وفي الحاق وفي الذي سدايه
من ارتفاع الوقف عمارته شرط الوقف ان لا ياتي
الي ما هو اقرب الي العمارة او اعم للمصلحة كالامام
المسجد والمدرس والمدرسة يصرف اليهم قدر
كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك الي اخر المصالح
هذا اذا لم يكن معينا علي شيء يصرف اليه بقدر عمارة
البناء التي ولو وقف ارضاء نداء صعب عجز عن
استزاد حاجار الوقف ولو وقف ضيقة عليه وله
ولم يقل لمن يملكه فبعده للفقراء ولو وقف مجبوس
ضيقه في الخبيس جاز للموتوي ان يسكن الحانوت
باجر مثله واقرار الموتوي في الوقت لا يسمع لومات
الموتوي فلموتوي الثاني ان يطلب اجرة الوقف
من اجرة الموتوي الميت قبله ووقال مريض موتوي
وقف اني استملك من غلة الوقف كذا فانه من
جميع الزكاة بخلاف الزكاة فانه من الثلث ولو انكر
أورثته ذلك ولا يئنه للقيم يستخلفهم وان نكلوا
بؤخذ ذلك من جميع الزكاة وروي ان عند ابي
يوسف رحمه الله من الثلث كمرضي اقرب مال يده
انه لقطعة فانه يصدق من الثلث لو كانت في

مسجد القبة لا يجوز
ما ذكره من مال المسجد
تقديرا وتقليدا له
المسجد

ولا يكون

منه

وسط سكة يتأذى الجيران بهام منع من الفلاذني
فيها لا يجوز اخذ ثمرات مسجد مدينة ولو غاب فقيد
من المدرسة مدة ثلاثة ايام ليس له ان يطلب
وطبقته من الاخر وكذا ان خرج الى رستاق البلد
واقام خمسة عشر يوما اما اذا اقام اقل من ذلك
يستحسن ان يكون وطبقته في حالها ولا يؤخذ
بيكة ان غاب مدة ثلاثة اشهر فاذا اراد على ذلك
جان لاخران باخذ بيسته ولو غاب في المصير
لا يختلف الي الفقهاء للتعليم ولكن يشتغل بكتابة
الفقه وما يحتاج اليه لاجاس بان ياخذ وظيفته
اما لو اشتغل بغيره لا يسهه ان ياخذ وظيفته
ولو ان بعضه لا يسكن فيها بالليل ولكن يشتغل
بالحراسة لا يقطع وظيفته ويخرج بالنهار
للمعاش خرفة فانها اجراسته ويقصر في التعلم
لا يسهه اخذ الوظيفة وذكر الخصاف في اوقاف
قد تقدم امرها ومات شهورها في الوجه فيها
ما كان في ابدى القضاة منها ما كان هارسوم
في دواوين القضاة اجريت على الرسوم الموجودة
في دواوينهم استحسنوا اذا تنازع اهلها وما لا رسوم
ها في دواوين القضاة وقد تنازع اهلها في القياس
ان يميلوا على التثبت من ائمت في ذلك حقه له
حكم له وان اوي ذلك الي بقا العلامة في ابدى القضاة
الي ان يصطلحوا ويتركوا المنازعة ولو تنازعوا في
شروط الوقف يرجع الي الوقف فان مات يرجع
الي الورثة فان لم يكن ورثة فاصطلحوا على شيء
جاز

حار استحسنوا ولا فهو موقوف عندنا قاضي الكل
من كتاب الوقف من خزانه لا كحل اذا خرب مستقل
الوقف بحيث لا يعود الي حال العمارة بغلبة جاز
ان يفاوض مستقل اخر وان كان الخوض اقل
منه وان دخل فيه شريكان يجرى مجز منه جاز
لانه ليس بملك يبيع وانما اقول قوله وليس
ذلك يبيع دفع لما يقال عليه من ان يبيع البعض
لعمارة الباقي لا يجوز على المعتمد في المذهب قال
الطرسوسي في انقع الوسائل واذا خرب الارض
الموقوفة واراها القيمة يبيع بعض البرم الباقي
بثمن ما باع ليس له ذلك انتهى وقال صدر الشريعة
اعلم ان بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الوقف
اذا خرب لعمارة الباقي ولا مع انه لا يجوز فان
الوقف بعد الصلة لا يقبل الملك كالحركة لا يقبل
الرفقة والله اعلم وفي انقع الوسائل مشكلة
الواقعة هي ان المدرس والفقير والامام والمعيد
او من كان مباشر استيعان وظيفته المدارس
اذا عرض اوج او حصل له ما سموه الناس غدا
شرعيا على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء
لا يحرم رسومه المعين له بل يصرف اليه ولا
يكتب عليه عينه ومقتضى ما ذكره الخصاف
انه لا يستحق شيئا من المعلومات مدة ذلك
الغدر فانه قال قلت ارأيت ان حلت هذا
القيمة ولا فوات مثل الخرس والعمر وذهاب
الحفل والفاقد وشبه ذلك هل يكون هذا الاجر

هذا هو الوقف
التي لا يكون
الكل في الفلاذني
ولا يكون

له فاقا قال اذا حل به شيء لا يمكنه معه الكلام
ولا مروا النبي ولا خذوا الا عظام بين له شيء فقد
جعل الجواب فيه على التفصيل وهو ان امكنه
الا مروا النبي الخ فلا اجر له قائم وان كان لا يمكنه
شيء من ذلك فلا اجر له فاعلم من اذا مرض او
الفقيه او احدهم ارباب الوظائف بالمدرسة
فانه على ما قال الخصاص ان كان يمكنه ان
يباشر ذلك استحق وان كان لا يمكنه فلا يكون
له شيء من المعلوم وما جعل هذه العوارض عند
في عدم متعين من معلومه المقدس بل ارا الحكم
في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت
استحق المعلوم وان لم توجد فلا يكون له
معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا ايضا من
هذا البحث والتقرير جواب مسئلة اخرى
وهي ان الاستتابة لا يجوز سوا كانت لغرض
اولي غير عند فان الخصاص لم يجعل له ان
يستنسب مع ثبوت الاعذار التي ذكرها ولو
كانت الاستتابة يجوز كان قال ويجعل له
من يقوم مقامه الحيان يزول عذره وهذا ايضا
ظاهر الدليل وهو فقه حسن النبي كلامه
لا تسمع الدعوى في الوقف من الموقوف عليه
وقبل تسمع وبالدليل يفتي في جميع الفصول
والفصول التجارية الموقوف عليهم لم يملك العارية
او وقف وقف نفقيه ابو جعفر رحمه الله اذا كان
الاجر كله له يجوز في نفصول التجارية لا يجوز
للقم

للقم بشر اشئ من مال المسجد لنفسه ولا البيع
له وان كان فيه منفعة ظاهرة لمسجد او رجل
جذع الله في دار الوقف ليرجع في عتقه اجاز
ولا خياط ان يبيعه من آخره بشرية منه
الموقف وللقم صرف شيء من مال الوقف الى
كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لا يستخلص
الوقف والمكتوب اذا اجر نفسه في عمل المسجد
واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يفتي
وقيل يجوز كالوصي وهذا اختيار المذاهب رضي
الله تعالى عنه ط في مسئلة الوصي واثنان قال
البصريان لم يهزم المسجد العام يكون
ضرورة في القابل اعظم فله هدمه وان خالفه
بعض اهل المجلة وليس له التاخير اذا امكنه
العمارة فله هدمه ولم يكن فيه غلة للهار في
الحال واستقرض العشرة بثلاثة عشر في
سنة واشترى من المقرض شيئا يشترى
بثلاثة دينار يرجع في غلته في العشرة وعليه
الزيادة ان عرف القيم بالامانة فيقبل القاضي
منه الاجمال ولا يجزى على التفسير شيئا فشيئا
وان كان متما بغيره القاضي على التفسير
شيئا فشيئا ولا يجزىه ولكن بحضور يومين
او ثلاثة وخوفه وبه دعه ان يفسر ولا يفتي
منه باليمن الكل من الفقيه فتوباع اهل المسجد
غلته او يفسر ارجل يبيعها ارجل يجوز و
باغوا من الحكم كان محجبي احب بسا وكذا في

في انقضاء المسجد استغنا عنها فباعها مشايخ
 اهل المسجد لآباس به وقف عرس للمسجد فهو
 للمسجد مماثلة البناءي مسجد افاد واحد ان
 ينقضه وينبئ احكم من بنائه ليس له ذلك
 الا ان يخاف ان يهدم من خزنة الاجل اذ وقف
 السلطان من بيت المال ايضا على مصلحة عامة
 للمسلمين جاز الوقف ويؤجر السلطان على ذلك
 لان بيت المال معد لمصلحة المسلمين فاذا ابرء
 على مصرف الشرعي فيكون قد منع من بيعهم
 وينصرف ذلك التصرف وتما في شرح المنظومة
 الوهبانية لو قال ارضي صدقة بعد وفاتي علي
 المساكين لا يعطي ولده ولا احدين ورثته وان
 احتاج ولكن يعطي لولد الولد وان لم يكن وارثا
 فانه وصية ولو اعطى المسكين من غلته
 فانفق من عرس ف يعطي له ثانيا من تلك
 الغلة وكذا اذا اضع نصيبه يعطي ثانيا ولو شهدوا
 بانه قضى له بانه قريبه وقضى بانه من وقف
 عليه فينبذ ببفده ان وافق رايه اذ هو ما
 اختلف فيه الفقهاء ووافق بينه ان المبيت
 الواقف اقربان هذا قريبهم يقبل اذ كانت له
 قرابة معروفة غير مدعى اما اذا كان قرابة
 لهم فثبتت بالقرار قبلت بنية هذا المدعى
 ولو شهدت القرابة بعض البعوض يشهد لهم
 اجنبي لا تقبل و لو ان اوقف يقول رجل هذا
 قريبني ممن وقفت عليه ارضي وخاصته
 قرابته

قرابته لم يقبل اقرار الواقف الا ان يكون من سماء
 في عقد الوقف ولو قضى القاضي لرجل بقرابته
 فقال للقاضي له هذا الصبي ابني صدقه القاضي
 ولا يصدق علي غلة الوقف الحادث اماما استدرث
 من تبركهم الكل من خزنة الاجل مسئلة اذ اوقف
 بشرط ان يقضى منه دينه علم ان الخصاف
 ذكره وقفه فقال اريت الواقف اذ شرط في الوقف
 ان له ان يقضى من غلته دينه فذلك جائز قال
 ذلك جائز وكذلك ان قال ان حدث علي حادث
 الموت وعلي دين يؤري من غلة هذا الوقف يقضاه
 ما علي من الدين فاذا قضى ديني كانت غلة هذا
 الوقف جارية علي سبيلها قال ذلك جائز قلت
 هذه المسئلة انها لمعني انها وقفت في زمن قاضي
 اعقضا شمس الدين الحريري وحصل له وقف
 فيها فسأل عنها الاصحاب ولم ينقلها احد منهم
 وما ريت احدا منهم يقرض اليها سوى الخصاف
 واثن ان صاحب الفتاوي البديعة ذكرها في
 مسئلة حسنة وصحيفة الترجيع علي قول
 من يري وقف لانسان شي نفسه كذا في انفع
 الوسائل اقول ويؤخذ من كلام الخصاف
 ان الديون المتعلقة بزمانه الواقف لا تقتضي
 من غلة وقفه لم يفرق في الحال بين الشرط وعدمه
 وقد صارت واقعة الفتوى في اقراريت صاحب
 الاسعاف صرح بالمسئلة حيث قال لو وقف
 علي وجوه البر لا يقضى ديونه من هذا الوقف

لا يوزن الشرط في خروج ذلك عن حكمه
 ولو كانت تقتضي من غلته وقفه

انتهى فبذل على عدم قضاء الدين من غلة وقفه
 في صورة ما اذا كان موقوفاً على اولاده بالطريق
 الاول في متب عن ابي بكر ولوبي في ارض الوقف
 بنا او نصب فيه بناءً وغلقا ان نواه حين فعل
 انه للوقف صار وقفاً ولا فلا وقال ابو نصر لا
 يصير وقفاً نوي ولم يكون وقف البن لا يجوز
 ان يجوز تعاونه بقي اذا قال القيم والمالك
 لمستاجرها اذنت لك في عمارتها فمرها باذنه
 يرجع الي القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم
 منفعة المالك اما اذا رجع الي المستاجر وفيه
 ضرر بالدار كالمالوعة او شغل بعضها كالشور
 فلا مال يستلزم الرجوع له شجرة خرج من عرقها
 في ارض اخر فان كانت الاولى قائمة فهي للاول
 والا فلصاحب الارض وهذا اذا اشتراها
 ولم يبين موضع القطع ان لا يدخل فيه العروق
 في الاول ولا الحال لب يعت شها على مسجد
 في رمضان فاحترق وفيه منه الثلث او رونه
 ليس للامام ولا للمؤذن ان ياحظه بغير اذنت
 الدافع ولو كان العرق في ذلك الموضع ان الامام
 والمؤذن ياحظه من غير صريح الاذنت في ذلك
 والله اعلم الكل من الفسنة هل للامام بيع ارض
 من اراضي بيت المان ام لا سئل عن ذلك المحقق
 بن الهمام فاجاب بان للامام البيع اذا كانت
 بالمسلمين حاجة والعباد بالله تعالى قال شيخنا
 بعد حكايته لما ذكرناه في نواته وبنت في رسالة
 انه

وقف
 يعت شها على مسجد
 في رمضان

انه اذا كان نبيد مسخرة وان لم يكن لحيه كبيع
 عقار اليقيم على قور من خرب لمقتي قال في شرح
 الوصائية يتاخر عن بيعه انه ينقل في تعليقه
 ان ما ياحظه خذ من مذارس لا يكون اجرة
 لعدم شروحه لا جرة ولا صدقة لان الغني
 ياحظه ابل اعانه من على حسب نفسه لا اشتغال
 حتى لم يخصصه من سبب اشتغال او نفق
 جاز اخذه بحسبة ولم يقرها في كتاب لكن
 فيما تقدم قريب من قاضي خان ما يشهد له
 حيث علل بان انسانية من جهة التعلم انتهى كلامه
 اقول ورايت في موضع ثقة ان السراج الهندي
 افق به والله سمي به وبه تعالى اعلم بالصواب
 كتاب في بيع لغة مبادلة المال
 بالمال وسعى يذنيه فيد التراضي والتحقيق هنا
 ان ركنه الفعل متفق بالدين من المتعاقدين
 او من يقوم مقامهما ان على التراضي بالتبادل
 بينهما وهو مقرب منه بشري با شرط ثبوت حكمه
 لان بيعت واستربت يسبي على لثبوت الرضى
 لتحقيقه بدونه كما في بيع مكره ثم ذلك الفعل قد
 يكون قولاً وقد يكون فعلاً غير قول كما في التعاطي
 البيع يتعقد باليجاب والقبول اذا سمع كل كلام
 الآخر وقال يبيع سمعه وليس به سمع وقد سمعه
 من المجلس لا يصدق ختلف في ان قبض البدلين
 شرط في بيع التعاطي او احدهم كقول صبي الثاني
 كما في فتح القدير لا يقدور بعته بقرصحتها الفاتحة

فيها لا يفيد له شيء فانه يصح بيع درهم بدينارهم استويا
 وزنا وصفة كونه بالذخيرة ولا يصح اجارة مالا
 يحتاج اليه كسبي دار يسكني دارا وارض
 المشتري بيع وسد ثمنك لانه مسال الاول
 لا يملكه بيع هاتين كحافى الفصول الثانية لو
 اشتراها الا ببيعة لانه الصغير او باعه لانه ذلك
 فاسد الا ببيعة باقضى حتى يستعمله كذا في
 المحيط الثانية وكان مقبوضا في يد المشتري
 فانه لا يملكه به امشترى كحافى الفوائد الزينية
 اقول ينبغي ان لا يكون الثالثة دلك تحت
 الاصل ايضا كذا فانه يصح استئنا وها لان الكلام
 اغما هو في مقبوض بحكم البيع الفاسد باذن البائع
 والامر فيه ما ليس كذلك اذا اختلف المتابعان
 في الصحة والبيان فالقول لمدي البطلان
 بحافى الزينية وفي الصحة والفساد القول لمدي
 الصحة في ختمه والظاهرة الا في مسئلة
 في اقالة دفع التبريد في المشتري اذ باع المبيع
 من البائع باقر من الثمن قبل النفوذ في البائع
 الاقالة فالقول المشتري مع انه مدي فساد
 العقد ويكون على القلب تحالفا كذا في الفوائد
 اقول ينبغي ان لا يكون هذا الفرع داخلا تحت
 الاصل مشورا يحتاج الى الاستنباط لان
 البايعة بيع حقة بعقد وانما اذ في الاقالة والمشتري
 يتكدر به من ثوبه وانه اعلم وقال
 بغيره

لم يجوز ولو قال انا اخذله جاز في النوازل ان كان
 التوب في يد المشتري حين ساومه بعشرة
 والبائع يقول بعشرين اذ اذهب به فان كان
 في يد البائع فدفعه اليه ولم يقل شيئا فالبيع
 بعشرة وهو تقصيل حسن فقي به كذا في
 الفرض اشترى سلعة ولم يقضها او لاسم الثمن
 الي البائع وسافر ثم التقيا في غير البلد الذي وقع
 فيه العقد وطلب البائع الثمن لا يجوز علي دفعه
 ما لم يحضر السلعة سواء كان يحملها مونة ام لا
 وكذا الحكم لو كان المبيع غاسا عن بلد العقد نقله
 في النهاية عن المغني وفي القنية عن برهان
 صاحب المحيط اشترى شيئا ولم يره فليس للبائع
 ان يطالبه بالثمن قبل الرؤية كذا في شرح الوهبانية
 لا يدخل الخاف في بيع الحمار وكذا في الوهبانية
 الا اذا ذكر ويدخل في بيع الفرس والزماء
 في بيع البقر ولا يدخل المفرد في بيع الحمار ويدخل
 في قنانية بيع الجمال والسرور لا يدخل في بيع
 الفرس لان ان يكون الثمن كثر ايصع لهما والمجول
 يدخل في بيع البقرة بالاذكر لا الجش في بيع الاقان
 لان البقرة لا يتسع لها دونه وقيل هما سواء
 لا يدخل بالاذكر كحافى الزينية بيع حقة من حقة
 لا يجوز ولا يضمن منها مملقا ولا كقعد وعواها
 كقطرة ماء وحقة قرب ولو كان رجل عارفا في ارض
 رجل فباعها ان كان ذلك يناء واشتباها ببيعها
 اذ لم يشترط تركها وان كان كرابا وكري الانهار

فالبيع بعشرين

هو ولد البقر قلعوى

ونحوه مما بين يديك مال ولا شيء بمعنى مال لا يجوز ذلك كذا في بيع الجارين العقار والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجارين بان يكون بالاعلمة تبعاً للعقار حتى يفسد في منقول وفي النوازل جواز الوفاة المنقولة ايجز كذا في الزارية وجواز بيع الثمن قبل ان يداس والارز لا يبيح قبل الله الدق والخطة قبل الدرس وحب القطن في قطن بعينه ونوي تمر في تمر بعينه روايتان ولو باع فض الحاماة وفي قمره ضرر لا يجوز ثلث الشفعة بالدار المشتراة شراء فاسدة او محجب على البايع ان يشر او الجارية بعد الاسترداد كذا في الخاوي ترك الصلاة والفهمه والكذب عيب في العبيد والامناء وقلة الاكل عيب في البهائم وليس عيباً في بني ادم والتخث عيب كذا في الجوهرة وقال في النهاية والسرقة وان كانت اقل من عشرة دراهم التي يرضى بقطع في السرقة عيب وما دون الدرهم بخلافه اوفلسين لا يكون عيباً سواء فيه السرقة وغيره فان سرق من المولى ما يוכלل الاصل الاكل بل البيع فكذلك في المولى وغيره وسرقة ما دون النصاب في العبد عيب يرد به ثم هذا مقيد اذا كان مميّزاً اما اذا كان دون التمييز فلا يملكه شيء الا الوصاية بيع المصنوع موقوف ان اقوية الغاصب او كان المصنوع منه بنية عادلة في بيعه فلا يملكه قبل التسليم تنقض

لا يجوز بيع الجارين
 العقار والمنقول
 الذي لا يجوز فيه البيع
 الجارين بان يكون
 بالاعلمة تبعاً للعقار
 حتى يفسد في منقول
 وفي النوازل جواز
 الوفاة المنقولة ايجز
 كذا في الزارية وجواز
 بيع الثمن قبل ان يداس
 والارز لا يبيح قبل الله
 الدق والخطة قبل الدرس
 وحب القطن في قطن بعينه
 ونوي تمر في تمر بعينه
 روايتان ولو باع فض
 الحاماة وفي قمره ضرر
 لا يجوز ثلث

ففسدت الشفعة
 بالشرا الفاسد
 ففسدت ترك الصلاة عيب
 في العبيد

ففسدت سرقة ما دون
 النصاب عيب

البيع ونيل لا يملك خاف بدلا الاول جمع بشرى محمد ومن سبعة عن ابي يوسف شرا يفسد من غاصب جحد يجوز ويؤجر المشتري مقار امان في بدعي وعن ابي حنيفة روايتان حب وواحد يغاصب رجلا فشره من المالك وتوكل يغاصب من اجني فاشتره من امانه صار قيباً بنفسه اشرا ولو غاصب من رجل غلاماً واخر منه جارية وتقا فاجار اماناً لم يمس ويغصب من رجلين واجار جاز ويؤجر عدا واحدا التقديس جاز في الغصبين لان التقديس يتعين في عقود المعاوضات كذا في المجتبى اشتري من فضولي شياً ووقع اليه الثمن مع علمه بانه فضولي ثم هلك الثمن عندك ولم يجر المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي هكذا ذكره في القصة بعد ان رجم نقاضي السديع ثم رجم نقاضي خان وقال يرجع عني فضولي مثل الثمن ثم رجم لرجل صاحب انصب ثم قال لا يرجع عليه شيء ثم رجم لرجل الدين المغيثاتي وقال ان علم انه فضولي وفنت اداء الثمن هلك هكذا المالك ذكره في المتن في قال البديع وهو الاصح انتهى اشتري كرم او اكل الثمار ثم اطع على عيب فيه اوردوا اذا اشتري بغيره وكل من لينها ونقل عن ابي يوسف فيمن اشتري جارية لها لبن فارضعت صبيها ومن اشتري ثم وجد انها غيبا فله ان

يضا

ففسدت اشتري كرم او اكل
 الثمار ثم اطع على عيب
 لا يرد

تف
البيع لا يبطل
بالشرط
٦٢

زيادة التعريف بخلاف الحالة فان نقل فلا يمتنع
كأنه التقييد وأما الإجارة بعد الإجارة من المستأجر
الأول فالثانية فمستحقة للأول في حالة الإجارة لا يبطل
بالشرط في شأنه وكلاهما موضع شرط رهن
وكفيل وأحواله معلومين وأنها خيار أو نقد
ثمن إلى ثلاثة أيام أو تأجيل الثمن إلى معلوم وبطولة
من العيوب وقطع الثمار للمبيعة وتركه على التخلل
بعد أدركها على المفتية ووصف من عيوب فيه
وعدم تسليم البيع حتى يسلم الثمن وأردوه بعيب
وجذوكون الطريق لغير المشتري وعدم خروج
البيع عن ملكه في غير الأدي وأطعام المشتري إلا
إذا عين ما يطعم الأدي وتخل الجارية أو كونها مقينة
أو كونهما جارية أو كون الغرس مباحا أو كون الجارية
ما ولد أو كافيها الثمن في بلد آخر أو الحمل الأمثل
المشتري فيها له حل من الأشياء بخلاف التعلل
وخرجه تخلف وتعمل رقيقة على الثوب في خياطتها
أو كون الثوب سدا سببا أو كون الشخص مملوكا
بالسمن أو كون الصابون منجمد أو كذا جرة من
الزيت وبيع العبد إذا قال من فلان وجعلها
بيعة والمشتري في بخلاف اشتراط أن يجعلها
المسلم مسجدا أو أرض الجيران إذا عينهم في بيع الدار
الكل من الثانية كذا في الفوائد الزينية وبيع النخل
باطل ولا ضمن متلفه إلا إذا كان في كوارها غسل
فباع الكوارة وما فيه من النخل كذا في الخانية وفي
يجب ولا يجوز بيع دود القز ولا النخل إلا مع
الكورات

بلغ

بيع رطب ومحمد والشافعي يجوز الاستفاعة به
دحيونات استفاعة ثم قال والقوي على قول
محمد بن جده بنس ولا يبيع بزرود القز ولا يجوز
سحب حنيفة وعندهما يجوز كالزرد وعليه
سقوط وجوز بيع النبيذ مع العلق مع وبه
ينبغي حجة بن أبي الوصي إذا باع عقارا
مستحب في تقاضي نقض البيع أصغر للصغير
قال شيخنا ما هذا كان له أن ينقض ذكره في
ما دون ذلك وأما ابنه الصغير ولم يكتب له
رهن بكمه بولاية يبيع المصك كماله القنية ومن
أشبه المصدر هذا رجل اشترى من بعض السدنة
سرا لبعه قال لا يجوز فقبل له لو أن المشتري
نقيه أبي بركة خري قال يتصدق على الفقراء
الأجانب يوفى في الثمن يفسد البيع لا فرق
في ذلك بينهما إذا كان في البيع أو بوجه على
صحيح من الجواب ولو اشترى عبدا من بطيخ
أو خيار أو رمان فيه الصغير والكبير وكذا أرضها
وجملة من مباح لا يجوز وأن أفرع دواو غزل
ذلك من فضيلته البيع وبيع البيع على المعزول
عند أبي حنيفة وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه
الله ولا يجوز البيع والقبضة على الذي يجرى
ويبيع وعليه اسم والمعنى عليه إلا إذا كان
أعانه وبه وبه في أفاقته لأن هذه العواض
مقترنة بنود حتى أحرم رجل قال لغوه بعتك
حسب ببيت وما غنق عليه بابه لم يكن للمشتري

بيع الفاسد اذا بيع ثانيا يعقد الا اذا باعه المشتري
من بايعه شرح الوهبية اذا اشترى عبد او
بقرة فانفق عليه ما تم استحقاق الرجوع المشتري
عليه البايع بما انفق كما في القنية العشر حرام الا
في مسئلتين احدهما في الاول الحجة اشترى
الاسير المسلم من دار الحرب ووقع الثمن
درهم زيوفا او عرضا مغشوشة جازات
كان حرا وان كان الاسير عبد المبيع الثانية
يجوز اعطاء الزيوفا والناقض في الجبايات
كما في الفوائد الزينية وفي القنية اقر بعين انه
لفلان ثم اشتراه منه ثم استحققت فالأصح انه
يرجع بالثمن علي بايعه وقيل لا يرجع والمقصود
هو الاول ثم علم بعمله سسوط وقال اقر
بالمالك للبايع ثم استحق من يده فرجع بالثمن
لم يبطل اقراره حتى لو وصل بعد ذلك الي يده
بسبب ما خافه فهو يتسلط به بخلاف ما
اذا اشتراه ولم يقبله بالمالك لان نفس الشرا
وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل بخلاف
النص به نعم اقالة الموكل مع البايع او المشتري
انتهى ظهر بذرا البطيخ بعد الزراعة قضاء ومثل
البرور ورجع بالثمن اشترى بذرا البصل فزرعه
فلم ينبت وظهر انه فاسد رجع بالثمن كما في
الارضية اشترى ثوبا لم يره ليس للبايع ان يطل
بالثمن قبل الرؤية ما لم يره بالانواع يكفي
برؤية واحد منها الا اذا كان البايع اروي مما
راي

ما يشترط

راي وله الخيار اشترى زيت عند البايع فله الرد
وان لم تزن عيبه السندق وهو توسع بمفرط
في الغم عيب وان قبضه ولم يعلم انه عيب ثم
علم ان كان هذا عيبا يمتنع لا يخفى على الناس
كله وليس له رد اشترى جارية فهاقر حرة
ولم يعلم انه عيب ثم علم فله الرد والعيب ان
ان كان عيبا يمتنع الرد والا فلا ومن جنسها
باع سويقا مستوتا عي ان فيه كذا من السمن
او صابونا عي ان فيه كذا من الدخن او قبضا
علي انه اتخذ من عشرة اذرع والمشتري ينظر
اليه فظهر خلافه فلا خيار له اشترى دقيقا
فخبز بعضه فظهر انه فاسد يرد ما بقي ويرجع
بقصاص ما خبز هو المختار ولو كان سمن ايسا
فاكله ثم اقر البايع انه كان وقعت فيه فارة
رجع بقصاص العيب عندها وبه يفتي
اذا وجد بعض اجوز في سدا فان كان قليلا
جاز البيع استحسن لانه لا يخلو عنه الجوز
وان كان كثيرا بطل ورجع بكل الثمن لانه
جمع بين المال وغيره كالخرو العبد كذا في
المجتمعي اشترى بشر بضيقات فوجدا احداها
مزرعة لا قيمة لها او عشر بضيقات واحداها
مصحفة فاسدة لا قيمة لها فاسد البيع الكل
لانه اشترى مالا وغيره مال بخلاف التراب في
الحبوب لانه تضامن لعقده اليه انتهى كذا في
نقمية ثم تعرض لكافي فاسدات كثيرة

نفس
لا يقو المر

نفس
البيض الفاسد والبطيخ

الفاسد قول الامام وعندهما يصح في الصحيح وقيل
 يفسد العقد اجماعاً لان الثمن لم يفتقر وصاحب
 النهاية قال ان الاصح قولهما فان الثمن ينقسم على
 الاجزاء الاعلى القيمة وتماه في الوهبانية وفي الفتاوى
 بعث منك مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب
 والسيارات والمشتري لا يعلم ما فيها فهو فاسد لجهالة
 المبيع في الصندوق والجوالق ولو بعث منك نصيب
 من هذه الدار فشرط الجواز علم المشتري بنصيبه دون
 علم البائع وتصديق البائع فيما يقول هل تدخل
 ارض الشجرة في البيع يبيعها ان اشتراها المقطع لا
 تدخل بالاجماع وان اشتراها مطلقاً لا تدخل
 عند ابي حنيفة والي يوسف لان الارض اصل والشجرة
 تبع فلا ينتقل تبعاً وهو قول الشافعي وعند محمد
 وهو رواية عن ابي حنيفة وقول الشافعي يدخل
 ما تحتها بقدر غلظ ساقها وفي جميع النوازل
 والفتاوى الصغرى هو المختار وتماه في فتح القدير
 اشترى ما يتسارع اليه الفساد ولم يقبضه المشتري
 ولم ينقد الثمن حتى غاب كان للبائع ان يبيعه من
 اخر ويحمل للمشتري الثاني ان يشتره وان كان يعلم
 بالحال لان المشتري الاول رضي بهذا الفسخ دلالة
 فيحمل للبائع بيعه وحل للمشتري ان يشتره وانما
 كتبت لانها كثيرا ما تقع في الاسواق فتح القدير
 راجع ضيقة مشتركة بينها وبين ابنه البالغ واجازة الابن
 في بيعه وانما الاجازة لابن الاقالة ثم باعها ثانياً
 بغير اجازة لا يجوز ولا يتوقف على اجازة لان الاقالة

في البينة ما روي
 في البينة ما روي
 في البينة ما روي
 في البينة ما روي

يعود

يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والمخير
 عي اشترى كرمًا بالذهب ودفع مكانها حنطة ثم
 تفاسخ البيع له ان يطلب الحنطة اشترى عبداً
 فقطع يده فاخذ ارشها ثم تقايل لصحت الاقالة
 ولزمه بجميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش اليد اذا
 علم وقت الاقالة انه قطعت يده واخذ ارشها
 وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين التزك
 كما في الفتنة وجد بالادلة عينا بطريق السفر وهو
 يخاف على الحمل الذي حملة عليها ان تركها ومضي
 سفره قال يرد وهو معذور وضرب الغلام رضي
 بالعيب اذا زاد على ثلاثة اشواط ومداوة جرحه
 لا قال المشتري ليس به عيب لم يكن اقراراً بانقضاء
 العيوب حتى لو وجد عيباً رده ولو عين فقال ليس
 بايق صح اقراره ومثله في الشهادة ولو وجد به عيباً
 واصطلمها على ان يدفع البائع او يحيط دينار اجاز ولو
 دفعه المشتري ليرد لم يجز لانه رضي والبراءة من
 كل عيب لاني العقد ويعده جازع عندنا السلم
 جازع في الخبز على الصحيح ويجوز السلم في الباذ
 بخان عدد اوط حسن والسلم في الكاغد يجوز
 عدد الواسم من البلد حنطة بالسواريسم
 حيث الحنطة اعتبار المكان الملك وجميعها
 ان مكان القرض والغصب والاستهلاك
 يتعين للايقاض يجوز السلم في كل ما هو من
 ذوات الامثال كالقطن والكتان والابرسيم
 والنحاس والتبر والحديد والرصاص والصفر

تفاسد

قف ضرب الغلام

والشبه والمنا والوسمة والرباجين الباسه والغزل
من زوان الامثال ولا يجوز في زوان القيم ولا تختلفوا
في قدر الاجل والمطلوب يدعي اكثر فالقول لرب
السلم لا نكاه الزيادة وان اقاما البينة فلمن
ثبت الزيادة لانها شرعت للاثبات ولا تختلفا
في مضي الاجل بعد ما اتفقا انه شهر فالقول
للمطلوب لانه ينكر استيفاء حقه والبيته بينته
لان ثبتت الاجل في وقت ينكر خصمه ولا يختلفا
في راس واقاما البينة عنداني حقيقه والي يوسف يفتي
بسلم محمد يفتي بسلمين الا اذا لم يكن عملا
بالشهادتين لا يغير المستصع على اعطاء الثمن
وان شرط التعجيل لان العقد غير لازم في حقه
لو باع نصف عبد مشتركون بينه وبين غيره فانه
ينصرف الي نصفه يصحها الكل من المجتبى وفي
الفتية تجاري استقرض من سمر قندي حنطة
سمر قندي ليدفعها بخاري ليس له المطالبة
الا بسمر قندي اذ لا قد يجب على المشتري في
الصحيح وعليه فتوى الصدر الشهيد والحاضي
وهو المعنى به في المذهب كذا في شرح الوصايا
تفتي ريش الطائر المذروح منع الرد بالعيب
ثم باع منه ذنبا للبذر وقال اذ رعه فان لم يثبت
فانا ضامن هذا البذر فروع فلم يثبت فعليه
ضمان النقصان لا غير ثم باعته فوسا به جراحه
وقال للمشتري لا يتحقق ضمان فان هلك بسببها
فانا

المال
تد
المال

فان ضام في خذ و هلك بسببها رشي عليه
ويؤكل باع منه ابر يسما كذا ما فوزته عليه
وقسمه في حقه مدة وقال اوجدته ناقصا
فان من اقي بفضه كذا ما فلا رشي به ولا يسترد
حصة نقصان من الثمن اذا لم يكن ناقص منه
سمر ولا تقاوت اوزنين ابر ابيع مشتري
عن ثمن بعد قبض ابيع ثم تقايل لا يبيع ثم
استقر في شهاد به حل وموثة ونقله في موضع
اخر ثم نقلا بموثة الرد على البائع فثرون رجلا
جرو واستقرضوا من رجل وامرؤان يدفع الدرهم
يوحد منهم يدفع ليس له ان يطلب منه الا
حصة قال رحمه الله وحصل نقد اربعة مثله
اخر في ان التوكيل بقبض القروض يصح وان لم
يصح التوكيل بالاستقراض والله علم كذا الفتية
وومشتري طاحونة وكانت في يد مدته ثم استحقها
مستحق فليس له ان يطالب المشتري بفعله
انما حوالة لانها ليس من اجزائه باع من
كسبه وقعله كذا معين الحكماء فتاوى جواهر
افتوى اذا قال البائع العاقل طلقت امرأتي وانا
صبي وبعثت ذري وانا صبي او قال طلقت امرأتي
وانا مجنون وقد كان جونه معروفا كان القول
قوله ذكره الرشي في باب جناية املوك والحناية
عليه وبه جماع اصغر الفتاوى بوبع شيئا وثمن
غلب زيد على قذره فليس علي كذا من يقضه
كذا عن التارخية بيع الشئ با صعد فيمنه

قف
استحققت من يد

قف
طلاق الصبي والمجنون
ويصح

يجوز ذكره الزبلي في شرح الكفر من كتاب الغضب وفي
القضية ان بيع ما يساوي طسوج سطوح بعشرة
دنانير جائز فان غلب فاق الدليل ان بيع موجود
ملوك له بالتراضي وقال السيد تقيي اما ان تكون
مخارجة عن راض منهم رجل باع من مال المست
ثم استامه بالكثير مما باعه فظن في ذلك اثبات من
اهل البصر والامانة ان قال ان ما باعه فهو قيمة
لا يلتفت الي زيادة من يزيد لان ذلك قد يكون عند
تحقق الحاجة فان زاد على قيمته عند الحاجة ولا يصير
ذلك قيمة له وان كان يشتري من الزيادة فالكثير في
السوق باقل فباعه في السوق لا يجب على الوصي
بان يبيع على المزايعة بل بعدد في ذلك على قول
عدلين في القيمة ان اخبر ان ذلك قيمتها يكون
ذلك قيمة لها كذا في التوكلية قال في النصاب
عليه دين فطالبة رب الدين فبعت اليه شعيلا
قدر معلوما قال خذ منه نصف البلد والسعد
لها ما معلوم كان يبعوان لم يعلمه فلا كذا في الجبتي
والاصح ان لا يجوز بيع ما يفضيه موجود وبعضه
معدوم قال النسرخسي كذا في شرح الكفر وغيره
المشايخ ان اذ ادعي احد شرط الخيار لاجل
وانكر الاخر فيكون القول قول المكره او ان تقف
على شرط الخيار لاجل وتنازع في مقدار ذلك
كان القول قول من يستفيد من حصة ذكره كولو اني
كوباع بالفرد هم حالة في شرط وبنافه مؤجلة
فانشر واسد لا اشتري في قوله من حيث
معني

المعني لان الحالة جبر من المؤجلة كذا في البدايع وفي
قواعد شيخ الاسلام رجل اشترى من آخر كراويا وكل
نزلها سنة ثم تقابل الاربع وهكذا اذا هلك
بالزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها
لا جبري خلاصة ولو لدان المبيعة ولا يعني
بعد القبض ثم تقابل الاقالة باطالة عند لان
الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة اذا كانت
بعد القبض شعدر معها الفسخ حقا للشرع
بخلاف ما قبل القبض والحاصل ان الزيادة متصلة
كانت كالسمن او منفصلة كالولد والارض والعقد
اذا كان قبل القبض لا يمنع الفسخ والرفع وان كانت
بعد القبض متصلة فكذلك عند وان كانت
منفصلة بطلت الاقالة لتعذر الفسخ معها
والاقالة لا تصح على قوله لا فسخا واما الاكساب
فلا تمنع الرب بالعيب ولا الفسخ بحال ويكوف
المشتري كذا في فتح القدر ط اشترى منه دهن
ودفع اليه قارورة فليزنه فيها فوز فيها بخضرة للمشتري
فقيص وكذا بعينه في الاصح وان كان في بيت
البائع وكذا اسائر الكمليات والموزنيات اذا وزنها
ثم جعلها في وعاء المشتري بأمرة وفي جوالق
البائع بعد الاستعارة بعينه باغية المشتري
اختلفوا ولو قال ابعته مع غلامك او غلامي
ففعل فضاع في الطريق فمن مال البائع وتو قال
ادفع مع غلامي او غلامك ضمن المشتري لانه
توكيل عصب شيئا بعينه ثم اشتراه صار قابضا

بالبراء وليس للبائع حبسه بالتمن بخلاف الودعة
والعارية الا اذا وصل اليه بعد التخلية العقد يقتضي
تسليم المبيع حيث هو وقت العقد هو المذهب
وقيل في مكان العقد استري في المص حنيفة في
السوا يجب تسليمه في السوا كذا في المحتج
وفي بيع خفي المهر في الطبرقي روايتان وكذا بيع
الشرب فالمعتد لا اقاله الا قاله صححة الا في السلم
لو كان المسلم فيه دين اسقط والساقط لا يعود
كما ذكره الزيلعي في باب التماثل كما في الفوائد الزينية
الوكيل بالبيع اذا قال العقد صح اذا لم يقض التمن
فلو قضى تم اقاله لا يصح وكذا اذا كان علي الوكيل
دين لرجل فاحاله علي المشتري ليأخذ التمن ثم
اقاله لانه بالحوالة صار قاضا دينه وضام للوكيل
التمن وبقا لله اراد اسقاطه فلا يعتبر كذا في الخلاصة
وفي الفوائد الزينية اقاله الوكيل بالبيع ثم يقض
واما اقاله الوكيل بالشئ الاصح لانه لا يمكن انفاقا
كذا في شرح الجميع الجملة في عدم رجوع المشتري
علي بايحه بالتمن عند استحقاق المبيع ان يفسر
المشتري انه باعه من البائع قبل ذلك ولو رجع عليه
لرجع عليه كذا في البرازية المصحح الربا حرم
مسائل بين مسلم وحنفي منه وبين مسلمين
اسلمامة ولم يخرجها البيهقيين المولي وعبد
وبين المتفاديين وشريكي الغنائ كما في الاصح
الكرمان كذا في الفوائد الزينية ولو باع علي ان
يحميل المشتري البائع علي غيره بالتمن فسد قبالة

قف
اقالة الوكيل بالبيع

قف
الحوالة بالدين

وجاز استئصال رجل باع اولوة علي انها تترك
مشفلا فوجدها البتر سئمت للمشتري كما لو
باع ثوبا علي انه عشرة اذرع فوجد اكثره ولو باع
شاة علي انها حامل فسد البيع لان الولد زيادة
من غوبة وانما هو هو ملة لا يدرى وجودها فلا يجوز
ون ادعي احدهما البيع من طوع ولا خسر من كراه
اختلفوا فيه واصبح ان القول قول من يدعي الطوع
كما في الصغير والفاقد وكذا لو اختلفا علي هذا الوجه
الطوع في الصالح ولا في الركان القول مدعي
الطوع والبيضة بينه الاخر في الصغير من الجواب
وقال بعضهم بينه الطوع او في كذا في فتاوى
القاضي باع صبعة باربعين واخذ خمسة
وثلاثين واشتري بالخمسة الباقية من المشتري
شاة بمحرقا قيمته قليلة ثم تبين بطلان
البيع او ردها المشتري بعيب او بشرط او خیار
ليس له ان يطلب الخمسة التي باع ذلك
نهارا وواقعه غيره فيه كحالة القسبة رجل اشترى
ارضا فوجد فيه ضريرا غير اناس كان له
ان يرده بالجملة ولو اشترى كرفا فوجد فيه بون
التمل كثير كان له ان يرد رجل اشترى شاة
فوجدها مقطوعة الاذن ان اشترى بها الاضحية
كان له ان يردها وكذا كلهما يمنع التضحية وان
اشترى بها لغير الاضحية لا يكون له ان يردها
الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف
البائع والمشتري فقال المشتري اشترتها بالاضحية

قف
بيع الشاة بشرط الحمل
فاقد

وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمن التسمية
 القول قول المشتري ان كان من اهل ان يفتي اذا
 اشترى جارية وقضها وباعها من غيره فوجد
 المشتري الثاني بها عيبا فزوها ساب المستري الاول
 باقراره بقضا القاضي ان كان عيبا لم يثبت مثله
 كان للمشتري الاول ان يردوها على البائع بذلك
 القضا وان كان عيبا لم يثبت مثله فزعتها المشتري
 الاول بقضا القاضي باقراره لم يكن ذلك رد على
 البائع الاول الا ان البائع الثاني اذا قام البيعة على
 ان هذا العيب كان عند البائع الاول فليتنا ويرد
 على البائع الاول كماله فتاوى قاضي خان باع عقارا
 وبعض اقاربه حاضر بعلم البيعة ادعي لاشتمع
 دعواه كذا في الكتاب قال الزليقي لم يعين القريب هنا
 وفي الفتاوى في البيع عنه فقال بوجاهة عقارا
 وابنه او امراته حاضر يعلم به ويصرف المشتري
 فيه زمان ثم ادعي الابن انه ملكه ولم يكن مسند
 ابيه وقت البيع اتفق مشايخنا على انه لا يسمع
 مثل هذه الدعوى وهو يلبس بحضرة و
 عند البيع وتركه مما يضع اقراره بانه ملك
 البائع وان لاحق له في البيع وجعل سكوته
 في هذه الحالة كالاقتضاء بالاقترار قطعا
 للاطلاع الفاسدة لاهل العصة لا ينزله لئلا
 انتهى وفي التزوية باع شيئا وزوجه وبعض قاضي
 حاضر ساكت ثم ادعاه لاشتمع وحيث رد البائع
 في فتاواه انه يسمع في الزوجية لا في غيرها

حاضر مع عقار ثم ادعي
 لاشتمع

ائمة خوارزم صدقوا في ذلك لان اجابي قل سكونه
 وقت البيع والتسمية وسبق ما اشترى فيه زرع
 وبناه حيث شمس دغلا على ما عليه الفتوى
 وقطعا للاضطرار بساير ما يري من اهل الفتوى
 ملك رجل والمالك سائت حيث يكون سكوته
 رضي عندنا خوارزمي ان يباي ويملك له اسم
 وكذا الرزقي انه في كتابه لا يفتي من الفصل الحادي
 عشر بعد ذكره في مسئلة المتقدمة خلاف بين
 ائمة بخاري وائمة سمرقندون فتخارزم علي راي
 ائمة سمرقندون في الفتوى يتامل مفتي في ذلك
 ان راي المذموم السكت الحاضر المحاضر ذا حيلة افعي
 بعدم السماع بين الغالبين اهل الزمان الفساد
 فلا يفتي الا بما خلفه اهل خوارزم وفي الذخيرة لو
 جاء المحاضر الى مشتري باسناد باع لثقاضي
 الثمن وتقاضه يسيره الذنوي بعد ذلك
 لان ثقاضي الشرازة سبيع انتهى لو باع عبدا ثم
 ادعي انه حر او راي انه قسم ثم بانه فانه يسمع
 دعواه رجل اغير علي وواجه فوقع البعض في يد
 انسان فذهب به الى السوق يبيعه فجار رجل
 يريد ان يشتريه فورا فسمعه ثم امعن النظر فيه
 فاذا هو نور الذي اغير عليه فادعي انه ملك لاشتمع
 دعواه لان الاستدراك قراءته انه ليس له كفتي
 فتاوى القاضي شتر في قريب مفضة بفضة لا يجوز
 لان ان لم يضر في التراب شيء قطعا هو انظر بقره
 بيع مفضة باعسة مجازفة محمد نون شدة بتراب

فضة لا يجوز لأن البايين هما الفضة لا التراب
 ولو استراه بتراب ذهب أو بذهب حار لعدم لزوم
 العلم بالمال ثلثة لا اختلاف الجنس فلو ظهر أن البايين
 في التراب لا يجوز وكلما جاز فشتري التراب بالبحار
 إذا راى لأنه اشترى ما يره كما في فتح القدير
 اشترى دارا فوجد في جدرها مدر صهرات قال
 البايين هي له كانت له ويردها المشتري عليه لأنها
 وصلت إلى المشتري من يد البايين وإن قال ليست
 لي كانت بمنزلة النقطة كذا في قاضي خان اشترى
 أرضا بمقوقها وانهدم حائط منها فإذ فيه رصاص
 أو سراج أو خشب إن من جملة البناء الذي يكون
 تحت الحائط يدخل وإن شيئا مودع فيه فهو
 للبايع كالذئبان المودعة من في جذع الدار المبيعة
 قالت قال البايين ليس لي حكمه حكم النقطة من
 البازية اشترى بذر البطيخ على أنه بطيخ كذا فإن
 نوعا آخر من البطيخ جاز البيع لأن الكل بزره ولو
 اشتراه على أنه سقوي فزرعه فبان خريفا ذكر
 أبو حفص الكبير عني أن البيع باطن فيستروا الثمن
 ويرد مثل البذر فعلى هذا إذا بان نوعا خريفا
 الثمن ويرد مثل البذر لأن الأجناس مختلفة
 وهذا أصح والذئبان اشترى بذر الغنم البقي أو بذر
 البطيخ فثبت بذر الغنم بالبيع باطل ووضع المسئلة
 فزهر للبايع في حب القطع إذا لم يثبت وقال لا يرجع
 لأنقص لأنه استمساك البايين ولا يرجع بعد
 كذا لأن وقد يزرعه وهو مشتري بذر حن وزرعه ولم

ما لا يملكه
 البايين
 في التراب
 لا يجوز
 وكلما جاز
 فشتري التراب
 بالبحار
 إذا راى
 لأنه اشترى
 ما يره كما في
 فتح القدير

يثبت أن علم أنه لفساد البذر يرجع إلى ثمن
 أن لم يصلح لشئ آخر ويثبت فسادها بقاء البنية
 وأقرار البايين أو تكوله كذا في البازية اشترى ما
 في يده ولم يعلم بمقداره جاز البيع ولو قال جميع
 ما ملكه بعته من فلان فلان كان البايين فاسدا
 كما في الحامية وسئل شيخ الإسلام سراج الدين
 قاري الهداية عن شخص اشترى من خراج ما
 يملكه من نفود وبضائع وغير ذلك فهل يقع ذلك
 فأجاب أن علم المشتري بجميع ما يملكه البايين صحيح
 البيع ولا يضر جهل البايين بمقداره انتهى فثبت
 فيحمل ما في قاضي خان على ما إذا لم يكن المشتري
 عالما به فيحصل به التوفيق ويدل على وجوب
 اعتبار هذا التفصيل ما ذكره البازية فتاواه
 من أن جهل البايين بالمبيع لا يمنع وجهل المشتري
 منه وما ذكره صاحب خلاصة الفتاوى في رجل
 قال لا خريعتك جميع ما في هذه القرية من الدقيق
 أو البر أو النياب هنا خمس مائة أحد هذه
 الثمانية الدار الثالثة البيت الرابعة الصدوق
 الخامسة الخواص وكل وجه على وجهين علم المشتري
 بما في هذه المواضع أو لم يعلم أن علم جاز في الكل وإن لم يعلم
 ثم في القرية والدار لا يجوز بيع الباقي جاز انتهى
 وما في قاضي خان في رجل قال بعث منك نصيبين
 في هذه الدار بكذا جاز أن علم المشتري بنفسه
 من الدار وإن لم يعلم به البايين لكن يستحب تصديق
 البايين فيما يقول فإن لم يعلم المشتري بنفسه

لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 علم البائع بذلك أو لم يعلم بآفة مال ولا شيء ادعي
 فيه الغبن الفاحش لا يسمع وقع الدلال الثوب
 لا ظالم إلا يحسن استخلاصه ولا أخذ الغبن منه لا
 يضمن إذا كان الظالم معروفاً ووقع الدلال أو أوكيل
 الثوب إلى من يعرضه على البائع أو على من يريد اشتراؤه
 فتسوى أوضاعه بأن حرب به الأخذ قبل أن يوازن
 بالدفع يضمن فإن اردن لا وقبل يضمن مطلقاً
 وهو الأصح قال صاحب المنظومة يضمن واختار
 بعض أنه لا يضمن إذا انفارقه فإن فارق يضمن
 كما علم في الموضع الثاني والتجسس على إن المدفوع
 إليه أن كان مأموناً لا يضمن لأنه ما زون بالدفع
 التي عادة ولا يضمن وفي بيع الشجرة لا يدخل
 مواضع العروق تحت البيع عند الثاني وأوصية
 والوقف كالبيع وعند محمد يدخل وعية الفتوى
 كذا في الزاوية رجل يبيع شيئاً قال المشتري
 أقلني بالبيع فقال قد قستك لم يكن ذلك
 أقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك
 قبلت وعن أبي يوسف رحمه الله ثم لا أقالة
 يقول المشتري قد أقلتك بعد ما قال له البائع
 أقلني كذا في الخامسة وفي شرح القدوري لا أقالة
 تثبت بل يظن أحدهما يعرضه عن المأضي
 والآخر عن المستقبل كقول ابن جنيح أقلني
 فيقول له صاحبه أقت وتال محمد هو سبيع لا يبيع
 إلا

قف
 حكم الدلال

قف
 يدخل موضع العروق

لا يلغى بوعده عن الماضي وفي الفتوى
 اختار قول محمد كذا في الخلاصة وفي الفوائد الظهير بية
 وهما مسمومة خمسة وعشرون من اشتري عبد صغيراً
 فوجده يول في لقا أش كان له الرود ولو تعيب
 يعيب آخر عند المشتري كان له أن يرجع بالنقصان
 فإذا رجع به في كبر العبد هل للبائع أن يسترد
 النقصان لئول ذلك العيب بالبيع لا روية
 فيها قال وكان الذي يقول ينبغي أن يسترد
 استدلالاً بمسلكين أحدهما إذا اشتري
 جارية فوجد صداقاً زوج كان له ردها ولو تعيبت
 يعيب آخر رجوع بالنقصان وإذا رجع به ثم أبانها
 الزوج كان البائع أن يسترد النقصان لئول ذلك
 العيب فكذلك فيما بحث فيه ولثانية إذا اشتري عبداً
 فوجده مريضاً كان له أن يرد ولو تعيب تعيب آخر
 رجوع بالنقصان فإذا رجع ثم برى بالمداواة لا يسترد
 ولا استرد ولو ببيع هناء بالمداواة فيبغي أن
 يسترد انتهى كذا في مع القدير بيع الحنطة بالحنطة
 بمجازفة لا يجوز كذا كل ما يكال أو يوزن فلو ظهر
 التساوي في المجلس يجوز بعد لا فتراف من
 المجلس لا يجوز عند اختلاف التقاض في بيع
 الطعام ليس بشرط بخلاف الذهب والفضة
 الكل في الأصل في الخلاصة لا في ما يكون مال
 الربو من الحنطة وأمثالها نصف صاع حتى لو
 باع مؤبناً من الحنطة أو الشعير مثلاً ثلثة أمثالاً
 يجوز بيع مؤبناً من منه يجوز وما دون نصف

صاع في حكم الخفنة وفي الاسرار ما دون المحبة من
 الفضلة والشعيرة من الذهب لا قيمة لها ففي له
 حب وقيل لا رواية في الخفنة بالغميز واللب
 بالجوز والصحيح ثبوت الربو امن مستاتمن
 من اهل دار ناسيا كان او ذميا في درهم او
 من اسلم هناك باشر معهم من العقود التي لا
 تجوز في بيتا الربويات وسبع المنة جاز
 عندها وعند اليوسف لا يجوز الا ما يجوز
 في دار الاسلام كذا في المجتبى ولا يجوز السلام
 في الطيور ولا في لحبها وان كان ثوبا لا يتناول
 كالعصفور رجل امر قلميذه ان يبيع الامتعة ويدفع
 الثمن الي فلان فباع وامسك الثمن حتى هلك
 لا يضمن بتاخير كذا ويصدق البيع بالنسيئة
 بشرط العوض عند قبضها ويبيى عليها احكام
 البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها اذا باع
 الرجل واشتبع من الاشهاد عليه اختلف المشايخ
 فيه وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك
 ولا يجبر على الاشهاد وقال محمد بن المزهرى
 رحمه الله تعالى يشهد اثنين ثم الشاهد يشهد
 اثنين ثم الشاهد ان يشهد ان على شهادتها
 وان رفع الامر الي القاضي وراى القاضي ان يامره
 بالاشتراك كان له ذلك ولو امتنع البايع عن كتب
 الصك لا يجبر عليه وان كتب المشتري صكوا جبا
 باعدول في ابيع وكله ان يقر بالبيع ليس
 لبايع نسيئة وان اقر يقر بحضوره ان يجلس
 القاضي

بيع

القاضي فان اقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي
 سجلا ويشهد عليه كذا في قاضيان ما لا اطلاع
 عليه الرجال من العيوب يشهد بقول امرأة واحدة
 في حق الخصومة لاني حق ابراد مجدي في حروف
 المصحف سقطوا اشتراه علي نه منقوط بالخط ويوجد
 علي خلافة او انه جامع فوجه يمين او اية ساقطة
 رد كما في البرزخية باع ارضا ولم يذكر الخراج ولم
 يجعله شرطا في البيع جاز ابيع ثم يتقرر ان
 خراجها كثير امثل ما بعد ذلك غيبا في الناس يجر
 المشتري بسبب الغيب واذ لم يكن ذلك فلا خير
 له رجل باع ارضا علي انها غير خراجية فسد البيع
 وان لم يكن علمه بذلك جاز ابيع ويحجر المشتري
 ارضا علي ان البايع يتحمل خراجها فقبضها
 المشتري فاخذها الشفعة واستغنى علي من
 ان البيع بهذا الشرط جائز فخره فاسدا
 قال القاضي لا مام ابو علي النفسى رحمه الله
 البيع بهذا الشرط فاسد وفي ابيع الفاسد لا يثبت
 للشفعة حق الشفعة مالم يسطر حق البايع في
 الاسترداد فان كان الشفع اخذها براضها
 كان ذلك بيعا مبدءا وان شرط في الاخذ بالشفعة
 ان يتحمل البايع خراجها كان الشفع ان يرد ولا لا
 رجل اشترى شجرة بشرط ان يقيمها بثلثها او اية
 جواز والصحيح ان يجوز وليسته في ان يقيمها
 من اصلها وان اشترى الشجر بشرط القصع
 قال بعضهم ان بين موضع انقصا وكن موضع

قبض
المشتري مصحف

وقد
خراج الارض

القطع معلوم عند الناس ولا فائدة في بعضه
 يجوز البيع على كل حال وهو صحيح بل لا يقطعها
 من وجه الأرض ولا غيرها في الأرض فلا تكون له
 الا بشرط وتماه في التوقيت في خفية الله تعالى اعلم
 كتاب
 قال الله تعالى وكفره رزي في ضها الى نفسه
 وفي الشرح صفة دوسة في مظنة في الدين
 على الاصح والاصيل في جريد قواصلي الله عليه وسلم
 الزعيم غارهم في صروب ثمانية بالنسب وكفالة
 بالمال فالكفالة بالنسب جائزة والمضمون بها
 احضار المكنول به وفي مجتبى الامتناع عن
 التكفيل اقرب الى الاحتياط لانه مكتوب في
 التوراة الرعامة يؤخذ بالامة واوسعها ندامة
 واخرها غرامة ويقاب التكفيل بتسليم بنفس
 الاصيل اذا عرف به بنية او علم القاضي
 او كانت له عادة في خراج في موضع في كل سنة
 فيؤمر التكفيل بالانها في اليه واحتياط ويستوثق
 القاضي منه بكفيل وان لم يذهب الى اقتراح المسألة
 ذهبا واياها او ابد منه فان لم يحضر اليه حبس
 ان كان يقدر ان يبيده بوجه ما والا تزل
 فان لم يكن الاصيل خيرة معروفة فالقول
 للتكفيل ان لا يعرف موضع فانه حلف او اقام
 بنية ان خصم غائب لا يدري موضعه تدري
 المطالبة وقتها است الى قوله ويجيب الى
 ان يقهر بخيرة وتوسد له وسلم احدهم يري

في بعضه
 في ضمن له اهل التي له على فلان في وقت
 فدون نه قصاصا قبل ضمان الكفيل فان
 ان صير يدون التكفيل لان قول الكفيل كان
 في رتبته بين من يتفاهه ولا يبرأ الكفيل
 في مخافة شخص الكفالة بالنفس موت
 فيصوب وتكفيل في الخطا في الكفيل والحدادة
 في شرح هو بنية معدي في التفاهة انما تبطل
 تكون رب حق وهو مكفول له قال وهو غريب
 لا يعرف غيره ومعرفة من المذهب انما لا تبطل
 وتستحق بضالته في الوصي او الوارث اترى
 وقان في ضمان رجل كفل بنفس رجل فان
 مكفول به كانت الكفالة مبرا او لورثته
 بخيرين تكفيل في يومات الكفيل بالمال
 قبل ان يجر عليه لرجل يسقط مومن من له
 او جوار في شدة يرجعوا على المطلوب
 الذي جردوا تكفيل ما يستحق الرجوع على
 في صلب ياتيه له وقد انتم الذين مولا في
 يستحق الرجوع بالذين مولا ولا تقوم الولاية
 منه منه الرجوع وومات المطلوب قبل اجله حل
 عليه ولم يحل على الكفيل اما الاصيل فانه مان
 من به ارجل واما التكفيل فانه لو اسقط الاصيل
 في حياته ارجل يسقط حقه ولا يسقط في
 حق التكفيل لانه يري في تكفيل زيادة لم
 ترو سفير في سقت لاجل غيرة كذا في

في

نحو الخبة وفي شرح الوهبانية لو كان المال المكفول
موجلا في سسوطاته بجل موت الكفيل وبوخذ
من تركته ويرجع الورثة على المكفول حتى يجل
الاجرة ويجمعون زفر يقول ان ورثة الكفيل يجمعون
في اجل ويسقط اعتبار الاجل انتهى وقرئ القسمة
للقاضي شيد جبار وسيف السابلي وقالت
الدين بغير ان يمدون بالكفيل قبل حلول الاجل
ليس به ذنب قال المديع وهو الظاهر وفي رواية
استثنى به ذلك ثم رمل في فتاوى الفقهاء العصر والعلما
الترجائي وقال له دين موجب الى شهر وثبت عند
القاضي ان المديون يذهب سنة الى هكاه اميد
ويطلب الدين كفلا بالدين يقضيه اذا حل الاجل
فان عرف المديون بالمطل والنسوق باخذ كفلا
والافلا وهكذا في جملة الفقاري وقال الاسعجاني
ليس له اخذ الكفيل مطلقا في هذه الناحية
ومر شرح الفتاوى وشرح ظهر الدين قال المديون
اسفر قبل حلول الدين قرب حلول ام بعد وليس له
للمدين يسعه لكن يسافر معه الى اجل قيمته
مع السفر حينئذ الى ان يوفيه وفي الترانة ضمن
عن رجل ما زال يقسم ان اراد المطلوب اخرج الى
تجارة ومنعه الكفيل ان ضمانه الى اجل فلا سبل
له عسرون لاجل له ان باخذ حتى يخلص باذا
المال ولا يرد وفي الدين الموجل اذا قرب الحول
وردم مديون لمساقة لا يجب اعطى الكفيل
وحتى يحد في خلاصة عازي الى الاقضية
ونقد - سقط - وجمعا فنت وسيل شيخ الاسلام
سراج

سراج الدين قاري الهداية عن مديون عليه دين
الي اجل قريب قصد السفر البعيد هل يبيع ويترك
بكفيل فاجاب اذ لم يجل الاجل لا يمنع ولا يلزم
بكفيل بل يقال لرب الدين ان اردت فاخرج معه
فاذا حل الاجل طالبه بذنيك والله اعلم رجلا
عليه دين فكفل احدهما لصاحبه من الدين
لا تصح ولو بيع احدهما اذ انصيب صاحبه من
الدين كان جائزا وكذا الرجل اذا مات وله دين على
رجل وترك ابني فكفل احدهما لآخره عن
المديون بحصة اخيه لا تصح كفالته بحصة الخاتمة
اذا كفل المملوك مولاه باذن وليس عليه دين
يجوز لان الحق في ماليتة لمولاه كالمورثه فلو اراه
ولا يكون له الرد على سيده بشئ وقال زفر يجمع
وان كفل باذن سيده يدين يستغرق قيمته
كفل بدين اخر يستغرق قيمته باذنه ان لم يجل
الثاني لان شرط صحة هذا الالتزام ان يجل
فراغ المالمية فلما لم يقض الاول لا يصير هذا الشرط
موجودا فلا يثبت الثاني فلو اعق قبل ان يقضي
دسته لزمه الثاني لان المانع اشتغال المالمية بحق
الاول وقد زال سلطان المالمية بالعق فاستوفى
الدين عليه ولو كان مولي العبد صبيا فاذن هو
اوابوه او وصيه للعبد في الكفالة لم يجر كذا
في شرح الوهبانية وليس للمدعي ولا للقاضي
طلب الكفيل بغيره في عليه دعوى قبل بيان

الدعوى بوقول بائع خمسة مائة على فلان وقيل
 الدائن مبيع كسب ما دونه فبجني به ان باخذه
 من المدلولين ويدفعه اليه ان شتر الوكيل
 بالشراف طالب البايء موكول بالثمن فكفل به
 رجل ليصير كذا في اسبعية جهالة المكفول عنه
 تمنع صحة البعثة ينول ما بيعت به احد من
 الناس وبذا مستوفاة صحة الكفالة ذكرها
 الشيخ سي في باب امانة بالنفس والوكالة
 بالخصوصية من شرحه لك في كذا انقلت من موضع
 ثقة قال لامانة بنية مدست حية ودمت
 حيا تنقشت شي يصح ثم لا يصح حتي يقول
 فالنقطة التي يجب علي بيبي فعلي سقطت
 وكيل باع وضمن ثمن موكله عن المشتري
 لا يصح لانه يلزم مضاربة بواضعه علي نفسه
 لنفسه وبه نص وبذا مضارب ضمن الثوب
 لرب مال وكذا لو احتار بالثمن علي نفسه
 حت وبذا الوصي وبذا ضمن لنقاضي واليتيم
 بعد بوعه لم يحن بخلاف نقاضي او امته لو باع
 وضمن للتمتع بعد بوعه جاز وكذا الوكيل يقضي
 الثمن لو كفل عن مشتري موكول كذا في الفتنه
 رجل كفل عن رجل باع بعهده ادي الكفيل
 ان الالف اني هو وكيل لها عن خنزير لو عن
 خنزير وما اشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل
 فود رواءه سنده وقرر لمقول له بذلك
 وسمو به بنيه لا تقبل بيبته وورثان
 بخلاف

في
 في
 في

في
 في
 في

بعضه قال لا يلتفت اليه للتناقص لان سماع
 في يقضي ما تم من جهته وتماضي فتاوي القاضي
 ادب سبيل لوجوب براءته مما يطالب الاداء
 احال الكفيل علي مدبول وشرط براءة نفسه خاصة
 كذا في اعداية العدة ولا يوجب الرجوع فلو قال
 سبت هذا الطريق فانه امن فسلكته فاخذ
 اسير من وكل هذا الطاهر فانه ليس بمسوم
 وكره ثاقلان وكذا لو اخبره رجل انها
 حرة فتزوجها ثم ظهر بموكة فلا رجوع بقيمة
 الوعاء في الخبز الا في ثلاث مسائل الاولى اذا
 كان المبرور بالشروط كالزوجه امرأة علي انها
 حرة ثم استحققت بعد الاستيلاء لا يرجع بقيمة
 البناء لو بيى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان
 يسلم البناء واذا قال لاهل السوق باعوا
 انني قد اذنت لاهل التجارة فظهر انه من غير وجوب
 عليه للغير ثم واذا قال لاهل السوق باعوا عدي
 فقد اذنت لاهل التجارة فبايعوه وحقه دين ثم ظهر
 انه عبد لغيره رجوعا عليه ان كان الاب حر او الا
 فبعد ايقظ وكذا اذا ظر حر او مديون او مكاتب
 ولا يبيد الرجوع عن اضافته اليه والامر لما بعته
 كذا في ما دون السراج الوهاج كذا في ان
 يكون في عقد بيع ثمنه الى الدافع كالوعدة
 ولا جرة حتي يوهلك الوعدة او العين
 مستجرة ثم استحققت وضمن المورع والمستاجر
 فانه يرجع عن الدافع بما ضمنه وكذا امن

قف
 العور لا يوجب
 الرجوع

قف
 المسائل التي توجب
 الرجوع في العور

فانه يرجع علي الخبير
 بما عزمه المستحق
 من قيمة العور الثاني
 ان يكون في ضمن عقد
 معاوضة فمردعه
 لمشتري علي الدافع
 بقيمة العور اذا
 استحققت و

كان معناه وفي معارضة والصفة لا رجوع لان
 التبعي كمن تقسيمه وتماه في الثانية في فصل
 الغزير من بيبي وقد ذكر في الفينة مسائل مهمة
 من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دلالا
 فاشترى بياضه قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته
 وقد اشترى نفسه في نفسه فانه يرد مثل ما اتلف
 ويرجع بانته ومنه اذا اغر البائع المشتري وقال
 له ثبته متاعي كذا ان شتره ثبته علي قوله ثم
 ظهر منه غبن فاحش فانه يرده وبه يفي وكذا
 في المشتري البائع ورده المشتري بغرور الدلال
 وما ترواه فربن قول الرزقي في باب ثبوت
 النسب ان الغرور باحد امرين بالشرط او
 بالمعاضضة فانه كذا في القوائد الزينية رجل له
 علي آخر مال وبه كفيل فابرا الطالب الاصيل
 ان قيل الاصيل ابراه بري الاصيل والكفيل جميعا
 وان رد الاصيل ابراه مع رده في حقه فيبقي المال
 عليه وهذا لا ينفي اختلاف فيه المشايخ ولو
 ابراه بغيره فان الاصيل قبل الرد والقبول كان
 ذلك ثبوت ابراه المديون بعد موته فرد وامرته
 ابراه بغيره ان يراي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى
 ولا يخل في ثبوت رده الله تعالى كذا في فتاوى
 القاضي في كفل رجل بنفسه رجل ثم اذا طالب
 ان لا حق له قبل المالك قوله به لانه اذا اخذ الكفيل
 بتسليمه ولا يردوه اقر الطالب وقال لا حق لي
 ثم مستعذر به لانه جهته ولا من جهته غيره
 لا

فان
 في
 قوله

لا امانة ولا بوصية يري من الكفالة كذا في الخلاصة
 وفي بزيارة اذ في لاق في قوله ولا لموكل ولا
 لنييم ورواية في انما يولي في ثبوت ابراه
 الكفيل هو في ابراه يرد الاصيل فوجب ابراه
 الكفيل بوافيه بنفس لا اذا اعلم ان يثبته
 في حقه ما يتقدم من ان اذا اقر ان لا حق له
 في بزيارة يرد في حقه من كفل علي او دين وكل
 كذا في وجرة وجبة راحة فيقال هو بري مما
 علي فهو مستدرك في لا يدخل الامانة في
 هذا ينفي كادوية وعارية بقوله كل كفالة
 ينظم كلامه في بزيارة في كفاية نفس الا ان
 يحل علي الكفالة بما لا يرعي ان معناه ان يبرأ من
 كل كفالة كفاية بغيره سواء كانت بالنفس او
 بالمال في جواب اخر فيقول الاشكال لا يلزم احد
 احتضار احد فاما يبراه في احتضار زوجته الي
 محبس القاضي بغيره الا عوي عليها ولا يبراه
 الا في بزيارة بنفسه عندنا بتعذر روضة
 الاب ان من احب احبه قد يضمن انه فطلمه
 ابغضه يعني ان يبراه احتضار لكونه في ثبوت كفاية
 جامع اخصوين امتات استجيرة سبحان القاضي
 خلاصه من مسجودين حبسه القاضي بدين عليه
 قلوب الذين في بزيارة بغيره كفاية الفينة في
 الرابحة اذ في الاب مبرأ بنية علي الزوج فان في
 الزوج يرد في حقه من الاب احتضارها
 وكذا في بزيارة بغيره شي اخر الا ارسل

فان
 في
 قوله

فان
 في
 قوله

ايسه ميتان منديه دكرد و سويي في قناره من القضاء
 كذا في غير شيعه رحمه الله تعالى كمن ما هو مطالب به
 حسب جارت الكفالة به من البر وغيره بذلك ان قال
 علي ان ترجع صيمو بانه بقر علي ان ترجع بذلك علي
 خيفو بيه وارجو نرجع نذافه القاضي
 نوصي به ان شاء الله علي به هيبه ياه من تمن
 هكند برنده بيم باي علي الكفيل ضمان ولا ياره
 بيعه در انجوي كذا صفة استقصاء الكفالة لا يشترط
 قوت بيم به خط بعد طلبه من كفالة كانت
 كفالة وانه يتلفضها وانه اشبه بتعلق الكفالة
 بشيء متعارف صحيح وبعينه وراعيه واخلطوا في صحة
 تعينه بافقد من زيد ولاح انصه كعل بنفس جل
 غايي ان يسميه اليه مكفول له متى طلعه به سله
 في ان يطلب به يوم يقبله به ان حكم الكفالة واجب
 التسليم وهو بانه حال وقوله علي ان يسلمه
 ابره بانه ضاه به بذلتا كذا كذا لتعلق نفد قسم
 به حال كونه كفلا في ايه في موضع فلاناه بوم
 باذ حساب انه تصاب ان ييسقون الكفيل الكفيل
 اخذ حتى لا يغيب فضيع حفره لتصاب وبطالبة
 الكفيل والاصل مفاد كذا في تبين اكثر اذا حبس
 الكفيل فهو حبس كمنه كفول عنه ان لازم الطالب
 فهو يلزم الكفيل عنه ان كانت الكفالة باهره ولا
 يخذ من قبل اديه وهدايد علي ان ر المال
 بانه حبس بغيره واصل له ذلك وهي
 نف سوي به حبس كفيل وكفيل الكفيل
 وان

وإن شئت فقل خلاصة ومثله في البرزانية المواقف
بالمسألة أمور التعليق تكون لازمة فلو قال
إن ذهب لذتي لك علي فلان أن لم يؤده فلان إذا دفع
إليك ونحوه تكون كفاية وبدون التعليق لا وكذا
إن قال إن دخلت الدار أنا حج بوليهم حج وبدون
تسليم لكافة البرزانية الكفاية للصبي الخارج صحبة
لأنه تفرغ عليه وبصبي الحاق غير الخارج وإتيان
والمعتمد أصح مما في النص وانفع الوسائل قصي
عليه بالكفاية بكونه طالع الأصل إن أقر بالأمور
يرصن عليه ولا برزانية ضمان ماليس عليه بواجب
لا يصح فلو بني في ملكه حمارا وقال لحماره إن خرجت وأراني
مما صنعت فعلي ضمان ذلك فأجاز الحمار خرجت الدار
فيل يرجع لأن ضمان ماليس بواجب فلا يصح قال
الأمراء أنه ما دمت حية ودمت حيا فنقتك
علي يصح فلا يصح حتى يقول فالتفقة التي يجب علي
بني فعلي كما في القضية المكمل مع الأصل من
أسفر كانت الكفاية بالخصم منها المبالا لأدوا
بالأبواب وفي المكمل بالنفس يرد المبالا للصوري
ويجوز أن يعيد بما إذا كانت بالمره كإني ألقوا الزانية
فمن موضع ذلك مدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل
مست ما رقت المأمور بوجوب بالاشتراط الرجوع أو لا
فقد روي عنه أن ينفق عليه أويقضي دينه فعلم يرجع
بالاشتراط الرجوع أو لا فلا وما هو في هذا من الفضل
المدني أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة
سواء كان بعضه بهم بوجوب الرجوع إذا اشترط الرجوع

من الجمال عليه فان دخل الدين في الحقيقة او بين بره
 اجماع عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة وطلعت
 احد الله مثل ان يشتري من رجل شيئا بالثمن ولم يؤد
 ان دفع حتى حال رجلاها عليه فقبل ثم استحق المبيع
 وكان مبيع عبدا فظروا انه حر فان الحوالة في هذين
 الوجهين يتقبل وكان لا محتمل ان يرجع على المحيل
 بدينه وكذا لو قيد الحوالة بالف درهم عند رجل
 فبستك آلاف عند المودع قبل تسليمها الي الجمال
 غيره فان الحوالة تبطل واما اذا سقط الدين الذي
 تدين بالحوالة بما عارض من الاصل لا تبطل الحوالة
 مثل ان يحتمل بالف من ثمن مبيع فملك المبيع قبل
 تسليمه الي المشتري سقط الثمن عنه ولا تبطل
 الحوالة لكنه اذا ادي رجوع على المحيل عما ادي لا يفتي
 بمره واما اذا كانت مطلقة فانها لا تبطل بحال من
 الاحرار ولا تقطع فيها مطالبة المحيل عن الجمال
 غيره لان يؤدي فاذا ادي سقط ما عليه قصاصا
 وتبين بره الجمال عليه من دين المحيل لا تبطل ايضا
 وتبين انه ابر الجمال عليه من الدين مع الابر سواء قبل
 الجمال عليه او لم يقبل ولم يرجع وان وهبه له يحتاج
 الي التيقن كما لو ادي لانه عليه ما في دينه بالهبة
 فصار له يملكه بالاداء وكذا لو مان الجمال له فوريته
 الجمال عليه ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالاداء
 فصار له يملكه بالاداء كذلك في الحوالة لو احتال
 في الداء بصغير على رجل الى اجل لم يخرجه كذلك
 في حوالة بئر الاصيل والاب ووصي لا

لا يملكان

لا يملكان الا في دين الصبي وان احتال الوصي به
 البسم فان كان خيرا البسم بان الجمال عليه املا من
 المحيل عليه جائز لانه نظرية وان كان المحيل
 مالا لا يجوز كذا في الهداية والمبسوط واما اذا
 تساوى في الاملاة في الخيرة كما في اختلاف
 المشايخ وقاضي خان جزم بعدم الجواز والوجه له
 لعدم بيان كونه خيرا من الاول كذا في شرح الوهبانية
 محيل اذا عمل عن المحتمل بقض دين الحوالة له لا
 يصح جواهره انفتي تثبت الحوالة لالة فانتثنت
 نصا ويدل عليه ما ذكره في القنية بعد ان علم
 بعلامته ثم وقع السمسار واهم نفسه الي الرستاق ثمن
 ثم دبس او قطن او حنطة لياخذ ذلك من المشتري
 فيجز السمسار عن اخذها من المشتري لافلاسه
 يستردها من لاخذ استحسان اليه جرت العادة في
 بلادنا وان السمسار يدفعه من مال نفسه حتى
 يرجع على المشتري فصار كما لو احتال البائع على
 المشتري نصا قال رحمه الله تعالى والسمسار يخاري
 قوم ثم جازيت معدة للسمسرة يضع فيها اهل
 الرستاق ما يريدون بيعها من الجيوب والفواكة
 ويتركونها فيبيها السمسار ثم يجعل الرستاق
 الرجوع في دفع اية السمسار التي من ماله الي المشتري
 فخره صورته انتهى لا يشترط لصحة الحوالة ان يكون
 على المحيل دين للمحتمل فقد سئل المجتهد عن
 رجل له علي آخر مال فاحال عليه رجلا ولم يكن علي
 محيل من الجمال به مال هل يصح هذه الحوالة فقال

في حذنه من المحتمل عليه وانترك الحوالة
 بعث الخطوط يقل بلسانه شياء انفسحت
 مؤنه ولوم يقل بعث الخط ولكن اخذ منه
 مال ب تغلب او اذي الجمل باختيار يرجع
 اليه بالناله على المحتمل عليه كذا في الخلاصة
 وانزوية **كتاب القضاء**
 صوفي بقعة لا تقان ولا احكام وفي الشرع انشاء
 ان ادر في حقوق العباد في المسائل الاجتهادية
 بعد دعوي صيغة من خصم حاضر في محقه
 بعينهم بانه قول ملزم يصدر عن ولاية عامة
 ويقتضيه بانه فصل الخصومات وقطع المنازعات
 وانما الله يجب على القاضي القضا بعد ظهور
 عدالة الشهود والادعوي الصيغة حتى لو امتنع
 بانه ويستحق العزل ويعزز بحجة الترتيلي
 سبق انفضاء على البغاة فان قلت
 ص يجب على القاضي الحكم بمقتضى الادعوي
 عند قيام البينة عليه على سبيل قلت
 نعم يجب عليه فور احقي لو اخرجهتم بالا عذر
 شذائه انه يكفر امرتي قلت ينبغي ان يحمل
 على ما دام به واجبا عليه كالاجتهاد ثم رأت في
 شرح ابيهم النص في هذا القيد والله اعلم
 واسمى كل قضية حكمية ستة حكم ومحكوم به
 ومحكوم له ومحكوم عليه وحكم وطريق الى الحكم
 يدور على ذلك بطلب من الفعالة البديهة
 بوجه انني قد قبل الولاية فولي ففسق وجار
 باخذ

كتاب
 في
 العزل
 في
 العزل
 في
 العزل
 في
 العزل

باخذ الرشوة ويوجب من اسباب الفسق لا يغفل ويستحق
 العزل ضد اخوانه هو المذهب وعليه المستحق اقل
 وهو عذر في فسق يستحق العزل ولا يغفل حتى لو
 قضى بعد الفسق جاز قضاؤه سواء كان من زواجر
 بيت المال او من واجبهوا انه لو ارشني وانفقوا
 في ادمرة وسلطنة علي عدم الاعمال بالفسق
 لا يثبت مبنية على القهر ولعله ورشوة ربعة اتسام
 منها ما هو حرار على لاخذ المعطى وهو الرشوة
 على تقليد القضا والا مارة ثم لا يصير قاضيا الثاني
 ان ارشاد القاضي للحكم وهو كذلك حرار من الجبا
 ثم لا ينفذ قضاؤه في تلك الواقعة التي ارشني فيها
 شلو كان بحق او باطل اما حق فانه واجب عليه
 فلا يحمل اخذ المال عليه واما الباطل فظاهر الثالث
 اخذ المال ليسوي امره عند السلطان دفع المضر
 او جلب النفع وهو حرار على لاخذ الادع الرابع
 ما يدفع لرفع الخوف من المدفع عليه على نفسه
 واصله جاز للادع حرار على لاخذ لان دفع
 انصر على اسمه واجب ولا يجوز اخذ المال ليعمل
 الواجب الصريح ان اهلية الاجتهاد ليست بشرط
 للولاية بل للولاية فاما تقليد الجاهل فصح عندنا
 ويحكم بقضاي غيره ونص بمجدة الاصل ان المقلد يجوز
 ان يكون قاضيا ولكن الاجتهاد لا يقد يستحق
 راي الاصوليين على ان المقلد هو المجتهد فاما غير
 المجتهد من يحفظ قول المجتهد فليس بمجتهد
 فوجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد في

في
 العزل
 في
 العزل

بين

حسنة على جهة الحكاية ففرغ انما يكون في رمانه من
فيه من المقلدين ليس يغنيه بل هو نقل كلام المفتي
ليأخذ به المستفتي وموافق نقله بذلك من الاجتهاد
احدا مني انما ان يكون له سند فيه اليه او يأخذه
من كتاب معروف قد اولىه الايدي نحو كتب محمد
بن الحسن ونحوها من المتصانيف المشهورة للجهت
لانه يمتاز له الخبر المتواتر عنهم او المشهور هكذا ذكر
الرازي يعني هذا لو وجد بعض نسخ النوازل في
زماننا لا يحمل مزوما فيمالي مجتهد لا ابي يوسف
لانهم تشبهوا في عصرنا في ديارنا ولم يند اول نعم
اذا وجد النقل عن النوازل متلا في كتاب مشهور
معروف كالحديث والميسوط كان ذلك رعه بالا
على ذلك الكتاب فلو كان حافظا لا قال المتلفه
للمجتهدين لا يعرف الحق ولا قدرة له على الاجتهاد
لترجح لا يقطع بقول منها يعني به بل يمكنها
للمستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه
الله الا صوب ذكره بعض الجوامع وعندى انه لا
يجب عليه حكاية كلامه بل يكفي ان يحكي قولها
فان المقلد له ان يقلد اي مجتهد يشاء اذ ذكر
احدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه
بقول جواب مسئلتك كذا ابل يقول قال ابو حنيفة
حكم هذا اذا علمه وقالوا المتسل من مذهب ابي
مذهب باجتهاد ورواه ابي يوسف وجوب التعزير
في الاجتهاد ورواه ابي ولا يدان برأيه
ثم من بعض المتأخرين تعميم القلب لان تعارض

بما

بلغ

له خبره حقيقته لا انتقال انما يتحقق في حكم
مسئله خاصة قلده وعمل به لا لقوله قلده
ابا حنيفة وانتم العمل بحذبه تعليق تقليد
بهم دون من مسائل وانتم العمل به على الاحمال
وهذا هو صورها ليس حقيقته التقليد بل هو
حقيقته تعليق التقليد او عذبه كانه التزم
بما بين بقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل
انما تتعين في بوقائع وحوادث فان ارادوا هذا
الاثر فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد
معين بالانه بنفسه ذلك قول او سنة شرع ابل
للدليل تقتض العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه
بقوله تعالي فاستبدوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون
واسوال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة
وحينئذ ان ثبت عند قول المجتهد وجوب عمله به
و يقاب ان مثل هذه التزامات مهم لكف الناس عن
تبع الرخص ولا اخذ العاصي في كل مسئلة يقول
ثم يدونه خفف عليه وانما لا اري ما يمنع هذا
من سقره بعقل وكون الانسان يتبع ما هو اخف
عن نفسه من قول المجتهد يسوغ له الاجتهاد وما
ثبت من شرعه دفعه عليه وكان صلى الله عليه وسلم
يسمى ما خفف عن امته كذا في الحاشي القديسي
في فقهه يقول اخلف الروايات عن الامام ابي حنيفة
في مسئلة قلاهي بالخذ او اهاجته ومضى كان
قول ابي يوسف ومحمد موافق قوله لا تعدي عنه الا
به يست سرورة وعلم انه لو كان ابا حنيفة

راي مري ما راولا ائقي به وكذا اذا كان احدهما معه
 فان خالفاه قول بعض المشايخ ياخذ بقوله وقال
 بعضهم المضي غير مبهم ان شاء ائقي بقوله والاصح
 ان العبرة بقوة الدليل وان لم يوجد في المسئلة عن ابي
 حنيفة رواية يؤخذ بظاهر رواية ابي يوسف في
 بظاهر قول محمد بن بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم
 الا كبر قال كبر وهكذا الى اخر من كان من كبار اصحاب
 واذا لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب ظاهر
 وتكرار فيه المشايخ المتأخرون قولوا واحدا يؤخذ به
 فان اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين في الأكثرين ما يتقدم
 عليه الكبار المعروفون منهم كابي حفص وبن جعفر
 وابي الليث والطحاوي وغيرهم من يعتمد عليه
 وان لم يوجد منهم جواب البتة فصا ينظر المضي
 فيها ينظر في اهل تدبر واحتمال يجد فيها ما يقرب
 الى الخرج عن العهد ولا يتكلم فيه جزافا بما جاهد
 لم نصبه وجرسته ونجشني الله تبارك وتعالى
 ويرافقه فانه امر عظيم لا يتجاسر عليه الاكل جاهل
 شقي ومضى اخذ يقول واحد منهم يعلم قطعا انه
 يكون به اخذ يقول ابي حنيفة فانه روي عن جميع
 اصحاب ابي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد
 وزفر والحسن انهم قالوا ما قلناه مسئلة قولوا
 الا وهو راينا عن ابي حنيفة واسموا عليه
 امانا غلاظا فلم يتحقق اذا في الفقه محمد الله
 جواب ولا مذهب الا له كيف ما كان وما نسب
 الى غيره لا يطرق المجاز للموافقة وهو قول القائل
 قولي

قولي قوله ومذهبي مذهب وبن حنيفة يبدان علم
 بعلمه النون قبل لابي بنسرو وقعت عندنا اربعة
 كتب كتاب ابراهيم بن رستم ولا نقاضي عن
 اخصاف وكتاب الجرد والنوادر من وجه هشام
 هل يجوز لنا ان نفتي منها فقال ما مع عن اصحابنا
 فذلك علم مجتبي مرغوب فيه مروي به فاما الفتوي
 فاني لا اري لاحد ان يفتي بفتي لا يفهم ولا يتحمل
 ائثال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت
 وظهرت عن اصحابنا رجوت ان يقع الاعتماد عليها
 انتهى القاضي ياخذ رزقة من بيت المال وان كانت
 غنيا وجرو الاصح ويستحق الكفاية من بيت المال
 في يوم البطالة على الصحيح واختلف العلماء في ان
 القاضي هل يستحق الاجراء لا فقال بعضهم
 لا يستحقه اذا كان له بيت المال شقي وان لم يكن
 له يستحقه واما المضي فلا راس ان ياخذ شيا
 على سبيل جواب الفتوي وذلك لان الواجب على
 المضي ليجواب باللسان دون الكتابة باليد ان كان
 شرح المنظومة الوهبانية ويجوز رواية لا مرض
 لا نه يعق بن المدي والمدني شيئا ويعين بين
 الخصوم وقيل لا يجوز له ان لا يسمع الا قرعها انكر
 اذا استغاده فضيع حقوق الناس كذا الاختيار
 اذا قصي الامانة بعد موته ولا مرة ابيه بعد موته
 يجوز كما في امتحان المصير شرط لنفاذ القضاء في
 ظاهر الرواية والنوادر ليس بشرط ويفتي
 بما في البرازية لا يعتمد على الخط ولا يعبر به فلا يعمل

او بنه فبيعت اليه بها كذا الوادي تكاح امرأة لها
 زوج طاهر بشرط حضورهما كذا في موضع ثقة
 قلت وفي بن زينة ولو ادعى تكاح امرأة لها زوج بشرط
 حضوره كذا الزوج انفسا في القبول العاديين وان
 ادعى تكاح امرأة ذات زوج بشرط حضوره الزوج
 الطاهر سماع الدعوى والبينة التي لا يشترط
 حضوره رب الدين في سماع بينة الجبوس على افلاسه
 كذا في قضية وفيهما ماتت عن زوج وأخوة فسلوا
 من القاضي ان يبعث امينا ليحقق ما لها من
 زوج ما منهم وقال الزوج جميع ما في البيت لم يتعرض
 القاضي وكذا مات الزوج فقال اولياؤه مثل ذلك
 وكذا ماتت عن امرأة وصغار وسئل الجيران
 تحم الابواب للصغار وقالت جميع ما في البيت لي
 لم يتعرض القاضي لها ولا يبعث امينا في انشاء
 ذلك كذا رجل يموت عن صغار وليس احد
 يدعي شيئا مما في البيت فيبعث في ذلك امينا
 يعظ الصغار فقع عنك من توارى المدعي
 عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعي
 فطلب من القاضي ان يخرج امرأة وتولد له من
 داره ونحوها لا يجيبه القاضي الي ذلك والله
 اعلم بالصواب المحذور لا يجبي يدين الاستملاك
 ولكن يجبي الوصي او ابوه فان لم يكن له اب ولا
 وصي يترأسه حتى يبيع ماله في الدين وفي شرح
 به حاشية قال او اقرار القرض بيني الله بوجوب
 من كلام المحامدة انه ليس للقاضي ولاية بيع
 عقاره

مطل

عقاره ولا مال له مع وجودها لانه لو كان ذلك به
 لانه بالبيع قبل حبسها قال لمصنف وهي فايك
 حسنة التي اذا كان القضاة الاصل ومات
 القاضي ليس بالامير ان يفسد قضاياء وفي
 عشرها وخارجي وان يحكم الامير لم يخرج حكمه كماله
 البرازية وصا الامار حازم وجوز في البلد
 ان يكون القاضي موفى من خلفه كذا في الملقط
 كماله في القوائد وفي فتح القدير والذي له ولاية التقليد
 الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة واطلق
 له التصرف وكذا الذي ولاه السلطان ناحية وجعل
 له خراجا واطبق له التصرف فان له ان يوفي ويعزل
 كذا في الاولاد ان يصرح له بالان لو يعلم ذلك
 من مخرج فان قابضه انقام وحلب ما في ديارنا يطلق
 لهم التصرف في الرعية والخراج ولا يولون القضاة ولا
 يغزلون التي كماله اجتمع اهل البلد وقدموا
 رجلا على القضاء لايصير لعدم الضرورة وان مات
 سلطانهم وجميعها عني سلطنة رجل يجمع بهم حتى
 يقدر عامل السلطان يجوز ان عليا رضي الله عنه
 جمع الناس حتى حضر عثمان رضي الله عنه وليس
 للقاضي ان يصلي بالناس الجمعة الا اذا كانت
 في منشوره ذلك وقول محمد رحمه الله القاضي له
 ان يجمع جملة المشايخ رحمهم الله على هذا اذا اقال
 السلطان بالوالي قلنا من شئت بغيره ولو قال قلنا
 احدا لا يصح وكذا اوقاف نوكل وكل من شئت صح
 ووكيل احدا لا يحل البرازية يجوز للقاضي قبول

مطل

مطل

في حقهم

الضد من السلطان وولي بلد ووجه ظاهر في
منها انما هو من الحق من مراعاة لاجلها وهو
ان راعي الملك او وليه يراعي لاجلها في القواميد
الرئيسية ويجوز الاماخر والمفتي يقول الهدية في
الدعوى الخاصة لان ذلك من حقوق المسلمين في
المسلم وانما منع عنه القاضي كذا في الحاشية ولو قلنا
القضا بالشرع قيل يصير قاضيا وينفذ فيه
والفتوى على انه لا ينفذ قضاؤه كما اذا ارتفع
القاضي في قضي وكذا الوارث في قضاة السلطات
وعلم به السلطان وقلده اما وقلده بالشفعة
كما في البرازية للسلطان عزل القاضي بربه وبلا
رئيسه ولا ينزل حتى يبلغه القول وينزل نايبه
بعزله بخلاف ما اذا مات القاضي لا ينزل نايبه
وكثير من المشايخ على ان الثاني لا ينزل بعزل
القاضي لانه نائب السلطان وينزل القاضي
بعزل نفسه اذ يبلغ السلطان وما يبلغ لا ينزل
كعزل الوكيل نفسه لا ينزل حتى يبلغ الموكل
كذا في فتح القدير لا يابى نصب الوصي الذي في النصرة
والماور بذلك كفاية العوائد الرئيسية القضاة
تخصيصه وتعيينه بالزمان والمكان واستنب
بعض الخصومات كما في الخلاصة قال في حاشية فوائده
وعلى هذا الوار السلطان بعدم سماع الدعوى
بعد خمسة عشر سنة لانتم ويجب عليه عدم
سماعها والى اعم قلنا متناع سماعها
عليه من حيث هو قضي لانه صار مغرورا

والا

فصل
في قول المفتي الهدية

فان من حيث هو محكم فلا والله اعلم لا تشكك اليد
في اعقار الا بالنسبة نوعا من القاضى ولا يكفي التصا
لحقة الدعوى في الالة دعوى الغصب كما في القضية
او الشراء منه في البرازية ولو كان في البلد قاضيان
كل واحد منهما على حدة على حدة جاز فان وقعت
الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والاخر من
محلة اخرى ومدني برديان يخاصمه الى قاضي
محلة والاخر يابى المحل اختلاف فيها ابو يوسف
وتحمد واصلح ان العبرة لمكان المدعي عليه وكذا
لو كان احدهما من اهل العسكري ان يخاصمه الى
قاضي العسكري فهو على هذا كما في الخلاصة اقول
ينبغي ان يكون محل الخلاف بين ابي يوسف ومحمد
فيما اذا كان كل قاض على محلة كما هو فرض المسئلة
اما اذا كانت الولاية لقاضيين في مدينة واحدة
على السوء فلا خلاف في ان العبرة للمدعي كما هو
الواقع في عهدنا من تعدد القضاة في الحاكم في مصر
والشام وغيرها من الامصار يقضي القاضي بقرائن
الدالة على ما يطلب الحكم به لانه واضحة بحيث
تصبره في حيز المقطوع به فقد قال الوظرا انسان
من دار ومعه سكين في يده وهو قتل بالدماء
سريع الحركة عليه الحق ظاهر فدخلوا الادارة ذلك
الوقت على الفور فيجدوا ان انسانا مذموحا بذلك
الحين وهو مشرب بالمانية ولم يكن في الدار غير
ذلك الرجل الذي وجد بثلث الصفة انه يوحذ
به وهو ظر لا يمتري به احد في انه فأنكه وانقول

والا في قضايا الدولة
في الدار العسكري

به دج نفسه وان غير ذلك رجل ماله ثم سوسر
 له خيط قد ذهب الي غير ذلك احتمال بعيد لا يلتفت
 اليه اثم ينشأ عن دليل احتمال كذب الشهود
 في القول له البدرية العلم بالخلاف شرط حتي لو
 قضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز
 قضائه عندهم ولا بمضيته اتفاق ذكره في
 انهيته معزى الي المحيط وقال شمس الاثمة وهو
 ظاهر المذهب كما في تبين الكثر قلت وفي
 الموافقة البدرية قال اختلافه ورجع غير واحد
 ان رئيس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي
 بالخلاف في المسئلة ام لم يعلم واليه العلم ولو قضي في
 مجتهد فيه مخالف لرايه فاسيا عليه فقد الامار
 وان كان عند اقيه روايتان في روايته فقد لا ليس
 بخطا يقيين وفي روايته لا ينفذ لانه خطأ عنده وقد
 نهي عن اتباعه في غيره بقوله ولا تتبع احوالهم
 وعنده لا ينفذ في الوجهين وعليه الفتوى
 وقيل الفتوى على التقاد كما في التقدير للحقق
 التمام بن الرهام في بعد ذكره لما قدمناه من الخلاف
 في نقض الفسخ بخلاف رايه قال الوجه في هذا
 الزمان ان يفتي بقوله لان التارك لمذهبه عمدا
 لا يفعل الا لهوي باطل لا كالفصد جليل واما الناسي
 فلان المقلد ما قلده الا الحكم بمذهبه لا مذهب
 غيره هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فانما لاه
 الحكم بمذهب أبي حنيفة مثالا فلا يملك المخالفة
 فيكون معزولا بالنسبة الي ذلك انتهى كلامه وفي
 بعض

اذ

في
الكتاب

بعض مؤلفات شيخنا ان القاضي الذي ولده النسيان
 ليحكم بالصبغة في مذهب انا نقدا الضعيف فلا ينفذ
 قبح وذا التي تقويق القاضي الحكم في مذهب لايها
 الا من برهان الصحيح انه ينفذ به يفتي كذا ان الوهانية
 وشرحها بان امرأته غيبة منقطعة ثم ينفذ
 نفقة فيرفع امرها الي قاض فكنت الي عالم يري
 التفريق باعتراف النفقة ففرق به تقع الفرق ولو
 كان هنا عقار واملاك لم يتحقق الخبز لانه لا يجوز
 بيع هذه الاشياء النفقة اذ لم تكن من جنس النفقة
 لانه ينفذ القاضي الغائب وهكذا ذكره في المحيط
 ثم قال وفيه نظر والصحيح انه لا يصح قضائه فان رفع
 قضائه ان قضى حني المذهب فاجاز قضاء القاضي
 انه لا ينفذ والله اعلم كذا في شرح المنظومة الوهبانية
 نقلا عن الفتية القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ
 قضائه في مسائل نص اصحابنا فيها على عذر
 التقاد ولو قضي لبطلان الحق في المدة وبالفرق
 للعجز على الانفاق غائبا على الصحيح كما قدمناه
 بجملة نكاح مؤنية ابية او ابنة عند ابو يوسف
 او بجملة نكاح ام لمزنية او بنتها او نكاح المتعة
 او سقوط المهر بالتقادم او لعدم تأجيل العتق
 او لعدم صحة الرجعة بالارضاض او بعدم وقوع
 الثلاث على الحيائي او بعدم وقوعها قبل الدخول
 او بعدم الوقوع على الحيض او بعدم وقوعها في الموطنة
 عقوبة ويصف المهر بان طلق ما قبل الوطى بعد
 المهر والخبرين او بشهادة بخط ابية او في قسمه

فقه
القاضي اذا حكم بغير مذهبه
وف
تخويف القاضي

أما ليدفع المال فانه يميل ولم يكن بهذا القول
ممتنعاً من الاداء ولا يحبس على الخصم يميل لا بداء
الدفع والمكاتب للخصم لأن الثلاثة مدة ضربت
بشرط لا بداء الاغناز وانما علم كذا في شرح الوهبانية
الصحیح ان القاضي ثبت عندي حكم كذا في النزاع
وغيرها واختلف العلماء في امر القاضي هل فهو حكم
ام لا واختار السرخسي انه حكم وفي القصة قامت
البينة عند القاضي على رجل حتى يقال لم يعمد
اقيه واطلب الذهب منه فهو حكم عليه ثم بعلامه
فوعث المحبس بعد اقامة البينة بالحق قضاء فيه
وفي تفصيات هذا الكتاب امر بحبس المديعي عليه
قضائه بالحق وحكم في دعوى العيني اذا قال القاضي
بعد سماع البينة ادفع هذا المجدود للمدعي لا
يكون حكماً وينبغي ان يقول حكمت بهذا المجدود
لهذا المديعي ثم قال ثم الصحيح ان قوله حكمت او قضيت
ليس بشرط وقوله ثبت عندي يفي كذا اذا قال
ظن عندي اوضح او علمت فهذا حكم هو المختار
ثم قال وقال غيره امر القاضي بتسليم بعض المودي
او كله بعد اقامت البينة القادلة حكم من باب
الصنعة المديعي انتهى وفي الخليفة رجل لا قضا بمكة
له اولاد وان له ان يولي على تلك الاولاد فولي
عليهم رجلاً ثم ان واحداً من عماله خاف الله فقضى
الا على الاسفل او على الاسفل او قضى الاسفل على
الا على اوله يصح لانه بمنزلة الشهادة فكل من تقبل
شهادته له وعليه يصح قضاؤه له وعليه بحماية
ابن زينة

البرازية اقول دل ذلك على ان قضا القاضي عليه
عدوه لا يصح لان شهادته عليه لا يقبل على ما خبره
المتأخرون وبذل عليه أيضاً ما قال في الاختيار وكل
من كان من اهل الشهادة كان من اهل القضاء ومن
لا فلي انتهى فاعده وليس من اهل لشهادته عليه عدوه
فلا يكون من اهل اقتضائه عليه وريت في موضع ثقة
تفكراً من الفتوى الكبرى للقاضي فان له لا تقبل
شهادته عليه لا يقبل حكمه عليه وذكر شيخ
الاسلام عبد البر بن الشحنة في شرحه لهو هبانية
ان المصنوع بن وهبان ذكر قضي القاضي عليه عدوه
وانه لم يرهما متصوفة عندنا قال وينبغي ان
يفصل فيما بين ما كان يعلمه وبين ما كان بشهادة
العدول محض من الناس يجوز في الثاني دون الاول
قلت بل ينبغي القول بالفيضان مضافاً الى احكام
القاضي عدلاً والله اعلم ثم يقول عن ابي عبد
الماوردي جواز القضاء على العدو لا الشهادة عليه
فارقاً بظهور اسباب الحكم وخفاء سبب الشهادة
انتهى القضا الصمعي لا يشترط له الدعوى والمقصود
فاذا شهد ابي خصم بحق وذكر اسمه واسم ابيه وجب
وقضي بذلك الحق كان قضا بنفسه ضمناً وان لم
يكن في حادثة النسب وتقي هذا او شهدوا باسما
فلا بد زوجة فلان وكلت زوجها فلاناً كذا اعلي
خصم منه وقضي بتوكيله ببيان قضا بالزوجية
بينهما وفي حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة
في طريق الحكم بتيقن الرضاية ان يعلق رجل

وكالة فلان يدخل رمضان ويدي بخي اخر
 وبنهار غدا دخوله فتقوم البيعة على رؤياه
 فثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل كذا في
 الفقه اذ الرتبة اقول غفرت ذنوبي ينبغي ان
 لا تكون حادثة الغفوي من قبيل القضا القمهي
 لان كونه زوجة فلان لا يتوقف القضا عليه
 بخلاف بيان اسم الاب والجد اذا لم يكن مشهورا
 بالافان القضا يتوقف على ذلك فامكن القول
 بتبؤنه ضمنا كما في الكفالة بالامير كما ان ما اذا كانت
 بقدر امير المكحول لعدم الاتصال بينهما فامل
 لو ذكر في باب البيع والشر او تفاضا تفاضا
 لا يكتفي بذلك الا بشرط البيان والتصريح وذكر في
 شهادات المحيط لو كتب وشهد الشهود على وفق
 الدعوي لا يصح لان الشهادة على وفق المدعي
 ان يدعي الشاهد نفسه كما يدعي المدعي نفسه
 كذا اختاره شمس الائمة رحمه الله واذا كتب في المحضر
 واحضر المدعي شهوده وسألي الاستماع اليهم
 فشهدوا على موافقة الدعوي لا يفتي بصحة السجل
 وكذلك في كتاب القاضي الى القاضي لو كتب وشهدوا
 على موافقة الدعوي لا يقبل الكتاب ومن المشايخ
 من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين المحضر
 وافتي بصحة كتاب العمل به وبصحة السجل
 وبفساد المحضر لان كتاب القاضي يردن الامصار
 فلورده يقع المدعي في الخرج والدنيا على صحة
 الفرق بين السجل والمحضر ما ذكر في الزيادات
 من ادري

لا يفتي بصحة السجل

من ادري انه وارث فلان الميت واقام علي واثنته
 شهودا فاقاضي لا يقضي بوارثته مالم يثبتوا
 سبب الورثة وتوكل في انه وارثه لا وارث له
 غيره وقالوا لا تدري باي سبب قضى فان القاضي
 الثاني يجعله وارثا لان قضا القاضي يحمل على
 الصحة وعلى موافقة الشرع وعلى هذا كتاب القاضي
 واذا كتب السجل هو جاز ثبت عندى بالوجه
 الذي ثبتت به الحوادث الشرعية والتوال الحكمية
 لا يفتي بصحة السجل مالم يبين الامر على وجهه
 وقبل يفتي بصحة كتابه الفصول العاديه وقب
 الخلاصة ولا يكتفي بما يكتفي في السجلات انه
 ثبت عندى على الوجه الذي ثبتت به الحوادث
 الشرعية وهام يذكر على الوجه لا يفتي بصحة
 السجل وكذا لا يكتفي بقوله وشهد الشهود على
 موافقة الدعوي وذكر الامام الشيخ في شتمته
 حكاية شمس الائمة الخواني مع قاضي كذا
 عيسى سرورده المحاضر والسجلات بهذا
 ويقول عن شمس الاسلام انه كان يقول كيف
 يكتفي بقوله وشهدوا على موافقة الدعوي
 والمدعي يقول المدعي به ملكي والشاهد يقول
 المدعي به ملك المدعي فاني يكون بينهما موافقة
 قال والمخاترة هذا الباب ان يكتفي به في السجلات
 دون المحاضر لان السجل يردن المصير الى الآخر
 فيكون في التدارك خرج امل المحاضر فملك
 انتدرك والدر اعلم لا يقبل قول امين القاضي

لا يفتي بصحة السجل

بلغ

انه خلف المحدث الامع شاهد لا اعتبار بالشاهد
الواحد الا اذا قامه واراد ان يكتب القاضي الى اخر
فانه يكتب كما في البرازية القضا بالفتوة الملك
المورخ قضا علي كما في الناس من وقت التارخ
ولا يكون قضا قبله فليكن هذا على ذكره من ذلك
الكتب المشهورة خالية عن هذه الفاتحة كما في الفوائد
الزينية عن مسروق رحمه الله اذا اكل القاضي
الهدي فقل اكل السميت واذا اخذ الرشوة يلعب
بالكفرس والفرق بين الرشوة والهدي ان الرشوة
تدفع بشرط الاعانة ولا يشترط مع الهدي كماله
المجني وفي الديات ذكر من جملة اداب القاضي
انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر
كذا في شرح الوصاية ثم قال قلت اذا كان كل
واحد منهما لا يعرف الا لفتاة واحدة فالتمس بترجم
والقاضي يقضي بالهرسة واسد اعلم قال ابو العباس
احمد بن ادريس هل يجب على الحاكم ان لا يحكم الابراخ
عنده مما يجب على المفتي لا يبقى الابراخ عنده
اوله ان يحكم بأحد القولين وان لم يكن احكام عنده
جوابه ان الحاكم ان كان مجتهدا فلا يجوز له
ان يحكم ويفتي الابراخ فتد مقلدا في رجحان
القول في المحكوم به امامه الذي يقلد في الفتوى
واما انتاء السوي في الحكم والفتيا ثم اجماعا
واما الحكم والفتيا معا فهو جرح في ارف الاجماع
كذا قاله قاسم بن يحيى ثم الفتوى على الاطلاق
على قول ابي حنيفة ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد
ثم يقول ابو بكر

بن الحسن

بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد
وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في
جانب فالمفتي بالخيار والاول اعم اذا لم يكن المفتي
مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى قال
الشافعي رحمه الله الناس كلهم عيال ابي حنيفة
في الفقه واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقيب
جوابه والله اعلم او نحو ذلك وفي نسخة المسائل
الدينية التي اجمع عليها اهل السنة والجماعة ينبغي
ان يكتب والله موافق او يكتب والله التوفيق او
يكتب وبالله العصمة وكرة بعضهم الا فتا قوله
عليه السلام اجروكم على النار اجروكم على الفتوى
والصحيح انه لا يكره لمن كان اهلا لقوله تعالى
فاستأخوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فكان هذا
امر بالاجابة عن السؤال وتاويل ما روي اذا لم
يكن اهلا وفيه نقول لقوله عليه السلام من فتى
الناس بغير علم ابعثته من ذكاة السموات والارض
كذا نقلناه من رسالتنا بمشغفة الحكم على الاحكام
وفي الفتية قال شيخ المسائل التي تتعلق بالقضا
الفتوى فيها على قول ابي يوسف لانه حصل له
زيادة علم بالفتوية مث والاي يوجب ما ذكره
في فتاوى الزكاة ان ابا حنيفة كان يقول الصدقة
افضل من ج الطعوع فلما حج وعرف مشاق رجوع
وقال الخ افضل والله اعلم فتصرف القاضي في الفتوى
ينبغي على المصلحة فالخروج عنها باطل ومما
في الفوائد ليشتمل رحمه الله تعالى وفيه لا يجوز

أشياء الوكالة والصاية بالإختم حاضر القاضي
واقضى على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد لا نفذ
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى بجائز
المقصور العارضة **ينفذ** وكذا **الغيب** أي **يخص**
على **الخصصة** قالت وفي شرح الكثر الإمام الزيلعي
جعل المقضا على الغائب من قبل ما وقع الخلاف في
فيه في نفس القضاء وأنه لا ينفذ على الصحيح
وعزاه إلى الخصاص والله أعلم لكن في الخلاصة
من كتاب المقعود أن القاضي لو قضى على الغائب
ينفذ بالأجاع ثم قال فإن قيل المجتهد فيه نفس
القضا ينبغي أن يتوقف على امضاء قاض آخر
قلنا لا بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن البينة
هل تكون حجة من غير ختم حاضر القضاء لا فلا
راهها القاضي حجة وقضى بها نقد كما وقضى
بشهادة المحدود في الفقه والفتوى على هذا
انتهى وفي بعض شروح الجامع المشايخ المتقدم
رحمهم السجدة قضا القاضي ثلاثة أقسام
قسم منه أن يقضى بخلاف النص والأجاع وهذا
باطل ليس لأحد أن يخبره ولكل واحد من القضاة
نقضاً أو دفعاً إليه واستخ من أن يقضى في موضع
يختلف فيه من هذا نقض قضاءه وليس لأحد
نقضه ومنه أن يقضى بشئ يتعين منه
الخلاف بعد القضاء يكون الخلاف في نفس القضا
فيهم بقول نفذ قضاءه وبعضهم يقول بل
يتوقف على امضاء قاض إن اجازة جاز ويصير

کان

كان القاضي الثاني قاضي قنمست فيه وليس لثالث
تقصه فان ابطله الثاني بطل وليس لاحداث
تجيرة كذا في فصول اعماري المتولي في قول في
يوسف ومحمد ان القضاء بشهادة الزور في العقود
والفروج لا ينفذ باطنا كما نقله الكافي في كتابه
المسمى بسيف القضاء في البغاة وعزاه الى ابي
اللبث رحمه الله ولا يقبل في نقل الشهادة الا
من القاضي المتولي من قبل السطبان اعترافا عن
الحكم ~~لك~~ يملك الجمعة اي يقدر على اقامة الجمعة
فلا يقبل من قاضي رستاق ولا يجوز كون شهود
الطريق كهازا ولو كان المدعي عليه كاذرا لا يصح
شهادتهم ملزمة الحكم على القاضي فيكون
حجة عليه ولا عبرة بالحكم شرح الامير والفرس
لا يملك تسجيل الاستحقاق بشهادة انه كتاب اذا
تقابل بالشهادة على مضمونه وقامه الفصول
المادية ولو كان رأي المكتوب اليه مخالف رأي
القاضي الكتابي فما كتب لا ينفذ حكمه والمعتبر
صان رأي المكتوب اليه لا رأي الكاتب ولا يجوز
كتاب عامل وكتاب قاضي رستاق وما يقبل
كتاب القاضي الموالي الذي يملك الجمعة القاضي
الكاتب اذا كتب في كتابه تشهد بذلك شهود
عدول عرضتهم والملت يعرفهم جاز كما يجوز
في السجل كذا في الخاتمة وفي جواهر الفتوي
كتب كتابا الى قاضي معين ليس فيه ان يقبله
ولو كتب لتأييده ليس المملت قبوله ومنها ايضا

المستقيم

يجب على القاضي ان يسوي بين الاب والابن وبين
الخليفة وبين الترمسية والشرقية كما تبين
الكتاب من الباب الاول من كتاب القضاء في تيسار
كتاب كذا في من يصل اليه من قضاء المسلمين
في حادثة فوصل اليه قاض تقلد القضاء بعد كتابته
هذا الكتاب فانه لا يقبل لانه خطاب والخطاب
انما يصح اذا كان له ولاية وقت الخطاب بذلك
ليس فيه ما قاض بان مات او تزل ولرجل علي اخر
دين فله ان ياخذه ويلازمه لئلا يهازل حق
ياخذ حقه لان ملازمة تتعلق به لانه فعله
وليس له ان يمنع عن الكسب والدخول في بيته وهذا
اشار عليه افضل الصلاة وتم التلازم حيث قال
لصاحب الحق اليد واللسان واراد باليد الملازمة
وباللسان التقاضي علي وجه العنف وما المنع عن
الكسب والدخول في بيته في حله فاما تثبيت بالولاية
ولا ولاية له به عليه فلا يمنع عنه كمال القاضي
لان له ولاية المنع والحبس وغيره القاضي اذا كان له
خصوصية فاستجلب خليفة ففقي له علي خصمه
لا ينبغي لان قضا نايه كقضائه بنفسه وذلك
غير جائز واستشهد بما ذكر محمدان من وكل رجلا بشئ
ثم صار الوكيل قاضيا ففقي لموكله في تلك الحادثة
لم يميز لانه فقي لمن ولاه ذلك فكذلك فائيب هذا
القاضي المتدعيان اذ ام يكون من اهل ولايته وهو
في ولاية خاص اخر لا ينبغي لان قضا القاضي انما يصح
في مصره الذي جعل قاضيا فيه انتهى وفي الخلاصة
اختصم

اختصم غويبان من اهل بلدة اخرى عند قاضي اهل
بلدة قال يصح قضاؤه ويكون ذلك غير له ان يحكم
منهما لهذا القاضي حتي لو كان المدعي في دين له
وفي عين يصح قضاؤه بينهما ولو كانت الدعوي في
عقار وموضعة ولاية اخرى ليس للقاضي ان
يقضي علي المدعي عليه بقصر يده عنه ويسلمه الي المدعي
لانه لا ولاية له علي هذا الجمل في الدين والعين الخاصة
لان ولايته ثابتة علي ذلك قال رحمه الله والصحيح
ان قضا القاضي في المجد وديعه وان لم يكن المحدود
في ولايته متولي الوقف اذا اجر الوقف او تصرف
فيه بقصر في اخر وكتب في الصك اجر وهو متولي
لهذا الوقف ولم يذكر انه متولي من اي جهة
لا يجوز وكذا الوصي لانه مختلف احكامه باختلاف
نصبه وتقليده لان وصي الاب وصي المجد وصي
الامر من جهة القاضي مختلف احكامهم وكذا المتولي
فان قال انه متولي من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي
ولا جاز لان جهة التولية صارت معلومة وبغير
ذلك القاضي بالنظر في تاريخ الصك كذا في الفصول
الهامة قلت فعلي هذا اما يكتب في عهدنا
من اجرة الناطر الشرعي او الوصي الشرعي لا يكتب
لان وصي الاب وصي الشرعي كان وصي القاضي
كذلك وكذا الكلام في المتولي والدعا علم القضا
واجب علي القاضي بعد ظهور عدالة الشهود حتي
لو امتنع باثم ويستحق العزل وبغير كتابه تبين الكثر
قلت وقد صرح القاضي في سبب القضا

على البقاء يكفره ومجمله ما ذكره واجبا وبعده صرح في
شرح المجمع من كتاب القضاة بحث نفوذ القضاة ظاهر
وباطنا انه ينقد عند الامام بان القضا واجب
على القاضي اذا اقيمت عنده البينة حتى لو لم ير الوجوب
على نفسه يكفر ولو اخره يفسد اذا حكم السلطان
بين اثنين ينقد عند الخصام وعليه الفتوى كما في
البرازية وفي الاقضية السلطان اذا قلدر حلال القضا
واجاز له الاستئناف فللمختلفة ان يستخلف ثم
وتم انتهى قلت يعني لو قال السلطات له
استخلف من شئت فاستخلف اخر وقال القاضي
له ايضا استخلف من شئت له الاستئناف ايضا
ثم وكذا يجب ان يفهم كلام الخالصة كما انصاع
عنه في البرازية والله اعلم وفي الملقط لوقضي
القاضي في غير محل ولايته لا يبيع واختلوا فيما اذا
كان العقار لافي ولايته فاختار في الكثير عدم صحة
قضاياه وجمع في الخالصة الصحة واقتصر قاضي خان
عليه واللاف انما هو في العقار لافي العين والدين
كما في البرازية كذا في الفوائد الزينية والله تعالى اعلم
كتاب الشهادة هي اخبار عن مشاهدة

في
البرازية
البرازية
البرازية

وعيان لا عن تخمين وحسان هذا في اللغة واما في
الشرع فهي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة
في مجلس القضا ولا بد في ذلك كله من العدد والرجال
الشاهدين لا من لفظ الشهادة اعلم وانفق لم
تقبل شهادته وشرائط العدالة ان يكون
المشاهد مجتنباً من الفواحش التي فيها الحدود
وغیرها

وغیرها من الکبائر کثیرا وصحت حرمة الصور
ومنع الزكاة ونحوها ولا يفتقر عن الصفح ولا يكون
بردة وديانة ويؤدي ما يتردد من انواع القرائن
والواجبات ابدان غير تقصير ويكون صلاحه
غالباً وفساده نادراً واجتنابه لصغار كاجتنابه
الكبائر ولا تقبل شهادة النسب على الشهادة ويجوز
شهادة شاهدين على شهادة شاهد واحد ولا تقبل
شهادة واحد كما في الحاوي وذكر الصدور ان شهادة
الرئيس والمجا في السكة لم يبلد الذي ياخذ
البراهمة في الجبايات والطرفين يذني جمع الامر عنه
باختياره لا يقبل برازية والمراد بالرئيس رئيس القرية
وهو المسمى في بلاد فاشغ البند ومثله المعروف
المركب والعرفان في جميع الاصناف وضمان الجبايات
وببلاد ناكلهم اعوان على الظلم في اية فتح القدر ابراهيم
كبير ادعي فتشهد له بالله ودوايته ونوايه ورعاياه
لا تقبل شهادتهم ومنه من يتكلم في احاديث الرعية
والدرايا لا تقبل شهادته ومنه تقبل شهادة
المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد
الزمان وعن شرف الائمة الاستدري لا تقبل
شهادة اهل الرعية لو كمل الرعية والشمعة والرئيس
والعامل الجبلهم ومعلمهم خوفا منهم وكذا شهادة
المزارع كذا في شرح الوهابية فقرا عن الفسنة
في روضة القضا اذا شهد لم يجوز له الشهادة
ولغيره لا يجوز الشهادة بالافتقار بحيث في حق
الخرقيل بطل وقيل لا تبطل اذ في حدوده يد

رجل انه وقف على هذا المسجد فشهد بعض اهل
محلة هذا المسجد تقبل شهادتهم هو المختار كذا
في القنية المعروف بالعدالة اذا شهد بزوج من ابي
يوسف انه لا تقبل شهادته ابدأ لانه لا يعرف
توبته وروي القنية ابو جعفر انه تقبل شهادته
وعليه الاعتماد وغير العدل اذا شهد بزوج من ثاب
جازت شهادته كحاجة الفتاوى الخاصة وما مشهورة
الفاقد ان تحري القاضي الصدوق في شهادته في
تقبل والا فلا وعند الشافعي لا تقبل اصلاً كحاجة
المجتبي وفي القنية عن الربري من ربه الحاكم في
حادثه لا يجوز الحاكم احياناً يقبله في تلك الحادثة
وان اعتقده عدلاً انتهى اذا قدم الامر بلوغه فخرج
الناس وجلسوا في الطريق ينظرون قال خلف رحمه
الله بطلت عدالتهم كذا في الخاصة وفي شرح الوهبانية
عن واقهان عمر بن ماره انه على عدم قبول شهادتهم
بان الطريق حق العامة ولم يعمل الجولوس فاذا جلس
فقد شغل حتى العامة وصار موكباً للجرم فسقط
عدالته وفي الفتاوى الصغرى لا تقبل شهادة من
وقف على الطريق لانه شغل الطريق وهذا التعليل
يفيد ان الخارج اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون
قاصداً لمطلقاً ولا نافية ما تقدم اذا اقامته انتهى
كل امله اذا شهد لا تقبل شهادته لانه صغير
او بعضهم صغير لا تقبل شهادته لانه يثبت
شهادته حق نفسه يعني حق المطالبة
ولو كانت الورثة كباراً جازت شهادته ولو شهد
على

عني ثبت يدين جازت على كل حال ولو كان الورثة
كباراً وكان في الزكاة ثلثاً موصى به لا تقبل شهادته
بني شيوخ حق الاستيفاء لغير الشهادة كحاجة
بني شيوخ في الصلاة ثم بعد استطل عدالته
وهذه التهمة عدم استعظام التقوية كما في فعل
العدول لا استخفاف بها فانه كفر في المستحق تارك
جمعة وجمعة من جماعة واستخفاف في الشهادة له
في عي ناديل اليهودي وكان عدلاً في ما سواه تقبل
وزك جمعة ولومرة بالاعذر وتاديل المبطل على
اختيار خلوتي والسرخسي شرط الثلاث ولو
ينسب الامام او يرضى لا كحاجة الزاوية ولا تقبل
شهادة الوصي يتوصى بعد الغزل كحاجة الخلاصة
اذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته
كحاجة الخاصة ثلاث عشرة مسألة اذا شهد الشاهدان
فيما واختلفا في مكان الشهادة ووقتها الا يؤثر
ذلك في شهادتهما وتقبل وفي مذكرة في شرح
الوهبانية نقلاً عن الكافي مثاله ان يدي علي
اخر شرا سلعة بالف فيكره فيحضر شاهدين
فيشهد احدهما انه باعه بالف ويصدق ويشهد
اخره انه باعه بالف بمصر فانه يجوز كما قال
احدهما يوم الاحد وقال الاخر يوم السبت او قال
في الحرم والاخر في صفر او وقت الظهر والاخر وقت
العصر او شهد احدهما انه باعه ويشهد الاخر
على قراره انه باعه جازت الشهادة مع الاختلاف
مذكورة الثلاثة عشر وفي حواله الزاوية والقان

كحاجة
الخلاصة

والوصية والوكالة والغنى وفيه اختلاف بين ابي حنيفة رحمه الله وصاحبيه فهو يقول لا اختلاف لا يضره عليه مشي في النظم ويقولان يضره الرهن والعقود والطلاق والشرأ والبيع والعرض والدين والضاد ان المشهود به ان كان قولاً محضاً فلا اختلاف المذكور لا يمنع قول الشهادة لا كان الاعادة والتكوير في القول وان كان فعلاً محضاً او قولاً وفعلاً لا لعصب والتكاح فان الحضور شرط فيه قلت وينبغي ان تقبل الشهادة في البيع والشرأ والرهن بكونها على اقرارها لتكون وثيقة وينبغي ان القول قول الأمام والثاني دون الثالث فقد قال قاضي خان وان اختلف في عقد لا يشت حكمه لا يقبل البعض كالرهن والصدقة والرهن فان شهدا على معاينة الفرض واختلف في الأيام والبلدان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى والقاس ان لا يقبل وهو قول محمد وزفر قال وان شهدا على اقرار الرهن والواهب والمنصرف بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فشهد احدهما بمعاينة الرهن والاخر على اقرار الرهن به لم تقبل ويكون في هذه مماثلة الرهن ينبغي ان يفهم الى الثلاثة عشر المذكورة الهبة والصدقة فتصر خمسة عشر انتهى وهذا مع مسائل فصر فيها الاختلاف المذكور ونعني من القول بصدق المسائل السابقة وهي في شرح المنظومة نقلنا من الكافي

الكافي ايضا الفصير بشر وشكاح والجنبة فاذا اختلف الشهود في حد منهن لوقت او الزمان والمكان لم تقبل شهادتهما في حد منهن في النكاح افعال محضة والنكاح كان قولاً لكن شرطه حضور الشاهدين وحضر الله والله اعلم وفي المتقني شهد احدهما في مدعيه يكن هذه الدار والاخران الدار له لا سبيل ويوقل حد من اقرار ان الدار له والاخر له سبيل يقبل وفي الصغيري قال احدهما بيمينه السوء المالك كذا وقال الاخر الاخر على قسمة نافية بالعب صبي بتقبل بيمينه شهد احدهما على شتر بيمينه لا تقبل وكذا لو شهد احدهما انه عبد مدعي والاخر على اقرار المدعي عليه وفي المتقني عن اسدي قال احدهما الطلاق طلقها بالعريضة والآخر بغير العريضة كالفارسية والركية لا تقبل وشك هذا اقرار بالمال يقبل وليس الصديق كذلك كما في النزاع وفي القوائد الزينة شهد انه غشقه بالعريضة والاخر بالفارسية تقبل بخلاف اطلاق الاصح فيقول فيهما لا يجمع في الشهادة بين تور وفيه ومن قروعه كما في القسمة ما لو ادعى به فشهد احدهما عليه معاينة الدفع والاخر في امر مدعي عليه به لا تسمع بخلاف ما اذا شهد احدهما بالف المدعي على المدعي عليه وشهد الاخر على امر المدعي عليه بها فانها تقبل لا يسيى بجواب قول و فعل لو تأملت وفي رواية وشهد حدما الى

تقبل من

المدعي على الاقرار بشهد احدهما على الشتر باليمين

فلان بايع منه بكذا او شهد الاخران فلان اقر بالبيع
منه بكذا نقبل لان لفظ الانشاء الاخبار فيه واحد
انتهى بيته الاكراه اولى بان يقول من بيته الطوع
عند التعارض وهو الاصح كما في الفصل العبادية
وعليه الفتوى كما في الاستلاصة وفي البرزانية قال
وفي الملقط ادي عليه السلام طائفا وورهن علي
ذلك وورهن المدي عليه ان ذلك اثر اركان بالكره
فبيته المدي اولى وان لم يورخا وارخا على التعاقب
فبيته اولى اقول كلامه يقتضي ان بيته الاكراه
اما تقدم على بيته الطوع عند التعارض واما الالم
بحصل التعارض فبيته الطوع اولى فتكون المسئلة
ثلاثية وهو اما ان يورخا او لا فان كان الاول وهو
ما اذا ارخا فاما ان يتخذ التاريخ او يختلف فان كان
الاول فبيته الاكراه وفي وان كان الثاني وهو ما
اذا اختلف التاريخ اوم يورخا فبيته الطوع اولى
انتهى فتبادلي احدى اسبع عن قوموا الاخر عن
اكراه اختلفوا فيه والتجيب ان القول في
من يدي الطوع كما في الصحيح وانما سجد ولد الوارثا
علي هذا الوجه في هذا الصنيع والا فاما كان القول
قول من يدي الطوع والبيته بيته الاخر في الصحيح
من الجواب كما في شرح الوهبانية بوقا لا تشهد ان
فلان مات اخيرا بذلك من تنق به جازت شهادتهما
وهو الاصح والمضام يجوز ذلك ايضا فاختلاف
المشاخ رجهم الله تعالى كما في الخلاصة لا يجوز للقاضي
ان يحكم بسماع نفسه وبنو اتر عنده ولا برؤية نفسه

في يد

في يد انسان كذا في تبين الكثرة ولا يجوز شهادة
لمسجون في حالة السجين يعني اذا حدث بين اهل
السجين حادثة في السجين واراد بعضهم ان يشهد
في تلك الحادثة لم يعمل لكونهم منسجين كذا في
الجامع الكبير كذا في الدرر والغرر وفي البرزانية
وشهادة اهل السجين فيما يقع بينهم فيه لا تقبل
وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة
وكذا شهادة النساء في الحمامات لا تقبل
وان مسك اليه لان العدل لا يحضر السجين والبالغ
ملاعب الصبيان والرجال حمام النساء والشعر
شرع لذلك طريقا اخر وهو الامتناع عن حضور
الملاعب وعما يقتضي به الدخول في السجين ومنع
النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التقصير
مضاف اليهم لا الي الشئ انتهى اقول وفي الحاوي
القدسوي ونقبل شهادة النساء وحدهن في القتل
في الحمامات كذا في الحديث كذا في الدرر كذا في
انتهى وهو معارض لملة البرزانية فيجب التنبيه
عند الفتوى الصحيح ان تاخير الزيادة لا يترط
العدالة وذكر القاضي عن قاضي خان ان الفتوى
على سقوط العدالة بتاخيرها من غير عزل حق الفقر
دون حج خصوصاً في ما نكدا في شرح الوهبانية
شهدت لبيت امرئ او لمطلقة تقبل كذا في الغنية
ورهن طب وقال وهذا بعد انقضاء العدة
طلقا فلان اوي في العدة لا يجوز شهادته بها ولا
شهادته باله انتهى ومن المهمة للمادة ان يجد الشاهد

في يد

يشهد بانته في نفسه تقعا او يدفع عن نفسه مقرها
 ويجوز شهادة رب الدين لمديونه لما هو من جنس
 دينه كذا ذكره في الوكالة والمعام و لو شهد لمديونه
 بعد موته لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال
 المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته كما في الحاشية
 قلت وحكي شارح الوهبانية عن المحيط انها
 لا تقبل لمديونه اذ كان مقلدا او نقل عن الخواري
 القول وان كان مقلدا وهو ظاهر كلام الحاشية
 وتفاصيل القول مع اليسار في الاتفاق وعدمه بعد
 الموت بالاتفاق والخلاف في حالة الاعسار ومع
 الحياة ولم ارجع احد القولين والله اعلم والامام
 الرضائي اقتصر على القول بالقبول اذ كان مقلدا
 وما شهد المديون لرب الدين فمقبولة كما في شرح
 الوهبانية وكل شاهد علي قضائه لرجل قال
 ابو يوسف لا يجوز شهادة الرجل علي قضائه ابيه
 ويجوز شهادته علي شهادة ابيه قال الحسن بن
 زياد اذا شهد ابننا لثقاتي لرجل ان اباها قضى
 له هذا علي هذا لم يقبل شهادتهما عند ابي حنيفة
 رحمه الله علي قضائه اياهما قال وفيها قول اخر انه
 يجوز قال وبه نأخذ رجل قال ان شرب خمر افعدي
 حرشيد رجل وامراتان انه شرب الخمر قال ابو يوسف
 يقضي بعق العبد ولا يجد ولو قال ان سرقتم
 من فلان فاعدي حرشيد عليه رجل ولم ازان
 انه سرق منه عشرة دراهم قال في المتن هذا
 والادل سوا لا تقبل شهادة المراسين ولا يقضي بشي

راجع الى
 قوله
 لا يقبل

وذكر

وذكر في النوازل ان محمد قال اضمنه العشرة ولا اقطع
 يده ولا اعتق العبد والصحيح خلاف محمد في مسئلة
 السرقة وشرب الخمر الفتوي فيها علي قول ابي
 يوسف كذا في الحاشية وفي التصانيف شهادة الخليل
 لا تقبل هكذا روينا ابو يوسف وعبد الله بن المبارك
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يقبل لخله يستقصي
 عن الناس فيما ينبغي في اخذ الزبارة علي حقه فلا يكون
 عدلا كذا في الخلاصة وفي النهاية شهادة الخليل لا تقبل
 فالظاهر انه اراد به من يضل بالواجب في الزكاة ونفقة
 الزوجات والاقارب كذا في تعيين الكذب وفيه بيع الكفن
 لا تقبل شهاده لا بد من كثرة الموت بالطاعون
 وغيره انتهى وهو المحيط لا تقبل شهادته لمعتدتين
 رجعي ولا باين لقيام النكاح في بعض الاحكام وروى
 احمد في الاخر في حادثة فريدت فارفعت الزوجية
 فاعاد تلك الشهادة تقبل بخلاف ما لو ردت بنفسه
 ثم تابت وصار عدلا واعاد تلك الشهادة فلا يقبل
 وبه قال احمد والشافعي ومالك في الاصح لان القاضي
 لما ردها صار مكذبا في تلك الشهادة بشره فلا يقبل
 بخلاف شهادة العبد والكافر والصبي او الهرم
 ثم اعتق واسلم وبلغ واعاد فقبل كذا في شرح الهداية
 للكمال ثم بحث وقال وصار الحاصل كل من ردت شهادته
 لمعني وزال ذلك المعني لا تقبل اذ اعادها بعد زوال
 ذلك المعني الا العبد واحد الزوجين والاخر الكافر
 والاخي والصبي اذا شهد واحد منهم فروى عن
 واسلم والصبي وبلغ وان رفعت الزوجية فشهدوا

ته

في تلك الحادثة يعنيها تقبل ولا يقبل فيما سواه
 انتهى كلامه اقول عرفت ذنوبي ما ذكره الكمال
 من القول في صورة ما اذا شهد الزوج او شهد
 لها فزوت الشهادة ثم زالت الزوجة ثم شهد احدها
 لاخر سيق فلم يترجمه الله تعالى والصواب عدم
 القول به نقله الشافعي من اهل المذهب قال القاضي
 في فتاواه ولو كان القاضي رد شهادة الاولى لامرته
 ثم اعادها بعد البيونة لا تقبل شهادته لان شهادته
 ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حصر
 نكاحه لا تقبل بعد ذلك ابد انتهى ومثله في الغالب
 الكسبي لمعتدة فتنبه له عند الفتوى رزق
 الله تعالى التوفيق وهذا الى ايماننا الى احسن طريق
 واذا اقتضت الحاجة والتحقيق وتقبل امرأته وبنتها ونحو
 بنته وامرأة ابنه ولاخت امرأته كما في فتح القدير
 الكمال اذا كان وعد ولا يأخذون بغير حق من الناس
 تقبل والا تقبل في الصحيح كما في التبريز وروى
 ابن فضل بن ربيع وزير الخليفة شهيد عندنا يوسف
 في حادثة فزو شهادته فشكاه الى الخليفة فقال
 الخليفة ايها القاضي ان وزيرى رجل دين لا يشهد
 الزور فلم ترد شهادته قال لا في سمعته يوما قال
 للخليفة انا عبدك فان كان صادقا فلا شهادة للعبد
 وان كان كاذبا فكذلك ايضا لانه اذا كان
 لا يبالى بالكذب في مجلسك فلا يبالى بالكذب في
 مجلسي فعذره الخليفة فيه كذا في الزيلعي قال
 الكمال والذي عندي ان رد الي يوسف شهادته ليس
 كذلك

الجمعة
 ١٠٠

كذلك لان قول الرجل غيره انا عبدك انما هو بمنزلة اعتبار
 معني القيام بخدمتك وكوفي تحت امرك متشابه
 على انها نفس في ذلك والتكلم بالجزائي اعتبار
 الجامع ووجه التنبه ليس كذا محظوظا بشرى وكذا
 وقع المجاز في القرآن ولكن رده لما يدل عليه خصوص
 هذا المجازين اذ لا لنفسه وعلمته لاجل الدين فيما
 يعني هذا الكلام اذا كان قبل الخليفة وعد له في
 الاعتداس بما يقرب من خاطره والمأصل ان ترك
 المرأة يسقط العدالة انتهى قيل في تعريفه ان لا
 ياتي الانسان ما يعتذر منه بما يحسه عن مرتبته
 عند اهل الفضل وقيل سميت الحسن وحفظ
 اللسان وبجانب الحس والمجون والارباع عن
 كل خلق ديني والسمحمة رقة العقل من قولهم ثوب
 سخييف اذا كان قليل الغزل كذا في فتح القدير
 شاهدان شهدا على رجل مال وعد لا توجه الحكم
 فدعاها القاضي الى الصلح فاصطالحا على بعض
 ذلك الدين ثم رجع احد الشاهدين لا يقضي شيئا
 لانه ما اتلف شيئا لان القاضي لم يقض بشئ بذلك
 الشهادة فان الصلح يكون عن تراض ادعي علي رجل
 انه شاهد لم في حادثة كذا وانكر الشاهد الشهادة
 لا يجلف القاضي الخ لانه من احمق الى الخليفة عسى
 ان يشهد ولو شهد لا يقبل وكل شهادة يحتاج الي
 الخليف حتى يشهد وحي يظن قلب القاضي
 بشهادته فهو غير مسموع شهادة الخلف عمال
 الوقف لا تقبل لانهم يأخذون الاموال بغير حق

السجدة

لا يجلف منكر الشهادة

عمال الوقف

ويعرفون بالفسق هكذا ذكر وهو الصحيح وما ذكر
 في الجمع الصغرى من قوله وشهادة العمال جائزة اذ
 اعوان السلطان وهذا كان في العصر الاول كانوا
 يعملون في الصدقات وجباية الحقوق الواجبة فاما
 هؤلاء الذين كانوا في زماننا فلا تقبل شهادتهم
 لان الظلم منهم غالب ذكره شيخنا جمال الدين في شرحه
 الكل من جواهر الفتاوى الشهادة على المجرم المجرى
 لا تقبل بعد التعديل لانها اخبار فاذا اخبر بحق ان
 الشهادة فساد او كلمة الريا فان الحكم لا يجوز قبل
 نفيون العدالة واما بعد التعديل رفع للشهادة
 بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم
 يوجد المجرم المعتبر ومن العواقد المقررة ان
 الدفع اسهل من الدفع وهو السرفي كون المجرم
 المجرى مقبولا ومن واحد غير مقبول بعده بل يحتاج
 الى نصيب الشهادة واشيان حق الشرع او العبد
 كما في شرح مولانا خسر واثم قال ويقبل الشهادة
 على اثم عبيد او محدودون في ذنوب اثم ذنوا او
 سرفوا حتى كذا او شربوا لم يتقدم العمل لعدم اثبات
 الحق به لان الشهادة يجب تقدم مروءة الشهي
 لخاصة وفي تعيين الكثرة واقام البينة على اقرار
 المدعي ان الشهادة تسقط تقبل ببينة لانه امر الله
 لاحقه في المعين وكذا اذا اقام البينة على اقراره
 انه استأجر الشهود او على اقرار الشهود اثم لم يتقدموا
 المجلس الذي كان فيه الحق وكذا اذا اقام البينة ان
 الشهود عبيد او محدودون في ذنوب لان في العبيد
 اثبات

مطل

انما في
 هذه
 الاية
 انما في
 هذه
 الاية
 انما في
 هذه
 الاية

بلغ

ج

اثبات الحق سببه وحده لكونه فيه ليس فيه شاعة
 انما حصة من شاعة ونحوه يظهر فاحشة
 من غير وجه انتهى بيته فلو من المجرم وفيه من بينة
 الموت بعد بيه يدين رجل جمع انسانا ومات
 المجرم فانه وشيؤه بيته انه مات بسبب المجرم
 واقام نصيب بيته بيه بري وفيه بعد عشرة
 ايام فبيته وبه يستقر بويه وبينة الغيب او في
 من بيته لونه بيته مثل ان يتيقن وصي
 باع كره الشهي وبه نصيب ولا في غيبا واقام
 البينة واقام يستقر بيته بيه قيمة الكرم ذلك
 اليوم مثل ثمن نسيئة غيب وفي لانها تدنس ايا
 لا بد او ان بيته لفساد نرج من بيته الصحة وبينة كون
 المتصرف عاقلا وفي من بيته كونه مخلوط العقل
 او مجنون اذ في سائمة قامت بيته ان مولاها وبرها
 في مرض موته وصوى قى وقامت البينة فبيته انه
 كان مخلوط بحق بيته لانه او في ولد الا خلع
 امولته ثم قام بيه بيته انه كان مجنون وقت
 الخلع واقامت بيته على كونه عاقلا حينئذ لو كان
 مجنونا وقت خلع موته قام بيه بيته انه كان
 مجنونا والمردوب انه كان عاقلا فبيته على او في
 في الفصلين ان شح المبرر والفرق عن
 المحيط انه ثبت الذين في الميت بيه وبيان
 الشاهد سببه في غيبة بيه ان يقول
 مات وعليه دين شهده علي رجل انه جرحه ولم
 يزل صاحب فرس حطب مات بيه ولم يشهدوا

مطل

مطل

مطل

انه مات من جراحته لانه لاعلم لهم به كما في لثريه
من الجنايات ذكر الاستصحاب من اكل قرق استنبه
سقطت عدلته عند الاكثر لا بد من كونه في غير
امارة التقوى على صوم الفدا وهو انسية انصيف
كما في فتح القدير ومحوه في المجتبى الشهادة برص
مجهول صححة اذ لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من
الدين كما في الفقه الشهادة اذ اطلقت في بعض
بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرة الا اذا كان
عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليها
بالعق فانهما تقبل في حق النصراني فقط كما في
العقاق منها كما في العوائد الزينية ودر تحدي
الخطا في الحد الواحد لا يوجب نقصا في الشهادة
يب وان تداركو الغلط في ذلك المحكم تسمع
واذا انفردوا لا تسمع طاردا غلط الشاهد في احد
الحدود لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك احد
الحدود كما في الفقه شهادة النفي غير مقبولة الا
في عشر وفيما اذا علق طلاقا على عدم شيء فشهد
بالعدم وفيما اذا شهد انه قال المسيح بن الله
ولم يقل قول النصارى وفيما اذا شهدوا بقتل
الذابة عنده ولم يزل عن ملكه وفيما اذا شهدوا
بخلع او طلاق ولم يشهدوا فيها الا من الامام اهل
المدينة فشهدوا انهم لم يكونوا فيها وقت الامان
وفيما اذا شهدوا ان الامام لم يذكروا عقد السلام وفي
الاورث اذا قالوا لا اورث له غيره وفيما اذا شهدوا انها
ارضعت الظربيلين شاه لا بلين نفسها كما في

جامع

جامع الفصول في تفصيل ثبوت سفي المتواتر في
شهادته ونزاهته في نحو زيد الزينية اذا شهدوا
نحو ذلك فان ثبت وزنه سواء كان القاضي
سائما عن استنبه ولا يقضي بطل السؤل لان
اورثه مختلفة باختلاف اسبابها والقضا
بما يبول متعذر فان ثبت الشاهدان او غا قبل
ان يسأله لا يقضي بطلاني بشيء ولو اقام المدعي
شاهدين انه وارثه وان كان قاضي بلد كذا فان ابن
فهدان تقضي بانه وارثه وان كان له سواء فاشهدنا
بشيء فضا انه لا يدرى ان سبب قضي بدارته
ان هذا القاضي يسئل مذي عن السبب الذي
قضي له القاضي فان بين سببا قضي له بالميراث
لان قضا القاضي يحمل على صحة ما يمكن ولا ينقض
بالمسك فبقضي له بغير ثبوت ولا يقضي له بالسبب
الذي بين المدعي لان هذا القاضي لا يدرى ان
القاضي الاول قضي بذلك السبب ام لا في الثانية
اقول هذه مسئلة تدور على الاكتفاء لاجال
من نقاضي وانه لا ينبغي قضاؤه بل يحمل على
اصحها والسادس انما سكن ويبيح ان يقيد ذلك
بما اذا كان القاضي هو موقوف بالعلم والصلاح
والرشد والصلاح وان ثبوت القاضي على المدعي
بعد الامين وان شرط القاضي على المدعي عدم
القبول كما في الفقه شهد انه قضي بكذا او عد
لم افض بشيء لا تقبل شهادته مما خلافا لمحمد
رحمه الله تعالى كذا في شرح توحيدانية الشاهدان

فقضا القاضي يحمل على
الصحة ما يمكن

مطل

آخر شهادته هل تقبل ام لا اجاب المشايخ رحمهم
الله في شهودهم وبالحرمه المصنفه بعد ما اخروا
شهادتهم بمسئله اياهم عن غير انما لا تقبل ان
كانوا عالما بانهم باعدشان عيش اذ زواج علماء
الجمالي والخطيب الاخطاوي وكان الامية السماعي
ثم رقم للقاضي عبد الجبار وشرف الامية وركن الامية
السماعي وركن الامية وذكر نحوه وقال كثير من
المشايخ اجابوا كذلك في حبس هذه وكانت تخرج
بعد تقبل ثم نقل عن شرح الزوائد نحوه وعلمه
بانهم لما سلكوا فسق وشهادة انفسهم لا تقبل
ومنه في شرح المنظومة فقال عن الفتنة وفي
الخاتمة رجالان بشهادة علي مريض صاحب فرائض
انه طلق امراته ثلاثا وقال اشهد بانك في
صحة وامرنا بكلماته فكمذه لا تقبل شهادتهما
لانهم اشهدوا علي انفسهم بالفسق وعن الجيب
القاسم الصفار اذ اشهد اثنتان علي طلاق خرة
لمرأة او اعتق امه وقال كان ذلك عام اول حازن
شهادتهما وتاخر جري لا يخل بشهادتهما قال مولانا
وبني ان يكون ذلك كالاول وهذا اذا علموا انه
يمسكها المساك الزوجات والافعالان الدعوي
ليس بشرط هذه الشهادة فاذا اخر وصا صاروا
ففسقه والله تعالى اعلم من سمع الاذان وانتظر
الاقامة سقطت عدالته كذا في المجتبى وان
شهد شاهدان علي رجل بحق فقال الشهود عليه
بعد الشهادة الذي شهد به فلان علي حق

او

وقل من شهد فلان علي هو الحق فان القاضي
يذهب منه ومن يسأل عن الشاهد الاخر لان
شهادته حرة فحق علي نفسه فيبقى باقراره
و شهادته لا يشهد وعليه الذي شهد به فلان
عنه حق وقل من شهد به فلان هذا علي
هو حق فبشهادة عليه فقال للقاضي سل
منهم من الذي يسهل عن الشاهدين فان
عنه فبشهادتهما وان لم يعد لا يفي بشهادتهما
لان قوله في يشهد به فلان علي ليس باقرار
في حرة بل يسهل فرائده الشهادة فيكون هذا
متاركة يسهل لاقرار بالشرط ولاقرار باليمين
استحق قاضيه يصرف اراهم بوجد التعديل فاذا
طلب من القاضي ان يسأل عنهما يسأل ولا يقضي
قبل السماع الذي في الخاتمة شهادة المختص
خاتمة لا يشهد رجل وامرأة وشهادة الجنين مقبولة
بشرط من يشهد بشهادة الشك في الجنين بمنزلة
شهادة لا يفي في كذا في المجتبى كسب في طرق العامة
زعمه في حديث زعيم صاحبه انه قدم واقامها
ابنته في بيته بيته من يفي الله محمد ثم القول
في هذا قول من يكون متمسكا بالاصل مع مطل
او يفي ان حرة الله ان يفي في بيته وقف عليه
مضيقا وروى في ان يفي اشترى اهما من الوقف
واخرج وقا بيته في بيته الوقف وفي مشرف
الوقف الذي في عي وارث واقعه الذي في بيته الحمد
انه وقف من بيته وقفا صحيحا واقام بيته واقامه

شهادة
امراه

الوارث بنية في فساد الوقف فان كان الفساد شرط
 في الوقف ففساد بنية الفساد اول لانه كثر اثباتا
 وان كان معنى في المل فبنية الفساد اولي وعلى هذا
 التقصيل اذا اختلف الباع والمشتري في صحة البيع
 وفساده كافى القنية احد عشر مسألة يقبل فيها
 قول الواحد العدل الاول التفرع لو ان كذا شخص اشترى
 شيئا وادى ان قيمته شلح كذا فان كذا المدعى عليه ان
 يكون ذلك العاقل يفتى في اثبات فتنه العدل الواحد
 الفاتنة والثالثة الجرح والتعديل يقبل فيهما قول
 عدل واحد هذا في التزكية السرو قال محمد لا بد من
 اثنين اربعة تقدير اربع المتلف الخامسة المترجم
 العدل عن اربع في القاضى لغته من الاختصاص
 وقال محمد لا يفتى فيه اقل من اثنين السادسة ادعى
 المسلم اليه جورة المدفع وانكر المسلم او عكسه يكتفى
 فيه قول العدل الواحد السابعة اذا اختلف القاضى
 عدل بالافلاس الجورى بعد مضي المدة اطلقت
 مكتفيا به القائمة الرسالة من القاضى في المركب
 التاسعة يكتفى قول واحد اثبات العيب الذي يختلف
 فيه الباع والمشتري العاشرة الصوم برؤية حلال
 ومضين عند وجوده من غير اوعار ومخول
 الحادية عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت
 رجل وسع ما ان شهدا على موته كذا في مترومة
 بن وهبان شهد لابيهم ان امراته ارذلت والعباد
 بالله تعالى ان كانت امها حية لا تقبل لان فيه نفع
 الام وهو انقاذ المصونة عنها وان كانت ميتة

ان ادعى الاب ذلك يقبل من سرقه تقع بالاقرار
 فانه الشهادة في سرقه عندك وتنفذ العدة
 فكانت للاب وانما يثبت بقبول فيضضه له
 برؤاى الزوجية وفيه نفع في ان محجوب ومشوب بضم
 كذا في البرائة وفيه نفع في ان محجوب ومشوب بضم
 في اصل الوقف دون شرايه كذا في ان محجوب ومشوب بضم
 ط وقال يقبل شهادة رجلين على لوقف بالشبهة
 وعلى شرائطه يذبحون ويقبل الشهادة على
 الشهادة في اربع شهادات في الصحيح ان يقبل
 بالمسامع على سبعة عشر بصر بالمسامع لا يفتى
 على الاخصار لا شرايه وكما يتعلق به صحة الوقف
 ويوقف عليه فهو من اصد له ولا يوقف على الصحة
 فهو من الشرايع ونص في فضلي رحمه الله تعالى
 على انه لا يصح وقف شهادة بالمسامع واختار
 السرخسي في وجوه اربعة على اصد له على شرائطه
 بان يقول انه وقف على مسجد هذا او المقبرة هذا لما
 اذ لم يذكر ذلك لا تقبل ومن اراد من الشرايع ان
 يقول ان قدر من الغلة كذا ان يوصى القاضى
 القاضى الى كذا لا بد بيان الجهة فلو ذكر هذا
 لا تقبل كذا في البرائة ويقبل من كافر على عبد كافر
 مولا مسلم وعلى كافر كافر مولا مسلم بالاعين
 اعلا يجوز شهادة كافر على عبد مسلم مولا كافر
 وعلى وكيل مسلم مولا كافر فان مسلم اذا كان
 له عبد كافر اذن كذا بايع واشترى شهد عليه شاهدان
 كافر ان يشر الربيع جازن شهدا عليها لان هذه

شهادة كافر قامت على اثبات امر على نفسه او لغيره
الحكم على المولى المسلم فمتاد وكان اسير في يد
المازوني مسلما لا تقبل شهادة الكافر شيد من هذه
شهادة قامت على اثبات امر على المسلم قصد او
ان مسلما وكل كافر اشترى الوضيع فشهد على وكيل
شاهدان كاذبان بشر اوبيع جارتهم عليه
لانها قامت لاثبات امر على كافر ولو ان
بشر اوبيع لا تقبل شهادتهما عليه لان شهادتهما
كافرة قامت لاثبات امر على المسلم فثبت ان شرع
المسعودي يتلخص الجامع الكبير الامر في مسلم
عطف على قوله تقبل من اهل الاهود لاني اوصاية
والنسب اذا دعي حقا من قبل الميت في خصمه مسلم
اذا دعي الاصل من نصرائي واقام شاهد نصرائي
على خصمه مسلما او ادعي ان فلان بن فلان النصرائي
هان وهو وارثه وحضر مسلما ثبت عليه دين
واقام شاهدين نصرائيين على نفسه تقبل
استحسانا والقياس ان لا تقبل ووجه الاستحسان
ان المسلمين لا يحضرون موت النصرائي ووصاية
تكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب الترخ
وهم لا يحضرون نكاحهم ولو لم تقبل شهادة نصرائي
على المسلم في اثبات الاصل الذي بينه وبين الموت
والنسب الذي بناؤه على النكاح ادعي ان يباع
الحقوق المتعلقة بالاصل فقبل ضرورة كذا ثبت
من القابلة كذا في شرح الدرر والغرائب
هذا الكلام يشير الى جواب واقعة الفتوى في هذا
وصورتها

ط
٩٨

وصدقهم اسم روح الذمية ثم مات فارادت زوجته
ان تثبت ميراثا على زوجها اوبيع خصم شرعي
فهل ان اقامت شهودا من اهل الذمة فقبل شهادتهم
ويثبت ميراثا على الزوج او لا يكون الزوج صار مسلما
فثبت ميراثا ذكره العلامة مثلا لخصم وامر
فرضه في نسبه ثبوت النسب وسبب ثبوت
النسب نكاح وهم لا يحضرون نكاحهم الخ فيصد
موت شهادة في واقعة الفتوى وانما علم نصرائي
مات وثبت في دررهم فناء مسلم ونصرائي فادعي
كل واحد منهما الف درهم واقام كل واحد منهما
شاهدين نصرائيين فان الالف كلمة المسلم منهما
في قوله ابن حنيفة وتجدد وقال ابو يوسف الالف
بينهما صفان اذا دعي مسلم على كافر فما الاو ادعي
ضمن مسلم عنه واقام بيته من اهل الكفر باصالة
وكيفية المسلم عنه فان المال يثبت في حق الكفيل
ووث مسلم كفل بكافر عن كافر بالف درهم فقال
الكافر الذي لاصل لم اكن امرته ان يضمن عني
فجاء مسلم يشاهد من اهل الكفر انه قد امره
بالنضار وقرض اطلب انه قد استوفى منه المال
كانه لا يرجع عليه تنار خاتمة ابو جهمودي
والغريم مسلم وجاء الوكيل بشهود نصرائي لم
يقبل فان الغريم نصرائيا يقبل فان اجضر
بعد ذلك فتر ما مسلما اخذ بتلك الوكالة من
مختصم الجميع كذا في تعيين الحكام ولا يجوز شهادة
ذميين عن وكيل المسلم مسلما او ذميا في قبض

دينة من مسلم اوزي نانا ارجانية من الوكالة نصراي
 مات في مسلم ونصراي واقار كل واحد منهما الميتة
 انه لم يعل الميت وبنافان كان شهود الفريدين ومبين
 اوشهود النصراي ومبين بدايدن المسلم فان فضل
 شي صرف الي دين النصراي وورق الحسن عن ابي
 يوسف انه يجعل بينهما على مقدار بينهما قيل انه
 قول ابي يوسف الاخر وان كان شهود الفريدين
 مسلمين اوشهود الذي خاصة مسلمين فالمال
 بينهما قولهم كذا في المشاهج للشيخ العلامة عمر بن
 محمد بن احمد العقباني جلال الدين ابي حفص الانصاري
 كان من كبار فقيها بخاري وعلمائها وعامة فقيحات
 العلامة قاسم بصراي شهد في حادثة قتر كبته
 ان يركي بالامانية في دينة ولسانية ويدع ويكون مع
 ذلك صاحبه فرجة من فتاوى الكبرى رجل خرج
 انسان ومات فاقام اولي القتل بينة انه مات
 بسبب اخراج واقام المعتارب بينة انه بري ومات
 بعد عشرة ايام فبينة المقبول اولى وعن سيف لائمة
 السابليين وهي باع كره الصغير وبلغ الصغير وادعي
 غنبا واقام المشتري بينة ان قيمة الكوم في ذلك
 الوقت مثل الثمن فبينة الغنبي اوفي مع امة اقامت
 بينة ان مولاه بوهان في مرض موته وهو عاقل ثم
 واقامت الورثة بينة انه كان مخلوط العقل فبينة
 الامة اولى ولد اذا خال امه ثم اقام الزوج انه كان
 مجنون وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقل
 يوسف اوكان مجنون وقت الخصومة فاقام ولية
 بينة

بينة انه كان مجنون او - يعني به كان قبل ان يمتد
 المرأة اولى في الفصيص ذاق القنية وورد الممدود
 الاربعه لكن بقي احد خدود مجنون لا يضره ويتركه
 سواء لو عطف في احد الاربعه قيل تنبش كما ترك ذكر
 الخلل الخواقر حقه الشر دمع وهو خسر لصدر
 رحمه الله انه لا يقبل عليه عقوبت وحنط لا يثبت
 الا باقرار المدعي ان يشهد عطف اذ لو اقر بما
 المدعي عليه لا يقبل وذو فريدين شرح ابي حنيفة ان جيلته
 ان يقول المدعي عليه مثل هذا المدعي ليس في يدي
 فيعجز المدعي من ان يثبته عادة المدعي عليه اما
 لو برهن لا يقبل لانه لا يمكن ثبات كون صاحب
 الخدم الواحد العدم الخصم ولو بخصوص واحد او
 حدين ثم يداكوا في المجلس وغيره يقبل عند اهل كان
 التوفيق والتوفيق ان يقول كان اسمه فلان ثم صار
 اسمه فلان او ابعه فلان واشتره انه كان كذا في البرازية
 لكن الرجوع عن الشهادة ان يقول رجعت عما شهدت
 به او شهدت بغيره فيما شهدت وشرو ان يكون في المجلس
 القاضي وحكمة بعد اقتضا التعزير واليمين وقوله
 التعزير فقط كذا في شرح الكفا للمفتي وماذا انكر
 الشهادة بعد الفصل يكون رجوع عاقل ذكره العمادي
 في فصوله شاهد ان شهد بما لم يدعي القاضي
 في الصلح فاصطفاي بعينه ثم رجع احد الشاهدين
 لايضمن لانه لم يقض بشهادته كذا في القنية لو شهدا
 ان فلانا عام اول اقرضه الف درهم والمدعي عليه بمحمد
 فقصي القاضي بذلك ثم قام المدعي عليه ابينه

المدعي

من المذنب قد كان ابراهيم قبل شهادتهما يوم عن كل شئ
 يدعي بهه فتقضي القاضى بالبراءة وبرو المال فانه
 لا ضمان سبه فانه لم يظهر قبح كذبها لان التوفيق
 ممكن لانه يجوز انهما عاينا القرض عام اول شهيد بذلك
 ولم يعرف التهمة ولم يصرصا للمال ويمتنعه ولم يشهدا على
 القرض ولكن شهدا ان لفلان على هذا الرجل الف
 درهم فتقضي القاضى بشهادتهما وامر المدعي عليه بدفع
 المال وحسين الى المدعي ثم اقام المدعي عليه البيعة
 على نية ان يشاهد من يشاهد من المدعي عليه
 بالخيار في شقين المدعي او الشاهد من لانها حقا
 عليه يجب لمال في الحال فاذا قام البيعة على البراءة
 فقد كذبهما فصارا منين فخرها بخلاف الفصل
 الاول لان شتم لم يحقق المال في الحال وانما اختراصة
 عن شئ ماض كذا في الفصول العادية او استبد اثان
 ان هذا وارث فلان لانهم له وارثا غيره ولم يذكر
 سببا يثبت به الشهادة فاطلة حتى يبين سبب
 الارث وما اذا شهد انه اخوه او عمه او من عمه
 اوجده واخيه لا يقبل حتى يبين طريق الاخوة
 والعومة انه ذاب وشقيق وينسب الميت والوارث
 حتى يلتقي اب واحد ويذكر ايضا انه وارث وهل
 يشترط قوله وارث في الاب ولازم قبل يشترط والقتر
 على انه لا يشترط قوله وارث وكذا اكل من لا يحجب
 بحال لا يشترط قوله وارث وفي الشهادة بانه ابن
 الميت او بنت بيعة لا بد من ذلك وفي الشهادة انه
 مولاه لا بد من بيان انه اعتقه ولا يشترط ذكر اسم
 اب

اب الميت حتى لو شهد انه جد الميت اب ابيه وارثه
 ولم يسمو اب الميت قبلت وفي لا تسمية شهد انه
 جد الميت وقضي له ثم جاء اخر وادعى انه اب الميت
 وبرهن قائلا في اخق بالميراث شهد انه اخو الميت
 ووارثه وقضي به ثم شهد هذا ان اخر انه بن الميت
 لا يبطى القرض الاول بل يضمنان بالابن ما اخذ
 الاول من الارث ولو شهد اخر ان لثني بن الميت
 تقبل وفي الروايات شهد ان قاضي يدركا فلا لث
 ابن لثان فتقضي بان هذا وارث فلان الميت لا وارث
 غيره والقاضى يمتطاط ويسال المدعي عن نسبه
 فان لم يبين امضا القضا الاول لعدم التنازع في الحال
 فاذا جاءه اخر ويبين انه وارثه فان كان اقرب من
 الاول قضي للثاني وان كان ابعد منه لا تقبلت
 اليه وان راجحه بان كان مثلا الاول ابنا والآخر
 اباقضي بالميراث بشهادتهما على قدر حقه من الامكان
 العمل بهما وان لم اعلم كذا في فتح القدير وفي خاتمة رجل
 ادعى في دار رجل طريقا اقام البيعة فشهد الشهود
 ان له طريقا في هذه الدار جارت شهادتهم وان لم
 يجدوا الطريق قال شمس الامية الجواني شوش محمد
 المسئلة في الكتاب ذكره في بعض الروايات تقبل
 الشهادة وان لم يجدوا الطريق وذكر في بعضها انها
 لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار
 او مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو
 الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم
 يجدوا الطريق لان الطريق يحول على ماذا استشهدوا

علي اقرار المدي عليه بالطريق لأن الجارية لا تمنع صحة
 الاقرار فاذا ثبت اقراره فهو بالدين وذكر شمس
 الاثمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر وامض
 الطريق ومقداره لان الجارية انما تمت قبول الشهادة
 اذا اعذر القضا بها وهاهنا لا يتعذر وان عرض الديان
 الاعظم يحمل حكمها المعروفة بالطريق انتهى والله اعلم
كتاب الدعوي هي عبارة عن قول مقبول
 عند القاضي بعد قايده في الشرع طالبا حقا فيقبل
 غيره وفيه كلام لشمس واه الشهادة لانها عبارة عن
 ذلك ايضاً فلا يزيد من زيادة قيد وهو تنقيصه وامن
 قام مقامه ومع ذلك هو غير جامع لعدم ثبوت دعوي
 دفع التعرض اذا ساعا وجريان العقوي علي محتسما
 بحاق البرازية والمخالصة والمدعي فيها لا يقصد
 ايجاب حق علي غيره وانما يطلب دفعا عن حقه
 هذا اذا ارد بالحق الامر الوجودي اما اذا اراد به
 ما هو اعم من الوجودي والعدمي والتميز في شامل
 لها فتأمل وهي شرط لنفاذ القضاء لتصرح بان
 من شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم حادثة اي في
 حادثة والمراد بالمحادثة الخصومة المبيحة والخصومة
 الصبيحة انما تكون بالدعوي الصبيحة من فسخ شرعي
 علي خصم شرعي حاضر فليس للقاضي ان يملك علي
 غائب الا بحضرة نائبه حقيقة كالوكيل او شرعاً
 كوصي القاضي وقيد بالوصي اجتزأ عن مستحسن
 القاضي فان فيه اختلافاً وتفسيره ان ينصب
 القاضي وكيلاً عن الغائب يسمع الخصومة عليه
 قال

هذا هو
 المقصود
 من قوله
 في الدعوي
 الصبيحة
 انما تكون
 بالدعوي
 الصبيحة
 من فسخ
 شرعي
 علي خصم
 شرعي
 حاضر
 فليس
 للقاضي
 ان يملك
 علي
 غائب
 الا بحضرة
 نائبه
 حقيقة
 كالوكيل
 او شرعاً
 كوصي
 القاضي

قال يعقوب باشا في حاشيته القوي في صحة الحكم
 علي المستحق صرح به في بعض الكتب انتهى او حكما
 بان كذا يدعي علي الغائب سبباً لما يدعي علي
 الحاضر وقد مناه في كتاب القضاء جملته من صور ذلك
 فعليك بما رجعت به وما اذا كان ما يدعي علي الغائب
 شرطاً لما يدعي علي الحاضر كما اذا ادعي عبد علي مولاه
 انه علي غنقه بتطابق زيد زوجته واقام بينة
 علي التطليق بغيبه زيد والصحيح انه لا يقبل وانما
 يقبل في السبب دون الشرط لان السبب اصل
 بالنسبة الي المسبب فيكون الحاضر نائباً عن
 صاحب السبب وهو الغائب كالوكيل ولذلك
 ان كان شرطاً وانما لا يقضي علي الغائب في صورة
 الشرط اذا كان فيه ابطال حق الغائب اما اذا لم
 يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول في الدامر
 تقبل وتصح الدعوي شروطها ان لا يسبق
 من المدعي من انقض دعواه لاستحالة الجمع في الصرق
 بين السابق واللاحق حيث قد انقصر والناقض
 في بعض من المسائل التي جعلهم فيها عن المدعي محلاً
 ولا تاسي بذكر شيء من ذلك فمنها مسألة الاقرار
 بالوضع فوق قال هدر رضى عتي ثم اعترف بالمطأ
 وصدقته في دعوي الخطأ فله ان يزوجه بها وهذا
 مشروط بما اذ لم يشب علي اقراره بان قال هو حقا
 او صدق كوكيل قلت او اشهد عليه بذلك فهو ما
 فومعي ذلك من الشك اللفظي الدال علي الثبات
 النفسي واما اذا ذكر اقراره بذلك هل يكون

محلاً

التكرار شيئا كانت واقعة الفتوى فيهم بدعي لا سلام
 عبد البر واختلف في ذلك اهل عصره منهم من اقتصر
 في ذلك على المنقول وان ذلك لا يكون ثبانا لفظيا
 فلا يدل على الثبات النفسي ومنهم من قال
 بان ذلك يكون ثبانا لفظيا فدل على الثبات
 النفسي ووقع في ذلك كلام طويل لا يليق ابراهه
 هذا والعذر للمقرر رجوعه عن ذلك لانه مما يخفى
 عليه لجواز انه اعتمد على الاخبار ثم ظر له خطأ
 الناقل ومهما تصديق الورثة الزوجية على الزوجية
 ودفع الميراث اليها ثم دعواهم استرجاع الميراث
 بحكم الطلاق المانع حيث تسمع دعواهم لقباهم
 العذر في ذلك لقم حيث استصحب الحال في
 الزوجية وخفيت عليهم البيونة ومنها ما اذا
 ادعى المكاتب بول الكتاب في دعوى العتق قبل الكتابة لانه
 كما يخفى عليه فيعلم بعد الكتاب ومنها ما اذا اختلفت
 المرأة من زوجها مال ثم ادعت انه كان قد ايانها
 قبل تسمع دعواها حتى ترجع بيد الخلع وتؤخذ ذلك
 مما هو مذكور في المطولات فالدعوى مسموعة
 مع التناقص في جميع هذه الصور لموضع العذر
 على الراجح المفتي به في المذهب ومن شروطها
 ايضا ان تكون مستقلة على المطالبة قالوا وخصي
 ضد الافظ ليس بشرط بل الشرط ما دل على
 ذلك فاذا قال ادعي اني قبله كذا وسكت واقتصر
 على ذلك لا تسمع الدعوى حتى يتم يقولوا طالبه
 له او اريد اخذ منه او ان يوديه الى وما شبهه
 ذلك

ذلك ومن شروطها ذكر الحد ودفع الفتوى وبيان
 به هياض او كرم او امرية في مصر هو اولى قربة
 من قلت هل يشترط مع ذلك ذكر المجهول في السوق
 او السكة قلت ذلك ليس بالزام ومن شروطها
 ذكر موضع الادعاء دعوى دعوى بيونة في مصر
 سواء كان له حمل ومؤنة او لا ودعوى الغصب
 اذا لم يكن له حمل ومؤنة لا يستلزم ذكر موضع الغصب
 اما لو كان يشترط ودعوى سعيه لا بد من
 بيانها حتى لو ادعى انه ارتقى منه لا يصح بدعي
 التفسير فان فسدت على الوجه تسمع ولا لا ودعوى
 دعوى خرق الوثاق او جرح الدايعة لا بد من
 القاضي على حق بحول فلو ادعى على ستركه خيانة
 مبهمة لم يحلف الا في مسئلة او لو ادعاهم القاضي
 وصى البيعة الثانية اذا اقم متولي الوقف فانه يحلف
 بعلمه فطر البيعة والوقف كانه دعوى الخيانة الثالثة اذا
 ادعى المورع على المورع خيانة مصفاة منه يحلف كما في القنية
 الرابعة الرهن المجهول الخامسة دعوى الغصب
 السادسة دعوى السرقة ولها الثلاث التي
 تسمع فيهم دعوى مجهول نصرت ستة كافي القوائد
 الرئيسية للقاضي ان يسئل عن سبب الدين
 احتياطا فان ادعى الخصم لا يحركه اذا طلب منه الخصم
 اخراج دفتر الحساب فان ادعى ياعه وخرجه
 ولا يجره كانه الخيانة المقتضى عليه فها تسمع
 ودعواه ولا يثبت له الا اذا ادعى باقي الملك من المدي
 وانتاج او برهن على ان يرضى مقتضا ذكره في العمارة

لا يشترط اعضاء البيعة والثاني ان
 المدعي يدعي الحقيقة البرهانية
 من البيعة والثاني ان

والاسلام القاسي حاد الى الموت في قول يجمع هذا
في بيان الرجل يقر على نفسه بجماله في صك ويشهد
عليه ثم يدين ان بعض هذا المال قدس ويمنع ربا
عليه وتمت فقتي ان اقام على ذلك بيته تقبل
سنة وان كان منا قسدا لا تعلم انه مقصود بهذا
الاقرار اني او اذ في خطه وبين مقدورها يحتاج
مع ذلك الى بيان سبب الوجوب لان احكام الدين
تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان سبب السلم
يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع ليقع الترخيز عن
الحاق ولا يجوز الاستبدال بدقل القبض وان
كان من مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض
ولا شرط فيه بيان مكان الايقاع وان كان من قرض
لا يلزم التأجيل منه وكثير شيد الذين في قضاواه
ولو ادعى الاخذ والاذرة وكبرائه دخن امر تقير
وسطاطا ليدان بذكر انه خريفي او بيعي ونوع
يقال له جهلك ولا بد من التعيين ويذكر في السلم
بيان شرائطه من اعلام جنس راس المال وغيره
ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن كانت
وزن او انقاره في الميسر يقع عندي خيفة
رحمة الله ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه
كان شمس الاسلام محمودا وزجدي يتي بهجة
الدعوى وغيره من المشايخ كانوا الاقنوت يجمعونها
لأن السلم شرط كثيرة لا يفهم عليها الا الحواص
من الناس ودعوى البيع لو قال بسبب صحيح
جوي بينهما صحت الدعوى بالاخلاق وعلي هذا
الاسلام

والاسلام القاسي حاد الى الموت في قول يجمع هذا
في بيان الرجل يقر على نفسه بجماله في صك ويشهد
عليه ثم يدين ان بعض هذا المال قدس ويمنع ربا
عليه وتمت فقتي ان اقام على ذلك بيته تقبل
سنة وان كان منا قسدا لا تعلم انه مقصود بهذا
الاقرار اني او اذ في خطه وبين مقدورها يحتاج
مع ذلك الى بيان سبب الوجوب لان احكام الدين
تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان سبب السلم
يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع ليقع الترخيز عن
الحاق ولا يجوز الاستبدال بدقل القبض وان
كان من مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض
ولا شرط فيه بيان مكان الايقاع وان كان من قرض
لا يلزم التأجيل منه وكثير شيد الذين في قضاواه
ولو ادعى الاخذ والاذرة وكبرائه دخن امر تقير
وسطاطا ليدان بذكر انه خريفي او بيعي ونوع
يقال له جهلك ولا بد من التعيين ويذكر في السلم
بيان شرائطه من اعلام جنس راس المال وغيره
ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن كانت
وزن او انقاره في الميسر يقع عندي خيفة
رحمة الله ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه
كان شمس الاسلام محمودا وزجدي يتي بهجة
الدعوى وغيره من المشايخ كانوا الاقنوت يجمعونها
لأن السلم شرط كثيرة لا يفهم عليها الا الحواص
من الناس ودعوى البيع لو قال بسبب صحيح
جوي بينهما صحت الدعوى بالاخلاق وعلي هذا
الاسلام

في كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من فسخها بوجه
 الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفى بسبب صحيح
 وسبيل حرجي شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عن كتاب قاضي كسب فيه نقل عنه ما يرويه
 كفاؤه صحته هل يكفي ذلك أم لا قال في جنس هذه
 المسائل اختلاف في بعضها وذكر انه في بعضها
 ذكر انه لا يكفي في كافة السلم والفقه تشكي في ذلك
 لأن المسئلة اذا كانت مختلفة في أصنافها عنه الصلة
 فاذا ذكر انه صحيح يحتمل انه اعتقد ذلك منذهب
 فكان الاطلاق ان يبين ويقول كذا من زان وقيل
 هو في المجلس او يبين ان الملقول هو انكفيل
 يوسف المذهب فيصح على مذهبه كذا في فتاوى
 الهاموي رجل ادعي على رجل في بلدة دارو انداري
 غير تلك البلدة واقام المدعي البيعة فقبلت
 بعبته وقضي بها للمدعي حازر فضاؤه وان في كسب
 الدار في ولاية هذا القاضي كذا في حاشية في كسب
 عقار لا في ولاية لا يصح قضاؤه فيه وشهد في شرح
 المنظومة الوصائية نقلا عن انه في كتاب وشرح
 النجم الطرسوسي ما في قاضي خان يصفى في القضاة
 والمصنف يعي بن وهبان رد بالنظر وقال انه لم
 يفوض اليه الحكم في ذلك العقار لان من جهة البلد
 الذي لم يفوض اليه الحكم فيه فلا ينفذ قضاؤه ولا
 يتمكن من تسليم العقد اليه من حكم له به فثبت
 وفي النزائية والكمه ان الحكم في المحلة وديع ويكتب
 حكمه الى قاضي تلك الناحية حتى يرس بالسلام
 والله

قوله
 في كسب

والله اعلم العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد
 بل من يروى المدعي اي اذا ادعي عقار لا يكتفى بذكر
 امدي ان العقار في يد المدعي عليه ويتصدق
 امدي عليه في ذلك بل لا بد من اقامة البيعة
 انه في يد المدعي عليه حتى يصح دعواه او علم القاضي
 في الصحيح لان يد المدعي عليه لا بد من تسليم الدعوى
 عليه اذ هو مترط فيها يحتمل ان يكون في يد غيره
 في اقامة البيعة تنفي تهمه امو ضعة فامكن
 انقضاء عليه باخراجه من يده لتحقيق يد في خلاف
 المحقول لان اليد فيه شاهقة فلا يحتاج الى ثباتها
 بايعة كذا في تبين ذلك قال في النزائية هذا اذا
 ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعي استرا من ذي
 اليد واقراه بانه في يده فانكر الشرا او فر بكونه في
 يد لا يحتاج الي اقامة البيعة على كونه في يد
 وانكر ان دعوى الفعل فيصع على ذي اليد
 تصع على غيره ايضا فانه يدي عليه التمسك
 والتملك كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من غيره
 ايضا فعدم ثبوت ايد بالاقراء لا منه صفة الدعوى
 اما دعوى الملك المطلق فدعوى ترضي التعرض
 بالرفق اليد وطلب ازالته بالامتنع لان صاحب
 اليد باقرا له لا يثبت كونه في يد اليد لاحتمال الموانع
 كما في زمانه من قبل انتهى بالغ عقار وبعض افاربه
 حاضر يعلم البيع في ادعي لا تسمع دعواه كذا في كسب
 قال شارحه الربيعي لم يعين القريب هنا وفي
 الفتاوى لاني الليث رضي الله عنه عنه فقال

قوله
 في كسب

لو باع عقارا وابنه او امرأته حاضر يعلم به ويتصرف
 المشتري فيه زمانه ادعى الابن انه ملكه ولم يملك
 ابيه وقت البيع انفق مشايخنا على انه لا يسمع
 مثل هذه الدعوى وهذا ليس بنقض وحضوره
 عند البيع وتركه فيما يصنع اقرار منه بانه ملك
 الباع وان لاحقه في البيع وجعل سكوت في هذه
 الحالة كالاخصاح بالاقراء قطعا لا يبيح الفاسدة
 لاهل العصرية الاضمار بالناس ونفسه بالقرب
 ينفي جواز ذلك مع القريب انتهى وفي البوارية باع
 بشيا وزوجته او بعض اقاربه حاضر ساكت ثم ادعى
 لا يسمع واختار القاضي في فتاواه انه يسمع في الزوجة
 لا في غيرها واختار ائمة خوارزم ما ذكره في خلاف الاجبي
 فان سكوتهم وقت البيع والتسلم ولو جاز لا يكون
 رضى بخلاف سكوت الجار وقت البيع ويتصرف المشتري
 فيه زرعاً وبنا حيث تسقط دعوى ما عليه
 الفتوى قطعا لا طمع الفاسدة بخلاف ما ازاد
 القضاة في ملك رجل ولما لا ساكت حيث لا يكون
 سكوت رضى عندنا خلافا لابن ابي ليلى والله اعلم
 وفي البوارية ايضا ذكرنا المسئلة في آخر الفصل
 الحادي عشر من كتاب الدعوى وذكر خلافا فيما بين
 علماء تجارتيو سمرقند في ائمة خوارزم على رأي ائمة
 سمرقند في عدم سماعها قال وفي الفتوى يتأمل
 المفتي في ذلك ان رأي المدي الساکت الحاضر واجله
 افني بعدم السماع لكن القاضي على اهل الزمات
 الفساد فلا يفتي الا بما اختاره اهل خوارزم والله
 اعلم

اعلم وفي الفصول العمدية ان وقع الدعوى في عين
 غائب لا تعرف بانه ادعى على رجل انه غصب منه
 ثوبا او جارية ولا يدري انه قائم او هلك فان بين
 الجنس والصفة والقيمة قد عوام مقبولة وبينته
 مسهوعة وان لم يبين القيمة اشار في غامضة الكتب
 الحانها سميعة فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى
 رجل انه غصب ثوبا وهو ينكر قال يسمع دعوته وذكر
 في كتاب الغصب ادعى على غيره انه غصب منه
 جارية واقام بينة على ما ادعى في سماع رغو وبينته
 وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا انما يسمع
 دعوى اذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول تاويل ما
 ذكر في الكتاب هذا ان الشهود شهدوا على اقرار
 المدعي عليه بالغصب فثبت غصب الجارية
 باقراره فحق الحبس والقضاء جميعا و عامة
 المشايخ على ان هذه الدعوى صحيحة والبيعة مقبولة
 ولكن في حق الحبس وفي غصب الحبس ان يجسسه
 حتى يحضرها كي يقيد البيعة على غيرها فان قال لا
 اقدر عليها حبس مقدار ما لو قدر اخرج من
 يقضي عليه القيمة ان لم يخرج ذكره في غصب
 الاخصايل واطلاق محمد في الكتاب يدل عليه قال
 محمد الاسلام على البرزوي اذا كانت المسئلة مختلفا
 فيها ينبغي للقاضي ان يكلف المدي بيان القيمة
 فان كلف ولم يبين يسمع دعوته انتهى ولو ادعى بين
 محدود لا يشترط ذكر حدوده وهو لا يصح وكذا في
 دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد

المستاجر لان هذا في الحقيقة دعوى الدين وكذا ذكر
 في فتاوى ظهر الدين وعليه قد ساءت مسئلة
 صارت واقعة الفتوى وصورتها اني علي خزنه استاجر
 المدي لحفظ عين سماء ووصفه من شربته او قد
 حفظ مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة
 ولم يحضر تلك العين في مجلس الدعوى يعني ان
 نصح الدعوي لان هذا ايضا دعوى دين بحقيقة
 ولو ادعي ثمن بيع غير مقبوض لادب حشر البيع
 في مجلس القاضي حتي يثبت البيع عند القاضي
 بخلاف ما اذا ادعي الدين في الحقيقة انني نقصون
 الهادية ولو طلب المدي عليه تخفيف الشاهد
 او المدي ان لا يعلم ان الشاهد كاذب فيجيبه القاضي
 لان المونايا كراه الشهود والمدي لا يجب عليه المين
 لاسما اذا اقام البينة كذا في تبين الكذب واليقين
 الزينية ان الامر في تخلف الشاهد مقبوض الي
 راي القاضي والله اعلم وان ختفاي لا حل
 قال قول قول من يقيقه لان لا يصل عدده وكذا
 لو اختلف في قدره قال قول لمدي في الاول والبينة
 بينة في الوجهين وان اتفقا علي قدره واختلفا
 في مضيه فالقول قول المشتري ~~في حقيقته~~
 بعض والبينة بينة ايضا كانه الجورة واذا اختلف
 الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما
 فيما يصلح له لان لظاهر يشهد له ولا فرق في ذلك
 بين ان يكون النكاح قائما بينهما لم يكن قائما بينهما
 اولم يكن قائما وما يصلح للرجال من مئة وثقباو القسوة
 والطيلسان

هذا دعوى دين
 لا ينسب
 لا ينسب
 لا ينسب

والطيلسان والسلاح والمنطقة والكذب
 والفوس والدمج الحديد فيكون القول فيها قوله
 مع عيبه ما بينا وما يصلح له اداء الخار والدمج
 والاساور وخو نيم النساء والمخالي والختال وامثال
 ذلك فان القول فيها قوله مع عيبه الما ذكرنا الا اذا
 كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون القول قولها
 لتعارض انشأه من وكذا في ثمن المرأة تباع ما
 يصلح للرجال يكون القول قوله في ذلك وله فيما
 يصلح لها اي اذا اختلفا في يصلح لهما كان القول
 قوله لان المرأة وما في يد الزوج والقول
 لصاحب اليد الدعوي فيلاق ما يحتمل المرأة
 لان ظاهره يقابله ظاهر اخر من حيثها تعارضت
 في محال استعمال من حيثها والذي يصلح لهما
 العرض والابتعة والاواني والرفيق والعقار والمواشي
 والنقود فاذا مات احداهما قلبي واذا مات احد
 الزوجين واختلف في متاعها موروثة الاخر كان
 المتاع للمي ومراة المتاع ما يصلح لهما وهو المشكل
 وما لا شكل فيه وهو وصية جدهما او لاص
 للاخر من علي ما كان قبل الموت وتقوم ورثته
 مقامه وهذا عند ابي حنيفة وخالفه ابو يوسف
 في المشكل فقال يدفع الي المرأة من المشكل ما يجر
 مثلها والباقي للزوج مع عيبه ولو رثته بعد موته
 وما لم يشره في ذلك الا لتمام الزني قلت وفي
 تصحيح القدوري للعامة في سمن ان الصحيح قول
 ابي حنيفة واعتمد النسفي والجبوني وغيرها

انتهى اذا استخلف المدي عليه فحلف ثم اقام المدي
 البينة على حقه فتقبل بينته عند الوكالات
 المدي طلب بينته وقال لا بينة في ما حلف اقام
 البينة بعد ذلك تقبل بينته في قول اي حنيفة
 رضي الله عنه وكذا لو قال المدي كل بينة ابي مهم فهو
 شهود زور وقال مالي عند فلان وفلان شهادة
 في هذا المال الذي ادعي ثم ابي برجلين فشهد الله
 بذلك حازت شهادتهما في قول اي حنيفة رضي الله
 عنه ولو ان المدي قال للمدي عليه عند طلبة
 البينة اذا حلفت فانت تري من المال الذي لي عليك
 وحلف ثم اقام المدي البينة على الحق تقبل بينته
 ويقضي له بالمال انتهى كذا في الحاشية وفي القارعة
 نقلا عن الذخيرة ان للمدي اذا قال لا بينة في
 وحلف المدي عليه بطلب المدي ثم جاء المدي
 ببينة فزوي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه
 الله انه يقبل بينته وعن محمد لا تقبل والله
 اعلم المدي عليه اذا كان اخرا في طلب المدي
 عليه فانه يحلفه وصورة التحلف ان يقول له
 القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا
 فاذا ادعي برأسه اي نعم يصير حالقا ولا يقول له
 القاضي بالله ان كان كذا او اشار برأسه اي نعم
 في هذا الوجه يصح بقراب الله ولا يكون حالقا
 كذا في الحاشية وفي القصة من الحفظ وقال ان
 علم القاضي ان المدي عليه اخرا فامره ان يحلفه
 بالاشارة ويعمل بالشارته فان اشار بالاقرار ثم
 وان

وان اشار بالانكار عني عليه البينة فان اشار بالاجابة
 كان يمينا وان اشار بالانكار كان نكولا وفيقي عليه
 وان عزم القاضي اخرا صم يكتب له ويلزم ان يجب
 بالكتابة فان لم يعرفه بالاشارة معروفة بغيرها بجملة
 ويجب معاملة الاخرين وان كان مع ذلك اعمى فلقا
 ان يصيب عنه وصيا ويا من المدي بالخصوص معه
 اذ لم يكن له اب او جد او صيهما انتهى كذا في موضع لو اقر
 لزمه فاذا انكر بيمينته على ذلك في ثلاث مسائل
 منها الوكيل بالشر اذا وجد بالمشتري عيبا واراد ان
 يرد بالعيب واسره البائع ان يحلفه بالله ما علم ان
 الموكل رضي بالعيب ولو اقر هذا الوكيل بذلك لزمه
 ويبطل حق الشره القاسية لو ادعي في الامر رضاه
 لا يحلف وان اقر لزمه القاسية لو ادعي المديون ان
 الموكل ابواه من الدين وطلب من الموكل على العلم لا
 يحلف وان اقر لزمه كماله الخلاصة اقر بذكر لسان
 ثم قال كنت كاذبا في اقرارتي حلف المقر على ان
 المقر لم يكن كاذبا فيما اقر وليس بمبطل فيما يدعيه
 عند ابي يوسف وعندهما يؤمر بتسليم ما اقر به
 الى المقر له والقوي على انه يحلف المقر له بحرفان
 العادة يمين الناس انهم يكتبون الاقرار بثلث انفس
 ثم بعد ذلك يقضي المقر ما اقر به فكذلك انقله
 شارح الوهبانية عن الكافي في شرح الكافي للزبيدي
 وقال تاج الشريعة ومن المسائل المكتبة الوقوع
 انه اقر ثم ادعي انه كاذب في الاقرار فيقتل في حصة
 ومحمد رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكنه يفتي

ان المقر له لا يقر

مسألة

على قول أبي يوسف بن المقريفي أن المقدم كان كاذبا
وكذا الوادي وأرث المقريفي عند البعض لا يلتفت إلى
قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الأقرار
والإصحاح الخلف لأن الورثة ادعوا أمر أخيه الواقفة
المقرلة بلزومه وإذا انكر يستخلف وإن كان الدعوي
على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم أنا لا نعلم
أنه كان كاذبا انتهى وفي الكافي أخبارنا أخذ حانوتا
في وسط البرازين منع منه وكذا كل ضرر عام كذا
نقله شارح المنظومة الوهابية قال والوسط
وقع اتفاقا والحاصل أن العلة الضرر العام وكذا
الطباخ وكذا دوا ونحوه ولكل من أهل السوق
المخاصمة فيه ونقل البرازي عن العتايي هذه المسئلة
وقال إن ضربه وخدانه لهم منعه استحسانا وعليه
الفتوي وفي شرح الوهابية عن فتاوى الخاصي قال
تنازعنا في شيء أقام أحدهما البيعة أنه في يوم الساعة
منه أشهر والأخر أقام البيعة أنه في يوم الساعة
إقره القاضي في يد مدع الساعة لأن اليد المنقطعة
لا تعتبر وكذا أن أقام أحدهما البيعة أنه في يوم
منه أشهر والأخر أقام البيعة أنه في يوم منه
جمعة يجعله للذي في يده مذهب جمعة لما قلنا أن
اليد المنقطعة لا تعتبر مع وجود اليد النامية
والصواب أنها المنقصية بتقدم النون والله
أعلم وفي القنية من نجد لا قيمة لترجيح فذكر
مسئلة ثم قال ادعي عليه محدودا في يد أرقا من
أبيه وأقام اليد البيعة أنه اشتراه من وصيه
عشل القيمة وأقام المدي البيعة أن القيمة زائرة
على

على ما ثبتته ذواليد قبول البيعة المشتبة الزيادة
أولي وقال كثير البيعة نقله زيادة انتهى وفي الجواب
وادي لأن بعد البلوغ إن بلغ منك في حد صغير
بغير فاحش بأن كانت قيمته يوم باع مائة وقد
باعه منك خمسين فخذ الخمسين وردي ملكي
وقال المدي عليه بل كانت قيمته خمسين فانه يحكم
الحال إذ لم تكن المدة قدر ما تغير فيها الأسعار
وإن كانت بتبدل فيها الأسعار فالقول قول المشتري
وإن أقام البيعة فالبيعة المشتبة الزيادة أولى
وذكرت القنية الصا بعد أن رجم للقاضي البديع
وبوصاه السمرقندي نعم الوفي إذا ادعي عقار
للصغير فقال ذواليد باعه مني وفي القاضي يثبت
المثل لمحاكمته إلى قضائ الدين فقال الوصي نعم
ولكن البيع وقع باطلا لأنه باع بغير فاحش أو
ترك الميت متقولا يعني بالدين فلم يكن بيع
العقار محتاجا إليه وأقام بيعة تسمى وانما علم
الدعوي علي الأمر صحيح إذا كان إلا هو سلطانا وإن
لم يكن سلطانا فالدعوي عليه مسموعة وهو
لأن أمر السلطان أكثره لأنه لو لم يمتثل بعباقرة
ولو هذه السلطان بالقوة علي إن يأخذ
مال الغير ففعل كان الضمان على السلطان دون
المأمور فاما أمر غير السلطان فليس بالكراه
فكان مجرما وأمر الأمر فيما لا يملكه الأمر فخرج
الأمر من البيت وبقي الفعل مضمونا على المأمور
فإن ادعي الضمان على المأمور بأن كان الأمر

سلطان لا يبيع وعواه على المأمور وان لم يكن سلطانا
 دفع الدعوى على المأمور وقت وذكر في السير الكبير
 ان جبر دأمر الامام ليس باكره وذكر ان من الناس
 من جعل جبر امر السلطان اكرها وان كان المأمور
 لا يخاف على نفسه ان لم يفعل فله الشارة الى انه
 جبره فيه كذا في فصول العبادي وفي القاعدي
 الاصل ان من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه
 ينفذ لزال المانع كالقاصب باع المخصوب ثم ملكه
 وكذا الوبايع ملك ابيه ثم ورثته نفذ وطوى البات
 انما يبطل الموقوف اذا حدث تغير من باشر الموقوف
 كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي اما من المستري
 او من الفضولي او من غيره لان بايعه من الفضولي
 وكذا في الاقارب باي اقرب من لغيره لاخر ثم وصل
 الى ملكه بغير تسليم الى الميراث وكذا الواقفية
 عند لغيره ثم ملكه يجوز والجامع زوال المانع
 بالحصول في اليد والمالك فذل هذا على انه لو
 ادعى انك كنت بعت في حال حياة ابيك ومات
 ابوك ولا وارث له غيرك يبيع كما في دعوى النكاح
 كذا في البرازية صد او قد قدم البرازي ذلك بما
 يخالفه حيث قال ادعى انه تزوج اخته منه حال
 حياة ابها فمات الاب ثم اجاز الاخ المزوج هذا
 العقد وانها زوجته تقبل وادعى انه باع منه
 مال ابيه حال حياة الاب ثم مات الاب ولا وارث
 له غيره لا ينفذ البيع لا ينفذ العقد لظهور البات
 في الموقوف بخلاف النكاح ذاته ولا يملك

لعله هو

كما في احكام الصفار انتهى فليست به لذلك عند القوي
 وفي الفتاوى الصغرى شهدوا هذا المدة ووقف
 على كذا لم يثبتوا الواقف ينبغي ان يقبل ان كان
 قد عاينوا وذكر الواقف ولم يثبتوا المصروف ان كان الواقف
 قد تقبل ويصرف الى الفقراء ولو شهدوا على
 اقرار الواقف بالوقف لا يقبل اما لو شهدوا انه
 اقر بالوقف وهو عليه يقبل كذا في الخلاصة ادعي
 عليه ان الدار التي باع كان لايه مات عنه وعن
 اخته وعن اموال اخرى فتقسمها فوقع الدار في
 حقي يسمع ولو زعم ان اخته اقرت له بما يخصها من
 الدار لا يقبل لان دعوى الاقرار في طريق الاستحقاق
 لا يسمع ادعي محمد وادبر بن جات المدعي عليه فحكم
 بتلك البيعة على الوارث ثم ادعى الوارث المملك
 المطلق على المحكوم له ان ادعي بجملة الورثة لا
 يقبل لانه صار مقضيا عليه كذا في البرازية قال
 الامام الشيخ الشيخ الامام السرخسي كان
 بشرط وفي شرح الكافي للامام الزبلي ولو باع
 قرية ولم يستثنى المساجد والمقابر يبيع لما ذكرنا
 وقال في المحيط قبل بيع في الملك وهو الاصح لان
 البيع يقع على الواقف لانه مال متقوم لا يري
 انه يضمن بالا تلاف وهو مسكن فان المسجد
 كالمحر على ما بينا فكيف يجوز البيع فيما فيه الله ولا
 سبيل الى هذا الا اذا جعل استثناء المساجد
 فيكون كانه باع غيره فوضع المساجد والاعمال
 قال الامام الشيخ السرخسي كان بشرط

محمد

في استثناء مسجده مقابر وخيوط وطرق العامة
 ونحوها في شرعاً خفية خاصة ذكر حدود هذه الاشياء
 ومقاديرها طولاً وعرضاً وكن يرد اليها من السجلات
 والصكوك التي فيها يستتاع هذه الاشياء مطلقاً
 من غير بيان الحدود وقال الامام النسيغ السيد
 الامام ابو شيعة لا يشترط ذكر هذه الحدود في
 الاشياء قال المصنف ويقتضي هذا استثناء الاشياء
 على المسلمين كما في الخلاصة وفي بعض الوسائل قلت
 فتميز لئلا يملكه صاحب نظرية وفي الفتنة انه لا بد
 من تحديد المستثنى على هذا التقييد اجوبة المسأله
 رحمهم الله تعالى ثم بحث في المسئلة ونقل ما قد مره
 من الخلاصة وقال في فتاوى ركن الاسلام علي
 السفدي مثله والله اعلم وفي فتاوى الصغري
 التناقض مما يمتنع ادعوي لنفسه منع غيره كما في
 الخلاصة الفتوي مسئلة الخلاف في الاشياء
 الستة على قولها كما في ايرازية وفيها الاب زوج البالغة
 وسلمها الى الزوج ودخل بها الزوج غير هست على انها
 كانت روت النكاح قبل اجازتها فامد كور في الكتاب
 الخفا قيل قال صاحب النواقيص الصحيح عدم القبول
 لانها متناقضة في الدعوي والبيئة رتب على الدعوي
 والصحيح القول كذا في الكتاب وان ابطال الدعوي
 بالبيئة لا يشط لانها قامت على تجريده في المرأة
 والبرهان مقبول بالادعوي غايه الامران الشهود
 شهدوا على ردّها العقد سمعت وتصادف
 الزوج والمرأة على الاحارة فانه يحكم بانقضاء
 العقد

عقد لتضمنه حرمة الفروج والمفسوخ لا يملكه
 الاحارة انتهى ذكر في الاحارة ادعي طاحونة في يد
 رجل وبين حدودها وذكر الادوات القابضة في
 ابطاحونة الا انه لم يسمي الادوات ولم يذكر قيمتها
 فقد قيل لانص الدعوي وقيل نعم اذا ذكر جميع ما
 فيه من الادوات القابضة والاول اصح كذا ذكر في الاخرية
 في الفصول المبردة وفي ادب القاضي المتضاف
 الذي شرعه شمس الائمة السرخسي في باب
 الرجل يدعي الشيء في يد رجل من المتاع والرفيق
 رجل ادعي على اخر انه اقر بهذا الشيء له ولا يبيح
 اوجهه ولا وارث له سواء ولم يقل ملكه اختلف
 المنشاخ فيه من اصحابنا من قال ان القاضي يقتضي
 ولو قالت الشهود انه له وانكرهم على انه لا يصح
 مله يقل انه اقر به في وهو ملكي وهكذا قال في
 الاقضية انه لا يصح هذه الدعوي وعليه الفتوي
 كما في الخلاصة وفي الفصول العمادية دعوي
 الاعيان والاموال بسبب الاقرار في الاخرية لو
 ادعي عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد
 اقر له به لو ادعي عليه وراهم وقال في دعواه في عليه
 القدرهم لما انه اقر له بها او قال ابتداء ان هذا
 الرجل اقر ان هذا العين في اقراره فاعليه كذا
 من ادراهم هل يقع هذه الدعوي بعض منساجنا
 قالوا نعم وبعضهم قالوا لا نعم وهو قول عامتهم
 لان نفس الاقرار لا يصح سبب الاستحقاق
 فان الاقرار كاذب لا يثبت الاستحقاق للمقر له

فقد اصاب الاستحقاق احيانا فصاح سببا للاستحقاق
وكذا اختلفوا انه يصح دعوى الاقرار من طرف
الرفع واجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا
اقر به صاحب اليد او قال لي عليه وهكذا اقر به
هذا المدعي عليه انه تصح الدعوى وتسمع البينة
عليه اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي
هذه الصورة لو انكوهل يخلف سالي اقراره من خلاف
بيبي ابي يوسف ومحمد وتيل يخلف لانه لو تكلمت
الاقرار والغتوي عليه انه لا يخلف على الاقرار وانما
يخلف على المال انتهى وفي القوكة البديهة لغرض
المحققين الشيخ بدر الدين الفريسي ان الصحيح
المعني به انما لا تسمع بعقبي دعوى الشيء بناء
على الاقرار وان الخلاق في المسئلة اعلم بما من
الخلاف في اصلها وهو ان الاقرار هل هو باق
في الشرع على معناه الاخباري فلا يكون سببا
لاشتغال دمه الغرض بما اقر به او هو انشاء المعني
فيكون سببا لذلك فمن جعله سببا سوغ هذه
الدعوى ومن جعله باقيا على معناه الاصل
لاخباري لم يجوز سماعها وعليه الجمهور وجميع
المتأخرين وهو الصحيح المعلوم به الدين الوجه
انتهى ادعي عليه شيئا من القاضى بالمصالحة
فقال لا ارضى بهذه المصالحة وتركته اصلا فهو
اسقاط لما يدعيه اذا قال تركته اصلا فهو اقرار وعنه
لو قال تركت دعواي علي فلان وفوضت دعوي الي
الآخرة لا تسمع بحد دعواه كاية الغنية قول صاحب
اليد

اليد ليس هذا العين لي عند وجود المنازعة اقرار
بملك للمنازع عني رواية الجامع وعني رواية الاصل
ليس بقرار بملك له وعند عدم المنازع لا يقع ثبته
حتى لو ادعى هذا العيني رجل اخر وادعى ذو اليد ايضا
وقال هو صانع دعوى ذي اليد يثبت الروايات
وتماه في الفصول الهامية حتى لو اقره لاحق
له في محذور كنه حده ثم ادعى انه وقف علي وعلي
اولادي فغني اختلاق المتأخرين وعنه كومات
عن ورقة قسموا التركة بينهم وابراكل واحد منهم
صاحبه عن جميع الدعوى ثم ادعى احد الورثة دينه
علي الميت تصح دعواه بعد ما ادعى بعض الورثة
دينا علي التركة بعد تمام القسمة صرحوا ان
ينقض القسمة ولو ادعى عينا من اعيان التركة
انما اشتراه من الميت او وصيه الميت وسلمه اليه
لا تسمع بعد القسمة عليك دفع بعضا من التركة
للغير ثم قال كان المورث اقرني بذلك العين وما
كنت علمت ذلك لا تسمع منه كذا في الغنية وفي
الاصل اقرار رجل انه لاحق له قبل فلان فهو حاز
عليه ويدخل فيه كل يمين ودين وكفالة واجارة
وحد وجناية وكذا لو قال هو يركي مالي عليه لكنه
لا يدخل فيه الا مائة كالموربعة والعارية ولو قال
هو يركي مالي عنده يدخل الا مائة ابغى للمفسود
ولو قال هو يركي مالي قبله دخل المفسود والامانة
ايضا وعلي هذا الاولي ان يكتب في صكوك التركة
العامة هذا اللفظ حتى يدخل وقوله انا يركي

من هذه الدار اقر برأيه لاحق له فيه وتوله خرجت
منها لا يكون اقرارا بشئ بخلاف قوله خرجت منها
عبارة دعيه او علي مائة وقسمتها فاته اقرار بعد
الحق له فيها ولو قال اننا نرى من هذا العبد او
خرجت من هذا العبد او خرج هذا من ملكي ثم
ادعاه لا يقبل بخلاف قوله خرجت من هذا الدار
وفي الاقصه ادعي عليه الفاضل في المدعي
عليه بخط البراء ان كان ذاتا نزع وتاريخ احدها
اسبق يعمل بتاريخ الوجوب ان سبق تاريخ البراء
وتاريخ البراء ان سبق تاريخ الوجوب وان خليا
عن التاريخ او خليا احدهما يعمل بتاريخ البراء ويجعله
مؤخرا ابراه عن الدعوي ثم ادعي عليه ارضا على ابيه
ان كان مات ابيه قبل البراء لا يصح الدعوي عليه
وان كان لا يعلم موته وقت البراء يصح واذ كان
يضعف الوكيل البراء الى الموكل لا يصح ادعي المديون
ان الدائن كتب على قسطاس خطه ان الدين
الذي علي فلان بن فلان ابرأته عنه مع وسقط
الدين لان الكتابة المسمومة المعنونة كانت في
يد وان لم يكن كذلك لا يصح البراء والدعوي البراء
ولا فرق بين ان تكون التكتبة ومطلب الدين اولا
يطلبه ولو قال تركت الدين عليك لا يكون ابراء
ويجوز علي ترك الطلب في الحال ولو قال تركت حق
من المبررات او برئت منه او من حصتي لا يصح وهو
علي حقه لان الارث جبري لا يترك كذا في البرائة
ولو قال لا تعلق لي علي فلان فهو قوله لاحق لي
قبله

مطل

قبله يتناول الديون والاعيان ولو قال لا حق لي
عليه يتناول الديون دون الاعيان امرانه لا دعوي
له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعي عليه
بحكم الوكالة لغيره ستم دفع المغيره امانة ليدفعها
الي فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ
واعطا بدفع الدافع حجة للرسول بان لا دعوي
له عليه ثم ادعي الامانة عليه فقال الرسول في
الدفع انك اقررت بان لا دعوي لك علي لا يصح
هذا الدفع ولو قال ليس لي معه امر بشئ يبرأ
عن الدين وعن دعواه في العين كما في الفنية وسئل
الامام خالي عن العبد اذ ادعي شيئا هل يستزطر
حضره مولاه لصحة قوله قال لا حاجة للاجتهاد
الصغري ادعي بعد توجه الحق عليه الدافع
وقال لي بينه حاضرة في المصير بوجه ثلاثة
ايام او اني المجلس الثاني ولا يحكم بالحال كالمكات
اذا نحن وقال لي مال حاضر او غائب يبري وموله
لا يرد الى الرق وذكر الفضل بوجه المطلوب علي
ابن الطالب والحام يسئل عن عدالة الشهود
قال بن ابي ليلى ياتي الحام ولا يامر المديون
بالا اذ يثق الامر بالاداء الي ان يظهر حاله
الشهود وصونا للقضا عن البطالان وعندنا يؤمر
بالاداء فان بائت عدالة الشهود واسترده من
الدين عمدا يثقل وهو البقا بعد الشبوت واعمة
خوارزم علي ما ذكرنا في الصغري بخلاف ابن ابي
ليلى رحمه الله تعالى وقال في الفتاوي وبه يفني

في الامانة

جميع لبرزنية وفي المجتبى ادعى الخصم ايضا الثمن الي البايع فانكر
لا يحلف الا يطلب المدعي فان حلفه قبل ثلثة ايام
بحلفه ثانيا فاذا حلف ثم قال المشتري لي بينة
علي الايقا لا يجيبوه علي الايقا بل يمهله ثلاث ايام
ايام بشرط ان يدعي حضور الشهود ولو قال
شهودي غيب يقضي عليه بغيب امثال ولو ادعي
الا بر او قال لي بينة حاضرة يمهله ثلاث ايام وقال
الطواوسي يوجهه الي اخر المجلس وقال شيخ
الاسلام سراج الدين قاري الهداية اني يانه
اذا اقربا المال وادعي حجة الايقا ان لم تقم بينة في
الحال والا الزم بدفع المال وان اقام بينة بعد ذلك
يرد اليه ما اخذ منه لان الدين لما ادعاه المدعي
حقا بينت باقراره ولما ادعاه من دعوي الايقا لم
يبنت ولا ينفذ الثابت بمجرد دعواه الايقا والله
اعلم ولو اختار المظلوب المجلس والطالب الملامزة
فالتحيز الي الطالب لانه ابلغ في حصول المقصود كما
في المجتبى الرجل اذا خاسم رجلا في شئ فقال المظلوب
للقاضي ان هذا المدعي يريد اتقاي غره ليبيع دعاويه
حتى انظر فيها فاقر بما يجب اقراره وحلف فيما يتوجه
علي البين قالوا ان قالوا ان تجوز للقاضي الامر امره
بذلك يجوز القاضي عن الابرام امره بذلك ولا
يجبره وقال الفقيه ابو جعفر ان عرف القاضي
من المدعي التعتن امره حتى يجمع دعاويه وان لم
يكن كذلك لا يامر به وقال ابو نصر ان كان لرجل
عاري رجل دعاوي متفرقة لا يحلفه القاضي

علي كل شئ بل يامر به حتى يجمع الدعوي ويحلفه عينا
واحدة اذا حلف الحاكم الحكم رد لا لا يحلفه القاضي
ثانيا في ذلك وان كان الحاكم فاسقا عندنا اذا طلب
المدعي بين المدعي عليه في شئ فقال المدعي عليه
اخرج كراسته حسابتك لا تنظر فيها فقال المدعي
لا اخرج وطلب من القاضي ان يحلفه قالوا ان امره
القاضي بان يخرج فهو حسن ولا يجبره كما لو طلب
المدعي عليه من القاضي ان يسأل المدعي من اي
وجه يدعي علي هذا المال ان سأل القاضي عن
ذلك فان ذلك في الثانية وفي الترتيب ان في كتاب
البيع في باب السلسلة الدعاوي اذا اجتمعت
من واحد علي واحد يكفي بينهما واحدة وهكذا ذكر
في النوازل كذا في الخلاصة الدفع الصحيح للدعوي
الفاسدة التي اتفقت الائمة علي فسادها صحيح
في الاصح وقيل الدفع ايضا فاسد لان مدعي علي
فاسد والبناء علي الفاسد فاسد وما يقع الدفع
بعد البرهان يصح قبل اقامته ايضا وكذلك يصح
قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كان
صحيح في المختار وقيل لا يسمع بعد ثلاث بان ادعي
الملك المطلق فقال اشتريته منك فدفع قايلا
بالاقالة فدفع قايلا بانك اقررت بما اشتريته مني
تسمع في المختار كذا في البرزنية لاصح ان دعوي
البرائة عن الدعوي لا تكون اقرارا في الحاشية
وتج بصول الهادي ذكر ان برة عن الدعوي

لا تكون اقرار ولا انكار فلا يكون مسموعا من المدي
عليه فقال له احب خصمك ثم ادع ما شئت
وهذا الجواب ما لو قال البري عن صنع الالف فانه
يخلفه لان دعوى البراءة عن المال اقرار بحوب
المال والاقرار بحوب عن صنع الدعوى ودعوى
البراءة اسقاط فترتب عليه الاستحسان ومن
المشايع من قال الصنيع انه يخلف على ههنا
الدعوى وفي دعوى البراءة عن الدعوى يخلف
على دعوى التحليف والله مال شمس الأمانة
المملو في روجه الله وعليه اكثر قضاة زماننا
دعوى العصب في الشايع تسمع وغصب الشايع
ياخي في كتاب العصب كذا في الخلاصة وفي نوارد
صدر الاسلام طاهرين محمود خطير ادي رجل
على امر محمود وادع يدك وقال هذا في ملكي باع انبي
منك مال ما بلغت وقال ذو البدياعة من حال
صغرك فالقول قول المدي في الفصل الرابع من
دعوى الذخيرة ادعي دار انهما ملكه وان اباه باعها
من ذي اليد في حال بلوغه بغير رضاه وقال صاحب
البدان اباك باعها مني في حال صغرك فالقول
للأب والبينة لذى اليد وان اقام البينة يجب
ان تقبل بيته ذي اليد لانها باع المنية كحاجة
الفصول العارضية ادي عينا وقام بيته فقال
ذو البدان احد شاهدين بك قد استأتمها و اقام
البينة لا تقبل بيته ذي اليد وتقبل بيته
المدي كما اجاب سر سوار مقام شتي ثم شهد
بقية

بلغ

٩٢

بقية عليه يقبل كذا في القنية وفي التهمة اذا كان
المدي به متقولا وطالب المدي بنفسه الادعوى
ان يصنع على يد عدل ولم يكلف باعطاء الكفيل
بنفس المدي عليه والمدي به فان كان المدي
عليه عدلا لم يجب القاضي وان كان فاستقام عليه
وفي العقار لا يجيبه الا في الشجر عليه ثم ان التمس
مقالي انتهى كذا في شرح الوصاية وفي الحائز للقاضي
ان يقبل البينة بدين على الغائب لقضاء دين
الغائب من ماله في يد المدي وصورته اذا باع
الرجل عبدا فغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا
يدري مكانه فاقام البائع البينة على ذلك
عند القاضي فان القاضي يقبل البينة ويبيع
العبد ويقتضي دين الغائب من ثمنه فان فضل
شي من الثمن وجنعه على يد عدل انتهى قلت
وهذه من الصور التي يقضي فيها على الغائب
وقال شارح الوصاية في صورة اخرى وعزاها
الى المنية وفي شرح الوصاية الصحيح ان المستاجر
الثاني لا يكون خصما للمستاجر الاول حتى يجرى
صاحب الدابة بمنزلة المستجير لانه لا يدعي
ملك العين فلا يكون خصما الاول وان حصل
ان المستاجر لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة
ولامن يدعي الرهن ولامن يدعي الشراء والمشتري
يكون خصما للكل وكذلك الوهوب له قلت
وفي العاردي ان ميل الشئ الامام احمد الطرسوسي
وشرح الاسلام البزدي ان المستاجر الثاني

مطل

ينتصب خصما للمستاجر الاول وان ما سمي به
السرخسي هو فتوي طهير الدين المرغيناني
وان الامام خواهرزاده قال ما اشتبه عليه الحاصل
ونقل عن الصغري ان المشتري لا يكون خصما
للمستاجر والمرتهن وفي التمهة المستاجر لا ينصب
خصما في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة
عليه الا اذا ادعى الفعل عليه والله اعلم اقول يعني
ان المشتري لا يكون خصما للمستاجر والمرتهن
اي لم يدي الاجارة والرهن بانقراره بل لا بد من
حضور الاجر والراهن وخالفه في النزاع من
قوله وفي فتاوى القاضي اخرج باع وسلم تسمع
دعوى المستاجر على المشتري وان كان الاجر غايبا
لان المشتري يدي الملك لنفسه وكان خصما
لكل من يدي حقا فيه وكذا لو اقره من يخاضع
الشاري وان غاب الراهن لما قلنا انتهى ثم نقل عن
اليزاري بعد هذا عن الاخيرة ما يوافق المنقول
عن الصغري فليتنامل عند الفتوى صوابا
عليه شيئا انه اشتراه من ابيه منذ عشرين
والارب مئة الحال واقام ذو اليد بيعة انه مات
منذ عشرين سنة تسمع وقال عمر الجافظ
لا تسمع قال رحمه الله والصواب جواب الجافظ
فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت
القبض وهي في طغى الشهادات والدعوى صح
ادعى عليه كذا ادبنا واقام بيعة انه اقر عندهم
في شهر

في شهر سنة سبع وثمانين واربعمائة وقال
مدي عليه لم اكن يجوز رزم وفتيد وكنت غايبا
وم يعلم نقاضي غيبته وفتيد لا يسمع هذا
الدفع عت ذلك عب انه وقع عند بعض
العلماء لنقاضي ان يسمع ذلك بيعة لا يكون
جبة شرف فري من التماس شرفها ما ذكر بن سماعه
عن ابي يوسف شاهد ان شهدا على رجل يقول
او فعل بزمه بذلك اجارة او كتابة او بيع او قضا
او مال او طلاق او نفاق في موضع وصفاته وفي
يوم سميها فاقاه المشهور عليه بيعة ان لم يكن
في ذلك الموضع لم تقبل منه البيعة على ذلك
وكذا امر بيعة قامت على ان قالنا لم يقبل لم يفعل
لم يقو هذا كله من التمهة نقلت وذكر اليزاري
ما قد مرنا عن الفتنة من عدم قبول البيعة
القائمة على الشيء بحول من كان لزام قال
كلمة قال في صحيحنا نواتر عند الناس وعلم
الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لاستماع
الدعوى عليه ويقضي بفراغ الامة لانه يلزم
تكذيب اثبات بالضرورة والضرورات مالم
يدخله الشك عندنا انتهى اقول ربما اشكل
هذا اماما صرح به الامام الربيعي في شرح الكثر من
ان النقاضي لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه ولو
نواتر عنده وجه الاشكال انه صرح هناك انه
يقضي بفراغ الامة بالنواتر المعنوم له من اخبار
شخص فموقوف بسماع نفسه فان قيل يحمل ما

استشهد به في كتابه

في حجة كسب الحق في دعوى المدعي
 ما اذا كان يلفظ الشهادة وما في شرح الكفر
 في ما كان لا يلفظ ما في فصل التوفيق قد لا اثر
 في الفرق بعد بلوغ الخبر حد التواتر لان المنظر
 الشهادة ليس بشرط في كون الخبر متواتر كيف وقد
 على البرازي القبول بقوله لانه يلزم تكذيب الثابت
 الخ فدل على ان المناظر هو التواتر لا غير والله اعلم
 الفتوى على صحة دعوى دفع التعرض وضع الخصم
 من معارضته بعد ما هل يتبون قضاء منه مانعا
 المتسومة من المقض عليه في الحادثة المتنازع فيها
 اذ لا فان كان مانعا فخر نتيجة ذلك وان لم يكن
 مانعا فاي فائدة فيه ولم ار من صرح بذلك والله اعلم
 ادعي علي زيد انه دفع اليه ما لا ليدفعه الي غريمه
 وحلفه ثم ادعاه علي خالد وزعم ان دعواه علي زيد
 كان قنيا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من
 اثنين لا يتخاصم مع اثنين بوجده واحد كذا في البرازية
 قلت وفي الفصول الهادية ادعي انه اخذ منه
 ما لا هو كذا وكذا ووصفه بما يعرف فاقام المدي
 عليه بينة ان المدي اقران هذا المال المقر اخذه
 منه فلان اخر لا يكون دفعا لدعوى المدي اذ لا
 منافاة بين الامرين لجواز ان ذلنا اخذه ثم رده
 عليه ثم اخذه المدي عليه في الذخيرة ومثل هذا
 صارت واقعة الفتوى في دعوى واقعة الحمار
 فتوى لو ادعي علي اخر مقدار من الحنطة اذ قبضه
 من ذري الذي كان في ارضه كذا ولم يثبت دعواه
 حتي ادعي بعد ذلك هذه الحنطة علي هذا الوجه

علي

علي رجل اخر هل تسمع وينبغي ان تسمع لانه لا تنافي
 بين الامرين لجواز ان قبض الحنطة من زرع فلان
 ثم قبضها منه فلان اخر اتقي قياس هذا مما بها
 في فرع البرازية لجواز ان يكون دفعه لرزق ليدفعه
 الخ غريمه ثم قبضه منه بخالد كما قيل هذا والله اعلم
 اختلاف في الفضا بالوقف هل يكون قضا علي
 الكافة كما في العتيق ام لا قيل يكون كذلك لو قيل
 لا فسمع فيه دعوى الملك ودعوى وقف اخر قال
 المصدر لم نجد له رواية لكن ادعي السيد ابو شعاع
 بهذا كذا في البرازية قلت وفي الفتاوى البدرية
 لابن الفرس رحمه الله تعالى واختافوا في القضا
 بالوقف هل يكون جزئيا او كليا والصحيح المقتضي
 انه لا يكون قضا علي الناس كافة وتسمع منه
 دعوى الملك ودعوى وقف اخر والله اعلم اختلافنا
 في القديم والحديث فقال القول قول من يدعي
 الحدود لانه متمسك بالامول قيل نعم غرق
 فادعي رجل انها امراته ولي الميراث فادعت الميراث
 انه زوجها ولي الميراث واقام البينة قال يقضي
 لاسبقهما تاريخا ان كانت الدعوى مورثة والا
 فلا وتنهايتها تظهر كذب احدهما بيقين وبه
 يفتي بعضهم ولم نجد رواية فوجد القاضي رفع
 الدين رواية كتاب الحنفي لبعض المشايخ آت
 البينة ببينة المرأة لانها اكثر اشارة كذا في الفتاوى
 الناصرية وفيها لو ان حرة وامه ولدنا في ليل
 واحدة وظلمه احدهما ذكر والاخرى انثى

ولا يدري وارعت كل الذكر فاي البنتين اثقل فالذكر
له والله اعلم او في الخارج النتاج واقام البينة وقضى
له بها ثم ان ذا اليد اقام البينة على النتاج بقضى
له بمال فاما اذا ادعي الخارج مطلقا فقي له ثم اقام
ذو اليد البينة على الملك المطلق لا تقبل بيئته
كذا ذكره في الاخير وذكر في الخصايل شاة في رجل
واقام رجل بيئته انه شاة ولدان في ملكه وقضى
له بها ثم جازا اخر واقام البينة انه شاة ولدان
في ملكه وقال ذو اليد للقاضي فقد قضيت لي بها
بالبينة فان اكتفيت بذلك والا عدت عليك
البينة فانه يامره باعادة البينة لان الاول
قامت على غير هذا فانه تكن حجة على هذا المدعي
فان اعادةها فهو اولي لانه ذو اليد وان لم يعد
فهي لهذا المدعي فاذا قضى له ثم ان ذا اليد اقام
البينة على النتاج قضي له القاضي بهما وبطل
قضاؤه الخارج لان ما اقام البينة على شئ ولو اقامها
عليه في الابتداء كان الحق به فكذا في الاستثناء
وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله واذا قضى عليه
الرجل بنتاج او ملك مطلق ثم اقام دعوية على
النتاج او على التلقي من المدعي قبلت بيئته وبعبارة
ذكر في الباب الثاني من دعوي الجامع فانه ذكر فيه
ذكر الامام القاضي الاستيحياني ان المستحق عليه
لا يستحق على المستحق الا اذا ادعي الاستحقاق
من جهته او النتاج وتامه يطلب من الفصول
العادية سئل برهن الخارج ان فلان القاضي

قضى

قضى له هذه الامة بشهودها منه وبرهن ذو اليد
على النتاج فانه يقدم الخارج وحقوقها لانت
القضاة صرحتا فلا ينقض ما لم يطرر خطاؤه
يبقين ولم يطرر لاحتمال انه اشتراها من ذي اليد
وعن محمد بقضى به لذي اليد كذا في الكافي ونحوه
في الفصول وهذا اذ لم يبينوا سبب القضا فان
بيئته وان شهدوا ان القاضي اقر عندهم انه
قضى بشهادة شهودها منه او بالنتاج فانه
ينقض القضا اتفاقا وان شهدوا انه قضاه
بالنتاج ببينة ولم يشهدوا على اقرار القاضي
لا ينقض القضا لاحتمال القضا بالشرعن في
اليد كذا قاله مولانا صاحب العرفية وعزاه الي
خزانة المفتين سئل ط قيل لرجل ابن تذهب
قال اذهب حتى ادعي داس فلان فادعاه واقام
علي وفق دعواه فالمدعي عليه يقول انك قلت
هذه المقالة فيكون اقرارك منك انها ملكي قال
يسمع هذا الدفع انتهى كذا في الفتاوى التاجية
وفيها ادعي على رجل انك غضبت حماري وهلك
في يدك فانكروا اقام بيئته علي وفق دعواه فقال
المدعي عليه اخذت بالذات اقام بيئته علي ذلك
قال سماع لان التوفيق ممكن ولو قال لم اغصبه
اصلا ثم ادعي ذلك لم يسمع منه انه ادعي في دعوي
فتاوى الشيخ احمد اورد في بعض خصما عن المورث
فما يستحق له وعليه ويظهر ذلك في جميع حق
المورثة الا انه يكون له حق نصيبه دون قبض

سائر الورثة لكنه انما يثبت حق الكل اذا ادعى حق الكل
 وقام البينة على الكل وقضى القاضي بالكل فيثبت
 الكل ويكون له حق المطالبة بحصة نفسه اما
 اذا ادعى قدر نصيب نفسه واقام البينة على ذلك
 وقضى القاضي به فلا يثبت في حق سائر الورثة
 حتى لو اثبت نصيب نفسه بالبينة ثم سائر الورثة
 يريدون استيفاء انصبا بهم من هذا المدعي عليه
 بتلك البينة السابقة لا يمكن ذلك في الباب
 الحادي عشر من فتاوى رشيد الدين اذا ادعى داسر
 انهما تركته ابي فانكر ذوا اليد واقام المدعي بينة
 واخذ كل الداسر فباعهما من انسان ثم جاء بالورثة
 كان لهم ان ياخذوا حصصهم من الداسر من المشتري
 بالبينة السابقة اذا اخاصوا عند القاضي الذي
 قضي بيته في هذا ذلك الوارث وان عند قاض
 اخر لا يدين اقامة البينة ان هذه الداسر تركية
 ابيتا وقام هذا النوع يطلب من الفصول وفي
 الثانية ولو كان في البلد قاضيان كل واحد منهما
 في محلة على حدة في قعت الخصومة بين رجلين
 احدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعي
 يريد ان يخاصمه ايا قاضي محلته والاخر بائع
 ذلك اختلافا فيها ابو يوسف ومحمد والصحيح ان
 العبرة لمكان المدعي عليه وكذا لو كان احدهما
 من اهل العسكر والاخر من اهل البلد واراد العسكري
 ان يخاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا الترتيب
 وعند في المحيط بان ابو يوسف يقول المدعي
 مشني

محل

مشني الخصومة فتقضي قاضيه محم يقول ان
 المدعي عليه واقعهما في البرازية قاضيان فمصر
 طلب كل واحد منهما ان يذهب الى قاضي الخيار
 للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى انني
 وهو باطلا لا شأن له بالادار المدعي قاضي
 محلة المدعي عليه واراد المدعي عليه قاضي محلة
 المدعي وما اذا تعددت القضاة في المذهب الاربعة
 وكثروا كما في القاهرة فاراد المدعي قاضيا شافعي
 مثلا واراد الاخر مالكي مثلا ولم يكونا من محلتها
 فان الخيار للمدعي عليه وهذا ظاهر وبه اقبلت
 مرارا كثيرة اعلم انه سئل قاضي الهداية عن
 دعوي قطع النزع بينه وبين غيره فاجاب لا يجوز
 المدعي على الدعوي لان الحق له انني ولا تعارضه
 ما نقلوه في الفتوى من صحة الدعوي يدفع للمدعي
 وهو مسموع كناية البرازية والخزانة ولا يصح
 والقي بينهما ظاهر فانه في الاول انما يدعي انه
 ان كاله شيء عليه يدفعه ولا يشهد على نفسه
 بالابراوية انما يدعي عليه ان شيء من له في
 كذا بغير حق ويطلب اليه يدفعه انتم فافهم كذا
 في البحر الرائق من كتاب الدعوي قلت وفي
 الفتاوى الناجية من احكام القضا اذا قال المدعي
 انما اختصم الى قاض فلان والمدعي عليه بل الى
 قاضي فلان وفي البلد قاضيان ان كان في موضع
 واحد فاني الذي في موضعهما وان كان موضعهما
 مختلفين يذهب ذلك الى المدعي عندي س وعند

تقضي قاضيه محم
 انصاف

محل

تقضي قاضيه محم

محمد بن المديني عليه يذهب به حيث سماه النبي كالمه
 آخر قال الذي في موضعها يعني الحيرة لم هو
 في موضع القاضيين مد عيا كان أو مد عيا عليه
 فري لانه لانه لا يخلو المان يكون المديني
 من اهل مواهل موضعها فها هو اما اذا كان يخلوها
 من اهل موضعها هو الواقع في ديار اهل العيرة
 للمديني او للمديني عليه ينبغي ان تكون العيرة للمديني
 لانه مشتق المقسومة وكتابة القاضيين عليه
 وعلى المديني عليه على السوا لكن فها قد زناه عن
 هو لان صاحبها الخ الواني يملونه وعمل القضاة
 والولة اليوم على اجابة المديني عليه مطلقا من
 غير نقل الي هذا التفصيل وابنه اعلم بالصواب
 كتاب الاقرار هو في اللغة
 الاثبات يقال قررت الشيء اذا ثبت وقره غيره اذا
 اثبت به وفي الشعر هو اخيار عن ثبوت حق الغير
 على نفسه وحكمه طور المقر به لانه يشترط فيه
 الاقرار بالمر للمسلم لا يطلق عن عتاق مكرها
 ومن لم يشتمه الاقرى بناء على الاقرار كما حق
 في له ويصح الاقرار بمجهول ولو كان انشا المانع
 في البحر الرائق هو اخيار يقع عليه من وجه انشا
 من وجه مكرها ولا يصح اقراره بمملوك الغير ويلزمه
 تسليمه اذا ملكه ولو اقر بالطلاق والعتاق
 مكرها لا يصح ولو اقر المرتضى بجميع ماله الا حنفي
 يصح ولا يتوقف على اجازة الوارث ويصح اقرار
 المادون بعين في دين والمسلم عمر مع الاقرار و نصف

١٠٠
 وانه يساعدا واثار المزة باو حية من غير شهود
 هذا سمع دعواه عليه بان اقوله بشي معين من غير
 ان يقره كوهو ملكي واعلم المقر له انك اذ كنت في
 اقرا ولا يجرى اليه اخذ منه جوارا يابرة كقراءة لا يجرى
 مع ما في هذا له وليس لها عليه شيء واذا اقر
 بالمديني في غير اقراره لا ينفذ على اقراره بل
 على المال ولتأني لو رد اقراره ثم قبل اقراره لا يصح
 اذا اضافه الي غيره متصل بالبرهان كان له وكذا الملك
 الثالث بالاقرا لا يصح في حق نزوات المستهلكه
 فلا يملك المقر له وتضمنه التكليف والبطوع
 مطلقا والحرية للعبد الجمل لا مطلقا في اقرار
 العبد الجمل فيها الائمة في كماله ودور الوصا
 رويخر ما فيه التهمة في ما تعود الحق والمادون
 عما كان من التجارة الجمل ويؤخر ما ليس منها
 الى الحق كاقرا وكما يجرى وهو موطوءة بالاذن
 والنصي المادون كالعبد فيما كان من التجارة
 لانها ليس منها كالتفالة وادراك السكران بطريق
 فتدور صحيح الامة حد الزنا وشرب الخمر ما يغفل
 الوجدان ويضيق صاحبه لا ابي المقر له اذ اذنب
 المقر بطل اقراره في الاقرار بالجرم والنسب
 ودلا العتاقة كمنه شرح اكثر طهرا لا يانه لا
 يحتمل القرض ومزادوا حق فان المقر له اذا ارده
 ثم صدق صح كانه لا اسعاف والصالح والنسب
 والرقا كالة البرائة الاقر لا يجمع البينة لانها
 انقام الا على منكر الامة لرجح الوكالة والوصاية

وفي اشياء دين علي الميت وفي استحقاق العين من
الميت يري كذا في وكالة الغانية كما في الفوائد الرنية
صحي في يد رجل قيل له هذا اسك فاو ما يراسه
اي نعم يثبت بنسبه كما في السراجية قلت
وكذا الاشارة من المفتي وفي الامان كافية واما علم
اخر احد الوارثين ان المورث قبض من هذا المورث
نصف دينه يري الغري عن نصيب المقر كما في
السراجية اقر في مرض موته انه كان له علي ابنته
المسته عشرة دراهم قد استوفيتها وله ابن
مستور ذلك قال يجمع اقراره بغير الوارث لان
الميت لا يري تحت اقراره في مرض موته يدين
ثم ماتت بنته وترك منها وارثا فان الاقرار جائز
كذا هنا وكذا الجواب القاضي جلال الدين وصلى
وقال القاضي يدعي الدين لا يجمع اقراره كذا في الفوائد
الناحية اذ ادرك القبط فاقراؤه عبد لفلان
قاضي فلان مع اقراره فيسبر عبد الممقر له
وهذا اذا قري ذلك قيل ان تتأكد بنية بالقضا
اما بعد وقضا القاضي عليه بمحذ كامل او بالقصاص
في الاطراف لا يجمع اقراره بالرق بعد ذلك واذ اصبح
اقراره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في
الجنائيات والمحدود احكام العبيد وتامة في
الخاصية وشرح الوهبانية وفي الغانية اذا قال
ارضي هذه وذكر حدودها فلان او قال الارض
التي حدودها كذا الولدي فلان وهو صغير
كان جائزا او يكون تملكه وذكر في المنتقى رجل قال
لفلان

لفلان نصف غلة هذا البستان او قال نصف
غلة هذا العبد جاز اقراره بالغلة وقال نصف
داري هذه او نصف عيدي او نصف بستان
هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار يثني لانه
يكون تملكه للمشايع فيما يحتمل القسم في
الاول والثالث ولعدم القبض في الكل قالوا
اذا ضاف المال الي نفسه بان قال عيدي هذا
لفلان يكون هبة علي كل حال وان لم يصف الي
نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا
وذكر في المنتقى رجل قال داري هذه لولدي
الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين
الا ولا كان باطلا وان قال هذه الا للاصاغر
من ولدي فزعم اقراره في ثلثه من ارضه
لانه لم يصف الدار الي نفسه وكذا قوله ارضي
هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار
لفلان يكون اقرارا في اقول قول قاضيات
الارض التي حدودها كذا في ثلثي قضية الاضافة
الي نفسه لانه يجب بكونه تملكه مع عبد الاصل
والله اعلم وفي خلاصة الفتاوي قال وفي
النوازل رجل قال جميع مالي يدي او جميع مالي
في او جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار
ولو قال جميع مالي وجميع ما يملكه فهو لفلان
هذا لا يجوز لولا التسليم انتهى لهام في فارق
مرض موته كازيد منه او زاده مبرها وافر لها
بهر بعد الاير الا يلزمه شيء منها كذا في الفتية

وفي الخلاصة وفي المستحق لوارث المرض الذي مات فيه
 انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقيض الثمن
 وادى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع والصدق
 في قبض الثمن لا يقدر الثلث والوارث في المرض ان
 هذا العبد لفلان كان مصدقا ولا يشبه الاقرار
 بالبيع لان المشتري قد اقر ان العبد كان في ملك
 المريض والاقرار بالعبد كالقرار بالدين والورثة
 في المرض ولو اقر بقبض كان له في المرض صدق
 من الثلث انتهى اقول ما اشار اليه صاحب
 الخلاصة من الفرق ان المشتري لما صدق في اضافة
 العبد اليه بنفسه كان مصدقا على ملكيته حال
 الاقرار فيكون انشاء تملك كما فيعتبر من الثلث
 لانه بيع محض يزول ما اشكل عليه من فرع المحيط
 وهو ما اذا باع المريض شيئا من اجنبي واقر باستيفاء
 الثمن وهو مريض يعتبر من جميع المال والله اعلم
 قلت وفي العادة واذا باع في مرضه شيئا كان من
 قيمته ثم اقر باستيفاء الثمن لم يصدق وقيل
 للمشتري اذا الثمن مرة اخرى او انقص البيع في
 قول ابي يوسف رحمة الله عليه وفي قول محمد بن
 مقدار القيمة او ينقص البيع قال شيخ الاسلام
 عبد البر وهذا ما بين كمال المباني لما في المحيط
 والله اعلم قال في صلح البرازية قال تاج الاسلام
 ويخط صدر الاسلام وجدته صلح احد الورثة
 وابراة ابراهما عما في ظهره في التركة شيء لم يكن وقت
 الصلح لارواية يجوز الدعوى ولقال ان يقول
 يجوز

مطل

يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقال ان يقول
 لا يبيح حيا او ابراه احد الورثة البتة ثم ادعى
 التركة وانما لا يستعمل دعواه وان اقر بالتركه البتة
 وارث فانه يجوز ان يحاط ذلك بماله وانما
 لوارث فهو باطل الا ان يصدق الورثة انتهى
 وهكذا عامة الكتب المعتمدة من مختصرات
 جماعة الكبار وغيره لكن في الفصول العمانية
 ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء
 واقراره لاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء
 من ثلث المال انتهى قلت وهو مخالف لما
 اطلقه عامة المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي
 ان يوفق بينهما بان يقال المراءى بالابتداء انما يكون
 صورة صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك
 بان يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذي اقر به
 ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى
 لا يكون ذلك منه ظاهرا على المقر له وما يقع
 لبعض انه يصدق على نفسه فيقرضه بين الناس
 وذا خالاه وبه منه اولي لا يصدق على ذلك من
 الورثة فيحصل منهم الا انه اذ اقر بوجه ما واما
 الحكاية فهي في حقيقة الاقرار انتهى وهو صدق
 الفرق اجاب بعض العلماء الذين عهدنا من
 المحققين اتول وما يشهد لصحة ما ذكرنا من
 الفرق ما صرح به صاحب الفتية من قوله اقر
 الصحيح لعبد في ذابيه لفلان ثم مات الاب
 والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث

امور بالود عليه ابو
 وفي الخلاصة قال
 وفي اصله في
 لورث في مرضه كغيره
 وليست صح

المال لان اقراره متردد بين ان يموت الان ولا يقبل
 وبين ان يموت الاب ولا يضيع فصار كالقرار المتدا
 في المرض قال رحمه الله هذا كما لتخصيص ان المرض
 اذا اقر بعين في يده لاجنبي فانما يصح اقراره من جميع
 المال اذ لم يكن تملكه اياها حال مرضه معلوما
 حتى امكن جعله اقرارا اظهر افاذا علم تملكه في
 حال مرضه فاقرا به لا يصح الا عن ثلث المال
 قال رحمه الله والله حسن من حيث المعنى انتهى
 قلت وما فيه حسنة يكونه من حيث المعنى
 لانه من حيث الرواية يخالف ما اطلقوه في مختصات
 الجامع الكبير فكان اقرار المريض لو اقره صح
 مطلقا وان احاط بما له والدا علم ولو اقر المريض
 لو اقره بين او اوصى له بوصية غير اقره اقرار
 وبطلت الوصية كذا في الفصول اقره لو اقره
 بغيره في الحال بتسليمه في الوارث فاذا مات لا مكان
 الصبي بالحق الصبي وما لا يصح منه قراره الوارث
 بالدين لا يصح اقراره باستيفائه منه لان الديون
 تقضي بايقانها اقر لو اقرت بين في الزكاة دين غير
 محبط صح لکن المقر له هذا اقراره بباب الديون
 بل يراجع المقر بزيادة الصبي في كالأقرار بحكم
 الصبي وبه اذني مشايخهم فقد بينت نقى به
 اقره كذا في القوائد الشارحة اذ ادعى الهزل في الاقرار
 وعدم القبض فاحتار ان يحلف المقر له على ان
 المقر ما كان كادبا في اقراره وعليه استقرت وعي
 اقره خو زنه لكتم اختلاف في فصل وهو ما اذا

مات المقر ادعى ورثته الهزل وعدم القبض هل
 يحلف وبعضهم على انه يحلف وبعضهم على انه لا
 يحلف المقر له كذا في الزاوية قلت والاصح التحلف
 كما في شرح الوافية للصبر الشريعة قال في كتاب
 الاقرار من المسائل الكثيرة الوقوع انه اقره في
 على انه كاذب في الاقرار فعندني حنفية ومحمد
 رحمه الله بقا لا يلتفت الي قوله لكن نقى على
 قول اي يوسف ان المقر له يحلف ان المقر لم يكن
 كاذبا وكذا الوارث وارث المقر فعند البعض لا يلتفت
 الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار
 والاصح التحلف لان الورثة اذ ادعى الوارث اخفى الوارث
 به المقر بزمه واذا انكر يستحلف وان كانت
 الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم
 لانا لا ندفع انه كان كاذبا والله يستحلف اقرار
 بعدم الملك له على احد القولين الا اذا استأجر
 المولى عبد من نفسه لم يكن اقرارا بحسنة ما في
 الفتية اذ اقرت في ادعى الخطام يقول كذا في
 الخاتمة الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما اقر به
 المعنى ثم بين عدم الوقوع فانه لا يقع كالمقارن
 الرئيسية اقول ظاهر الاقرار انه لا يقع ديانة وخصا
 وليس كذلك بل يقع خصا لا ديانة وعبارة الفتية
 ظنا انه وقع الثلاث على امراته فاقته من لم يكن
 اهلا للنفقة وكله الحاكم كتبها في الصك فكسب ثم
 استفتي من هو اهلا للنفقة فاقى بانه لا يقع
 والصلقات الثلاث مكتوبة في الصك بالظن

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

فله ان يعود اليها في بيته وبين اسديعاني ولكن لا
يصدق في الحكم انتهى والا فقرار في محال باطل كما لو اقر
له بارش بنوع التي قطعها بينهما وادعاه
صحيحة لا يلزم في شيء مما في العوائد الرشيعة فلا عن
التأخر خاصة من كتاب الخيل قال مولانا صاحب
العوائد على هذا اقتبست بطلان اقرار انسان
يقدر من السهم لوارث وفيه ايراد من القويضة
الشريعة لكونه محالا شرعا مما لا يوافق عن ابن وبيت
فاقر الابن ان الذركة بينهما نصفين بالسوية
قال اقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالا
من كل وجه والا فقد ذكر في التأخر خاصة من كتاب
الخيل انه لو اقر ان لهذا الصغير علي انق ودرهم
قرض اقرضته او من ثمن مبيع باعته مع اقرار
مع ان الصغير ليس من اهل البيع والقرض ولا تصور
ان يكون منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر
محل للشروع الدين للصغير عليه بالمثل انتهى
فاقر القوم ان اقرار المثل صحيح اذا بين سببا
صحها كالميراث والوصية وان بين يلا يصالح
كاتبه والقرض بطل لكونه محالا انتهى اقراره عليه
حنطة من سلم عقده ثم قال يعود سالت الفقهاء
عنه فقالوا هو فاسد فلا يجب علي شيء وهو
موقوف بل هو لا يسقط عنه الحق بدعوى الجمل
كذا في القنية وفيها مريض قال في حال مرضه ليس
لي شيء في الدنيا ثم مات فليعض الورثة ان يملقوا
زوجة المتوفى وابنته علي انهما لا يعلمان شيئا من
ذركة

ذركة المتوفى بطريقه والله اعلم لو قال هذا الكيس
لفلان فهو له بما فيه من الدرهم فان قال عني
به الخرقه لم يصدق وكذا هذه القويضة لفلان
وفيه تراو هذا اللفلان وفيه خل وكذا قال هذا
الجار لفلان وفيه مائة او ذوقين وهذا الجوارق
لفلان وفيه حنطة وقال عني به نفس الجواب
والجوارق صدق وهذا الجرف ولو نظر الى زرق
سمن فقال هذا الرق لفلان فهو علي الطرف
نفسه ولو قال هذه الحنطة لفلان فالسمن
له ولو قال حنطة هذه السنبلة لفلان فكله
الحنطة والسنبلة فالسنبلة تبع للحنطة كالنساء
لدار انتهى ولو قال ظهارة هذا القباء لفلان فالقباء
كله لفلان بخلاف البطاقة ثم من محمد هذه الرواية
لفلان وفيها ما كان للمقر له ولم تكن له الرواية لان
المال ليس من الرواية قلت وهذا امشك بتعديله
ولو قال هذه الحنطة زرع فلان هذا القوم من بخل
فلان هذا الطعام من ارض فلان فاقرار و قوله
هذا الاثيق من طحين فلان ليس باقرار وعن ابي
يوسف هذا الصوى من غنم فلان او هذا الدرس
او هذا السمن او هذه الخبز الذي بيني بيبي فاقرار
وكذا الروايات الحيوان كله ما خلا الرقيق استعسانا
وعن محمد في القوم من بخل فلان والذين من غنمه
كذلك ولو قال هذا الخبز من شاة فلان هذا
الثوب من فطين فلان فليس باقرار كذا في المجتبى

فانزعه لاحكام فيما بعد الابل مسكوت عنه عند علم
 اعصد كمشكلة الاقرار في قوله له نحو مشقة الا
 ثلاثه فيهم ان القرض لا ثبات فقط فثني الثلاثه
 اشارة الى اعتبارها وثبات السبعة عكسه وعند
 القصد يثبت ما بعد هاتفيض ما قبله ما فكله
 التوحيد في وثبات قصد اقل استثنى حكم
 بالباقي بعد التثني باعتبار الحاصل من جموع التركيب
 ونفي وثبات باعتبار الاجزاء بشرط في الاتصال
 الى النفس او سعال او اخذ في التذات بينهما لا يفسر
 كقوله لله علي الف درهم لفلان الا عشرة بخلاف
 لك الف فاشهدوا الاكذ او نحو والتفريق باطل
 ولو فيها يقبل الرجوع كالوصية ان كان بلقظ الصدر
 او ساد في وان يغيرهما كعبدى اخر الا هو لا
 او الاسما او غائما او راشدا وهم الكل ولذا انشأ
 طواقم الاثلاثه فلان في وفلائه وفلائه ولا فرق
 بين استثناء الاقل ولا بين ما يقسم وما
 لا يقسم كهذا العبد لثلاثه واذا استثنى عدلين
 بينهما خرف الشك كان الاقل يخرج ما قوله علي
 الف درهم لاميانه او خمسين درهمه سبع مائة وخمسون
 علي الامم صحيح استثنى الكتيبي والوزقي والعددي
 الذي لا يتفاوت اذ عدل كالفلوس والجز من الدرهم
 والدنانير يكون المستثنى القيمة وان استغرقت
 جميع ما اقرب بخلاف دين الاما مائة درهم فان الاستثناء
 باطل لانه مستغرق بملساوي واذا كان مستثنى
 فيه بولا ثبت الاكثر نحوه مائة درهم الاشيا او قليلا
 او بعضا

او بعضا الزمه احد وخمسون ولو وصل اقراره بان
 شئ الله بطل اقراره وكذا مشقة فلان وان شئ
 وكذا ان اقراره بشرط في خص ولم يتضمن دعوي
 الاجل كان حلفت ذلك بما رعبت وان كان بشرط
 كاشن في خمسين كعلي الف درهم ان مات فزعه قبل
 الموت وان تصد دعوي الاجل في ذلجا براس الشهر
 فذلك كذا الزمه الحال ويستثنى المعوله علي الاجل
 ومن التعليق المبطل له ان الان يدولي غير ذلك
 او اري غيره او فيما علم وكذا استهدوا انه له علي
 كذا فيما علم لا يلزمه شئ كذا في شرح الهداية واكثر
 والله اعلم فان حلفت ما ذكرت من أن المقر لو وصل
 اقراره بان شئ الله بطل اقراره هل هو الصلح
 بقبل قوله في دعوي الاستثناء مع يمينه كما هو ظاهر
 الرواية ام لا يكون حكمه كذلك قلت لم ار من
 صح بذلك في الاقرار واما مشقة دعوي
 الاستثناء في الطلاق مشهورة وينبغي ان
 يكون الحكم في الاستثناء في الاقرار كذلك وفي
 الحائنه والوقال الزوج طلعتك امسى وقلت
 ان شاء الله في ظاهر الرواية القول قول الزوج
 فلا يقع الطلاق وعني قول محمد لا يقبل ويقع
 الطلاق قال وعليه الاعتماد الفتوي احتياطاً
 لامر الزوج في زمان عليك الناس الفساد انتم
 اقول فليكن المعتمد والمعول عليه في دعوي
 الاستثناء في الاقرار بهذا الاعمال الاحتياط
 وحسم المادة الجبل والتبسي حمان الله

من ذلك والله اعلم **فصرح** من بعده كثير الوق
رسم في التقية لعلمه الان بفتح الاسلام القاضي
المروزي قال يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقرع
نفسه بما في صلح ويشهد عليه ثم يدعي
ان بعض هذا المال فرض وبعضه رضى عليه
وحن فتحي ان اقام على ذلك بدنه تقبل وان
كان متنا قضا لا يتا نعم الله مضطر الي هذا
الاقرار انتهى اذا اقر بعد الدخول انه طلقها
قبل الدخول لم يهره ونصف كذا في السراجية
لواحد المشروط له الربيع انه يستحقه فلان
دونه صلح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا في الفوائد الربنية وفيها
تقلا عن الجامع اقر الابن فيه ان ليس له علي
والذي شيء من تركه ايمه مع مخالف ما لو ابرأ
او وصيه وكذا الواق يفيض ماله منه فهذا
صريح فيما قبلت ولا يشا فيه ما في النزازية
لمعنا بالذخيرة قوله يا فيه لا مهر لي عليه
اولا يشي لي عليه اوله ليس عليه مهر قبل لا يقع
وقبل يقع والصحيح انه لا يقع انتهى لا بد
هذا في خصوصي المهر لظهور انه عليه غاليا
وكلا مينا غير المهر وتام تحرير هذا المقام
بما لا يريد عليه من الكلام ينظر في السلام
واذا اقر ان قد تمت له ما كسوة ماضية
في فتاوى قاضي الهداية انها يلزمه ولكن
ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت
فان

مطل

فان ادعتهم بالاقتضا ولا رضاهم بينهم لل سقوط
والاسم بها ولا يستفسر انتمى والله اعلم
الفصل الذي ترفع في القضي فانه لا يأخذ
رافع القصة بما كان فيه من اقرار متناقض لان
رافع القصة يطيل الشككية ويكثر الحساية
فلا يأخذ القضي به عليه انفق الفقهاء كلهم
والله تعالى اعلم **كتاب** **المصالح**
هو عقد يرفع النزاع وسببه سبب المصالحات
وهو تعلق النقا المقدوس بتقاطعه كما تقر في
الاصول وركبة الايجاب وانقبول الموضوعات
له وشرطه كون المصالح عليه معلوما ان كان
يحتاج الي قبضه والمصالح عنه حق يجوز
الاغتياض عنه ولو غير حال كالتقصاص معلوما
او مجبور لا لما يجوز الاغتياض عنه كحق الشفعة
وحد القذف والكفالة بالنفس وطلب
الصلح كان عن القبول من المدي عليه ان
كان المديعي مما لا يتعين بالتعيين فان كان
ما يتعين فلا بد من قبول المدي عليه وشرط
بشرائط العقد المحقق به من بيع واجارة وحصة
في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه المديعي
سواء كان المديعي عليه مقر او منكر او في المصالح
عنه وقوع الملك للمديعي ان كان مما يحتمل التملك
كالمال وكان المديعي عليه مقرا به وان كان مما
لا يحتمل التملك كالتقصاص وقوع الفداء
كما اذا كان منكر مطلقا وجب ماله فيرد ان كانت

١٨
١٩

من باقية

وان لم يؤد عدا وكذا لو قال اد اي كذا اعلى انك ترى بمافية
ولم يوقت ولو قال ان ادبت الى خمسية واذا ادبت او
معي ادبت فانت ترى من الباقي لم يصح مطلقا لعدم
صحة تعليق التبراة بصريح الشرط بخلاف ما اذا كان
معناه كذا الى البحر قلت واما مع التعليق بما هو
في معنى الشرط دون التعليق بصريحه لما تقرره
كلام صدر الشريعة وغيره من ان الامر فيه معنى
التملك ونظيره الاسقاط فالاسقاط لا ينافي
تعلقه بالشرط والتمليك ينافيه فراغنا المعنيين
وقلنا ان كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا
كما في الصورة المذكورة يصح والله اعلم وفي المجتبى
بعد ان علم بعلامة حصص ولو قال لا اقر لك بما لك
حتى توفروه عني او تحط عني جاز ان قال ذلك سرا
وان قال علانية يواخذه به سبط ولو ادعى الفا
فيحذف فقال اقر لي بما عني ان حط منها مائة او عني
ان حطت منها مائة فاقرب جاز ان الحط من الدين
جاز بخلاف قوله عني اعطيك مائة لان الاقرار
لا يستحق به البذل ولو قال ان اقررت لي حطت منها
مائة فاقرب لا اقرار لا الحط انتهى كلامه في القوائد
التاحية فصالحا تم نفا سبها برضاها جاز قال فتر
فيما اشكال انما اسقاط والساقط لا يعود لان الصلح
يمنسحق حقه حط واسقاط قال برهان الدين رحمه
الله في رواية انه ينتقض بنقضها وقال الفاضل
جلال الدين يني ان لا يصح هذه الاقالة ولا ينتقض
الصلح انتهى قلت وفي القنية بعد ان علم
بعلامة

مطل

بعلامة

بعلامة في الصلح لا ينتقض من الصلح ينتقض
بعضه ببعض من شرطه من شرطه
الصلح بمنسحقه اسقاطا واسقاط لا يعود
قال استاذنا وهو الشب بالصواب والصواب ان
الصلح اذا كان بمعنى معاوضة ينتقض بنقضها
وجواب الباقي شمولي هذا واذا كان بمعنى استيفاء
العض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضها والله
اعلم اختلفت في القتل مع القاتل في بدل الصلح
بان قال القاتل صالحت علي خمسمية درهم و
الوفى بل علي مائة دينار فالصلح باطل وسقط
القصاص ولا شيء على القاتل لانها انقضاء على
الصلح ثم كذبه وفي القتل حيث قال علي مائة دينار
الاذا رجع وفي القتل الى قول القاتل صالحت كل
شهر على ثلاثة دراهم وهي لا تسفيها لها ان تطيب
الزيادة لان هذا تقدير وليس معاوضة كذا
في القوائد لتاحية صالحت عن دعوي كرواد علي درهم
او صالحت عن مائة علي نصفها فالقبض قبل الاقرار
لا يكون سوطا الصلح بعد الحلف لا يجوز صالح
عن الف درهم اما جلي علي خمسمية حال لم يمنس
طلب الودعة وقال الموع لم يؤد عني ثم صالحت جاز
ولو قال اردتها عليك ثم صالحت لم يصح وقال جهم
الدم قال رحمه الله اقرى الامام الفاضل ابو اليسر
رحمه الله ثم صالحت عن دعوي دار علي سكتي بيت
منه ايدالم بمنسحق مدكورة في الشامل صالحت علي
دراهم الى اخصا صالحت بمنسحق البيع صاع المكره

يكون نصيبهم من الدين الورثة أو صحت عن التركة
 ولم يقل شيئا من الصلة باطنيا لأنها نصير مملكة
 نصيبها من الدين الورثة وتملك الدين من غير
 من عليه الدين بغير يطل وإذا فسد العقد في
 حصص الدين ففسد في الباقي أما عند أبي حنيفة
 رحمه الله لأن مذهبه أن العقد إذا فسد في البعض
 لمفسد مقارن يفسد في الكل وأما عندهما فلا لأن
 الدين ليس مال حقيقة وإذا شرط في العقد تملك
 ما ليس بمال يطل في الكل لو جمع بين حرو عبد
 قبا عهدها صفقة واحدة انتهى القول ظهر يقول
 قاضيان لأن مذهبه أن العقد إذا فسد في البعض
 لمفسد ما اقتضى به سبب الإسلام قاري لحدانية من
 فساده الإجارة في الكل في صورة ما إذا استأجر عقارا
 الوقف عشر سنين وعلى ذلك بأن العقد إذا فسد
 في بعضه ففسد في جميعه وعدم صحة ما ائتم به
 بعضهم فإن العقد إنما يفسد في المدة الزائدة على
 ثلاث سنين أن كان استأجر ضيعه أو على
 سنة أن كان غير ضيعه ما بعد ظهور الحق لا الرجوع
 إليه والله أعلم وفي الثانية إذا صحت المروءة
 عن ثمنها وصداقها على درهم معلومة ولم يكن
 في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى حاز الصالح ثم
 ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة أو ظهر فيها
 عين لم يعلم به الوارث هل يكون ذلك الدين
 والعين داخلية الصلح أم تستوفى فيه قال بعضهم
 لا يكون والخلافة بين ذلك المدين أو العاين بين جميع
 الورثة

على

الورثة على حسب مولاهم لا ينهم إذا علموا بذلك
 كان صلح من الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن
 الجمهور لأنهم لم يكن في ذلك يكون مخرجه المستثنى
 عن الصلح وقال بعضهم يكون داخل في الصلح
 لأنهم صالحوا عن التركة والورثة موقوف عند
 الورثة فعلى هذا القول أن ظهور الميت عند
 الصلح ويجعل كان الدين كان في حوزة وقت الصلح
 وعلى قول محمد من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون
 الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح انتهى
 قلت والظاهر أن الرأى الأول لما علم من
 اصطلاح قاضيان في دياحة فتاواه من تقديم
 القول الظاهر على غيره حيث قال وفيما كثرت منه
 الأقوال من المتأخرين اقتصر على قول أو قولين
 وقويت ما هو الأظهر وانتجت به هو الأشهر
 والله أعلم ونذكر في كون الأول هو الرأى ما قد مر
 في كتاب الدعوى من الزاوية من قوله قال قاض
 الإسلام بخط صدره لا سلاما وجدته صالحا
 أحد الورثة وأبرعاهما ظهر في التركة شيء لم يكن
 وقت الصلح لازمة لجواز الدعوى والمقابل أن
 يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الرأى والمقابل
 أن يقول لا والله أعلم اسمهم بغير وقت وجنس
 فصالح ثم إن الصلح كان خروفا على نفسه
 أن في جنس الولي تصح الدعوى لأن الغالب أنه
 جنس ظمأوان في جنس الغاضي لا تصح ويصح
 لصلح لأن الغالب أنه جنس بحق بنائيه أقول

على

ظاهر هذا الكلام بعيد صحت ندعوى مقام النبوة
كأن صرح مولانا صاحب الفتوى الزينية فيها
يقول قوله حيث سئل عن رجل اتم بسرقة
وحبس عند حاكم فصالح عنها على مال معلوم
قد دفعه بعد مضي مدة ثم بعد مضيها طوليا
بالمال فادعى انه ما صالح الا خوفا على نفسه هل
يقبل قوله في ذلك او لا اجاب ان حبسه الواجب
ومن عندها يقتل قوله وان حبسه القاضي لا
والله اعلم الصلح لا يجوز في ثمانية اشياء محدودة
والقصاص والشفعة واختيار ودعوى الطلاق
والنسب والرق والولاية بغير رجل اوى على رجلا
حد او صلحه على مال ليقربه او ادعى رجل دمر
عمد فانكر وصلحه على مال ليقربه او ادعى رجل
على رجل شفعة او خیارا فانكر المشرى وانكر
الطلب وصلحه على مائة ليقربه او امرأة ادعت
ان زوجها طلقها ثلاثا فانكر الزوج فصالحها
على ان تكذب بنفسها او عيادى ان مولاه
اعتقه فصاحه مولاه على مائة درهم بدفعها
الى العبد على ان يبرأ من الدعوى وتماضر في خزانة
الفقه لا يبي الشرحه الله تعالى في آخر الف
صالحه على ستمائة وشرط له انه اذا لم يعطه
في هذا الوقت فالمال عليه على حاله يكون على
ما بشرط ويجوز الاعتراض عن الاجل بين المكاتب
والمواري حتى لو قال مولاه ردني في الاجل حتى ازيدك
في البذل صح حق حطط عني من بدل المكاتبه

كذا

كذلك حتى اترك حتى في الاجل ويجوز البذل مع
لا يجوز الاعتراض عن الاجل بين الميراث ولا يجوز
بيع الميراث بالدين من بين الميراث والمكاتب
الصلح عن الشفعة باطل وتصل الشفعة وفي
الكفالة بالنفس روايات في البطل الكفالة في
رواية ابي حفص تبطل وبه يفتي ولو برهن على
الصلح على مائة وبرهن على لا يبرأ فبرهان
المطلوب اولى لثباته لا يبرأ المديون بالف برهن
على ان الطالب صالحني على اربع مائة على ان
اودبها اليه وابراءني الباقي وقال الطالب ابرأتك
عن خمسمائة وبرهنا وقتنا واحد او وقتي اولم
يوثقنا بالنبوة للمطلوب في جميع ذلك وعن محمد
رحمه الله تعالى قال لغز عيه حططت عنك
خمسمائة من الالف التي لي عليك على ان تعطيني
الخمسمائة الباقية اول الشهر وقال المديون
حططت بغير شئ فاقول للمطلوب لا تقرر
الطالب بالخط كذا الزانية وكل رجل ايا الصلح
عنه وصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه الا ان
يضمنه والماله لازم للموكل كذا في الفتاوى ادعي
على اخ شبيه بالارث من ابيه قصوح على مال
ثم ادعى المدعي عليه ان باي كان اشتراه من
ابيه او ادعى الدين وصوح ثم ادعى المدعيون
المصالح الايقاف والابرأ قبل الصلح لاسمهم وفي
الاصل ادعى المديون الاتصال فانكره المديون
وحلف وصوح ثم برهن على الايقاف قبل يقبل

بما من جانب وعمل من جانب فلو شرط كل الرخ لاجد
لا يكون مضاربة ولكن باللفظ الدال عليها كقوله
وقعت اليك هذه المال مضاربة او مفاوضة او معاينة
او خذ هذا المال واعمل به فان لك من الرخ نصفه
او ثلثه او اقل اشبه به متاعا فان كان من فضل ذلك
كذا او خذ هذا بالنصف مما لا يخلو خذ هذه الالف
واشتريها صر وبالنصف ثم يرو عليه فليس مضار
بل اجارة فاسد له اجر مثله ان اشتري وليس له
البيع الا بامره وشرطها ان يكون رأس المالين الاثمان
وهو معلوم ويكفي الا علام بالاشارة فان اختلفا
في مقدار رأس المال عند قسمة الرخ قال قول
للمضارب مع يمينه والبيسة لرب المال ولما المضاربة
يدين فان كان على المضارب فلا يصح وما اشتراه
له والدين في ذمته وان كان على غيره يان قال
اقض ما لي علي فلان ثم اعلم به مضاربة فهو جائز
وان مكره وهو لا يشترط لقسمة منفعة قبل العقد
كذا في المبسوط ووقال اقض ربي علي فلان ثم
اعمل به مضاربة فعل قبل ان يقض كله ضمن
ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا الاول لان قسم
للمتربيب فلا يكون ما دون الالف لاجل البعد فيمن
الكل بخلاف الفاء الواو فانه يكتفي بقض البعض كذا
في بعض شروح الكثر قلت وينبغي ان يكون القايمة له
لأنه ان لم يترتب مع الترخي والقابل لترتيب
ولتقسيم يترتب العمل مرتبة علي قبض الدين
وما يوجد به لان يورثه من يورثه من يورثه

مقارنة

لمقارنة او ترتيب وعليه غاية اهل اللغة والبيسة
اهل الفتوى والله اعلم ولو قال اقض ربي لي عمل
به مضاربة فاشترته ثم باعه وعمل فيه جاز ولو قال
رب المال بفاضة او مستقوع او لمضاع اعلم بما
في ذلك مضاربة بالنصف جاز الثالث ان يكون
رأس المال مسلما الى المضارب بخلاف الشركة كترتيب
ان يكون الرخ بينهما شرايعا بالنصف والثلث
لا سيما ما عينا يقطع الشراء كماله ودرهم مع
النصف عشرة الخامس ان يكون نصيب كل منهما
معلوما وكل شرط يورث في جباله الرخ في فاسد
وما لا فلا مثل ان يشترط ان يكون الوضعية علي
المضارب او علي ما في محيطة وهو باطل والسادس
ان يكون المشروط للمضارب مشروطا من الرخ
حتى لو شرط له شيئا من رأس المال ومنه ومن
الرخ فسدت فدا من بعد دفع المال اليه ووكيل
عند العمل وشريك عند الرخ وحين عند الفساد
فله اجر مثله والرخ كله لرب المال الا في الوصي اذا
اخذ مال الصغير مضاربة فاسد وشرط لنفسه
عشرة ودرهم فانه لا اجر له اذا عمل كما في احكام
الصغار والاضمان عليه اذا فسدت بالمال كره
بغير صفة وغاصب عند الفلأف ومستقرض
عند اشتراط كل الرخ ومستقنع عند اشتراطه
لرب المال فلا رخ ولا اجر ولا ضمان عليه بالمال كره
وتما في البر الرائق اذا ادعى المضارب فسادا لها
فالقول لرب المال او عكسه فله المضارب والقول

لمدعي الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث
وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول
للمضارب كمنه للخبرة من البيع كذا في النوازل الرتبة
اقول هذا يخرج عن القاعدة لان رب المال فان
قال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة فهو مدعي
الفساد والمضارب يدعي الصحة فالقول له فلا
وجه لاستثنائهما والله اعلم اعطيت عشرة دراهم
لبشري بها رب الزمعة في سمرقند والزم كله
للمامور وبشري بالعشرة كذا من سمرقند وبيعها
ببخاري ففعل وزم قال الربح للمال لان هذه
مضاربة فيسدة وللمامور اجر المثل كذا في القوائد
التاجية وفيها ان الشروط الفاسدة لا تورث في
المضاربة كذا في الكالة لان صحة عقد المضاربة
موقوف على القبض فلا تبطل بالشرط الفاسد
كالهبة وذكر تحت اذا قال رب المال للمضارب لك
ثلث الربح وعشرة درهم في كل شهر ما علمت في
المضاربة صححت المضاربة وفي المزارعة لا انتهى
قلست وهذا يخالف ما قد مناه عن البحر كن
يوجد ملة البحر ما صرح به في الخاتمة من قوله ولو
اختلفا رب المال والمضارب فقال رب المال شرطت
لك ثلث الربح وزيادة عشرة درهم فقال المضارب
بل ثلث الربح كان اقول للمضارب لان رب المال
معتك لس في دعواه الا فساد العقد ولو اقام
رب المال البينة قبلت ببيته لانه اقام البينة
عليه فسد العقد وقال رب المال شرطت لك
ثلث

ثلث الربح لعشرة فقال المضارب بل شرطت لي ثلث
الربح كن القول قول رب المال وان كان منه فساد
العقد لانه سكر زيادة يدعيها المضارب والبينة
بينهما المضارب لا يهاجمت على اثبات الزيادة انتهى
قلت فقد صرح بان المضاربة تفسد باشتراط
زيادة عشرة على الثلث وهذه الفرض والخبر هو الذي
يستثنى من قوله القول لمدعي الصحة لا الفرع الذي
قوله لانه هو اوفق للقاعدة في المخرج والله اعلم
ولو قال رب المال دفعت اليك بضاعة وقال المضارب
لا بل مضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول
قول رب المال لان الربح يستحق عليه من جهته وكذا
لو قال للمضارب اقضتني وقال رب المال مضاربة
او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب
يدعي عليه عليك المال والبينة للمضارب جعل
كأنه اعطى مضاربة ثم قرضه ولو قال رب المال
اقضتني وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول
للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان بعد ما
اتفق انه اخذ المال يادنه والبينة لرب المال وقامه
في الخاتمة وله ان يستاجر ضايعا وبشري ببعض
المال طعاما فيزعم ويؤكد اذا تقبل بالبيع
فيها تخلا وبشرا ولو اخذ المضارب تخلا او شمل
معاملة على ان ينفق في تلقها ما وثا يدها من
المال لم يجز على رب المال وان قال له اعمل لي كذا
في شرح الوصاية فلا عن الظهيرة ذكره حبل
شمس الامية المضارب اذا وقع مال المضاربة

لرب المال فتصرف فيه وبيع فهو بينهما على الشرط
 بخلاف ما إذا كان خياط يخيطه له ثم خاطه صاحب
 الثوب لم يكن له أجره الخياط قلت قال قس
 وذكره إجماع أنه ليس له أن يدفعه إليه مضاربة
 فإن لم يكن له ذلك لم يكن البيع بينهما شرا القاضي
 جلال الدين استقر ضا عشرين دينار للبحر إمسا
 في بلدة أخرى وضمن كل واحد الآخر فقال أحدهما
 لصاحبه اعطني خمسة منها أعطيكها في تلك
 البلدة فاعطى فاشترى قاشا وباعه في تلك البلدة
 وبيع هل يكون بينهما فاجاب لا كذا في الغوائد القاضية
 لو قال رب المال للغاصب أو المودع أو المضجع اعمل
 بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عند أبي يوسف
 والحسن خلاف الزفر في الغصب كما في المجتبى وفي
 كل شيء يوجب جهالة في البيع يفسد لا ختم الال
 مقصوده وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا
 يفسدها وبطل الشرط انتهى المضاربة يقبل
 التقيد بالوقت وبطل مضربه تصرف أو لا
 كما في الهداية يصح بيع رب المال مضاربة إلا إذا
 صار عروضا إذا قال له اعمل براك في قال له لا تعمل
 براك يصح هذا إذا كان بعد العمل أطلقها فيناه
 عن السلف عمل بنسبه إلا إذا كان بعد الشراء كذا
 في الغوائد كونه شرط العمل على رب المال مفسد
 للعقد لأنه يمنع خلوص يد المضارب كما في المجتبى
 دفع إليه عشرة دنانير ليشتري بها الأرض خا
 ويدفها ويبيعها بالبيع بينهما نصفين صحة الشركة

بلغ

ولا

ولا ضمن المضارب شيئا من نقصان وإن شرط
 عليه أحد المضاربين تحمل البيع دون صاحبه
 بخلاف أو كيد بين المضاربين إذا كان يدفع الثواب
 في سوق المتاع فهو من رأس المال لو ادعى الوضعة
 وقال رب المال بل زحمت فصوح بينهما برأس المال
 لم يصح إعطاه ودانير له أن يأخذ من المان بقيمتها
 ويعتبر قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع الكل من
 القنية شرط أن تعمل في سوق الكوفة فعمل بها
 في غير السوق جاز استحسانا ولو قال لا تعمل
 إلا في سوقها فعمل في غيره ضمن للحجر معني التخصيص
 أن يقول علي أن تعمل كذا أو في مكان كذا أو قال
 خذ هذا المال تعمل به في الكوفة أو اعمل به في الكوفة
 أو قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لأن علي التشرط
 والفاصل والياء اللانصاق ولو قال خذ هذا
 المال واعمل به في الكوفة فله العمل فيها وفي غيرها
 لأن الواليعلف فيكون مشورة ولو قال علي
 أن تشتري من فلان وتبيع مع التقيد لأنه مفيد
 بزيادة التعبدية في المعاملة بخلاف ما إذا قال
 له علي أن تشتري من أهل الكوفة أو في الصريف
 من الصياغة لا يتقيد لعدم الفائدة كذا في المجتبى
 كتاب الوارد في كذا في المجتبى
 مشتقة من الودع وهو التزك في الشرع الأبدع
 هو تسلط الغير على حفظ ماله أو لغيره أو أمنا
 قلنا أو لآله لأن المتقول في الحفظ والتفت زق
 رجل فآخذ فقد التزم حفظه دلالة وإن لم

٢٤

كتاب

ياخذهم يرفق منه لا يضمن وتماثلة البحر والوردة
ما يترك عند الامان وكنها لا يجاد قولاً صريحاً او كناية
او قولاً او القبول من الموضع صريحاً او دلالة في حق
وجوب الحفظ واما قلنا صريحاً او كناية ليشمل ما لو
قال لرجل اعطني الخدرهم او قال لرجل في يد ثوب
اعطني فقال اعطيتك فهذا على الوردية فمن
عليه البحر نقلاً عن المحيط قال لان الاعطاء يحتمل
الهبه والوردية والوردية اني وهو متيقن فصار
كناية واما قلنا في الاجاب او فعلاً محتملاً يشمل ما
لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل ابدع فما صار
لحمه اخانة واما قلنا في القبول او دلالة ليشمل
سكوته عند وضعه بين يديه فانه قبول دلالة
حتى لو قال لا اقبل لا يكون مودعاً لان الدلالة
لم توجد وقد قال في الخلاصة وشرح المنظومة
لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا
اذا ضاع فان قام واحد بعد واحد ضمن الآخر لانه
تعين الحفظ فعين الضمان انتهى بهذا الوضع
شابه في الحام بحر ايمان الشاي في الحام في امر است
شاي في كان ابدعاً او لم يتكلم ولا يكون الحام
مورعاً او ادم الشاي حاضراً فان كان غائباً
فالحام مودع وكذلك لو قال لصاحب الخاف
ان اربطها فقال هناك كان ابدعاً فالحام في الخاف
قلت وفي الغيبة من اول كتاب الوردية وضع
سند شيا وقال له حفظه حتى ارجع فصاح لا
حفظ وتركه صاحب صار مودعاً ويضمن ان
ترك

ترك حفظه ترك لا يصير مودعاً ولا يضمن بتركه
الحفظ ط مثله وكذا اذا قال منعه في الجان من
بيته الا اني لا اترك حفظه يعني يصير مودعاً انتهى
والقول الاول مستكمل لان من تقدم الدلالة في
الصريح قال مولانا صاحب البحر واما قلنا في
وجوب الحفظ لانها تتم بالايجاب وحده في حق
الامانة بل لو قال للغاصب اودعك المفعوب
برق من الضمان وان لم يقبل كذا في الاختيار
قلت ويمكن ان يقال ان القبول حصل
من الغاصب المتخاطب دلالة بسكوته وصار
الحفظ واجباً عليه للوردية والبرادة اما حصلت
عن ضمان الغصب وهذا ظاهر والله اعلم
وشرطها كون المال قابلاً لالتزام المدعي
حتى لو اودع الابن والابن بشرط الذي في المودي
والمال الساقط في البحر لا يصح وكون المودع مكلف
لوجوب الحفظ عليه حتى لو اودع صبياً استهلكها
لم يضمن ولو كان عبداً يجوز ضمن بعد العتق
كما في البحر نقلاً عن المحيط الامانة تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل الزعميات الناطق
اذا مات تجهلاً غلات الوقف والعاقبي اذا مات
تجهلاً تجهلاً اموال التيممي عندهم او عيها
والسلطان اذ اودع بعض الغيبة عند الغاري
ولم يبين عندهم اودعت هكذا في الخاف من الموق
وفي شرح الوصانية ان صاحب التهمة نقل عن
واقعات الناطق اذا مات تنقلب مضمونة

بالموت ثم بين الائمة ثلاث وذكر ثلاثة منها احد
المتفقون من اذ امان وفي بيع مال الشركة ولم بين
لاضمان عليه ولم يذكر القاضي فصار المستثنى
بالنفس اربعة قلت وفي القنية ما نصه مات ومال
الشركة دون علي الناس ولم بين ذلك بل مات
مجهلا يضمن كما لو مات مجهلا لعين اقول الظاهر
ان هذا هو المذهب يدل عليه ما صرح به القاضي
في فتاوه من كتاب الوقف وما اكد المتفقون
اذا كان المات مضمين حال المال الذي عنده فوات
ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن ولو االه الى شركة
الاصل وذلك غلط بل الصواب انه يضمن نصيب
صاحبه والده اعلم قال مولانا صاحب الفوائد
الزينية فيها عدد ذكره للمواضع الاربع ونزرت
عليها مسائل اروي الوصي اذ امان مجهلا فلا
ضمان عليه في جامع الفصول في الثانية الاب
اذا امان مجهلا ما ان ابنه ذكره فيها ايضا الثالث
اذا امان الوارث مجهلا ما اورد عند مورثه الرابع
اذا امان مجهلا ما القته الزعم في بيته الخامسة
اذا امان مجهلا ما وضعه ماله في بيته بغير علمه
السادسة اذا امان العبي مجهلا ما اورد عند
مخبر او هذه الثلاثة في تلخيص الجامع الكبير
للخاوي فصار المستثنى عشرة وقال قنيدوا
بمجهل القلة لان الناظر اذا امان مجهلا لمال
لم يرد فانه يضمنه فانما ثبت انقول يستفاد
مما ذكره في الثانية ان المولى اذا قبض عين الوقف

كان

وكان في رحم ودين علي القول بجوار وقضها وهو
الكتاب المتعارف لان بديار الزوم والديار الشامية
ثم مات مجهلا يكون ضامنا وفي واقعة الفتوي
والله اعلم في ثبت ما معني موت الامين
مجهلا قلت معناه ان لا بين حاله لادانة وكان
لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حياته
سردتها فلا يجزئ ان برص الوارث على مقالته
والا لم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها
فلا يجزئ وكذا قال في النزائية والمودع انما يضمن
بالتمثيل اذ لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا عرف
والمودع يعلم انه يعلم ومات مجهلا ولم بين لهم
يضمن ولو قال الوارث اننا علمتها وانما الطالب
ان ضربها قال في كذا كذا او هلك صدق
استوى ومعني ضمانها صير ورثها بانه تركته
وكذا الوارث الطالب التمثيل فادعي الوارث انها
كانت قائمة يوم مات وكانت معه وفية ثم هلك
فالقول للطالب في الصحيح كما في النزائية وغيرها
من الكتب المعتمدة المودع بليس الوديعة
ويترعها ويستعملها ككوب نفسه فلهلك
في غير الاستعمال لا يضمن كذا في القنية
فلمست وهو ظاهر لما تقر في كلامهم
ان المودع اذا خالف ثم عاد الى الوقف لا يضمن
والله اعلم وفي القنية بعد ان علم بعلامته
يشتم وهو اسبه رخصا يتحققه فالقهاء في فيه
كعادة ائمتنا نسبق خلقه لا يضمن دفع

واستصعح لا يملك الا بضاع هكذا نقله مولانا
 صاحب البحر ثم قال ولم يذكر العاشر قلت وقد عدها
 شيخ الاسلام عبد الله بن شريح نظير بن وهبان
 تسعة كما هنا وعزاها اليه قاضي بن دكرين المصنف
 عدها احد عشر قال فانه جعل الركوب واللبس
 مسيلين ولا يخفى انها صورتان تحت الاغارة
 والاجارة انتهى والبر اعلم ثم اني بفضل الله تعالى
 وتوفيقه طهرت بالعاشرة في نظم العالم العلامة
 قاضي القضاة بن وهبان وفي المسألة في لا يملك
 اب ساقى غيره بغير اذن قال شيخ الاسلام شارحها
 'معامل لا يملك ان يدفع اليه غيره معاملة الا ان
 قال له وب الأرض اعمل براك فيها لان الدفع اليه غيره
 اتيقن الشراكة في مال غيره بغير اذنه فلا يصح وعزاها
 للبديع والمشتقة وعبارة النظم المذكور
 وما للميساق ان يساقى غيره وان اذن المولى له ليس
 بركه وفي الفتاوى السراجية المعامل لا يملك
 ان يعامل غيره بدون اذن في القوائد الناجية قال
 المودع المودع انما اذهب اليه عند اذنه فاودع الوديع
 في بيته قال اودعها ثم جاء فاخذه من الثاني ثم ضاع
 في يد ثالث قال بعض وقال في الاذنه يحمل ان الثالث
 مودع المالك ويحتمل انه مودع الاول والمطلق لا
 ينقص بالمعتمل فيبقى مودعا كما كان فلا يصحتم
 سبيل القاضي يدعي الذين عن وضع امانته وقال
 ابعث امانتي بيد من شئت فيعده علي يد
 بين وهلك في يد الرسول قال بعض وقال لا ان

قوله

قوله بيد من شئت مجهول والامر عام بخلاف قوله
 ابعث علي يد رجل فان يضمن المودع ان مجهول فلا يصح الاموال
 فيضمن المودع اذا استأجر المودع ببيع مجهول للرهن
 فلا يضمن المودع اقول ان الفرق بينهما ان المودع
 عامل المودع لنفسه فيصير الاستئجار بخلاف
 المرتهن فانه عامل لنفسه والحفظ واجب عليه
 مطلقا ولما كان الرهن مضمونا عليه وان لم تعد
 فلا يستحق الاجر علي ما هو عامل فيه لنفسه علي
 الوجه المذكور وحفظ ما ظهر في الفرق حال الكتابة
 والبر اعلم رجل دفع اليه عشرة دراهم وقال خمسة
 منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك
 القايض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية
 ضمن القايض سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة
 مضمونة علي القايض لانها هبة فاسدة والخمسة
 التي استعملها انصفتها من الهبة في نصفها
 من الامانة فيضمن هذه الخمسة الاخرى التي
 ضاعت من التهمة فيضمن نصفها ولما يضمن
 سبعة ونصف كاذب الخائبة انتهى قلت وانما
 كانت الهبة فاسدة لانها هبة مشتتة محتمل
 القسمة والديعة في اعلم وفي فتاوى قاضي ظهير
 المودع اذا طلب الوديع في ايام القسمة فقال المودع
 لا اصل اليها الساعة فاعبر علي ذلك الناجية
 وقال المودع اعبر علي الوديع ايضا قال ابو بكر ان لم
 يقدر المودع علي رد ما بعده او لضيق الوقت
 فلا ضمان وقوله فيه والارض وفي فتاواه

اذ استأجر المودع
 المرتهن الرهن

قوله

فأرب الوردية تملو دوحا إلى الوردية فقل اعمل ولم
فصل حتى يمضي اليوم وهلك عند الراضين لأن
الواجب عليه الغنية وأما الذهب المالك فلا فإذا
قل فهو متبرع فلا يجز عليه في العدة دفع الرجل
أما وقال أرفعها اليوم إلى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت
لم يضمن لأنه لا يجب عليه ذلك وفي تناقض ظاهر إذا طلب
الوردية فقال أطلبها غدا ثم قال في الغد ضاعت فإنه
يسبيل أن قال ضاعت قبل قولي أطلبها غدا يضمن
وإن قال ضاعت بعد الراضين للتناقض في الأولي
روى الثاني ولكلها ما عت لم يصدق وضمن للتناقض
وفي القصة طلب الوردية فقال ما أوردتني ثم ادعى
الرد أو الهلاك لا يصدق ولي قال ليس له علي ثم
ادعى الرد والهلاك يسع وفي القضاوي المودع إذا دفع
الوردية إلى المودع ثم استحقه رجل فلا ضمان على
المودع لأن رد ما أخذ الممن أخذ منه وكذلك كل
الدية وأغصب الكل من الفصول العمانية المودع
إذا أخذ في بعض الوردية فألبه ببق ما نه حتى لو
هلك لم يضمن ولو ترك الدابة المودعة ثم ترك حفظها
لصاحبها لم يضمن ثم رجع الثوب وحفظه ما لم يكن
بريء عن الضمان إذا أودع عند صبي مجاور عليه
مالا فاستهلكه لم يضمن ولو كان ماذونا فملك
ولو أودع عند عبد ماذونا فاستهلكه ضمن الوردية
حالا وإن كان عبدا لو أخذ بعد العتق مرة أودعت
صبيه بنت سنة مثلا فاستغلت بشي فوكت الصبية
تضمن في المأوى ثم تضمن الوردية إن كان شيئا

من الصوف فقب الموع خفف عليه الفساد
فالاولى ان يرفع الامر الى القاضي ليبينه وان لم يرفع
فسد لم يقص حبس لكن الوردية ثمانية ربيعه
وهو للمرضع بغير امر القاضي ضمن اذا قال
الموع سر دت بعض الوردية ومات فقول قول
رب الوردية فما خذ مع يمينه قال للموع ان الوردية
الى فلان فقال دفعه وكذبه فلان وضاعت
الوردية صدق الموع يمينه الكل من المتأويك
السراجيه ويوقان لا ارى كيف ذهبت قال بعضهم
يكون ضامنا لان ما لوقال ذهبت ولا ارى كيف
ذهبت ذهبت وقال شمس الامير السرخسي رحمه الله
لا وقع ان الراضن على كل حال سواء قال ذهبت
ولا ارى كيف ذهبت او قال لا ارى كيف ذهبت
ولم يزد عليه رجل دفع اليه دال ثوب البيعه ثم قال
الدال وقع الثوب من يدي وضف ولا ارى كيف
ضاع قال الشيخ الامام محمد بن القفل لاضمان عليه
ولو قال نسيت لا ارى في ابي جانوت وضعت
يكون ضامنا بخاروع عند رجل زبيلانه الاله
ثم ادعى انه كان فيه تدم وطلب منه وقال الموع لا
ارى ما كان فيه قال القفل الاعمى جعفر رحمه الله
تعايا لاضمان عليه ولا يمين حتى يدي عليه انه
دفعه وضيعه لمحمد خليف فان خلف يرك
وان نكل ضمن رجل اربع كسافيه دراهم عند رجل
وم يزد عليه ثم ادعى صاحب الوردية الزيادة قالوا لا
ضمان عليه ولا يمين حتى يدي عليه التضييع

لا اريد ان يصدق علي
 القتل بل يبقه لي
 ليحيا بها علي
 ارضي وبعث
 ببقيتها اه
 المخصوص الي
 ربه اذا قضت
 بقولها فدان
 المودع عنه قيل
 قد بقيت علي
 الدار فها بئر
 استها فلهوا
 بعضا اه
 المروي ذا الرعي
 المودع فاحول
 قولك لانه منك
 هو ان ملكي فقتل
 لا اريد

او الجناية ونحو ذلك وعن نصير رحمه الله ان كتب
 الي بن سنجاع في مودع يقول رفعت الوديعه ونسيت
 موضعها فاجاب وقال ان دفعها في واره لا يصح
 وان دفعها في غير واره بضمن قيل فان دفعها في كرمه
 فسرق فاقول ان كان له باب فليس يتضديع
 والا فهو يتضديع وكذا الدار والمكان لمها فلو باب فحق
 عنده وديعه فقال لا ادرى اصبحت اوم اضيع قال لا
 يكون ضامنا ولو قال لا ادرى اصبحت اوم لم تضع لا
 يكون ضامنا ولو قال بعد موت المودع سرقتها علي
 الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن من حكم
 الوديعه والوصي انه يخرج عن الضمان اذا عاد المالك
 الوفاق بمحلاق الاحارة والاعارة فان فيها لا يخرج
 عن الضمان اذ اصدقه المالك في العود فان كذبه لا يقبل
 الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وذكر
 شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الوديعه قلت
 ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
 يبرأ عن الضمان بمحلاق ما اذا اخذ الوديعه او ضيعها
 ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد علي المالك وكذا المراهق
 والمستاجر المستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
 لا يبرأ او الوكيل بالبيع اذا خالف فان استعمل العبد
 ثم عاد الى الوفاق وباعه حازه وكذا الوكيل بالحفظ
 والوكيل بالاجارة والاستيجار والمضار والمستضيئ
 اذا خالف ورجع المال لسفقه في حاجته ثم عاد الى
 الوفاق عاد مضار باو مستضيئها اما مستاجر
 الدابة او توفى الخلاق والمستعير ثم ندم وترك النية
 ان

في القصور والبيوت والحدائق
 في المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
 في المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
 في المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
 في المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق

ان كان سائر اعيان النية فعليه الضمان اذا هلك
 الدابة اما اذا كان واقفا وترك نية الخلاق عاد امينا
 واستردك شركة عنان او معاوضة اذا خالف ثم عاد
 الى الوفاق عاد امينا هذه الاربعة في وديعه عدة العتق
 انني كلام صاحب الفصول ولو قال كنت في السفينة
 فخرقت فتاوت الوديعه لسانا لا يصدق الابينة
 وكذا اوقال وقع الخرق في بيتي فتاوت الوديعه لا يصدق
 الابينة كذا في المجاعة الوديعه امانة فلا تقص الا بالهلاك
 سواء امكن التحرر عنه او لا هلك معها المودع بشئ
 او لا فان قلت هل بين الامانة والوديعه فرق قلت
 نعم بينهما فرق من وجهين احدهما ان الوديعه خاصة
 بما ذكرناه والامانة خاصة بما الوقع في يد بشئ من غير
 قصد بان قصت الترخيب بيب انسان والقتة في
 حجر غيره وحكمهما مختلف في بعض الصور لان الوديعه
 يبرأ عن الضمان بعد الملاقاة في ان الامانة بمحلقا
 هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان
 فيها كالعارية والمستاجر والوصي بخدمته في يد
 نوحى له بهما الوديعه ما وضع للامانة بالايجاب
 والقبول وبما فاته غير من واختاره صاحب النهاية
 ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكوركي واسم
 اعلم كتاب الوديعه العارية بما سنها
 النهاية عن اسم سبعمائة في اجابة المضطر المحكوم
 لانها لا تكون الاحتجاج كالقرض فلما كانت الصدقة
 بعشرة والقرض بثمانية عشر وفي التشديد لانها
 منسوبة في العارة اعلم من الاعارة واحدهما من العار

لعله قصده

كتاب

العيب خطأ وفي النهاية ما في المقرب هو المعول
عليه لأنه صلي الله عليه وسلم بأشرف الأسماء عارة فلو
كان العارية طلبها لما اشترها انتهى وفي المسوط
انها مستتقة من التعاد وهو التناوب كذا في البحر
وتجتمعت الصحاح والعارية بالتشديد كما انها متسوية
الى العار لان طلبها عار وعيب والعارية ايضا العارية
وهم يتعورون العار فيهم تعور واستعاره وثوبا
فاعاره اياه وعاور المكمل لغة في عايرها واعتور
الشيء تداولوه فيما بينهم وكذا انقوره معور انقاوره
انتهى قلت وعلى هذا المعنى انصرف الرزلي وشراح
المجمع وقد علمت ما فيه والله اعلم ومعناها في الشرع
عليك المنافع بغير عوض وفيه رذ لمذهب الكرخي
القاتل بانها اباحة وليست بتمليك ويشهد
لكونه تمليك احكام انعقادها بلفظ التمليك
وجواز ان يعبرها بالاختلاف بالمستعمل ولو كان
اباحة كما قاله الكرخي لم يجاز لان المباح لله ليس
للمان بيع لغوه فانت قلت يرد على القول بانها
عليك عدم فسارها بانها لا في جهالة العين
كما صرح به في الخلاصة حيث قال لو استعار من
الرجل ما اقول ذلك الرجل في جاز في الاصطبل
خذ احدهما واذهب به فضعن اذ اهلك ولو قال
خذ احدهما ما شئت لادفعن ويرد ليعم انعقادها
بلفظ الاباحة قلت حسب عندهما عن الاول
فلكون الجهالة لا تقضي الى المنازعة لعدم لزومها
واما عن الثاني فلان لفظ الاباحة استعير للتمليك

اقول

اقول وهو يرد على كونها تمليك لا اباحة صفة عارة
امتنع قال في فصول العارية واما عارة المشاع
ذكر في لعدة بيع المشاع وعارته جائز ان وكسرة
كتاب اليسوع اذا عار المشاع جائز في الوجهه كلها
والله اعلم ويمكن ان يجاب عنه بان جواب عن الجهالة
فان غاية ما في شيوخ ان تحصل منه جهالة
مستتقة تخرج لا تقضي الى المنازعة فيما ليس
بلازم بخلاف الرهبة والله اعلم على الادارة على
المستعمل مطلق كانت او مؤقتة وكذا نفقة
العبد واما كسوته فعلى المعير كذا في الخلاصة
وحكمه كونها امانة وتنفق بما يجب وقبول ولو
فعلا بانو قال اخر خذ عدي واستعمله واستخدمه
من غير ان يستعيره المدفوع اليه لا يكون عارية
حتى تكون نفقته على مولاه كذا في الخلاصة
ولو استعار من رجل شيئا فبسط لا يكون عارة
كذا في فتاوي قاضيخان وشرطها كون المستعار
قابلا للانقضاء وخلوها عن شرط العوض في
العارية ليلانصرا بامارة كما في البحر نقلا عن المتصيط
المملكات اربعة انواع عليك العين بالعوض بيع
وبلا عوض هبة عليك المنفعة بعوض اجارة
وبلا عوض عارية كما في صدر الشريعة قال في
الخاصية رجل استعار من اخيه ليرضع ابنه
فارضعته فلما صار الصبي لا يأخذ الا منه قال
امير ارد على خادمي قال ابو يوسف ليس له
ذلك وبه اجر مثل خادمه ان يفظم الصبي

وكذا الاستعارة من رجل فرسا ليفوز عليه فاعاره
 اياه اربعة اشهر ثم يلقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين
 تاردا اخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك
 في موضع لا يقدر على الشراء او الكراء كان المستعير
 ان لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بيني وعلي المستعير
 احر مثل الفرس من الموضع الذي يبد فيه كراء او
 شراء انتهى وفي العوائد التجارية ولو اعاره ما لا
 يتفاوت وقال لا تدفع اليه غيرك فدفعه في
 كفاية البيعة لا يضمن لان نسيه غير مفيد قلت
 قل برهان الدين ذكر الفقيه ابو جعفر ان يضمن
 واسم اعلم وفيه استعارة فطبق الفسل ليقبل
 ثوبه ايت وقت قال ينبغي ان يتوقفتا وبه افتى
 القاضي بدع الدين ومفناه غسل ثوبه مرة واحدة
 وقوي القاضي اكمال بخلافه قلت واستفتيته
 فافتى ان عيني ثوبا يتعين ثباني قاضي طهر
 اذا كانت العارية موقوفة بوقت فامسكها بعد
 الوقت فهو ضمان ونيسري فيه ان تكون العارية
 موقوفة معي او لا له حتى من استعار ثوبا
 ليكسر الخشب فكسره وامسكه حتى هلك
 يضمن تمامه الفصول العارية اتول وصلا بما يقوي
 بد جواب القاضي بدع الدين في المسئلة المتقدمة
 والله اعلم وفي العارية نقلا عن كتاب العارية من
 شرح شيخ الاسلام اي بكر رحمه الله اذ لم تكن
 العارية مطلقة وذكر في العدة العارية لو كانت
 مشيدة بالوقت مطلقة في غيره ثم ان يعين
 يوم

القول
 في
 العارية
 ٩٨

نصا

يو ما هن العارية مطلقة الا في حق الوقت حتى
 لوم يرد لها بعد مضي الوقت مع الامكان فمن
 اذا هلك ثوبها استعملها بعد الوقت او لم
 يستعملها هو المختار ولو كانت مفيدة بالمكان
 فهي مطلقة الا في حق المكان حتى لو خالف
 في المكان فمن وان كان هذا المكان اقرب من
 المكان المأزور والله اعلم بترم العارية فيما اذا
 استعارجا ر غيره لوضع جوده ثم باع المستعير
 الجدران للمشتري لا يضمن من دفعها وقيل لا يرد
 من شرط ذلك وقت البيع كذا في الفوائد الزينية
 نقلا عن الفقيه رجل خذ ثوب الفقاع ليشر به فسقط
 من يده فاكسر لا ضمان عليه لان في معني العارية
 بيعت غلامه يستعير دابة الى الحريم واستعار
 الى المدينة فركبها الهام يضمنها الا عارة نفس
 يموت المعير وكذا يموت المستعير اذا عار دابة الى
 الليل فانت في يده في اليوم الثاني ضمن رجل استعار
 دابة فقلدها صبي فسر في فان كان الصبي بضبط
 حفظ ما عليه لم يضمن رجل استعار ثوبا ساوي
 خمسين فخره مع ثوب يساوي مائة فعطب الثوب
 العارية فان كان اناسي يفعلون مثل هذا لم
 يضمن استعار دابة تمام في مغارة والمقور في يده
 فجاد انسان وقطع المقور وذهبت الدابة يضمن
 المستعير ولو هدم المقور من يده واخذ الدابة من يده
 وهو لم يشعر فان نام جالس لم يضمن وان لم يكن
 المقور في يده وان نام مضطج خاصه ادا طلب

مطل

العارية وقال المستعير نعم ارفع فتركه وفرط في الدفع
 حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد وقت
 الطلب لم يقض وان كان قادرا فان يقض المستعير
 علي السقط والرضي فانه يمن اذ المستعير دابة
 الي مكان تجاوزها عن ذلك المكان ثم عاد اليه
 لم يبر اذ اوضع العارية ثم قام وتكرها ساقضت
 ضمن الكل من السراجية اقول القرض الذي قيل
 الاخير يدل علي ان المستعير اذ ائقدي ثم عار الي
 وفاق لا يبر او يبر صرح في القوائد الرينية حيث قال
 اذ ائقدي الايمن ثم ازاله لا يبرول الضمان للمستعير
 والمستاجر الا ان الوكيل بالسبع وبالحفظ او بالاستجار
 والمضاربة والمستضع والشريك عنانا او مقاضاة
 والمودع ومستعير الرهن وملي في الفصول الا
 الاخيرة فانها في المبسوط التي رجل ارسل رجلا
 للمستعير له دابة من فلان الي الجيرة ثم ارسل الرسول
 الي صاحب الدابة وقال ان فلان يقول لك اعرفني
 دابتك الي المدينة وهو لا يعلم بما كان من قال
 الرسول لصاحب الدابة فزكها الي المدينة
 فهلك اريضي لان المعتبر اذن صاحب الدابة
 وهو عارة الي المدينة ولا يقال بان المعير وان اذن
 بالركوب الي المدينة المستعير لم يعلم بذلك فلا
 يثبت الاذن كما اودن لعبد في التجارة ولم يسمع
 العبد لان نقول وان لم يعلم الرسل فقد سمع
 رسله وسمع الرسول كسماع الرسل وان
 ركبها الي الجيرة فغطبت يكون ضاملا لان المعير
 لم

في قوله المستعير نعم ارفع فتركه وفرط في الدفع حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد وقت الطلب لم يقض وان كان قادرا فان يقض المستعير علي السقط والرضي فانه يمن اذ المستعير دابة الي مكان تجاوزها عن ذلك المكان ثم عاد اليه لم يبر اذ اوضع العارية ثم قام وتكرها ساقضت ضمن الكل من السراجية اقول القرض الذي قيل الاخير يدل علي ان المستعير اذ ائقدي ثم عار الي وفاق لا يبر او يبر صرح في القوائد الرينية حيث قال اذ ائقدي الايمن ثم ازاله لا يبرول الضمان للمستعير والمستاجر الا ان الوكيل بالسبع وبالحفظ او بالاستجار والمضاربة والمستضع والشريك عنانا او مقاضاة والمودع ومستعير الرهن وملي في الفصول الا الاخيرة فانها في المبسوط التي رجل ارسل رجلا للمستعير له دابة من فلان الي الجيرة ثم ارسل الرسول الي صاحب الدابة وقال ان فلان يقول لك اعرفني دابتك الي المدينة وهو لا يعلم بما كان من قال الرسول لصاحب الدابة فزكها الي المدينة فهلك اريضي لان المعتبر اذن صاحب الدابة وهو عارة الي المدينة ولا يقال بان المعير وان اذن بالركوب الي المدينة المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كما اودن لعبد في التجارة ولم يسمع العبد لان نقول وان لم يعلم الرسل فقد سمع رسله وسمع الرسول كسماع الرسل وان ركبها الي الجيرة فغطبت يكون ضاملا لان المعير لم

لم ياذن بالركوب الي الجيرة وان ضمن المستعير ليرجع
 هو علي الرسول ان ضمن بفعل باشره بنفسه
 كذا في الجارة وفيها استعاره باو عمالة او سقا
 فيا فربها كان ضامنا انتهى في الفصول العارية
 ولو استعار دابة الي مكان مسي تجاوزها للمستعير
 المكان المسمي ثم عاد اليه ضمن ان يرد بها الي المالك
 قيل هذا اذا استعارها هذا ايضا وهذا
 القابل يقول ان المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم
 عادوا الي الوفاق يبر وان الضمان اذا كانت مدة
 الايداع والعارية باقية ومن المشايخ من قال في العارية
 لا يبر عن الضمان مالم يرد بها الي المالك سواء استعارها
 ذاتها او ارضا واجبا وهذا القائل يقول ان
 المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الي الوفاق
 لا يبر عن الضمان بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد
 الي الوفاق حيث يبر والعقل الاول اشبه واليه مال
 شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في الاخيرة انتهى
 قلت وهذا يخالف لما اختاره مولانا صاحب
 الفتاوى الرينية فيها كما قدمناه عند ذكر المعاري
 في فصوله بعد ذلك ان الفتوى علي ان المستعير
 والمستاجر اذا خالف ثم عاد الي الوفاق لا يبر ان
 ونص عبارة المستعير او المستاجر اذا خالف
 ثم عاد الي الوفاق ورددوا اليه من في عيال المعير هل
 يبر عن الضمان كانت واقعة الفتوى وقيل ينبغي
 ان يضمن لانه ما خالف صار غاصبا بالمودع
 اوفاق لا يبر عن الضمان علي ما عليه الفتوى
 لو ابره لانه بعد الضمان مالم يرد بها الي المالك سواء استعارها

المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الي الوفاق لا يبر عن الضمان بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد الي الوفاق حيث يبر والعقل الاول اشبه واليه مال شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في الاخيرة انتهى قلت وهذا يخالف لما اختاره مولانا صاحب الفتاوى الرينية فيها كما قدمناه عند ذكر المعاري في فصوله بعد ذلك ان الفتوى علي ان المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الي الوفاق لا يبر ان ونص عبارة المستعير او المستاجر اذا خالف ثم عاد الي الوفاق ورددوا اليه من في عيال المعير هل يبر عن الضمان كانت واقعة الفتوى وقيل ينبغي ان يضمن لانه ما خالف صار غاصبا بالمودع اوفاق لا يبر عن الضمان علي ما عليه الفتوى لو ابره لانه بعد الضمان مالم يرد بها الي المالك سواء استعارها

المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الي الوفاق لا يبر عن الضمان بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد الي الوفاق حيث يبر والعقل الاول اشبه واليه مال شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في الاخيرة انتهى قلت وهذا يخالف لما اختاره مولانا صاحب الفتاوى الرينية فيها كما قدمناه عند ذكر المعاري في فصوله بعد ذلك ان الفتوى علي ان المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الي الوفاق لا يبر ان ونص عبارة المستعير او المستاجر اذا خالف ثم عاد الي الوفاق ورددوا اليه من في عيال المعير هل يبر عن الضمان كانت واقعة الفتوى وقيل ينبغي ان يضمن لانه ما خالف صار غاصبا بالمودع اوفاق لا يبر عن الضمان علي ما عليه الفتوى لو ابره لانه بعد الضمان مالم يرد بها الي المالك سواء استعارها

قلت قائله الاستدويني وقت علي ما سوي
 في الذخيرة وفي فتاوي خبير بين الموع والمستعير
 والمستاجر في برأهم عن القيمان بالجلاد والوقوف
 ينبغي ان يبرأ عن الضمان وقد بر ذلك الآن انتهى
 كلامه الوقي ملك الابداع والاعارة دون الاعارة
 كحاجة وصايا الخلاصة وكذا المعوي علي الوقف بعد
 بروجع فلا يملك الثلاثة وكذا الوكيل بقبض الدين
 كحاجة المعواذ الزينية نقل عن جامع الفضولين
 اقول المروا بالثلاثة الابداع والاعارة والاحارة
 لأن المخصوص عليه ان الودعة لا تدفع ولا تعار
 ولا توجر ولا ترهن وانما اعلم العامل لغية امانة
 لا اراج له الا للوصي والناظر فيستحقان بقرينة
 المثل اذا اعلم الا اذا شرط الناظر شيئا
 فلا يستحق الا بالاجل فلو كان الوقف طاحونة
 والموقوف عليه يستعملها فلا ارج للناظر كحاجة
 الخاصة كحاجة المولد صاحب القوة الذي بعد نقله
 لذلك ومن هنا تعلم ان الاجل للناظر في الوقف اذا
 اجل عليه المستحقون ولا ارج للوكيل الا بالشرط
 كحاجة جامع الفضولين والله اعلم سئل بها والذيت
 الراسي جامع استعار حمارا فاعناه للاجر ليجي
 بشوك فذهب به وغاب وقال لو لم يكن الاجير
 معتمدا لفيض وقال القاضي ببيع الدين لالان له
 ان يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع كالحمل ونحو
 ذلك وحمل الشوك لا يتفاوت وفي فتاوي برهان
 الدين استعار دابة للحمل فله ان يعير غيره للحمل لان
 الناس

بلغ

الاساس لا يتفاوتون في الحمل في عارية الخايع الصغير
 للبرودي اما اذا استعارها للركوب لا يضمن ولو لم
 يبين من يركب فقبل ان يركب اعار غيره للركوب
 لا يضمن للركوب بنفسه بعد ذلك فغن البرودي
 ان يضمن وظاهر ما ذكره شمس الائمة وشرح الاسلام
 ان لا يضمن وفي شرح المختصر اما اذا استعارها
 ليركبها هو لا يعير غيره وكذا اكل ما تتفاوت الناس
 في الانتفاع به اذا استعاره مطلقا كان له ان يعير
 غيره وهمل يملك الابداع يملك عند الفضل وان
 الليث وهو اختبار متناع العراق واليه مال الصدر
 الشهيد وقيل لا يملك وقال القاضي ظهير الدين
 وجدت الرواية منصوصة ان لا يملك وهذا
 الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة اما فيما لا يملكها
 لا يملك الابداع كذا في العوائد التاجية وفي العوائد
 الزينية الودعة لا تدفع ولا تعار ولا توجر ولا ترهن
 والمستاجر يوجر ويعار ولا ترهن والعاري يعار
 ولا توجر وقيل يودع المستاجر والعارية تقع اعارة
 وهي اقوي من كذا يدايع وقيل لا لان الامن لا
 يسلمها له غيره والله اعلم وانما حازت الاعارة لاذن
 المعير والموجر فلا طلاق في الانتفاع وهو معدوم
 في الابداع فان قيل اذا اعار فقد ادع وقلت
 ضمني لا فصدي والرهن كالودعة لا يودع ولا
 يوجر انتهى استعارين اخر كتابا فوجدته خطأ
 له ان يضمنه اذا اعلم انه لا يكره وان علم انه يكره
 لا يضمنه وان لم يصلحه لا ياتم كذا في البرازية قلت

مطل

مطل

وانما لم يات به بركه لان الاصلاح غير واجب عليه وبه مخرج
 شارح النظم الوصاية ثم قال قلت هذا في غير القرآن
 اما في القرآن فاجاب الاصلاح واجب بالترك وتجب
 الخامسة وحل جبر انسته بما يجزئ مثلها ثم قال كنت
 اعترضها لا المتعة قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل
 رحمه الله لا يصدق في العارية لان شهيد عند
 التجهيز انما اعارة وقال القاضي الامام علي السفدي
 رحمه الله يصدق في ذلك لانه هو الدافع فالم يقر
 بالتبليك يكون القول قوله قد قاضي خان وعندي
 ان كان الابن من كرام الناس واشرافهم لا يقبل
 قوله في الاعارة وان كان من اوساخ الناس كانت
 القول قوله انتهى وفي شرح النظم الوصاية لشيخ
 الاسلام عبد الله نقل ما قدمناه ثم نقل عن الفتاوى الكبرى
 للخواصي نحوه ثم قال وفتننا الفتوى ان كان
 العرف مستحبا ان الاب يدفع ذلك المهر ملكا
 لا اعارة كما في ديارنا فذلك الجواب وان كان العرف
 مستحبا كان القول قول الاب قال وقد فهم من
 قول قاضي خان ما يجزئ به مثلها انه ان كان الاب
 مما يجزئ به مثلها لا يخلاف في ان القول قول الاب
 عن صاحب النظم انه قال ينبغي ان يكون الحكم
 فيما دعيه الام وولي الصغيره اذا زوجها كما هو جريان
 العرف في ذلك وفيما دعيه الاجنبي بعد الموت
 لا يقبل الا بدنية ثم قال قلت في التولي نظر اقول
 القضاة ان وجها سطر كون الولي غير الاب لم يجر
 المعروف باعطائه شيئا من الجاهل من ماله لمولته
 بخلاف

مطل

بخلاف الام وقد صرح شيخ الاسلام قاري الهداية
 في فتاواه بان الام لا يلاب وان قوله في العارية كالاب
 الا ان تقوم دلالة على انها يد فعان ذلك ملكا
 لا عارية والله اعلم وفي الفتاوى الولوية اذا جبر
 الاب بفسه ثم مات وبقيت الورثة يطالبون القيمة
 معها فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد
 ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحة فلا سبيل
 للورثة عليها وكون للابنة خاصة والله اعلم
 اذا دعي اصيل الامانة الى من يستحقها يقبل قوله
 كالمدع اذا دعي الرد والوكيل والناظر اذا ادعى
 الصوف الى الموقوف عليهم ويشترط ان كان في حياة
 مستحقها او بعد موته الا ان الوكيل يقبض
 الدين اذا دعي بعد موت الموكل انه قبضه
 ودفع له في حياته لم يقبل الابنة بخلاف
 الوكيل يقبض العين والعرق في التولية الجبرية
 كذلك الفتاوى الرزبية قلت نفس عبارة
 التولية الجبرية هكذا ولو وكل يقبض وديعة ثم مات
 الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك
 وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو
 كان دينه لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين
 حكمه امر الابل ان استيناف من حيا امر الابل
 استينافه ان كان فيه ايجال الضمان على الغير
 لا يصدق وان كان فيه نفع الضمان عن نفسه
 صدق والوكيل يقبض او دعيه فيما يحكم بشي
 الضمان عن نفسه فصدق الوكيل يقبض الدين

المولود

مطل

فما يمكن بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل
 المتصور فلا يصدق انتهى وظاهره انه لا يصدق
 مطلقا لانه حق نفسه وانه حق الموكل كما فهمه
 صاحب الفوائد وهذا وقد اتى بعض علماء العهد
 انه يصدق في براءة نفسه لانه حق الموكل لما فيه
 من ايجاب الضمان عليه وحمل كلام الولي على هذا
 التفصيل وقد كتب فيه رسالة وكما يشهد لذلك
 ما صرح به صاحب جامع الفصولين وغيره من ان
 الوكيل يقبض الدين بعد مودع انتهى واذا كان مودعا
 يقبل قوله ان موت المودع لا يجبره عن كونه امينا
 والظاهر الاول كتاب **المسألة**
 في لغة التفضل على الغير بما ينفعه ولو غير مال
 في المختار وهب له شيئا بوزن وضع بضع وضعها
 ووهب بفتح الهاء وهبه بكسر الهمزة والاسم
 الوهبة والوهبة بكسر الهمزة فيهما والانهما
 قبول الهبة والاستيهاب سؤال الهبة رجل وضاب
 ووهبهاه كثير الهبة والهاء للما لغة انتهى وقد
 التصق في تملك العين بلا عوض فخرجت العارية
 والاباحة والاجارة والبيع وهبة الذين ممن عليه
 فانه اسقاط وان كان يلفظ الهبة وفي الاختيار
 ان الهبة نوعان تملك وسقاط وعليهما الراجح
 واما هبة الذين ممن غير ممن هو عليه فصحة بشرط
 ان ياعوه بقبضه كما في البحر نقلنا عن المتع وغيره
 وسببها الرادة الجبر للذهب ونيوي كما عوض
 وحسن النماء والمحبة من الوهوب له واخروي
 وشرائط

كتاب

وسرط صحتها الواهب العقل والبالغ والمملك
 فلا تصح هبة المجنون والصغير والعبد ولو ميكائلا
 او ام ولد او مديرا او مبعضا وغير المالك وقد
 الموهوب ان يكون مقبولا غير متناع من غير
 مشغول وركتها او لا ايجاب والقبول وحكمها ثبوت
 الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع
 والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه
 علي ان الموهوب له كالمختار فلا بد ان يصح الهبة
 ان اختارها قبل ان يتعق او لو ابراه علي انه المختار
 فلا بد ان يصح الهبة ولو ابراه علي انه المختار
 وانها لا تبطل بالشرط والقاسدة حتى لو وهب
 لرجل عبده علي ان يعتقه صح الهبة وبطل الشرط
 ومحاسنها كثيرة حتى قال الامام ابو منصور وجب
 علي المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب
 عليه ان يعلم النوح والجود والاماني ان يحب الدنيا
 رأس كل خطيئة كذا في النهاية تقع الهبة في محرم
 مقسوم او متناع لا يقسم ولا تقع في متناع يقسم
 ثم حد الفاصل بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها
 ان كل ما كان مشتركا بين اثنين وطلب
 احدهما القسمة والآخر فان كان للقاضي ان
 يجبر الا على القسمة فهو مما يحتملها كالدار
 والبيت الكبير وان كان لا يجبر فهو مما لا يحتملها
 كالعبد والجمام والبيت الصغير والمطبخ فثبت
 في صحة هبة المتناع الذي لا يحتملها ان يكون
 قدل معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبده ولم

بقوله به ثم يجوز لدنهابه نوجب المنازعة كما في البحر
 قلت وفي الفوائد الناجية لو قال وهب نصيبي
 لك من هذا العبد والموصوب به لا يعلم كم نصيبه
 صح وقيل لا يصح قياسا على البيع ثم لم ينعى بعض المشايخ
 وقال لو وصب نصيبه من العبد أو لدار ولم يدر كم
 هو ونقص ان قبض الجميع المردود الشئ هو المفسد
 هو الشيوع المقارن للعقد الطاري كان يرجع
 الواهب في بعض الهبة شايها فانه لا يفسد بها
 اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن للطاري
 كما في البحر وجامع الفصولين والعمادية وغيرهما من
 اكتب المعتمدة وجعل صدر الشريعة الاستحقاق
 من قبيل الشيوع الطاري لا المقارن وانه مثلا خسر
 في شرحه حيث قال بعد نقله عن الكافي است
 الاستحقاق مبطلها وقال صدر الشريعة
 المفسد هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطاري
 كما اذا وهب ثم رجع في بعض الشايخ والاستحقاق
 الشايخ بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري مفسد
 له وفي الفصولين ان الشيوع الطاري لا يفسد
 الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة
 شايها اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن
 للطاري كما ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في هبة
 المحيط اقول عد صورة الاستحقاق من امثلة
 الشيوع الطاري غير صحيحة والصحيح ما في الكافي
 والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبيعة
 كان مستندا اليها قبل الهبة فيكون مقارنا لها

لا طارا بل عيها والعد اعلم نسبة العاسدة فبعد الملك
 بالقبض وبه يقضي كذا في الزرية وجامع الفصولين
 والفصول العمادية وفي موضع آخر من الفصول العمادية
 قال وهبة المشاع اذا فسدت لا تفيد الملك وان
 قبض الحليمة ويكي ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح
 انتهى وفي الخلاصة الهبة العاسدة يفهم به بالغرض
 اما لانه يثبت للموصوب له بالقبض هو المختار
 انتهى يجوز هبة البناء دون العرصة اذا دلت له
 اي الموصوب له للواهب في نقضه ثم في شرح الغرر
 وفي شرح النظم الوهابي لشيوخ الاسلام عند البر
 نقلنا من الذخيرة والمنية والتممة ان هبة البناء
 بدون الارض جائزة واستدل في التمهة عما في كتاب
 الشفعة ان المشتري اذا اقال اشترت الارض بالبيع
 وهب البناء وقال الشفيع لا يملك اشترتها قال العول
 قول المشتري انتهى قال شيخ المذكور وعندي في
 الاستدلال به نظرا لانه قد يدعي ان الصحة هاتفا
 جات من قبل تقدم ملكه للارض وينبغي ان لا يصح
 هبة البناء دون الارض لان القبض شرط الهبة
 وهذا بمنزلة المشاع الا انهم قالوا هبة المنزل
 بدون الارض بمنزلة هبة المشاع وقد صرحوا في
 كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض وعكسه
 لا يصح لانه بمنزلة الشايخ فتأمل انتهى قلت
 كلامه مثلا خسر والمتقدم شاهد عدل لما قال
 شيخ الاسلام لانه شرط صحة هبة البناء بدون
 عرصة اذن الواهب للموصوب له في نقضه وسوي

بينه وبين هبة الأرض والتخل دون الزرع كالترقودل
 بمضمون معنى عدم صحة البناء بدون الأرض عند عدم
 الإذن المذكور وفي الفضول العمادية إذا أحب ببناء
 في ضرع أو صوفا على ظهر غنم أو تحمله أو زرع غنم الأرض
 أو تمرا في بخل أو أرضها في بخل وزرع بومها حيث
 لا يجوز ثم لو قطع أو حطب جاز لأن امتناع الجواز
 للانفصال وذلك يمنع القبض كالشايع فإذا زال
 ذلك الاتصال يجوز أن يني ذات قلت فصرخوا
 بأن لا يوجب ولذا في بطن لا يجوز الهبة بالتسليم
 بعد الولادة في الصحة قلت قد عرفنا بينهما ما
 يمكن الوقوف على التخي في الضرع بالحلب لأنه في
 وسعه ولا يمكن في الولد لأنه ليس في وسعه
 فيكون ممازلة تعليق بالخط والزول كالتأخير
 وأما علم لا يجوز هبة المريض ولا صدقة إلا إذا قبضت
 صارت من الثلث وإذا مات أو أحب قبل
 التسليم بطلت فيحب أن يعلم أن هبة المريض
 عقد وليست بوصية وقد تبين بالهبة فيلزم
 بترعه بقدر ما جعل الشيء وهو الثلث إذا
 كان التصرف في عقد هبة يستترط سائر شروط
 الهبة ومن جعلها قبض الموهوب له قبل موت
 الواهب ولم يوجد فنطلب منه كذا في شرح
 النظم الوصية نقلا عن الذخيرة فأت قلت
 قد صرح في أكثر يكون هبة المريض وصية
 فكيف قال في الذخيرة عقد وليست بوصية
 قلت المراد بقول أكثر تربيته في مرضه بحمايته
 وهبته

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وهبته وصية أي حكم هذه التصرفات حكم الوصية
 حتى تعتبر من الثلث وتزوجه أصحاب الوصاية
 في التصرف لإحقاق الوصية لأن الوصية يجب
 بعد الموت وهذه التصرفات بمنزلة في الحال هكذا ففره
 الإمام الزبلي رحمه الله تعالى ويرى بوزل الاشتغال
 وأما علم سئل القاضي بدفع الدين عن المشتري
 لما فوجده زايدي ممن من فقال البائع له
 وهبك قال لا يصح هبته كذا في القوائد الناجية
 قلت لربها هبة السابغ في محصل القسمة والله
 أعلم بالمتناعا وقبض الثمن عن المشتري ثم أبا
 البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح إبرأؤه
 ويرجع المشتري على البائع عما كان دفعه إليه
 من الثمن وكذا الوبر الدين المديون بعد إبقاء
 الدين وقبضه مع ورجع المديون محامرا وأصل
 فيه أن الدينون يقضى بأثمانها لا بأعيانها فإذا
 أبرأ على الذمة بق ما قبضه لا في مقابلة شيء
 فليسحق المطالبة به ويلزم رده إذا طال له به
 وأما علم كذا في شرح الوصية نقلا عن النهاية
 والمبسوط وأما علم قالت كزوجها وهبت
 مهرى منك علي أن لا تطعنني فقبل صحة الهبة
 فلو طعنها بعد ذلك فالهبة ماضية ونسبها إلى
 أبي بكر كسكافي وأما قاسم الصقار وعلمة
 قاضيات بأنه تغلق الهبة بالقبول فإذا قبلت
 تخلف الهبة فلا يعود بعد ذلك وقطع له بما إذا
 قال لامرأته أنت طالق علي ودخولك الدار فقبلت

لان الهمة تملكك والابرا اسقاط وقيل علي
عكسه والاول اصح انتهى وفي شرح النظم الوصفي
من كتاب الهمة ذكر ما يتعلق بما نحن بصدده
ثم قال والحاصل ان همة الدين من عليه الدين
لا تتم الا بالقبول والابرا ديم من غير قبول ولكن
للمدبون حق الرد قبل موته ان شاء فقلت
وقد قدم الشارح المذكور في كتاب الوكالة نقلا
عن الذخيرة والواقعات ان عامة المشايخ رحمهم
الله تعالى على ان همة الدين من عليه الدين وابراوه
يتم من غير قبول قلت وفي العمادية ان المذكور
في اكثر الكتب والشروح والقبول ليس بشرط
عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصغري انه
يرتد بالرد وهل بشرط لصحة الرد مجلس
الابرا الخلف المشايخ رحمهم الله تعالى وقال
ابرايني مما لا يعلو عليه فقالت ابراء انك فقال
لا قبل فهو بري انتهى وفي العمادية الساجية
وبالدين اذا وهب الدين من المدبون فلم
يقبل ولم يرد حتى افترقا ثم رجعوا ثم رجعوا
ان لا يرتد ههنا الاختلاف بناء على ان الزوجان
في همة الدين من المدبون فمما عليه الدين نظرف
الاسقاط ام لطرف التملك فن قال للتملك
قال يقتصر الجواب على المجلس ومن قال بالاسقاط
الوقت لا يقتصر والاسقاط علم انما مشر
يقطع به حق الرجوع اذا كان الموهوب له ذارحم
محرم منه او كانت زوجة او كان زوجها او كان
اجنبيا

مطل

اجنبيا وعوضها وقال خذ هذه عوض هبتك
او بذل عنها او حلة عنها او مكافاة عنها او بمقابلتها
او مات احدهما وخرج عن ملكه او زل فيها بزيادة
متصلة بان كان عبدا صغيرا فكمبر او كان من مولا
فمن او كانت ارضا فيها او كان ثوبا فحاطه
او صبغه صبغا بزيته او غيره عن حاله فبات
كان جنطة فخطبها او رقيقا فخره او سويقا
فلته بمن او كان لبنا فاحذته جيبا او سمنا
او اقطا او كانت حارية فعلمها بالقران والكتابة
والمشط تسعة اشياء لا يقطع به حق الرجوع اذا
زارت قيمته او ولدت الموهوبة يرجع في الام دون
الولدا وثمر الشجرة يرجع في الشجر دون الثمر او
كان ثوبا فقطعه ولم يخطه او كان دارا فهدم بني
منها او وهب لبني عمه او مرضه لورثته ثم
مات الوهاب عقبه فلورثته الرجوع فيه او
وهب لاجنه او لاجنبي عبد يرجع في نصيب
الاجنبي او استحق العوض يرجع في الهمة او استحق
الهمة يرجع في العوض كذلك خزائن الفقهاء للفقهاء
ابي الليث رحمه الله تعالى اقول ما ذكره الفقهاء
رحمهم الله من ان الولادة لا تمنع الرجوع في الدم هو
المشهور المتقول في عامة الشروح والفتاوى
ومن صرح بذلك مولانا صاحب البحر في حيث
قال وقيد بالمتصلة لان المتصلة كالولاد والارض
والعقر غير مانع عن الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب
له بخلاف الرد بالعيب حيث يمنع بزيادة الولد

احد المالكين منك جاز والده الميان والي ورثته
 بعد وفاته اذا ذهب الصغير شيئا فهو ضاع الاب
 من مال الصغير شيئا لم يصح والمواهب ان يرجع
 في الهبة كذا في السر اجرة ويجمع بين الساعاتي
 واجاز محمد صبيته الاب من مال ابنه الصغير بشرط
 عوض مساو قيمته معني وقال لا يجوز ان يبيع
 اقول يحتاج الى الفرق علي قولهما بين هذا وبين
 ما نقله مولانا صاحب البحر من اوقاف الفاضلي
 من قوله ولو وهب لواقف الارض التي شرط الاستبدال
 به ولم يشترط عوضا لم يجوز ان شرط عوضا فهو
 كالبيع قال لدي رحمه الله خذ هذه الخمسة وناظر
 ور ما هاهنا بدله فقبل ان يقبض اخذ قال
 لم يصح الهبة لانه ما تم القبض وبالتخلي لا يصح
 قابضا كما في القوائد التلجية قلت ورايت في بعض
 المعين ان التخلي في الهبة قبض في المنقول
 والعقد فكذلك الرهن وعين الي يوسف لا يصح
 في المنقول حتى يوجد النقل فليست اهل عند
 الفتوي واسم اعلم من القوائد التلجية سئل
 برهان الدين عن مات مفسا وعليه دين فترج
 انسان يقضاه دينه هل يسقط دينه قال لا
 لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه يسقط الدين
 بموته مفسا لان دينه لم يبق لا تبطل حق
 المطالبة في الاجرة انتهى وابنه اعلم
 كتاب في الاجارة قال بعض اهل
 العربية الاجارة تعاد من المفاعلة والجر على

وزن

وزن فاعل لا فعل لان الاجارة لم يجرى فالمضارع ياجر
 واسم الفاعل المواجه عين الخليل اجرت سريدا
 مملوكي اجرة ايجار وفي الاساس اجرة وهو موصوف
 ولم يقل مواجر منه غلط ومستعمل في موضع
 قبح وهو اسم الاجرة كالجهاز والجر في اجرة
 من باب طلب اي اعطاه الاجرة لكن في الشرع
 نقل الى العقد وتجاوز صاحب الكشاف في
 كتابه المسمى بمقدمة الادب كون اجرة الدار
 من باب الافعال او المفاعلة معا وقد صرح في البيانية
 وفي المغرب في اسم الاجرة وهي ما يستحق على
 عمل الخير واسم اعلم واما معناها في الاصطلاح
 بيع متفعة معلومة باجر معلوم وهي
 مثلا خسروا بانها تملك تقع بعوض قال
 وانما عدل عن قولهم تملك تقع معلوم بعوض
 لذلك لانه ان كان تقع بفعل الاجارة الطمينة
 لم يكن مانعا لتناوله الفاسدة بالشرط لافاسد
 وبالشروع الاصلي وان كان تقع بفعل الاثم لم يكن
 تقييد النفع والعوض بالمعلوم صحيحا وما
 اختيرها هنا لغيره للاثم انتهى فتح البيع والهبة
 والعارية والتكاح فانه المستأجر للمنافع
 نعوض لا تملكها بعقد الاجارة فيعقد ما قامت
 العين مقام المنفعة في حق الانعقاد لا في حق
 الملك لان العقد لا بدله من محل لانه شرط
 للصحة لقول الفقهاء للمحال شرط ومحل
 العقد هنا المنافع وهي معدومة والمعدوم لا يصلح

مطل

شنا

ملا في علنا الدار محلا باقا متها مقام المنافع وهذا
 لواضاف العقد الى المنافع لا يجوز فان قال امرت
 منافع هذه الدار شهر ايكذ او انما يصح باضافته
 الى العين وبصرح الا فانه الزلعي وتبعه مولانا
 صاحب البحر فيه وبه جزم الفاضل بن ملك في شرح
 المنار في بحث الفضايل ذكر الامام قاضي
 خان في فتاواه من اول كتاب الاجارة ولو قال
 اجرت منك منفعة هذه الدار شهر ايكذ اذكر
 في بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة
 اذا صيغت الى الدار لا الى المنفعة وذكر الشيخ
 الامام المهر وفي تجواهر زاده رحمه الله ان اذا اضاف
 الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في كتاب
 انه قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهرها
 بدرهم جاز وانما لا يجوز اذا اضاف البيع الى منفعة
 الدار لان الاجارة لا تتعقد بلفظ البيع انتهى
 وقد جزم بالحوار مولانا صاحب الفتاوى الزينية
 فيها من كتاب الاجارة حيث قال اضافة الاجارة
 الى منافع الدار اجارة والدار علم المراد من انعقاد
 العلة ساعة فساعة في كلام مشايخنا على حسب
 حدوث المنافع هو على العلة ونفاذها في المثل ساعة
 فساعة لا في ارتباط اليجاب والقبول كل ساعة
 وان كان ظاهر كلام مشايخنا بوجه ذلك والحكم
 تاخر زمان انعقاد العلة في حدوث المنافع ساعة
 فساعة لان الحكم قابل للترجي في البيع بشرط الخيار
 ثم عقد الاجارة على ما عرف في اصول الفقهاء اسما
 لاضافة

في
الدين

لاضافة الحكم اليه ومعني كونه موشرا في الاحكام التراجي
 الحكم عنه كذا قال مولانا صاحب البحر نقل عن غايه
 البيان هذا ويجب ان يعلم ان المراد من المنفعة
 للمنفعة المقصودة من العين حتى لو استاجر شيئا
 ليستخدمه ولا يجلس عليه ولا يقيم اوداية ليربطها
 في ثيابه ويظن الناس انها له وليجعلها جنبية
 بين يديه او ان يضعها في بيته فيجمل بها ولا
 يستعملها او ان لا يسكنها لتي يظن الناس انها
 له او عبد اعلم ان لا يستجده او راعهم
 يضعها فالاجارة في جميع ذلك قاسدة ولا جرح له
 كذا في الخلاصة من الجنبى الثالث في الدواب
 وعمل ذلك البراري في فتاواه بانها منفعة غير
 مقصودة من العين فيمثل كسلاء الذين امرؤة
 اجرت فقسما بالترفع صيبا قال يجوز ان كان
 زوجها شريفا يكون تنشورا والا فلا قال برهان
 الدين تنشورا اذا لم تنسج في بيت الزوج وقال
 القاضي يدع الدين الاجارة صحيحة وتوفي الرضيع
 في بيت زوجها لترضعه ولا يكون تنشورا اسئل امام
 له ارض فزرعها لم يحصد هاول يدرك الزرع ولم
 ياخذ من الارض شيئا حتى مات هل لو رثته ان
 يطلبوا ذلك من التوفي بقدر ما هو من افعي بلا قال لا
 قال شيخ الاسلام القاضي يدع الدين نعم اعطى
 في الشتاء الاجر عشرة دراهم ليعمل له في
 نصف قال لا يصح وبه اجارة شمس اذا انهدمت
 اذ اسر كلهما الصحيح انها لا تنفسع لاجارة لكن

الحارة طويلة وعليه ديون كان المستاجر يثمن المستاجر
 الحق به من سبب الغرماء لم يثمن بالوصف الذي له الحارة
 والمخالصة والتقييد بالصفة يخرج من حق الغالب
 وإذا علم بالصواب ومنه طرح النظم الوصافي ذكر
 ما قد صاه ثم قال واستشكل الطرسوسي هذه
 المسئلة بأن مذهبا من الفلاس إذا كان عنده
 متاع أتبع منه بعينه فإن صاحب المتاع أسوة
 للغرماء ولا يختص بغيره كان عنه باقيا على الفلاس
 وأجاب المصنف بأن الدين يتعلق بدينه والدين
 استعملها ولم يبق لها بعد ما باع ثم ذكر الحارة
 فإن يد المستاجر على الموجهة وكان له حق
 الخسيس بما في الرهن فلا إشكال وإذا علم رجل قال
 لغيره اجرتك دابتي هذه غذا يدع ثم جرها
 اليوم من غيره فلا بد من إباحة الغدا وإذا أراد المستجر
 أن يؤول أن يفسد الحارة الثانية فله روايتان رواية
 الأولى أن يفسد الحارة الثانية ويأخذ بفصله ف
 رواية ليس له أن يفسد الثانية ويأخذ بالقبض أو
 جعفر والفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الجواني
 وهو قول عيسى بن أبيان وعليه الفتوى وذكر موسى
 الأئمة السرخسي الأربعة عن أبيان الحارة المضافة
 لأزمنة قبل وقتها فلا يلزم الثانية في حق الأولى هذا
 إذا كانت الأولى مضافة إلى الغدة ثم إن غيره اجارة
 بأجرة وروايت الحارة مضافة إلى الغدة بناء على
 غيره وذكر المتع ضر روايتان رواية ليس للأجر
 أن يبيع قبل محي الوقت وفي رواية قال إذا باع

9

[illegible]

الاسلام عطا من حنة السعدى انتهى اذا مضى
 المستاجر بكم الجارة الفاسدة هل يكون احق
 من سائر الجوارى قال نعم وسواء كان القبض بكم اجارة
 جارة او فاسدة اكثرى الحمل الى مكة وشروط الحمل
 القريب من المتار يبقى ان يجوز ان يبيد منه بقصد
 في البادية كذا في الفتاوى انما جارة ولا يجوز جارة
 البنادون الارض ذكر محمد في المواضع ان يجوز فيه
 يفتى ولو قال لدال اعرضه على البيع فان بعته
 فملك درهم فغرضه فلم يبق له الا فمبا عه دال اخر
 ففى وجوب اجر المثل للارول بقدر عنايه اختلاف
 المشايخ والفتوى على انه لا يفتى له كما قال ابو يوسف
 ولو اضل شيئا فقال من ولنى علمه فله درهم
 فله انسان فلا يفتى له ولو قال لرجل بعينه فله
 من غير مشي ولو مشى معه فله اجر مثله ولو استاجر
 لبصيلة او يحبب له فان وقت له وقتا حاز ولا
 فلو ان لم يوقت وعين الحطب ففاسد الا اذا
 كان الحطب ملكه ولو استاجره لكنى المسجد
 وغلق بابه وفتح مال المسجد حاز الكلن المجنبى
 في السير الكبير قال امر الله من ولنا على موضع كذا فله
 كذا البضع ويصحب الجار بالاركة على العموم يكون
 بين الموضع اجارة الهائم والمكاري والسيسار
 ونحوها جارة للمحاجة كذا في الفتاوى الزينية
 واسما علم كتاب المكاتيب
 الكاتبة بخبر المليك يدانى الحال وتبقى المال
 هذا فى الشئ وفى الكلفة مدار هذا النقط على
 الجمع

لهم

فانما هو لان
 وهو بالسيدي
 اجارته لا اعراضا
 فكل من يملك
 فكل من يملك

حية استسكت من لامة وان اخذ جوارى الكتب
 اخذت حية سبه وتبعه كيتب النضلة اذا جمع
 بر سفيرة يحفظوا سيدها فافتى
 بعتة وسبي حية المحقة كناية ومكانة ان
 فيه من سبي الجارية اربعة وزن فيه جمعا
 بين السبي والبيع من كانا فيهما بكتب
 انه يفتى في شرط كناية ان يكون الرق
 قى بالاجر ان يكون البدن معلوم لغيره وليس
 في سبيها رقة يوجب بدل انسية على جوارى
 ثوب المسح جارية ربة العبد في حرية واجرامها
 جارية وارزقته من جانب العبد فكل ك
 وثبوت حية ابيد في الحال حتى يكون العبد اخص
 بنفسه ونسبه ويمس الختان على المورث الحانية
 عبيد على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الولا
 من قبل المالك طار عن ذل العبودية ولم يتزل
 في سبي الحرية فصا كانا فيهما ان استطاع
 يتابعه من سبي تطاير من جانب المولى
 ثبوت حرية سبائلا يابدل في الحال وثبوت حقيقة
 امك سبى اذا ردها ان يقول كاتمتك
 سبي اذا ردها على ذلك ما حوز كورة المطولان
 انما مات من عده او امته على ماله بغيره عليه
 بان قال جعلت او كتبت عليك الخاتون بها الى
 حارة له سبجلا ومينا او لم يامه كذا واخرها كذا
 فادارية باه نتحر وان تجوزت فانت رقيق
 ردت وان رقب العبد ذلك فقد صار

لعله
 ينبغي

وكذا ويجوز كتابة العبد الصغير ان كان يعقل
ابعد الشهر واذا كان يدعي نفيه منه شهرا او سنة
جازا استيسان البطلان فان لم يثبت في الكتاب لم
تفسخ الكتابة وقيل له ان المال الموروث المولى على
نفيه فان اعتقه احد الاءثرة ينفذ عقده وان
اعتقه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة او
ما بقي منه وان كاتب المولى موله جاز فان مات
المولى سقط عنها مال الكتابة وان ولدت مكاتبه
سقطت بالخيار ان شاءت دفنت على الكتابة وان
نشأت مخبرت نفسها وصارت ام ولد له وان كانت
مودة جاز فان مات المولى ولا مال له كان بالخيار
بين ان يسي في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمته
عند ابي حنيفة وفي الله عنه ولا يحل للمولى وطى
الكتابة الا ان يجزئ فان وطئها انقضت العقد وان
جنى عليها او ولي ولدها الرقة الجنابة وان قذف
مالا له عتقه وان اشترى المكاتب اباه او امه
ويحل في كتابته وان اشترى له ام ولد دخل ولدها
في الكتابة ولم يجز له بيعه وان اشترى ذارحم محرم
وغيره ولا رقه ثم يدخل في كتابته عند ابي حنيفة
ولا يسب المكاتب ولا يصدق الزاني الشئ اليسير
ولا يتكفل كذا في الحماوي القديسي ولو اراد المكاتب
ان يجز نفسه فقال المولى لا يجز قال ابو بكر
اليماني قال محمد بن مسلم لا يبي ذلك ولا يفسخ الكتابة
بغيره ثم قال ابو بكر الشئ من الخلاء ما ذكره
محمدا في كتبهم ان العبد لا يجز نفسه فالجواب

ان

في الكتابة لازمة في جانب المكاتب عنده غير لازمة
عند اصحابنا رحم الله تعالى ولا كانت عبودية كتابة
واحدة لغير احد من هذه جولي في تركها وتخي ولم
يعلم بكتبه لرحم بعض من غاب هذه المبرور وجماع
الآخر ثم عجز فليس بالآخره في القى ولو ان رجلين
كاتباه كتابة واحدة وعجز المالك لغيره القضي
حتى يجمع المولى كذا في المجتبى قال في البدائع
لو قال العبد بعث نفسك منك يفتى سوا قبل
العبد او يفتى نوى اوم يوقال انه لا يفتى في
القبول ولا يحتاج الى الشقة لانه صريح في الدلالة
على زوال الملك انتهى وكذا لو وصف نفسه بنفسه
في التهمة عن الشقة عن سماعه في تولده اذا قال
لغلامه بعثك نفسك وهذه الالف التي يترك
قبيل الغلام موح وباحذ المولى الالف التي يترك
العبد ولا يكون عليه شئ من الالف الاخرى ومثله
عن محمد بن قاتله غلامه بعثي نفسي فقال قد
فعلت عني ربي في قيمة قال والفقير فيها
وبين مسئلة النظم ان النظم يعني المسئلة
المتقدمة عن البدائع ان العبد يوثق اصد يقول
بعني نفسي اقتضايك البيع بخلانك والله
اعلم كذا في شرح النظم الاصل في شرح الشرح المذكور
فسد في التهمة عمن دفع الي رجل مالا وقيل له
اشترى مني ما مولاي واشتقني ففعل قال الحسن
البصري رحمه الله ابيع باطل والمفق مودود ولا يعمل
هذا الا فاسق وكذا في ريبين وعن المجتبى فذرها

عبد الله بن ابيه يستجوز وكون اولادك من هو المعتقد
 وتلاب ثواب استحقاق ان شاء الله تعالى وفي القصة
 بعد ان روى كبير الدين البخاري رضي الله عنه عن
 عليه بعد موثقا عن قال اولاد من المعتقد انتهى
 وقال رحمه الله لا يكون بالاولاد برب النساء بالاولاد
 ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتين او كاتب
 من كاتين اذا ثبت العبد يفتق عن صاحب فرض
 وعن معتق او عصبة المعتقد يعطي لصاحب
 الفرض فوضه الباقي لم يستحق بالاولاد كذا في
 السراجية ولو مات المعتقد ولم يترك الا ابنة
 المعتقد فلا شيء ثبت المعتقد في ظاهر رواية
 اصحابنا ووضعه ياله في بيت المال وبعض مشايخ
 كانوا يفتون يدفع مال الميراث ليرث الارث
 بل لا يهاقرب الناس الى الميت فكان اولي الارث
 انهم لو كانت ذكر كانت تستحقه وليس في زماننا
 بيت المال ويروى في السلطان لو اني اباي
 لا يصرف الي استحقاق ظاهر او يماضي في شرح
 اكثر لزيد بن رحمه الله تعالى وفي المجتبى بعد ان علم
 بعلامته الجاهل الصغير فوثر وحت معتقة بعد
 فولدت اولاد فعقلهم الى مولى الام تبعها
 وان اعتق لا بد جرو اولاد الاولاد بنفسه ولا ترجع
 عاقلة الام على فلة الابي بما علقوا بشيخ الاولاد
 لهم مقصور اعني عتق بمخلوق في الملاءمة لانه
 يستند ثمة ان حالة العلق وانرا علم ولا الملك
 الذي عبده او شته فولده له ويسب ولو اعتق

حزبي

حزبي

حزبي في دار الحرب عبد احري لا يمتق لان شي
 سبيله واذا خلى سبيله يمتق ودولاه عند أبي
 حنيفة فله ان يوافق من شاء وقال ابو يوسف
 لا يمتق وليس له ان يولي احد او يرضى مسام
 دار الحرب واشترى عبد في دار الحرب واعتقه
 عتق بانقول استحسانا واولاد وفي قول أبي
 حنيفة رضي الله عنه وهو قول محمد بن زائدة كان الولد
 من قتل أبي يوسف له الولد وهو قول محمد بن زائدة
 السير الكبير ولو كان العبد مسلمانا فاعتقه مسلم
 او حر في دار الاسلام فولده قتلهم جميعا
 كما في استنهاج لعمرو بن محمد بن عمر بن محمد بن احمد
 العقيلي جلال الدين أبي حفص الانصاري كان
 من كبار فقهاء بخاري وعلمائهم اقدم بعد ادخالها
 سنة ثمان وثلاثين وخمسائة وخرج من حرج وحدث
 عن الصدوق الشريد حسام الدين ومات بخاري
 وقت صلاة الغر يوم الثلاثاء الخامس من جمادى
 الاولى سنة ست وسبعين وخمسائة كذا قاله
 الشيخ قاسم في طبقاته والله تعالى اعلم
كتاب الاكرام فعل بفعله
 الانسان بغيره فيقول به الرضي وقيل الاكرام فعل
 يوجد من المكره فيحدث في العمل فيفسد به
 مرفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهذا في الترخ
 وبما في اللغة جعل المكره على امر به يقال كرهته
 على كذا اي جعلته عليه وهو كارهة كذا في التبيين
 وقال صاحب الوقية هو فعل يوقعه بغيره فيفوت

كتاب

به رضاه او يفسد اختياره مع بقاء اهل البيت
 تمت فزله مع بقاء اهله نص في بيان الاكراه
 لا يبرر اصلية المكره ولا يقطع عنه خطاها
 التكليف لانها بالذمة والعقل والبرهان لا يبرر المكره
 مستل ولا يتلأ بمحقق الخطا ولا يدل على كونه
 مناسبا لافعال مترددة بين فرض وحظر وابطاح
 وخصه ويا ثم قارة ووجه اخرى كسائر فعال
 الكافين في حال الاختيار كذا في بعض مواضع
 ثم الاكراه لو غن احداهما ان يكون مفوقا للرضي
 وهو ان يكون بالحس والضرب والثاق وهو
 ان يكون مفسد للاختيار وهو ان يكون
 شهيدا بالقتل او قطع العضو ففوق الرضي
 اهم من ضاها للاختيار ففي الحس والضرب
 وفوق الرضا ولكن الاختيار الضمير باقي وفي
 القتل لارضي ولكن له اختيار غير مبرر بل اختيار
 فاسد وتحققه ان الرضي في مقابلة الاكراه
 والاختيار في مقابلة الجبر وفي الاكراه بالحس
 والضرب لا شك ان الاكراه موجودة والرضي
 معدوم لكن الاختيار يتحقق مع وصف الضمير فلن
 الاختيار مما يفسد في مقابلة كل نفس او
 العضو فان كل امر فيه هلاك احداهما لا يستأ
 عنه مجبور بل طبيعيه جميع الحيوانات الا ترى ان
 القوة الماسكة كيف تمسك الانسان بل جميع
 الحيوانات عن الهوي اي السقوط من المكاف
 العالي ومن الاندفاع في النار عند مظنة السلف

فدستاق

بلغ

الاختيار
محمودون من حيث ان الطبع عليه

فالامتناع من ذنوبه اختياريا بصورة قريب
 عن الجسوس في الاكراه عند خوف يذنب لنفسه
 او العضو اختيار الامتناع في فقه مضطرا
 اختياريا فاسد لان علمه مجبور ومع ذلك الاهلية
 باقية في الجبر وغير الجبر العقل والبرهان
 كذا في شرح النواحيه وشروطه ان يكون المكره قابل
 على امتناع ما هو دونه سلطانا ان ولصاوان
 يغلب على ظن المكره ان يتوقع ذلك ان لم يفعل
 وحكمه اذا حصل به اطلاق ان ينقل الفعل الى المكره
 فيما يصح ان يكون المكره الى المكره يجعل كانه فعله
 بنفسه على ما ذكر تفصيله وانه اعلم بتبع
 المكره بخلاف البيع الفاسد في اربع مجوز بالاجارة
 بخلاف الفاسد ويتعذر تصرف المشتري منه
 وتعتبر نعمته وقت الاعتاق دون القبض والقبض
 والمتمن امانته في يد المكره وفي الفاسد بخلافها
 كذا في الجبري امر السلطان الكراهه وان لم يتوعد
 وامره فلا لان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتل
 امره يقتله او يقطع يده او يضرب ضربه ليمتثل
 على نفسه او تلف يده عضوا كانه ممتثل للمقتي
 اجري اذ كلف على لسانه بوعيد جس او قد كلف
 وبايت امره ان كرهه بالقتل على القطع لم يسعه
 كرهه ثم على قتل صديقه حتى قتل كان
 ما حذر المكره على الطاعة وقب الاكراه على
 التوكيد به فوكيل كرهه على التنازع باقل من مهر
 المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع

على امكروه بشي كذا في الفتاوى الرئيسية اكره في ان يشتم
 بسبب او يذم بالافان فعل فيه يرمي زور وان لم
 يفعل حتى قتل فهو مجور وان جاز في نفسه
 الغشش فلا بأس ان يشرب من الخمر ما يزيل
 عطشه وان كان مع رفيقه ما كثيرا في ان يسقيه
 حله ان يقايله بما ربحه السلاح وفي الماء الملح
 له ان يقايله بالسلاح اذ انفسه من الطعام لا يميل
 له ان يقايله لكن يقصده اياه ان استطاع ويوطئه
 قيمته وان كان المشرك الذي حده الماء يخاف على
 نفسه لموت ان لم يجر الماء فانه يأخذ بعضه
 المائمه يأخذ لئلا لا يقص اذا نوى وقيته الاخذ
 انه برده على صاحبه ولا يقصن واد اختلف
 المالك والمكوه في النسبة فالقول للمكوه مع عينه
 والايضن كذا في الجعبي من شرط الاكراه كون
 المكروه مستلحقا في الاعضاء او موجبا عما
 بعده الرضي قال صدر الشرعة اعلم ان هذا
 يختلف باختلاف الناس فان ازالوا زلوا فافهمون
 بالقبول والخمس فالقبول الذين لا يكون اكرها
 في حقه بل الضرب المبرح وكذا الجعبي الا ان يكون
 هو ذا سحر والاشراف يفتنون بكلام فيه
 خشونة قبل جدي اكون اكرها لم كذا في شرح ترواه
 في حاشية وفي انقبة ربح الفتاوى المصنوع
 حامد ضد رجل لا يقرب حتى يباع ماله وابعاه
 مما عليه ضده يختلف باختلاف ذوي المروءة فرب
 سنان يكون نقول الشديدي في حقه اكرها و
 انسان

لعلمه
 بهجته

ان لا يكون الصواب في حقه كراهه والله اعلم
 وفي شرح لعلم الوهابي ان بن وهبان حكي
 صاحب الفتاوى ان يبيح الخمر الطرسية
 لا كراهه يحصل بغيره واحدة ولا اعلم من بن قفله
 قول هو مجور على ربه وشق الناس وكرههم لان
 فيه قوة في حرمة تبيح ما نقله عن شرح
 الوقاية والقيمة يقيد هذا او ادم سبحانه وتعالى
 اعلم وفي شرح النظم الوهابي نقل عن التتمة
 لو ان نصراني اكره على الاسلام فلقبس ان لا
 يضع اسلامه وفي الاستحسان يصح فلو ردد
 بعد ذلك فالقياس ان يقتل وفي الاستحسان
 يجبر على الاسلام ولا يقتل وهو نظير لقياس
 والاستحسان في الولد الذي ولدته امريئة بين
 المسلمين اذ بلغ مرتدا واسلم في صغره اذا بلغ
 مرتدا حيث يجبر على الاسلام ولا يقتل
 استحسانا انتهى وفي حاشية عن كتاب لا كراهه واذا
 اجبر الكافر على الاسلام فاسلم صح اسلامه
 فان ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولا يقتل
 انتهى لكن ذكر قاضين في باب ما يكون كسرا من
 المسلم وما لا يكون من فتاواه ان اسلام اكره اسلام
 عندنا ان كان خري او ان كان ذميا الا ان اسلاما
 انتهى ثم انت وبنحي ان يحمل قوله ان كان ذميا
 يكون اسلامه على انه لا يكون اسلاما متينا
 لما نقله من ان اسلام الكافر اكره لايضن
 يصح استحسانا وفي نصر الله اعلم والله اعلم

ان الكره بغيره او حبس يكون كغيره ان يرد نقتل
او ياتلاق عضو ويضرب مؤثرا قليلا يطهر
بالامان لا يكون كفر استحسن وقد اقم السكون
ان كان يعرف للمؤمن الشر والاف من السما وكفره
يكون كفر في الاحكام وان كان لا يعرف الارض من
السما والمحب من النهر لا يكون كفر عند علمائنا
وكفر المراهق كفر في قول أبي حنيفة ومحمد بن
امرؤ ولا يוכל في بيته ولا يصلي عليه ان مات الا
انه لا يقتل بالردة وامرأة المعتود ثم تذكروا الكتب
المصروفة قال ميثاق بن ابي هو في حكم الردة بمنزلة الصبي
كذا في نسخة اخرى انه لعنة ثمانية عشر نصحه
مع الاكراه اذ اكره رجلا يقتل او تلف عضو من
اعضائه علي ان يطلق امرأته او يتزوج امرأة او علي
ان ياربعها او يخلف بطلاق او عتاق او طهار
او اتياله او عتق عبيد او علي ايجاب حج علي نفسه
او علي ايجاب صدقة او عضو عن دم ثم وجب له
او اكرهت امرأة علي طلاق علي مال او اكرهت نهرين
علي الاسلام ففعل ذلك جاز ورجع المكره علي
المكره في الطلاق قبل الا دخول نصفه من او متعة
كما لم الزوج ورجع في العمد بجمعة العمد والولا
للموت دون المكره والامتناع علي المكره في العقود ولا
في النكاح بشواك الزوج هو المكره او المراهقة في قول
الطلاق علي مال وقع الطلاق رجعي ولا يلزمها
المال والنصر او لو سلمه مكره ثم رجع عنه لا يقتل
ولا يجبر علي الاسلام ووالده نذر علي قبول

مثل

السلح

الصالح من دم عمر علي مال قيل لم يلزمه المال ويبطل
القبض وكذا التدبير والاستيلاء والرضع
واليمين والنذر مع الاكراه ومن اكرهه السلطان
علي محبة نحو الكفر والقتل واخذ المال وشتم
النبي صلى الله عليه وسلم فافعل حتي قتل كان
مجاورا لا في بيت واحد وهو الاكراه علي ماباح عند
الضرورة نحو كل الميتة ولم اخرج وشرب الخمر
وغيره فافعل حتي قتل كان امتا ولو اكره علي
شتم محمد صلى الله عليه وسلم فحضر بياله محمد
نصر ان شتم وعني به ذلك النصر ان لم يكفر
فان تركه فحضر بياله وشتم محمد صلى الله
عليه وسلم كفر انتهى من اكرهته وفي الخامسة اذا
قال الامير لا تقتلنا او لا تقتل هذا المسلم او توفي
بهم امرأه لا ينسعه ان يفعل فان فعل يصير
امتا وان لم يفعل حتي قتل يكون مجورا انتهى
شرح المكثر للامام الرضائي رحمه الله تعالى اكرهت علي
الزنا لا يرخص له ان فيه قتل النفس بالضياع
لان جنته منه ولا وليس له اب يريه ولا ن فيه
افساد اخر اني بخلاف جانب المرأة حيث يرضخ
لمه بالزنا اسلمى ان نسب الولد لا ينقطع فلم
يكفي في معنى القتل من جبايتها بخلاف الرجل
انتهى وفي شرح النظم الوصفي واذا اكرهت فلا
حذ غير بلان موجود مني الكمين ومع الاكراه
لا يكون فكنا وهل ياتم ذكر شيخ الاسلام انها اذا
اكرهت علي الزنا امكن من نفسه لا ثم عليهم

نعم
جانبها

والله اعلم اذا علمت هذا لم تستبعد ما نقله بعض
 اهل كنية عن بعض كتبهم المعتمدة من ان المارة لو
 اضطرت في الطعام والشراب بحيث يؤدي تركه
 ذلك الي هلكها رخص لم بان تمكن من دفع لها
 ذلك من نفسها الا انه في معنى المارة والله اعلم
 في خاصة لو اكره الشفع في ان سكت عن طلب
 الشفعة فسكت لا يستل شفعته وكذا لو اكره
 ليقرب جد او قصاص فتركه كان باطلا وكذا لو اكره ليقرب
 بقص او اتلا في الوديعة فتركه لا يصح اقراره ولو اكره
 القاضي رجلا ليقرب بالسرقه او يقتله رجلا بمعدو
 بقطع يده رجلا بمعدو فاقرب بقطع يده او قتله فقطعت
 يده او قتل ان كان المقر موصيا فالصلاح معروف
 به يقتض من القاضي وان منتهما بالسرقه معروف
 بالسرقه والقول في القياس يقتض من القاضي ولا
 يقتض استحسانا قلحت اخاد كالمدة ان الاكره
 يتصور من القاضي وهو ظاهر وان الاقرار بالحدود
 بالاكره لا يصح وان اقر بالسرقة مكرها لا يصح وبه
 يعلم ضعف ما قيل ان الاقرار بالسرقة يصح والله
 اعلم والاكره لا يتحقق الا من السلطان في قول
 ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قول صاحبه يتحقق
 من كل من قبل تقدير على تحقيق ما هو عليه وعليه
 الفتوى وذاكره الرجاء ان يدع ما له عند فلان
 ويرى اكره المودع على الاخذ مع الاخذ او يكون امانة
 عند الاخذ وان كره القايض على القبض ليدفعها
 اياها لم اكره فقبضها وضاعت في يد القايض

ان

ان قال القايض قبضتها حتى ادفعها لي لا يكره
 كما مررتي به فهو داخل في الضمان وان قال قبضها
 حتى امر بها الي ما لها ما كانت امانة عنده ولو تلف
 لاضمان عليه ويكون القول قوله في ذلك كما في الثانية
 وفي الثانية كره على قول الوديعة فتلقت يده
 فاستخمسها فاضمين المودع وقد جمع الحق الكمال
 ما يصح مع الاكره في قوله
 ويصح مع الاكره عتق ورجعته نكاح واولاد طلاق
 مفارقة وفي ظن روالهين ونذره وعفو لقتل
 شاب منه مفارقة ثم قال وهذا في الاكره على غير
 الاسلام والافيا الاكره على الاسلام ثم احدث عشر
 لان الاسلام يصح معه انتهى قلت وقد قدمنا عن
 حرانة الفقهاء ان ثمانية عشر يصح مع الاكره وبما زاد
 عليه في في الاول لا نعلم بذكره وقد قدضا الابع
 وقوله عن الثانية جمله ما يصح مع الاكره يكون
 احدي وعشرين والله اعلم وفي الكشف من كتاب
 الاكره واما الاكره على المصاحي فهو على ستة
 اقسام احدها في النفس فيكره الرجل على قتل
 انسان او قطع عضو او اضراره او اسف
 يتركه او يلو ط فلا يجوز له ان يفعل منها شيئا
 ولا يسعه ذلك انتهى اقول قياس ما ذكرنا سابقا
 عن امام الزبلي من انه يرخس لها ان تمكن من
 نفسها بالاكره المباح لان نسب الولد ينقطع
 وان لا يرخس الموطاة بالاكره المباح لا يتعاقب ما
 علوانه عدم جواز الاقدام على الزنا من الرجل كما

٢٤

لا يخفى فيكون الحكم فيه مساوي للحكم في المسألة
بالرواية الأولى ولديها أصلان لا يفرق بين النواطة
اشد حرمة من الزنا ثم يفرق في حاله من الحالات
أصلها ويكون قبيحاً عقلياً ومن ثم لا يكون في الجنة
على الصحيح والسماح هل يكون لأكره ما خذ المال
أكره ما شرعاً لا قال في القصة من كتاب الأكره
معلوماً بعلامه كع متقلب قال رجل ان تبع في هذه
الدار بكذا أو ادفعه الي خصمك فباعها منه فربيع
مكره ان غلب في طئه بتحقيق ما وعد قال رحمه
الله تعالى في هذا الشارح ان الأكره ما خذ المال الأكره
شرعاً وبطرافه متعارضة الدلالة ولم اجد فيه
رواية الأهدأ القدر ثم لم يرد وقال قال المديون لدائنه
ادفع الي القبالة واقرا بئذ لا شيء لك علي والا فقول
ان في ذلك ذهب شمس المملك فدفع القبالة
واقرا بئذ لا شيء له عليه فهذا معنى الأكره والله ان
يدعي دينه عليه وعقابه يطالب من القبلة ويمنع
خامع زوجته واذا بها بالضرب والشتيم حتي وهيت
الصدوق ولم يعوضها فالأكره ما طلقه حم هدد
رجلاً بضرب حتي باع ماله أو أبراه مما عطله
فهذا يقتضي باختلاف ذوي المزاوت فربما اثنان
يكون القول الشدد في حق الأكره وربما انسان لا يكون
في حق الضرب في حق الأكره في قتل رجل امان
لشرب هذا الشراب أو بيع كرمك فهو أكره ان كان
مشترياً لا يبيع الا فلا فالأكره ما فعلني هذا انه اذا
قيل له امان ترفي بهذه المردة وتبيع بكذا فبيع

لم

لم ينفذ وكذا في نحوها من المجرمات التي قيل لجرم
لا تقتلنك او تقتلني هذا الصدفاني حتي قتل
كان ما جاوره في السرية كتابت الجحش
هو منع عن التصرف قوله لا فعلاً بغير رفق وجون
هذا في الشعر وفي اللغة هو المنع قول أبو حنيفة رحمه
الله لا يجوز علي سفيه واعتمد قوله المحبوني وحسن
السرية والنسب وغيرهم وقال القاضي في كتاب
الخطان وعند جماهير الجحش علي الحر والقنوي علي
قوله ما قلت وعقد التصريح وهو أقوى من الآخر
والله اعلم قاله الشيخ قاسم في تصحيحه المحجور عليه
بالسقة اعلم قوله في المفتي به كالمصغر في جميع
أحكامه إلا في النكاح والطلاق والعقاق والاستسار
والتدبير وجوب الزكاة وأجر العبدان وزوال
ولاية ابيه وجده وفي صحة أقراره بالعقوبات وفي
الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو
كالبايع في صفه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا ينفذ
الا بالصوم حتي لو اعق عن كفارة ظهارة مع العتق
ولا يجوز به عنها ويصوم لها أو تعاقب في شيء به وصان
كما في القوايد الرينية المستسار اذا باع متاعه بمن
صالح ولم يقبضه حتي رجع ذلك الي القاضي فانه
يجوز البيع ومنه في المشتري عن دفع الثمن الي المحجور
ثم عليه وقال فان دفعه بعد ممانه وصانع يد
المحجور عليه لم يبرأ منه في المشتري ويجوز علي دفع
ثمن آخر للقاضي لان منهية لما صرح القاضي
القاضي فدفعه للمحجور بعد ذلك كدفعه الي الاجنبي

نفا

ولا خبر المشتري في ذلك المدة لانه صبح منه ولا دفع
 اليه بعد مده والفاضي قال يستحق سبيله في حيف
 ولا خيار لولا كان الفاضي حيا اجاز البيع لم ينه
 عن دفع الثمن اليه فدفع اليه فربما جاز لان فاض
 اجازته البيع اجازة في دفع الثمن كوكيل في البيع
 وكيل في دفع الثمن في شرح استقيم الوصاية نقلنا عن
 الميسوط اقرارهم بوجوبهم عند اية حنفية رضى
 الله عنه لا عند حيا في التنا خاصة الصبي المجهور
 عليه مولاخذ بافعاله فيضمن ما تلفه من المال واذا
 قتل فادية علي عاقلة الا في مسيل لو اختلف ما
 اقتضاه وما اوقع عندك بالاذن وله وما اعير له
 وما يبيع منه بالاذن ويضمن من انواعه ما اذا
 اوقع صبي مجهور مثله ورضي ملك غيره فذلك الملك
 تضمن من الذخيرة الاخذ في جامع لفصوله وهي
 من مشكلات ابداع الصبي قلت الاشكال لانه انما
 يضمنه الصبي لعدم تسليط عن مالكها وضمن لو وجد
 كماله في التسليمه اذا اوجبت نفسه بان كفو لم كان
 قهرت عنه برضاها كان لثوب الزم ارض ولو اختلفت
 من زوجها في مال وقع ولا يبرم بالبيع اقرار السفينة
 ولا الا شبهة اذ عليه ولو وقع الوصي المال الى التميم بعد
 بلوغه فيمنها ضمنه ولو لم يجر عليه ولو جاز الفاضي
 على سفينة فاطلقة اخر جاز اطلاقه لان المجهور ليس
 بقصد ولا يجوز ان لا يشترط بعد المجرى ولا خلافنا
 للمضامين وذهب المجهور عليه بالسفينة باطل واختلفوا
 فيما اذا وقف دون الفاضي فضمنه الباقي رابطة ابو
 القاسم

٩٨

انما قسم ولا يصح فيه جوارحه
 كتاب ولا بد من خبر الفاضي ولا بد من خبره
 ولا بد من اطلاق الفاضي ولا بد من حقيقة زينة
 المجهور في حيزه المقتدين الكل من حيزه
 وفي التنا كبر حيلة ما يصح من المجهور وما لا يقع
 قول والمحال اصل لكل ما لا يصح فيه من قبل والمجهور
 من المجهور وما لا ينفذ من احوال المجهورين المجهور
 الا بد من الفاضي وبيع شيئا من ماله بشرا انتم حار
 وياقل من القيد لا يجوز وفيه عن ابي بكر الباقى رحمه
 الله تعالى يسئل عن مجهور عليه وغف ضخته له
 قال وقفه باطل الا ان ياذن له الفاضي فقال ابو القاسم
 رحمه الله لا يجوز وقفه وان اذن له الفاضي منها فقال
 بوجهه المجهور على امر البالغ كما هو مذهبي ابو يوسف
 رحمه الله ما امر بقاء والده علم بالصواب قال
 ابو يوسف ومحمد ان اقام للفقار والمجارية خمس
 عشر في سنة فقد بقاء قال الامم برحق الا انه وبه
 يفتي وقال النضر وبقيت بالبيع فيهما بخمس عشرة
 سنة وقال صبر الشريفة عن لم يوجد الاحتلام
 والمخض والحبل بعد ثلثيها خمس عشرة سنة
 به يفتي وقال ابو العباس احمد بن علي البجلي
 في شرحه وقوله المجهورين حنفية رحمه الله تعالى
 وعليه الفتوى وقال ابو الفضل الموصلي في شرحه
 واذا مدة بصدق الغلام فيها علي البيع اثنا عشر
 سنة والمجارية تسع سنين وتبيل غير ذلك وهذا
 هو المختار كذا في تصحيح العلامة قاسم قدس سره

وحيث ان من القاضى محمدا سمعنا ان من اهلنا
في مجلسه بالبليغ في وعي كانت له او عليه فقال
القاضى ما ذا رأيت في استنبطت فقال الماء فقال
ان ماء فان الماء يختلف فقال المني فقال علي من
احتملت علي ابن ابي بنت او علي اثنان فاستحب
العلم فقال القاضى لا يريد من الاستقصا فقد بلغ
العلم بالاقوال والبليغ من غير حقيقة وحدث منه
ومن غير ان يكون له علم بحقيقته قال شيخ الاسلام
وهذا من باب الاحتياط واذا قيل قولان في تفسير
وكذلك الحارثية اذا اقرت بالحسين اتم وفي الدرراني
المدة في حقه اثني عشرة سنة وفي حقه تسع
سنين فان رافقا وقال بلغا صديقا واحكامهما
احكام البالغين اشري انور ظاهر كلامه انه يشترط
مع بلوغها المدة المذكورة ان يرافقا يكن في شرح
الجميع من المراتق بلوغها السن المذكور ودل عليه
كلامه بن وهبان وغيره لكن نقول في العبادية عن قسمة
فتاوى الفضلي صرح اقرانه بالغ وقاسم الوصي
فان كان مرافقا جازت قسمته ولم يقبل قوله بوجه
انه كان غير بالغ وان لم يكن مرافقا ولم يعلم ان مثله
لا يحتل لم تجز قسمته لم يقبل قوله بوجه انه بالغ
قال الصديق الشهيد وهذه المسئلة بين تعدد
ثنتي عشرة سنة مستوط شرط اخر يصح الاقرار
بالبليغ وهو ان يكون بحال يحتل مثله وفي فتاوى
قاضي طبريز الذين في هذه المسئلة ان لم يكن مرافقا

بان

لا بد من اليقين في كل قول
قوله ان الذي انما في الاصل

في شرح النظم لا يهاب في خاصة صبي اقرت بديع
وقاسم وصي الميت قال الشيخ الزمام ابو بكر محمد بن
افضل ان كان انصبي مرافقا قبل تولد ويؤسمه
وان كان لم يكن مرافقا علم ان مثله لا يقتسم لا يجوز
قسمته ولا يقبل قوله لا يريده الطاهر فيبين
من هذا ان بعد اثنتي عشرة سنة اذا كان فيبين
لا يجام مثله اذا اقر بالبليغ لا يقبل قوله وانه اعلم
بما لا يشك في الاذن فذكر انما واسقاط
الحق فلا يتوقف ولا يتحصص في الشئ واما
في اللغة فهو الاعلام اعلم ان الاصل في الامانة ان
يكون مال المتصرفات فاذا عرض له الرب وتعلق
به حق المولي صار مانعا لكونه مال المتصرف
فاذا اسقط المولي حقه المانع عن التصرف وانزل تجزئه
اي منعته عن التصرف فهو الاذن هذا عندنا وعند
الشافعي هو توكيل وانه اذا اذن له في نوع من
التجارة عجز ان يذلل في نوع وكذا اذا قيل افعل صياغاته
اذن يستأجره مالا يذهب العمل فيهم وكذا اذا قيل ادالي
الغلة كل شهر يكذا بخلاف ما اذا اذن بشرأ شئ
معين فان هذا الاستدلال لا اذن ويثبت دلالة كما
يثبت صريحا فعبارة سيد بن سعد وشيخ وسكت
فهو ما دون في التجارة وعكسه كذا في الذخيرة كما
في الموايد الرافعية الماء دون بصير يجوز القول المولي
لاهل سوق تجرت عليه وبالاياق والرد مع اللجوج
وموت العبد وموت المولي وبالبليغ والمهبة مع التسليم

وبالصديق علي رجل مع التسليم والاستيلاء وبني
 له كانت جارية فاستولد بها بالذبح الي وفي الجانية
 اربعة نفر يجوز لهم ان ياتوا للصبي في التجارة
 والجدة والوصي والقاضي فان كان له اب فارت له
 له القاضي في التجارة او اب الاب صار مازونا حصة
 فموجوز لهم ان ياتوا للعبد في التجارة بحساب
 والعبد المأذون والمضارب وشريك العتات
 والمفاوض عشرة اشيا يملكها العبد المأذون
 الكفاية بالنفس والمال والقرض والهبة والصدقة
 والعق علي مال والكتابة وتزوجه لنفسه وتزوج
 العبد والصلح عن قصاص وجب عليه والعفو
 عن القصاص عشرة اشيا يملكها العبد المأذون
 يبيع ويشترى ويهرق ويوتن ويورع ويضع ويحبر
 التوب والدابة ويأخذ ارضاً موعدة ويشترى البذر
 ويوزعه ويصنع من قصاص وجب علي غيره مدي
 اليسر من الطعام ويضيف من يطعمه ويجوز بيعه
 من ماله مقدار قيمته كذا في خزائن الفقهاء
 وجه السر رجل ادعى علي صبي مازون شيئا فانه اختفوا
 في حمله وكثرة كتاب الاقرار انه يملك وعليه
 الغنوي العبد المأذون خصص فيما كان من التجارة
 تقبل الشهادة عليه بغير حثرة المولي العبد
 المذيون المأذون اذا اخاص مولاه في مال زيد العبد
 فقال العبد هو مالي وقال مولاه هو مالي كان القول
 قول العبد لا بصدقة المولي حتي يفيق دين العبد
 وان كان العبد المأذون في منزل مولاه فان كانت

المال

المال الذي اختصها فيه من تجارة العبد فهو معدون
 لم يكن من تجارته ان يكون للمولي وان كان مال في يد
 العبد ويد المولي كان المال بينهما فان كان بينهما
 اجنبي والمال في ايديهم كان بينهما وان كان
 العبد ركب دابة ولا يسي ثوب واختصها فيه
 يكون للعبد كذا في الخاصة ومن قال نناس هذا
 عدي وقد اذنت له في التجارة بنا يهوه ففعلوا
 فلم يمتد ويوتن ثم استحق العبد من المهرماء
 ان يضيء الاذن الاقل من قيمته ومن الديوت
 وان قال هذا بي قد اذنت له في التجارة بنا يهوه
 ثم تبين انه بن غيره لمزم الديوت بائنة ما بلغت
 وشهادة النصارى علي مازون انصر في جازرة
 وان كان هو لاه مسلم واذا ادعى في القبي للصبي
 في التجارة فهو في الشراء والبيع والعبد المأذون
 حقيقته ان كان يقبل البيع واشتاء وديوت عليه القاضي
 كذا في الحاوي القدسي ولو ادعى صبي او المعقود
 او عبد صا يبيع ويشترى شئت لا يكون اذنا
 له في التجارة مع ابيه ان يافت للشم والمعتوه اذ لم
 يكن له ولي وللعبد ما كان له ولخدمته ما ولي
 وامتنع من الاذن له عند طلب ذلك منه وامتنع
 سكون المرتين عند مزارع الرضن بيعه فهو لاجارة
 في رواية وعامة طلب من شيء الا ان الامام الزيدلي
 كذا

من الفريدي وجه الفهرمان وسير مال حتي يطلق
 علي اخذ الحر ونحوه مما لا يتقوم به الشرع هو لاله

البعد
اليد المحقة باثبات المبطل في مال متقوم محرم قابل
للتقل بغير اذن مالكه كذا امرته في الكثرة ~~اليد~~
وهو غير مانع لادخول السرقة فيه وكذا امرته في كافي
الجمادية وغيره بان انه ايقاع الفعل فيما يمكن نقله
بغير اذن مالكه علي وجه يتعلق به الضمان فان
قوله يتعلق به الضمان لا يخرج السرقة لانه يتعلق
باخذها ضمان رد المسروق ووجوب الرد يسمى
ضمانا يدل عليه ما صرح به المجتبي من انه اذا غصب
من مسلم خمر فعليه ضمان الرد ثم امر عليه في هذا
الكتاب اذا كان قائما فينبغي ان يراى في التعريف لا خفية
كما فعل من لا خسر وان يصير هكذا ازالة اليد المحقة
باثبات اليد المبطل في مال متقوم محرم قابل للتقل بغير
اذن مالكه لا خفية وانما علم فاستندام العبد وتحميل
الدابة غصب بوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد
المبطل فيهما لا حلوسه علي البساط بعدم ازالة اليد
بالاستيلاء وحكمه الاثم بين علم انه مال الغير وورد
العين قائمة والغرم سالكة ولغيره اي لغير من علم الاخران
لانه حق الغير فلا يتوقف علي علمه ولا اثم لانه خطأ
وهو مرفوع بالحديث المفصوب منه مخبرين تضمن
الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف
المفصوب بان غصب وقبضته اكثر وكان الثاني اصلي
من الاول فان المتولي انما يضمن الثاني كذا في وقف الخانية
وفيها عن الناطقي رجل ركب زابطة لرجل بغير اذنه ثم نزل
فانت قال يضمن في رواية الاصل وعن ابي يوسف انه
لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي رحمه الله تعالى

الصحيح ان علي قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن حتي
يجولها عن موضعها رجل غصب عيلا فاستهلكه ونشأ
ابن امه قال الفقيه ابو بكر البلخي يضمن الغاصب قيمة
العجل ونقصان الاذن غصب الولد او حب نقصان
الامروان لم يفعل الغاصب في الام فعلام في الفوائد
التاجية صب ماء في طعام فافسده وزاد في كيله فله
ان يضمنه طعاما مثله هذا اذا لم ينقله الي مكان
فان نقله الي مكان يضمن المثل لانه حينئذ غصب
وهو مثلي يجب عليه المثل بخلاف ما اذا صب
الماء في الموضع الذي فيه الخنطة بغير نقل غصب
خطئا واستاجر المفصوب منه بان يطبخ قدر
فوق الخطب ولم يعلم قال برهان الدين قال مشايخنا
لا رواية لهذا والصحيح انه يرا قيا سا علي مسئلة الاصل
غصب طعاما واظم المالك انه يرا سوا علم المفصوب
منه اولم يعلم وفي القيون غصب شاة ثم اودعها عند
رجل فهلكت عند المودع فصاحبها بالخيار ان شاء
ضمن الغاصب او المودع فان ضمن الغاصب لا يرجع
الغاصب علي المودع وان ضمن المودع فان علم ان هذا
مال الغير لا يرجع يعني المودع والا فله الرجوع انتهى
جاء بالخنطة اي طمان ووضعها في صحن اطاحونة
وامره ان يدخلها بالليل في بيت الطاحونة فلم يدخلها
حتي نقب الدار وسرق فان كان الصحن محوطا بمايط
مرتفع مقدار ما لا يرتقي الا بسلم لا يضمن علي صاحب
الطاحونة من غصب فتاوي قاضخان شمس
ساحة وبني علمها زال ملك مالها عنها ولزم

القاصب قيمتها وقال الشافعي رحمه الله للمالك
 اخذها ثم قال الكرخي والفقيه ابو جعفر انما لا ينقص
 اذا بني على حوائج الساجدة اما اذا بني على الساجدة
 ينقص وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الاصح ومن
 غصب ارضا وغرس فيها او بني قيل له اقلع البنا
 او الفرسى ورد بها فان كانت الارض تنتقص بقلع
 ذلك فللمالك ان يضمن هذا البنا او الفرسى مقلوعا
 ويكون له وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر
 يوم بقلعه فتقوم الارض بدونهما وتقوم فيضمن
 فضل ما بينهما الفتوي في غصب القفار والدور
 الموقوفة بالضمن كما ان الفتوي في غصب منافع
 الوقف بالضمن فصول الاستير وشي كذا في مجمع
 الفتاوي من هدم حائط غيره فانه يضمن تقصيرها
 ولا يورث بها الا في حائط المسجد كما في كراهية
 الخائنة الاجازة لا تليق الا تلافى فلو اختلف مال غيره
 فقال للمالك اجرت او رخصت لم يبرأ من الضمان كذا
 في دعوى النزاعية الامر لا يضمن الا في خمسة الاول
 اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للمامور
 الثالثة اذا كان المامور عبد الغير كما مره عبد الغير
 بالاباق او يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا امره
 بالتلافى مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير
 سيده فان الضمان الذي يفرجه المولى يرجع به على
 سيده الرابعة اذا كان المامور صبيا كما اذا امر صبيا
 بالتلافى مال الغير فاتفقه ضمن الصبي ويرجع على
 الامر الخامسة اذا امره بمغرياب من حائط الغير
 ففعل

ففعل الصهار في المامور ويرجع به
 جامع الفصولين كذا في التوايد الزينة من ق صلى
 انسان البتة انه ينظر الى قيمة الضمان مكتوبا ولا ينظر
 الى المال كذا في النزاعية رجل دفع الدرهم الى تقاضى لينفذ
 له الدرهم وكسر قال ايكون ضامنا الا اذا قل له المالك
 انجز وهذا اذا كان المكتسور لا يزوج رواج الصراح
 وتنقص بالاكسر رجل اتلف على رجل احد مصراعي
 باب او احد زوجي خف او مكعب كان للمالك ان
 يسلم اليه المصراع ويضمنه قيمتها كذا في الخائنة
 وفي النزاعية في وسط كتابه القاصب ذكر فطر ما
 نقلناه عن الخائنة وعقبة بقوله واختار خلافه سياتي
 ثم ذكر في اخره عن غصب اشيع من استملك فرة
 بخل لم يضمن الا الذي استملك ولا تدفع اليه الا خري
 ليضمنها جميعا والله اعلم سئل القاضي ببيع الدين
 رفع الدلال قطن السبعة فباعه ثم جاء رجل يدي علي
 الدلال المبيع كان ملكي وكان وديعة عنده وقد خالف
 واذن لك ان تبيعه وانك غاصب القاصب فواجب
 عليك رد مثل الذي بيعت حل تسمع قال نعم وان كان
 القطن قائما فلا فدية وكتب في فتوي بمضرة
 والده القاضي في الاول يسمع دعوى الضمان وفي الثانية
 لا تسمع دعوى الملك اذا كان الموضع غائبا والله اعلم
 ولو ادعي علي غاصب القاصب ان قطننا غصب عنا
 من فلان وانت غصبته منه وانه قائم في يدك وانه
 واجب عليك رده لا تقبل ولو ادعي قيمته تقبل
 هكذا قال القاضي ببيع الدين كذا في الصيرفة

وقيل انقول العارية غاصب انما غاصب انما غاصب
 الاول بمرأى الضمان ولم يصب المخصص في يد غاصب
 الغاصب فادى المدة في الغاصب بمرأى حتى لو كان
 للمالك بعده ان يضمن الغاصب انما انما انما القيمة
 مقام العين وهذا انما انما انما القيمة
 بقضاء القاضي او بغير قضاءه وانما يضمنه
 باقامة البينة او بتصدق المالك انما انما الغاصب
 بذلك فان لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق
 نفسه وغاصب الغاصب والمالك بالخيار في تضمين
 ايتهما شأ في سبب الرابع والعشرين من سبوع
 الجامع وذكر رشيد الدين في فتاواه لو باع غاصب
 الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان
 ياخذ الثمن منه لانه ليس مالك وليس بتابع عنه
 ولا يكون له اجازة البيع ولم يخصص منه الخيارات
 تضمين الغاصب وغاصب الغاصب وفي الاصل في
 باب الاعتاق أحد الشرطيين وفي غاصب الغاصب
 اذا اختار المالك تضمين أحد جهاتك تلك تترك تضمين
 الآخر ولو ائذ صدر لا سلام من آخر ابن محمود والاهل
 الى فتاوى سمرقند رحمه الله المالك ان يضمن
 الغاصب وغاصب الغاصب كل واحد منهما نصف
 قيمة المخصص انتهى في نسخة في الفتاوى السلجوقية
 من اهل كتاب الغصب اذا غصب شيئاً وعصه آخر منه
 فله ملك في المالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء
 ضمن الثاني وان اراد ان ياخذ بعض الضمان من الاول
 والبعض من الثاني لم ذلك زجرا من خواص الزيارات
 انتهى

بلغ

انتهى وفي النقول العارية من فتاوى احس سمرقند اذا
 ضمن المخصص منه الغاصب الاول والثاني بمرأى الآخر
 عن الضمان اما اذا اختار تضمين أحد جهاتك تلك تترك تضمين
 من الضمان حتى لو تولى المالك على الذي اختاره هو يبيع
 على الآخر فيه وانما هكذا رايت بخط صدر الاسد
 صاحب المعاني الاسد وشي وأطلقت في بعض
 كتب الفقهاء رجل غصب عبداً فغصه من آخر فوات
 عنده فالقولي بالخيار ان شاء ضمن الاول ويبيع الاول
 الآخر وان شاء ابتاع الاول واتبع الآخر بالقيمة ولا شيء
 له على الاول انتهى رجل بعث غلاماً صغيراً في حاجة
 بغير إذن أهل الغلام فباع الغلام غلاماً يباعون
 فأنشئ اليهم وارفعي سطح بيت فوقع ثمن ضمن الذي
 بعته في حاجته لانه صار غاصباً بالاستئمان رجل
 قال لعبد الغني ارق صنف الشجرة وارها المشمش لنا كله
 ففعل ما وقع من الشجرة ثمن لا يضمن الا ان اراد ان يستأمن
 في امر نفسه وان كان قال ارق هذه الشجرة وانشر
 المشمش لكل انا ففعل وما تضمن لانه استأمن به
 في امر نفسه كذا في الحاشية اربعة اشياء لا يلزم فيها
 المنزل ولا القيمة الا في حق الذي المخر والخبر والخبر
 وجند الميتة سبعة اشياء فوجب النقصان رجل
 غصب جارية غاصباً فباعها فأنكر ثمنها فاخذها
 وضمن النقصان او غصب عبداً فباعه فأنكر ثمنه او خيراً
 فأنشئ باخذه ويضمن النقصان او غصب جارية
 فولدت في يده ونقصتها الولادة ياخذها ويضمن
 النقصان فان كان في قيمة الولد وفاد بالنقصان

مطل

٢٥

من نقصان به أو عصب عينا أو ستم لها فانتقصت
 يا ستم الله ياخذها ويضمن لنقصان أو عصب عبدا
 فبقى مرده من الأبق ياخذ ويضمن نقصان ما دخل
 من العيب بالأبق إن لم يكن أبق قبله أو عصب أمية من
 صغر أو نخاس فانتقصت إن كانت تباع عددا ياخذها
 ويضمن النقصان وإن كانت تباع وزنا إن شاء أخذها
 ولا شيء له وإن شاء تركها ويضمن قيمتها من الذهب
 والفضة كذا خزائن الفقه لأبي الميثب ولو عصب عبدا
 فباعه فضمنه المالك قيمته نقد بعه لاستناد الملك
 إليه وقت العصب وإن اعتقه ثم ضمن قيمته لم ينفذ لأن
 الملك بالاستناد فخص وهذا لا يظهر في الأكسان
 دون الأولاد والنفص يبلغ للبيع دون العتق كملك
 المكاتب وكوملكه الغاصب بالضممان ثم وجده وميبا
 فله الواد أحلف أنه أدى الضمان ولم يعلم به ولم الرز
 تخيار ~~بشروط~~ الروية ولو باعته ثم رد عليه فبقي بقضا
 فله الرد على المالك بقدره ولو اشتري ثم من ردي
 فشره بالضممان عليه ولا ضمان لأن عمله بتسليط البائع
 الكل من المجتبي وفي القصة الروية اشتري مسلم
 ثم من ردي فأراقها لم يضمن ولم عصب منه فأراقها
 ويضمن بطل اشتري من ردي ثم فخر فشره فلا ضمان عليه
 ولا ضمان انتهى قلت قوله لأنه فعله بتسليط البائع
 إشارة إلى الفرق بين ما إذا عصب ثم ردي فإنه يضمن
 القيمة وبين ما ذكره من مسيلة ~~الو~~ اشتري ثم
 من ردي لا يضمن وهو فرق ظاهر كما لا يخفى لكن
 فيه من يقال خلافه كدعوة الشبهة وهي أن

الضمين

المتضمن يطرأ أو يطل المتضمن وهذا ما يدل السبع
 في الخبر وجب أن يبطل ما يتبين من تسليط ببيع
 للمسته في ملكه والله اعلم ~~في خبر مع الحر والعتق~~
 في دار الإسلام بمنع مشرك أو قتل خنزيره
 ضمن لأن يكون إما فإيا جرد ذلك فلا يضمن الرق ولا
 الخنزير ولا الخمر لأنه يختلف فيه مات المسلم غير بيط
 ومزالمير ودفن فان في القصاص امرها كسرهم وباعها
 حظيا وباع لنديف أو قل ردي ثم ردي ثم أسلم أو أسلم
 لحدثا قبل انقضاء عليه بطل خبر أو بعده لا شيء عليه
 إلا أن يقول محمد ورواية زرقة إن حشفة إن عليه قيمة
 الخمر وتما منه في المجتبي وإن نية وبوشتي رجل الجيب
 سلطان ظالم وقال أنه لا لعقاق ما لا كثير أو أنه
 وجد مالا أنه أصاب ميرا أو قال عنه مال فإلذ
 الغائب أو أنه يريد الخمر أو باعها فإن كان السلطان
 ممن ياخذ المال لهذه الأسباب كان ذلك سعيه
 موجبا للضمان إذ كان كذا باعها قال واف قال صادق
 فيها قال فلا لانه لا يكون متظنا أو محتمسا في ذلك
 فكذلك وإن قال أنه صدقني أو ظلمني وهو كاذب
 في ذلك كان ضامنا انتهى وبه جواهر القضاوي رجل
 سعى إلى السلطان برجل فخذ منه مالا ثم مات
 الساعي فلما علم أن من ياخذ قدر الخسران من تركه
 الساعي هكذا ذكره وهو الصحيح وكان يرى تضمن
 الساعي وذكر القاضي الأمام عن الصدوق وغيره
 من مشايخنا أن على الساعي ضمان ما حلك بساغته
 وجعلوه بمنزلة المودع إذ أذل استارق على سرقة

نقله
كان

الوديعه مبيانه لاموال المسلمين وذكر الامام عمر
 الخليلي اذا كان السلطان ممر وفا بالظلم فصادره
 بسبب فعلى الساعي الضمان فان لم يكن ممر وفا
 بالظلم فلا ضمان عليه ^{قلت} لا حاجة الي هذا التقيد
 في هذا الرمان الفتوي اليوم بوجوب الضمان عن الساعي
 مطلقا كما حكينا عنه وان كان المذكور في النوازل عن ابي
 القاسم البصفران لا يثبت عليه في الدنيا واما الوزير عليه
 في المضي انتهى وفي العدة ومن قال عند سلطان ان
 فلان فرنسا جيد او جاريته جميلة والسلطان ياخذ
 فاخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد الحق
 وسوا اخبر الساعي عند السلطان او عند غيره
 ان كان الغير بحال يقدر على اخذ المال منه ولا يمكنه
 دفعه ويضمن الساعي وفيها ايضا من اشترى شيئا
 فقبل انك اشتريت بثمن غال فسمى المشتري بالبايع
 عند ظالم فحسبه ان قال صيد قال يضمن وان قال كذبا
 يضمن وفي فتاوي قاضي ظهير الساعي اذا سمي بغير
 رتب اصله كذا اختار مشايخنا المتأخرون منهم
 القاضي علي الصفدي والحاكم عبد الرحمن وغيرهما
 وجعله بمنزلة المودع اذا دل سارقا على الوديعه وذكر
 صدر الاسلام البزدوي في اصول الفقه في فصل
 انواع السبب وهذا الفظه واما اذا سمي انسان الي
 سلطان في حق اخر حتى غرمه السلطان مالاروي
 عن بعض علمائنا انهم كانوا يفتون ان الساعي يضمن
 وبعضهم فرق بين سلطات وسلطان فقالوا ان
 كان السلطان ممر وفا بالادارة او تفريم من سمي اليه
 يضمن

ح

يضمن وان لم يكن السلطان ممر وفا بذلك لا يضمن
 قال ونحت لا نفتي به قال هذا اخلاق اصول اصحابنا
 فان الساعي سبب محض لاهلاك المال فان السلطان
 يفرمه اختيارا لا طبعها ولكن لو راي القاضي تضمين
 الساعي له ذلك لان الموضع موضع الاجتهاد فيختار
 نكل الراي الي القاضي كما في الفصول العشارية ^{قلت}
 وفي خلاصة الفتاوي وفي نسخة القاضي الامام
 صدر الاسلام ابي اليسر عن المبسوط في كتاب
 اللقطة من سمي برجل الي السلطان حتى غرمه لا
 يتخلوا من وجوه ثلاثة احدها ان كانت السعاية
 بحق بخوان كان يوزنه ولا يمكنه دفع ذلك الا بالرفع
 الي السلطان او كان فاسقا لا يمتنع عن الفسق
 بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني
 ان يقول ان فلانا وجد كثر او لقطة وظهر انه كاذب
 ضمن الا اذا كان السلطان عارلا لا يفرم بمثل هذه
 السعائيات او قد يفرم وقد لا يفرم لا يضمن الساعي
 الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا يجيء الي امراته او جاريته
 فرقه الي السلطان ففرمه السلطان ثم ظهر كذبه
 عندهما لا يضمن وعند محمد يضمن قال والفتوي علي
 قول محمد لقلبة السعاة في زماننا قال القاضي الامام
 علي الصفدي والحاكم عبد الرحمن انما بوجوب الضمان
 علي الساعي قال المصدر الشهيد في غصب الفتاوي
 وعليه الفتوي والفقهاء ابو النيث كان يفتي بوجوب
 الضمان علي الساعي انتهى وفي الفصول العشارية وفي
 متفرقات السرقة لفتاوي القاضي ظهير الدين رجل

3
 4
 91

اذ عني اذ سرقة وقد عهده ان السطون وطالب منادات
 وخرجه حتى يغرق في يد مرقا ومرتني وجبسه فمات
 المجرس من التعذيب ففقد السطون ليقب فسقط عن
 السطون فمات وقد كان لحقه غرامه من هذه الحادثة
 فظهرت السرقة على يد غيره كان لاورثة ان ياخذوا
 صاحب السرقة يدية اليهم وياخذوا الي اذ اهلالي
 السلطان وكرسه العدة لوقال ان فلانا وجد كرام
 ولقطة وقد ظهروا ان كان كاذبا فمن الا اذا كان السلطان
 عادلا لا يغرم مثل هذه السداحة او قد يغرم وقد لا يغرم
 ولا يفطن الساعي والوضع في قلبه ان فلانا يحكي
 لاورثته او جاريته فرفع الي السلطان فقرهه ثم ظن
 كذبه عندهما الا يفطن الساعي وعند محمد ضمن والموتوي
 على قول محمد لغلبة العادة في زماننا ان ياتي كلامه وفي
 القتيبة فنكس عند الوالي بغير حق واتي بقايد يضرب
 المستكبر عليه فكسر سنده او يده ضمن الشاك
 ارشده كالمال وقيل ان من حبس بشكايته فهرب
 ونسور جذا او السجن فاصاب بدنه وتلف ضمن
 الساعي الشاكى فكيف جازي فقبل يفتي بالضممان
 في مسئلة الهرب قال الا لو كانت المستكبر عليه يضرب
 انقايد لا ضمن الشاكى لان الموت فيه نادر فمعاينته
 لا تضمن اليه غالبا في قدم اول المتاع للخرافة
 السلطانية او الامور مما لا يتفان فيه فاخذ منه لذلك
 القدر ضمن الاول اذا علم قبح قيمته التي توجب ثوب
 غيره فكسر اضلاعه ضمن قيمته عند الي وعند محمد
 نقصانه ولا يفطن انما سب نقصان السرقة
 التي

لاورثته

التي حبس القطر في راس غيره وميت فربيه ما نكس
 الا ورض فالحوز فيه انما سب عليه نقصان الارض
 ولا يكون ثمره رضى بها الا ان اظهر انه تهاون للغاصب
 ثم ولو جاء المالك وكبرها بعد ثبات ترحل الغاصب
 وتراجع فيه سب اخر لا يفطن للغاصب ثم ثم ضرب
 حمار غيره وتعيبه وضرب ثم ال العيب فله ان يرجع
 بها ضمن ولو غصب حمارا ثم جاء به واخذ في صطيل
 المالك واخبره به فقال يضم ما فعلت لا يبرأ عن
 الضمان عند ابي حنيفة ويبرأ عند محمد رحمه الله تعالى
 لان الاجازة لا تلحق الافعال عند ابي حنيفة وتلحق
 عند محمد رحمه الله تعالى كذا في القتيبة ثم في الجمع
 ان الاجازة تلحق الافعال قال في الفصول المادية وفي
 متفرقات يوع الذخيرة اذا غصب عبد الانساب
 فاجاب المالك غصبه يضم حتى يبرأ غاصبه عن الضمان
 وكذا في روع ما غيره وجزم المالك في ذلك يبرأ عن
 الضمان لان الاتساع لا يبرأ الا بعد او كبر في الاجازة
 تلحق العقود دون الافعال عند ابي حنيفة وعند محمد
 تلحق الافعال وتعلقو رضى ان الغاصب اذا ان الغصب
 على اجني فاجار المصوب منه قبض ذلك الاجني
 عند محمد خرج الغاصب عن الضمان وعند ابي حنيفة يخرج
 عن الضمان وقد ضرب خرفه من الضمان والقبض ليس من
 مجموعها هذا ان الاجازة تلحق الافعال وكذا الذخيرة
 من غير حلل وهو لا ضم حتى كلامه المذكور المتعارف
 كالجوز والبسمل كالمثل ضمن بالمثل عندنا خلافا
 لغيره وفي البر المملوك بالشعير القيمة لانه لا مثل له

سبيل الموقوف سند خلد في الجنس مضمون بالقمة
وكذا الحقبة يوي من البكالان لا يرب ليست من زوان
الامثال الامثال انما الارض تسير وكذا كل ميل وموزن
مشرف على الاموال ينفون بالقمة وذلك الوقت
كسفته اخذت في الفرق والتملاخ ما فيها من
المكول والموزون ينفون فيهما شيف طرغصب
من مسلم حرا عليه ضمان لروان لم يكن عليه ضمان القيمة
بزرع الارض عليه وثبت فلما ملك ان يامر القاصب
بقبله فان اي يقلعه بنفسه وقيل النبات يجير
صاحب الارض ان شاء تركها حتى تثبت فيما مره
بقبله وان شاء اعطاه ما زال البذر فيقوم مبدوره
ببذر غيره له حق القلع ويقوم غير مبدوره فيعطى
فقل ما بيننا وبيننا يوسف انه يعطيه على وجه
الارض ولو زرعها احد الشريكين بغاوان صاحبه
فدفع اليه صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما
قبل النبات ينجح بعده يجوز ان اراد قلع الزرع من
نصيبه بقسمه الارض فيقلعه من نصيبه ويضمن
الزائر نقصان الارض بالقلع وتماه في المعجب
وتسحق القول المأثور قال وفي جميع النوازل ارض بين
اثنين زرع احدهما جميع ولم يرض به صاحبه
وطالبه بالثقة لانه في ايامه بالقلع ولكن يقسم
الارض بينهما ما وقع من نصيب صاحبه او يقلعه
ويأوقع في نصيبه ينجح كان وعنه من جهة الله تعالى
في رجلين بينهما ارض غاب احدهما فلتسريه ان يزرع
نصف الارض في الارض في العام الثاني ان يزرع نزع
انصف

انصف الذي كان زرعته وانفق على اياه ان علم ان
الزراع ينزع الارض ولا ينقلب فيه ان يزرع كسب واد
حضر القايث فله ان ينصف بكل الارض مثل تلك
المدة لان زرع القايث في مثل هذا ثابت ولا تروان
على ان المرع ينقصه والترك ينقصه ويروان
للمخاض ان يزرع فيها شيء صلا لان الرعي غير ثابت
هاهنا تسمى كذا السبيل في السنة وفي السنة
ماء خورة من الشفع وهو الذي ضد او تر وشفاعة
الذي صلي الله عليه وسلم لا يروى فيهم بها القايثين
وسم الاصطلاح في تملك بقعة حرا على المشتري
بما قام عليه وسبب الفصل ملك الشفع بالمشتري
وركنها احد الشفعين من احد المتعاقدين عند وجود
سببها وشروطها وحكمها جواز الطلب عند تحقق
السبب ومقتضاها ان الاخذ بها بمنزلة شراء متداخي
يشتت بينهما بغير الشراء بخلافه وبيع الروضة والقب
كذا في الشيين تحت الشفعة على عدد الروس بالبيع
وتقسم على عدد الروس. اذا ما امكن من الاعلى قدس
الانصبا ولو اسقط بيعهم حقه قبل الشفعة ليس
كان لمن يقدر ان يأخذ كل واحد منهما من شين الكثر ولو
كان الخلق في بيعه سا بقضى بالشفعة بالخط
في حقه اذا طلب لان الثابت يتحمل ان لا يطلب فلا
يؤخر حق المخاض بالشك في ان احضر وطلب الشفعة
قضى له بها كذا في شرح الجمع لان الملك في الخاصة
ولو حضر واحد من الشفعين والا وقت شفيعه فان
القاضي يقضي له بجميع شفعته ثم اذا حضر شفيع اخر

واشتت الشفعة ينظر ان كان الشفع الشاف مثل الشفع
 الاول يقضي له بنصف الشفعة وان كان الثاني
 اولي من الاول لما ان الاول جار وهو خليفه فالقاضي
 يبطل شفيعته ويقضي بجميع الدار للثاني وان كان
 الثاني دون الاول لا يقضي له بالشفعة انتهى ارض
 ادعاهما رجلان واقاما البينة انها في ايديهما وارا
 القسم لم يقسمها حتي يقوما بينة انها لهما الاحتمال
 ان يكون لغيرهما ثم قيل هو قوله خاصة والاصح ان قول
 الكل ان قسمة الحفظ في العقار لا يحتاج اليها وقسمة
 الملك تقتصر الى قيام الحجة كذا في المجتبى وفي ادب القاض
 للمصنف قال المشتري اشترى هذه الدار منذ سنة
 وقد علم الشفع بشرائي ولم يطلب فاسئله عن ذلك
 فان القاضي يسئل المدي متى اشترى هذه الدار
 فان قال الشفع طلبت الشفعة حين علمت فان
 القاضي يكتب منه قسمة المقدار فانه لا يمكنه ان يقول
 اشترىها منذ سنة لانه يحتاج الي اثبات فهد الرجل
 من يتحرر حتي لا يحتاج الي اثبات شئ فان قال المشتري
 ما طلبت حين علمت كان القول قول المشتري ثم شئ
 في الفرق والتفريع قال ونفي البكر اذا زوجت لكت
 رابت في العداية وذكر صدر الاسلام في باب نكاح
 البكر من شرحه الصفي اذا بلغت وهي بكر فقالت
 ردت كما بلغت والزوج يقول لا بل سكت بالقول
 قول الزوج وكذا الشفع قال طلبت الشفعة كما سمعت
 وقال المشتري سكت فالقول قول المشتري وهذا اذا
 وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ وسماح البيع اما لو وقع
 الاختلاف

ما طلبت حين علمت
 كان القول قول المشتري
 ثم شئ في الفرق
 والتفريع قال ونفي
 البكر اذا زوجت لكت
 رابت في العداية
 وذكر صدر الاسلام
 في باب نكاح البكر
 من شرحه الصفي اذا
 بلغت وهي بكر
 فقالت ردت كما
 بلغت والزوج
 يقول لا بل سكت
 بالقول قول الزوج
 وكذا الشفع قال
 طلبت الشفعة كما
 سمعت وقال المشتري
 سكت فالقول قول
 المشتري وهذا اذا
 وقع الاختلاف بعد
 زمان البلوغ وسماح
 البيع اما لو وقع
 الاختلاف

الاختلاف حالة البلوغ وقال يردت وقالت سكت فالقول
 قولها وهذا تنقيح لما اطلقه في شرح ادب القاضي
 وظاهر كلام الايدي الخالف هذا فانه يفهم ان القول قوله
 ولو وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ والبيع كالا يخفي
 فليتنبه له القاضي والمفتي كذا في شرح النظم
 الوهباني وفي الخاتمة وان قال المشتري اني قد اشترت
 هذه الدار التي يريد ان ياخذها بالشفعة منذ سنة
 وقد علم هذا المدي بالشرا ولم يطلب الشفعة يقول
 القاضي للمدي متى اشترت هذه الدار فان قال
 المدي طلبت الشفعة حين علمت كان القول قول
 الشفع وان قال الشفع علمت منذ سنة وطلبت
 وقال المشتري لم يطلب كان القول قول المشتري وهو
 كالبكر اذا زوجت فبلغها الخبر سكت وقالت يردت حين علمت
 فقال حين بلغها الخبر سكت وقالت يردت حين علمت
 كان القول قوله وان قالت علمت يوم كذا او ردت لا يقبل
 قوله ولو قال الشفع لم اعلم بالشرا الا الساعة كان
 القول قوله وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك
 ولم يطلب وان قال المشتري انه لم يطلب الشفعة
 حين لقيني وقال الشفع طلبت كان القول قول
 المشتري بخلاف ياله انه لم يطلب الشفعة حين لقيك
 ولو قيل للشفع متى علمت فقال امس او في يومى او
 قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا بينة انتهى الاب
 اذا اشترى دارا زينة انصغر وكان شفعها كان له
 الاخذ بها وان شئ كالا ب اذا كانت دار الشفع ملاصقة
 لبعض المبيع فان له الشفعة فيما لاصقه فقط وان كان

فيه تعريق الصفقة الفتوى على جوزيع دور مكة
 وجوب الشفعة فيها يصح الطلب من اوكيل بالشرع
 ان لم يسلمه الى موكله فان سلم به غيره ويطلب هو
 المختار والتسليم من الشفع له متى مطلقا سمع بالبيع
 في طريق مكة يطلب طلب المواتية ثم يشهدان قدس
 والاولى اوكبت كتابا وارسله يطلب ولا قطعت
 تسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك لم
 يأخذ الجار سلاما شفع على المشتري لا يطلها
 هو المختار الا بمرأه العلم من الشفع يطلها قضاء
 مطلقا ولا يطلها ديانة ان لم يعلم بها الكل من القوائد
 الزينية وفي البديهة لو باع العقار مع العبد والاولى
 تشتت الشفعة في الكل تبع العقار وفي التجريد لا
 شفعة في الوقف ولا يحذر كذا في شرح الجمع لو بن للملك
 اذا طلب المواتية والتقريب لا يطل الشفعة بعد
 ذلك بالتأخير عند أبي حنيفة وهو ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى في بيع الميراث والمختار ان الحق متى
 ثبت واستقر لا يسقط الا باسقاطه وهو التصريح
 بلسانه كما في الحقوق كما اذا كان غائبا وان علم انه
 لم يكن في البدرة قاض لا تسقط شفعته بالتأخير
 بالاتفاق للعدن انتهى وفي شرح الجمع لابن مطلق
 وتأخير المصومة ويسمى طلب التملك بعد الاشارة
 لا يسقط له اي الشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله
 لان الحق متى تصرف لم يسقط الا باسقاط صاحبه
 بلسانه كما في سائر الحقوق وعليه الفتوى ويسقطها
 اي ابو يوسف بترك المأخذ والمرافعة الى القاضي

مع

مع القدرة على ذلك لانه دليل الاعراض والتسليم كما في
 قاض الطلبي الاولين وذير محمد رحمه الله زمان
 ترك الحكمة بشهر لان الشراء في الحال وما دونه
 عاجل من غير عذر قيد به لانه لو كان بعد عرض
 اوسفر او عذر قاض في الشفعة بالخيار بلدة لا
 يسقط اتفاقا في الجماع الحائي الفتوى اليوم على قول
 محمد رحمه الله لتغير احوال الناس في نفس الوضو قاله
 شيخ الاسلام الشفع اعيا يحتاج الي طلب الاشارة بعد
 طلب المواتية ان سمع اشرأ حال غيبه من المشتري
 والبايع والارثان سمع اشرأ محضه فهو يطلب
 المواتية واشهر على ذلك فهو كيفه ويقوم
 مقام الطلبي كذا قاله اني زاده في حاشيته وفي
 القوائد الناجية وشهد على الاقرب من هؤلاء الدار
 او المشتري او البايع قال فان كانا في مصر واحدا
 يعتبر الاقرب قلت وفي فتاوى برهان الدين اذا ترك
 الاقرب وطلب عند العقد فان كان الشفع في مصر
 والا بعد خارج المصر بطرأ ان كان بالمصر لا يستحسانا
 الا اذا اجمعا على الاقرب ولم يطلب الاقرب بطلت انتهى
 اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن
 عدل لعلي ابطاها بالشرط جائز انكر المشتري
 طلب الشفع حين علم فالقول قوله مع غيبه على نفي
 العلم اوحي الشفع على المشتري انما احتال لا يطلها
 خلف فان نكل فله الشفعة وفي مقنونة بن وهبان
 خلافة كذا في القوائد الزينية وفي الهاميز ولو ثبت

أحد

وأيام بيته

للمشتركيين والبيع في الشفعة تقول ليست الحقيقي من نفس
فثبت ان البيع بالباريول بالشفعة وتبين بطلان الشفعة
وتبين صحتها وتكون بمقادير من الصفعة والشفعة
مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكاليف في
الصفعة من الشفعة ولو كانت ثيب شدة بالشفعة
لان خيار البيع في طلب لا يعلل بالسكون وان
قامت على مجلس على ما هو المذكور عن غيره وما
عليه ما ذكره المتصنف في الجمل انه عند اتي اخر المجلس
فتساوى التيب وقامه على وجه التفضل بطلب
من شرح الشفعة وجباية وفي الجاوي القدسي وان
استري دارين صفعة واحدة ولهما شفعة واحدة
فالاولى باخذ احد حيز دون الآخر ليس له ذلك
وان استري جماعة من واحد او صفعة واحدة
فالشفع ان باخذ حصصا حده وان استري واحد
من جماعة اخذ الجميع وترك فان اذنا وصلا واحدا
لم يعلل بشفعة الثاني وله ان باخذ الجميع كذلك
انتهى وفي شرح مختصر الطحاوي لو استري نصف دار
مشتراى ثابته بالبيع ثم جاء الشفع بطلب الشفعة
واثبتها فان القاضي يفتي له بنصيب المشتري
مقسوما وليس له ان يعلل شفعته شراكت قسمة
بفصل فاض او غير فصا فاض ونصيب المشتري وقع
من جانب الشفع ومن جانب آخر وهذا هو الراجح
وهو وطلب من شرح النظم الوهاب في القسمة رقم
للبيوت ثم ذكر المسئلة المتقدمة ثم قال ولو استري
اكثر الدارها شفعان في حصة شفع ثابته بعد ما
اقتضاها

اقتضاها وبيع في صفعة ان يفتي بشفعة ترواها
انتم في محدط الزاوية بالشفعة لشفعة ليس له
بذلك لانه ملكها بالشر او ان الصفعة تحولت اليه
وما كان ما شترها حقيقة كما في شرح المختوم لطلب
في البيع في وقت اقتطاع حق بياض بالزحاق
وفي بيع الغنم في البيع بشرط خيار البيع وقت
البيع عند اتي من صفعة الزحاقة عند غيره وفي بيع
بشرط الخيار المشتري وقت البيع بالقبض ويتبين
بالطلب في الرتبة بعرض وقت التقاضي في الرتبة
لان حينئذ يفتي بها كذا في مجتبى المسئلة بوزنيتها
فكرهه والاتفاق بخلافه يقول المشتري بالشفعة اشبهه في
وان قبل الثبوت لا يأس به عدلا وان افسا في المختار
او ليس بطل في هذا حيلة الرية ووقع آخرها
ولا حيلة الاستقاط لميلت وطلبها كثيرا فاحدها
كذا في الزاوية في طرير المشتري اذا انار وطلب الشفع
الشفعة عند سماع البيع بحلف على علم وان انكر
ضيقه عند لقائه حلف على ابيات فان قال المشتري
بلقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلبا
صحيحا ساءت عام بالشر من غير حلف لقاضي
على ذلك فان اقام المشتري بيته في الشفع على البيع
مذخر مان ولم يطلب الشفعة وقام الشفع بيته
انه طلب بالبيد للشفعة عند اتي حصة من الدار
نقلا وعندوا المشتري وغير الشفع اذا طلب الشفعة
وي لفظ طلب بضم منه طلب للشفعة جاز حتى
نوقال طلبت الشفعة واصلها بوزن ضيقه وقال

وتقدم بنية

طليت الشفعة جزلان الانف قد تولى ما تب عزه عما
 الغيرة المهي حتى ذل الامام الفاضل رحمه الله الرستاق
 اذا سمع بيعا مني بجنب ارضه فقال شفعه شفعه مشفعة
 كان ذلك منه طلبا وبيع التيسر سلم الشفعة قبل
 الشراء كان ذلك باطلا لا قبل سببه كذا في مجمع
 الفتاوى من لم يرض الشفعة بالجواز اذ اجاء الى حكم يراه
 وطلب قيل لا يفتي لان يرضه بطلان وعواه وقيل
 يفتي لان الحكم يرضه وجوبه وقيل يقال حل تعتقد
 وجوبها ان قال نعم حكم للمهر وان قال لا يفتي
 قال الجواز رحمه الله وهذا الحسن الا قال كذا في البرزخ
 ونجى مجمع الفتاوى خمسة اشياء من زعم البيع في حق
 الشفع فاذا مره المشتري بالعيب او خيار الرواية
 او خيار الشرط او بالاكالة وانكر المشتري الشراء وان
 سلم الشفعة ثم يرضها المشتري بخيار الشرط وخيار
 الرواية او يعيب بقضاء القاضي فلا شفعة للشفع
 وان يرضها يعيب بغير قضاء او بالتعريض او تقابل
 العقد فلا شفع للشفعة واذا اجر الشفع ببيع الدار
 بثلث درهم فسلم الشفعة فظهر انها بيعت بخمس مائة
 او مائة حصة او بثلث شفع بغير ثلث شفعته ويظهر انها
 بيعت بثلث او بعبد قيمته الف او بد ثلث قيمته الف
 بطلت شفعته وان اخبر انها بيعت بخمسة وثمانين
 او بيعت من فلان فسلم فظهر البيع بثلث او بعبد
 او من غيره فهو على شفعته كذا في اخره انفعه لابي الليث
 له دعوى في رقبته الدار وشفعت فيها يقول هذه الدار
 واري وانا اوديها فان وصلت لي والافان اعلى شفعتي

نبيب

فبها استولى الشفع عليها فلا قضاء اعتمد على قول عام
 لا يكون ظاهرا الا كان ظاهرا في جيب من المنفعة من
 ابي حنيفة اشبه وعي عدد الرأس العقل والشفعة
 واحدة القسم والطريق اذا اختلفوا فيه كذا في الفتاوى
 الرئيسية للشفع ان ينقص سائر تصرفات لمشتري
 حتى المسجد والمقبرة والوقف كما تبين لكثير وغيره
 من الكتب المعتمدة اختلف ابا روا المشتري في ملكية
 الدار التي سكن فيها الجار والقول المشتري وان كانت
 اليد دليل الملك ظاهر لان الظاهر لا يبيع للاستحقاق
 والجار ان يملكه لكن على البتات عند محمد وعلى العلم
 عند ابي حنيفة ويرى في دواكير المشتري طلبه بغيره بقتية
 الماشية يملك على العلم وان انكر طلب الاشهاد
 عند لقائه يملك على البتات لانه يحيط به مزارع
 الاول كما في الفقيه كفاية **القسمية**
 هي في السرية جمع نصيب شافع في معين وسببها
 طلب المشرى او بعضه الانتفاع بملكه على وجه
 الخصوصي وركبها هو الفعل الذي يحصل به الاضرار
 والتبديد بين النصيبين كالكيل والوزن والعدو والزرع
 وشروطها ان لا يتوق المنفعة بالقسمه فاذا كانت
 تغرب بها منفعة لا يقسم جيبا والبيروا والجمام
 وتحت ذلك وما هو شرح الهداية والكثير من الاما
 ان كانت في الاملاك فالقسمه على قدر الملك
 وان كانت في النقص فمنه على عدد الرأس وخرج
 عليه الولوي في القسمه اذا عزم السلطان اصل
 قرية فانها تقسم على هذا وفي كفاية السراخية وفي

هذا
 ١٨

فتاوي قاري الهداية ذاهبا فارق فنفقوا في القا
 بعض الامم عمنها فالعزم فالقوا بعدد الروس لانهم
 لم يخط الا فيفس انتهى القسم في الفاسدة لا يقيد الملك
 بالقصور حتى يبطل بالشروط الفاسدة ويجوز ثبوت السجود
 في طريق العامة ان كان واسعاً لا يضيق وكذا ان حصل
 المصلحة ان يدخلوا منها من الطريق في دورهم ان لم يضر
 وهم ينادون في الطريق ان لم يضر لكان نحو قسم
 قبل البناء من البناء بعد عدم كذا في القوائد الزينية
 ميراثين قوم اقتسموا واشهدوا على انفسهم بالقسم
 ثم ادعت امرأة الميراثي الميت واقامت البينة
 كان لها ان تبطل القسم ويكون بينهما كذا في اجنبي
 واقدامها على القسم لا يمنعها من دعوى الدين
 لان اجارة الغير من القسم قبل ان يصل اليه الدين
 باطله ويكون وجودها كعدمه وكان له ان يبطل
 القسم وكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا تشبه
 ودعوى الدين دعوى الشريك في العين فانه لو ادعى
 الشريك في العين بان الدين وصية بالثلث بعد
 القسم يكون ساعياً فينعض ما في يده فلا تصح دعواه
 ولو ادعى ابن الابن بعد القسم ان كان اشترى نصيب
 ابنه من الاب حال حياته بمن مستحق ونقده الثمن
 واقام البينة على ذلك فلا يبطل قسمه لانه
 ختمه في نصيب ابنه سواء كان يستحق نصيب الاب
 بالنسبة او بالميراث قوم اقتسموا داراً لم يران عن رجل
 والمرأة مقرقة بذلك واصابها الثمن فعزل لها عنها
 عية حرة ثم ادعت المرأة لرب ان زوجها اسد قرب اباهما
 المعلوم

سطح

لكن
 اب الاخير

وانها اشترت منه بصدقه ما لم يقبل ذلك منها لان
 لما ساعدتهم على الصنعة وقد اقرت احكاما كانت لزوم
 عند دورهم فلا تسبح وغاها وكذا في التسوية ورضا
 واصاب كل واحد ما دفعه غير ثمن ابنه ثم ادعى احدهم
 في قسم اخر بناء او بخلاف زعم ابنه الذي بناه او غيره
 لم يقبل بيمينه في ذلك كذا في القاسية مات وترك ثمانية
 ابنة وتجار في ارض الغير فخرج قسم هذه العماره
 ان ينسأجر الورثة الارض مدة معلومة ثم الميراث يبي
 نصيب كل واحد منهم فيها في تمام المدة ثم اقتسموا
 على ان يكون احدهم حاقق في الميراث على حادط
 صاحبه جاز للمعاذل وفي الميراث ان يكون لاحد
 قرار اغصان الشجر المشتركة على نصيب صاحبه لا يجوز
 كذا في القسم وفيما ان المقبوض بالقسم في الفاسد وثبت
 الملك فيه وتقييد التصرف كالمقبوض بالنسبة الفاسد
 انتهى ونقد كذا في القوائد ودعوى الغلط انما يسمع
 اذا لم يقر بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء لا يسمع
 ودعوى الغلط والغبن الا في الغصب فحينئذ
 تسمع دعواه كذا في الخاتمة وفي شرح ابي حامد لا يلزم لغبن
 ذكره ولا يحاط المتعلقة بدعوى الغبن الفاحش ونسبة
 القسم به وان وقعت بالرضا في كفاية الصبي ثم قال
 وذكر الاستيعاب في شرحه ربيعة لطيفة وقد اكله
 اذا لم يقبل الخصم بالاستيفاء فاقباً اذا اقر بالاستيفاء
 فانه لا يقع دعواه الغصب والغبن الا اذا ادعى الغصب
 فحينئذ تسمع دعواه انتهى قلت وفي شرح الدرر
 لم يلا خسروا قراحه المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى

في
 في

الخلقية لقصة وزعم ان بعضا مما صاير في هذا صا حبه
 وقد كان اشبه على نفسه بالا يستفاد لا يصدق الا
 بحجة لان القصة بعد تمامها عقد لا تم في الخلق
 يدعي لنفسه حق القصة بعد لزوم سبب ظهور
 العقد فلا يقبل الزيجة فان لم يوجد استحقاق الشر كما
 لانهم لم يقر الزوجه وذا النكح والختنوا عليه لرجاء التناول
 فمن خلع منهم فخلص ومن نكح جمع بين نصيبه ونصيب
 المدي ينقسم بينهما في قدر نصيبه مما لان النكاح
 كالفرق اقرار حجة عليه وروى غيره فلو ايسر ان تسمع
 وعواها صلا للكتابين وجب بان القاسم امين
 وهو اعتمد على قوله فان لم ياقبل حق التناول فظهر
 الخلط في فعله فلا يوافق بذلك الاقرار بالظهور الحق
 وانه اعلم ان النبي وهو مخالف لما تقدم عن الثانية ويشرح
 الهداية فليتناهل عند الفتوي وقعت سحره بنصيب
 احدهما فليتناهل متدلية في نصيب الآخر في رسم
 عن جردان لان يجره على قطعها وروى ابن سميعة
 لا يجره لانه استحق الشبهة باغصانها وعلية الفتوي
 كذا في الاختيار وفي شرح الوصاية وهو المعتمد المشترك
 اذا اهدى فاني احدهما التماس فان اخجل القصة لاجل
 وقسم والا يبي في اجره ليجتمع بين احدهما فيكون
 الاخر فطلب رفع بنابه قسم فان وقع نصيب
 الباقي فيها ولا اهدى لم التصرف في ملكه وان تصرف جاره
 في ظاهر الرواية فلان يجعله في تناوله وجهها ولا
 يمتنع ما تلقى به كذا في الفتاوى في قوله وفي
 فتاوى قاضي الهذلية ان الفتوي على انه ممنوع من

التصرف

بلغ

التصرف في وجهه يصير له بما روي ان كان يصير في ملكه
 والله اعلم وفي شرح المظن نقل خلافا في قوله يمنع
 اولوا ان بعضهم كان يقضي بقول الامام ونقل عن بعضهم
 انه قال ان الصحيح ان القضي وان كان فاحشا يمنع ولا لا
 ثم قال والماصل ان الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين
 الاستحسان في اجناس هذه المسائل وجواب الرواية
 القياس ويقضي به ما نفعه قال شيخ الاسلام في الشرح
 المذكور وحفظه ان المنقول عن امتثال خمسة الجب
 خفيفة واني يوسف ومحمد وشرى واحسن بن زياد انه
 لا يمنع عن التصرف في ملكه وان اضر حاره وهو الذي
 اميل اليه واعتمده وافني به تعالوا الذي شيخ الاسلام
 رحمه الله تعالى والله اعلم واداه في الميت ومن بعد القصة او
 عوارث غائب او طفل ولم يكن لهم وصي فلم ينقض القصة
 وان كان الميت مال سوى القصة ففقدوا منه
 جازت القصة وكذا لو كف بالدين احدهم فان ظهر
 للميت وصية لاجبني منعت القصة ولو ظهر لاحد
 الورثة على الميت ومن فلم ينقض القصة ولا يكون
 القصة الا في براءة دينه الذي عليه كذا في الحاوي
 القدسي اذا قسم الورثة فيما بينهم بغير علم القاضي وفي
 الورثة صغيرا وغائب او شرى ذلك للميت لانهم القصة
 الا باجازه الغائب او في الصغير او باجازه الصبي
 بعد البلوغ او باجازه القاضي قبل البلوغ فان مات
 الغائب او الصبي قبل الاجازة فاحازت ورثته نفذت
 القصة في قول ابن خنيفة وانه يوسف ولا تنفذ قول
 محمد كذا ذكره عصم فان كانت القصة باو القاضي

فعدة القصة كذا في الثانية قسم الارضي واخذوا حصصهم
 في الارض والى ان تكون الاراضي مشركة بينهم فيكونت
 عادت الشركة لان قسم الارضي مبادلة وبيع فيها
 ومبادلتها بالارضي التجارة في نصيب احدها
 والاغصان مبدلة في حصة الاخرون يذكر في القصة
 ذكر في نوار السنين رسم ان له الجوز على القطع والزالة
 عن ملكه ومن سباعه ان ليس له ذلك وعليه الفتوى
 كذا في البراري **باب الصيد والصيد**
 في الصيدية هو لغة الاصطيد وفي الصيد صيد اسمية المفعول
 بالمصدر كصيد الامير والصيد جمع ذبيحة حيوان
 ويكنى من شاة ان يذبح فيخرج السمك والجماد ليس
 من شاة بها الذبح فيجلون بالذكاة ولا صيده اسم
 لا يعني بها ويجمع على اصاحي على افاعل من اصحابي
 فيسمى اذ دخل في الضيعة ويجمع ما يذبح ايام النحر
 بذلك لانه يذبح وقت الضيعة فيسمي له باسم وقته
 وفي الشروع اسم حيوان مخصوص يذبح فيه القرية
 في يوم مخصوص عند وجود شرائط الصيد سماح
 الا للتمهي او حرفة كذا في البراري قال مولانا صاحب
 البحر في ذكائه وعلي هذا ان اتخذ حرفة كصادة
 السمك حره واسرا علم وفي جمع الفتاوى ويكره
 الاصطيد للتمهي وان يتخذ حرفة قلمنت وهو
 مشكل لان غايته اتخاذ المباح حرفة فصار كاتخاذ
 في اصطاب ولا حشاش فهو حرفة واسرا علم
 قال في المحتجب علم ان الله تعالى لم يحسانه وعظم
 على خلقته امتنانه ووسع بفنون انكاس
 اوراق

اوراق لعبد وندب من ينهب الاصل يدافع او اذا
 حذمت فاصطاد التي وعرفته به فيصيد حل
 الاصطاد مطلقا الا ما قام الدليل على منعه في التمهيد
 به والاسرا علم وفي السراجية الاصطيد سماح لقوله
 تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم الا اذا كان
 على قصد النهي فانه يكره فافركا عدم كراهة اتخاذ
 حرفة لما تقر من الاستثنا فصار اليوم بدل على ما بيناه
 على الترتيب ونحن نقول الا في ان لا يقبل في صيد
 المحيط كذا في جمع الفتاوى وفي عمدة المفتي ويجوز
 اخذ الطير بالليل لمطلق انفس التي وهي طرا في
 الماء وجرحه فاشغل الراي بنزع النصف من دخل الماء
 فوجده ميتا ذلك الجرح يكل وقال القاضي يبيع الذين
 الاستفاد بعد الرمي بنزع النصف ليس بفدية لما
 ترك العطب فقدرهم اكل لقول ابن عباس كل ما
 اصميت ودع ما الميت والامارة والطيب والاصفا
 ضده ذكره الصدر الشريفة كذا في الصدر في صيد
 فوقع عند جرحه مقدار ما يفسد على ذبيحة فانه يكل
 لانه ذبيحة يعلم الاستفاد وقال الامام ابو علي
 النسفي في ذكائه سمعت بعض اصحابنا يقولون بين
 الجيوسي والتمهي والصبي والذي ليس معه آلة الذكاة

يقول ان وقع عند موسى لم يصير اهل لان ليس من اهل
 الذكاة يحمل اكله واذ وقع عند نوح اوصي اوالذي ليس
 معه الذكاة صار اهل لايكل قال القبط الصحيح
 هو الاول كذا في الصوفية وفي الذخيرة المستحق ان يقول
 ليس الله اكل يذوق الواروم والوكيرة لانه يقطع
 في التسمية قال شارح الوهبية هذا قول الحلواني
 وفي التاثير عن البقائي المستحب ان يقول بالواروم
 اعلم ان ذابح الذابح يسمى صاحب الاضحية او غيره لم
 يخرج يعني الذبيحة وفي البدائع ما اشار انطبقت
 يكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره والذابح ساكت
 وهو اكر غير ذابح لانه لا يحمل لاني المراد من قوله ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه من الذابح وكانت التسمية
 منبرولة منه وهما ان يريد بالتسمية على الذبيحة
 فان اراويه التسمية لاقتراح العمل لانه لا يحمل
 ان يذكر اسمه عليه الاية ولا يكون ذكر اسم الله الا ان
 يريد به التسمية على الذبيحة كذا في شرح الوهبية
 لا يجوز دمجها في ان يكون اتوه سنيا وان كان حيا
 حلت كذا في الفوائد الزينية ولم يعلل بشئ وفي القنية
 بعد ان علم بعلامة تنع منه وعن ابي يحيى انه يحمل الذبيحة
 الحية اذا كانت ايا ودم حية فانهم كاهل الذمعة وان
 كان ايا ودم من اهل العدل لا يحمل لانه يمتثل للمرتدين
 انتهى اقطر مراده بالحية اهل السنة والجماعة
 كما قطع عنه كلام الشيخ الحنفى من المعتزلة في
 تفسيره ومراده باهل العدل اهل الاعتزال كما هو مقرر
 في كشفا الكلامية ومراده باي حيا الحيواني اهل
 الاعتزال

لا اعتزال والدم اتم سمي في سمي فان كانت حية
 حيا لا لانها مستقرة وان وجد فيه ابرة ملكها
 حيا لان وجد فيها قنطرة او دثار امض وبالدخول فحقة
 له ان يصير فيها على نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف
 لان كان غنيا عندنا ارسلت السمكة في الماء الحزين
 فكبرت فعلا فباس بها الحال ويحل اكلها بان كانت
 بحيرة طارقت في سمكة مشدودة في السمكة
 في الماء وقبضها كذلك فبات سمكة فابتلعها فالمبتلع
 الباقى والمشدودة المشتري وان كانت الميتة في
 المشدودة فيها المشتري قبضها بالاولاد ذابح لا قدوم
 الامير او احدهم العطاء بجرم ولو ذكر اسم الله تعالى
 وللصديق لا القبط لمفصل من حي حية الامت
 مذبح قبل موته يحمل اكله من المأكول كذا في فتية المفتي
 كذا في الفوائد الزينية ومن يقول بعض المقايض من
 السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد بين اخيه
 ولا يصح التقبل يكره اكل السمك الطافي السمك اذا مات
 باقة حل او مات من حصر الماء او برده عن ابي حنيفة
 رحمه الله لا يحمل ويأخذ الشيخ الامام الاجل السرخسي
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله يحل اكله ويأخذ القفص
 ابو الميث رحمه الله عليه القنوي ولو وجد نصف سمكة
 على الارض اكل ولو قطعت من سمكة قطعة وفي حية
 اكلت القطعة والبقية لوري صيدا قطع عضها اكل
 الصيد دون العض ولو قطعت فبقين اكل خارجة
 او بقعة او خرجي لم ايان منها عضوا قبل الموت في يحمل
 اكله لا يحمل لان صار حيا وانما لو حيا

يجعل ان صار اهليا ووضع عليه الكاف والسبع اذا نزل
 على شاة او طرية فولدت فانه يجعل الكل من السوراجية
 تدعى الاصل والبقرة من سبعة ويجوز عن خمسة وستة
 او ثمانية لانه لما جاز من سبعة فعن الاقل اولى قيل انما
 يجوز اذا كان الاسباع لا تنكسر بالشركة كما اذا كان لاحد
 الثلاثة تدعى اسم وكل من الباقين سمها من الاقلام
 والاول اسم العبرة بآخر الوقت حتى لو تأهل في آخر اليوم
 الثالث لم يان اسم او عتق او بلغ ولد نصاب او ايسر
 فيه فعليه الاضحية وبوكان اهلا في اوله ثم خرج عن
 الاضحية قبل مضيه بان ارتد او مات او اقر سقطت
 عنه اختياره ان يلبس بجمعه الله ان اذا ابى الاكثر من
 الاذن والذبح والعين ونحوها جاز عليه الفوتوح
 الا ان يني من المعز افضل من التمسك والاني من النحر
 والابن افضل يعني اذا استوت قيمة وحساقم قيمتها
 الكل من الحيض يجوز التضحية بالجاموس هو المختار
 ولا يجوز الظبي والوعول والابل وحمارة وحشيرة
 على شاة فولدت ولد يجوز التضحية بالولد في شاة
 نفسه عن غيره لم يجز تضحية بمره او بغنم رجل ورج
 اضحية بغير مره في ايام التضحية جاز ولم يقم كذا في
 السوراجية قلت وهذا من التنازل الاستحسانية
 ولعلمنا ان هذا الجنس مسان من مذكرة في المطولات
 والاعمال سمك ميت على وجه الماء وبطنه من فوق
 لم ياكل لانه طاف وان كان ظهروه من فوق اكل لانه ليس بطاق
 من ان يشح النظم الوهابي نقلنا عن النعمة والله اعلم
 في تضحية الكلب اذا نزل على غيره فولدت ولا راسه
 وراس

لا
 ٩٨

راس الكلب وما سوى ذلك من تضحية شاة احتق
 ق لو يقدم اليه العلق والتميم فان تمارس تضحية دون
 التمسك يري فواسه بعد الذبح ويكره ان يمتن سون
 الراس قال فان تناول شيئا جديا يربو زنيه لا ياكل
 وان في يري فواسه بعد الذبح ويكره ان يمتن سون
 والعيان يخرج من الراس كان فيه شاة وانما جديا
 يذبح فان خرج منه الكرش يكون من سون فواسه
 وان يخرج منه الدمع لا ياكل منه شاة وانما جديا
 من مذهبنا ان المتولد من الوحشي في الراس كان
 الام اهلية حازت الاضحية به شاة حتى لا يقر لولد
 يتبع الام قال شيخ الاسلام عبد الله بن عبد الله ما تقدم
 ورايت في بعض الكتب منقول عن جاسم الصفري
 في الجوار اكل على حمار وحش فولدت شاة فليس
 لان للولد كراهية في الحمل وحمة من جاسم الصفري
 وتاوي الولد في الاعتبار التولد لانه في الاضحية
 والحمل والحرمة وقيل يغتفر بنفسه في ما حي اذا نزل
 ظبي على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز التضحية
 به وان ولدت ظبي لم يجز فولدت ان مكة حمار المجز
 ولم ياكل وفي الخلاصة في التضحية بالكلب
 والاشياء قال عامة العلماء لا يجوز قتل الاردام الجوارح
 ان ينسب له الام يجوز ان يمسك في ايامه العاجية
 الحمار اذا نزل على الخيل فثبت بغلا فعلى قوطي
 احتلفوا فيه قال بعضهم لا ياكل لانه يمسك لدم فكل
 عنده والولد يتبع الام ان نزل على الراس اذا نزل
 على الالهة تجب تجوز الاضحية به قد برهان الدين

٩٨

والمجنون والمرأة ليستعدن البعض لعدم اهلية اقامة
 الغرض فلا يكونون مبرورين بسقط لانه من اهل اقامة
 الغرض في المحلة الا ترى ان من كان مجنوناً كان يفعل
 الفهم كذا في العوائد واجبة صريح على البالغ فعلم حرم
 عليه فعله تولد النسب لغيره ايمانه فلا يجوز ان يستقيه
 خيراً ولا يلبسه حريم ولا يعضب يده بمنازل رجل ولا
 اجلاس الصغير ليؤبى وعاطف مستقبل او مستقبلاً
 المحلوة بالاجنبية حرام لا ملازمة مدونة هربت
 ودخلت خفية وفيها كانت محوزاً شواهد وفيها
 اذا كان بينهما حائل في ميتة المحلوة بالمهرم مباحة الا
 الاخت من الرضا وخبره الشابة من ممان على الكفر
 ابيع لعنه الاول الذي ينبي صلى الله عليه وسلم ليثبت ان
 ايدينا على احياحيه حيي اينا كذا في مناقب الكوردي
 استماع القرآن الذي من قرأه كذا في منظومة من
 وهما من العوائد اربعة تفصيل بالعلم والسلاطون
 العادل سنة وقرآن في كل من واختار لا رخصة فيه
 كذا في المجتبى وفي نسخة بعد ان علم بعلمه سمى طلب من
 عالم او زاهد ان يذنب فيه قد هم لقبه لان بعض فيه ولا يجيبه
 فيقول ذلك ثم يرمي ويبغضه وان استاذنه احد
 ان يقبل راسه ويذنبه ورجليه فعلم كبره تقبل
 المأذنة في امرأة اخرى او خذها عند اللقاء او اودع انبي
 في المحمديات والامية لم بان تنظر الى بيت المسألة فيه
 وهما والامية ان لا يجوز في كالمحل الاجنبى ولا مع ان
 كل عضو لا يجوز سقاً في ان تفصل لا يجوز كشم
 راسها وقلامه بغير علم شرعي ولا يجوز للرجل مضاً
 جعدة

٢٩

جعدة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من القرائن
 فان عليه الفتاة والسلم لا يقضى الرجل الى الرجل
 في ذنب واحد ولا تقضى المرأة الى المرأة في الثوب واحد
 كذا في المجتبى في نسخة بقراءة القرائن بالصوت الطيب
 مختلف فيه والامية ان لا يرد فيه كرم في يجوز ان زاد
 في غير ولا يجوز الاستماع اليه وتحسينه ان كان عند
 ادم المسكوت بحسن وان كان كذلك القراءات فيختص
 عليها كذا في الاذان بالفتوى المنطوق في علم التصرة
 الحق من اجل الصاعقة لاخذ ثلاثة الشياخ لم يقر
 من مسلم واظهاره في نفسه وفضله وسئل عن من الدنيا
 نحو المال والقبول والتكبر على المنابر للوعظ والانتعاش
 سنة الانبياء والمرسلين والرياسة وقبول العمامة
 واخذ الاموال ضلالة اليهود والنصارى وقراءة القرائن
 بقراءة معروفة وشاذة ومعة واحدة مكره ولا بأس
 بتقبيل يد العالم والسلطان العادل وتقبيل راسه جود
 والله اعلم ليس المصنف بالزعم الا في بعض
 للرجال مكره كذا في الحاوي القديسي قلت ظاهر كلامهم
 ان الكراهة للمترجم لانها في المرأة عند الاطراف في صرحا
 به ومن ثم صرح صاحب تحفة الملوك بالحكمة ليدل على ان
 المداكر امة المترجم لان صرح صاحب المجتبى في ذلك لا
 واس يلبس الثوب الامم ويصريح ابو الكارم في شرح
 الشافعية وكلمة لا بأس تستعمل غالباً فيما تركوه في كراهة
 المترجم ترجع الى خلاف الاولي في صرح به الكمال في شرح
 السدادة وهذا يقتضي ان الكراهة للمترجم وانما اعلم
 قال القتيبي ابو الميث اذا قاب الساحر قبل ان يؤخذ قيل

هذا هو الصحيح في نسخة

[illegible]

تقدم بوقتكم في يوم ولا يكون
لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

ملک
النساء

پیشگی

يوسف رحمه الله تعالى لما حمله في سبلة رجل وسيمها
 المسلمين نزل بكل منسك لكانوا فيه قتل بهنهم
 كونه ذلك والصواب ان يكون ما روينا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في منسك القتا وفي الظهيرة
 في بيت ابراهيم رحل كان في بيته فاخذته الزبالة
 لادركه الفراق الفداء بل يستحب لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الحائط المائل وعنه عليه الصلاة والسلام
 اذا وقع الرجل في ارض فلا تدخلوها وانتم فيها فلا
 تتحدوا منها والرجل العذاب والمروءة هاهنا الواجب
 ورواه الطحاوي رحمه الله في مشكل الخراز واوله
 وقال انه اذا كان حاله لا يدخل ولا يقع وعنه عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم في مشكل الخراز واوله
 يخرج منه فلا يدخل ولا يخرج مبراة لاعتقاده فاما
 اذا كان حاله لا شيء بقدره الله تعالى فانه لا يصيبه
 الا ما كتب الله له فلا ياسب بان يدخل ويخرج كذا
 في جميع الفتاوى في مشكل الخراز وهو حبيب
 في حق يكون استغافره منه كما لا ينقض ان الشئ
 وفي اللغة جعل الشئ نحو سألنا اقاله الزبالة وفي القانون
 الرهن ما وضع عندك لتتوفى مناب ما اخذ منك
 في عين رهن ورهنه ورهنه يقضي ورهنه رهنه
 وعنه الشئ ورهنه رهنه جعله رهنه ورهنه رهنه
 منه اخذ ورهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 احتسب رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 قبل الرهن الاربعة رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 المشغول جاز له رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه

34-2000

بی بی

باب

مع المعلق فحقه بشرط قبل وجوده في غير الدين لا
 رهنه كذا في شرح الاصل اذ الرهن للرهن في الاجازة
 فاجزى عن الرهن ولا يعود الاجزى اذا رهن العين عند
 المستاجر على رهنه وانفسخت باح الرهن للرهن
 اكل القمار اكله بالرهن باح الرهن من رهنه باعه من
 الجير بن نفسه الاول الحول بين القوائد الرهنه
 او اواعترق بانفسه اذ انه لم يتصل به القبض فاذا انصاع
 على القبض والا قباض يوحى بقراره رهنه واصل
 والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلفا الموقوفين
 وورثة الراهن انه كان موقوفاً الا فاذا اقام البيعة
 الموقوفين على اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم ببيعة
 الرهن ونسأد الرهن لا يقبل بظاهر ما كان في يد
 الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن جماعاً الى اليد
 كانت يد العارية كذا في جواهر الفتاوى الموقنين اذ
 ابر الراهن عن الدين او وصه منه والعبد الرهن
 في يد غيره من غير ان ينفعه لا يضمن استئمانا وهو
 قول اصحابنا الثلاثة رحمهم الله بخلاف ما لو ابر الراهن
 بالانقاء ثم هلك الرهن في يد الموقوفين حيث هلك
 موقوفاً حتى يمسكه الموقوفين بما استوفى على الراهن
 كذا في فتاوى الفقيه للاستاد استاذي برهان الدين
 التكري ويصح الامم الزبلي في شرح الكفر وغيره في غيره
 لو سقما الرهن لا ينفسخ مادام في يده حتى كانت
 للموقوفين ان يمنعه بعد النفس حتى يستوفي وينه
 ولو هلك بعد الفسخ يكون ماله هلك قبله يكون
 حاله بدينه كذا في الزبلي عن عبد الله بن محمد بن اسلم

الموقوفين

الموقوفين من رهنه سبب رهنه في يسح . ب
 منه بوجوب رهنه وان اذن له الراهن لانه اذن
 له في الرهن يستوفي رهنه في سبب رهنه المنفعة
 التي استوفى فيها فيكون رهنه في سبب رهنه
 الجامع لم يمسكه المستحق فله يتكفل على هذا
 ما في الحاشية من قوله رهنه في سبب رهنه
 ان يشرب سبب رهنه من ان يشرب ويأكل ولا يكون
 ضامناً له منه عام وقاسموه الرهنه اناح الراهن
 للموقوفين ان يشرب سبب رهنه من ان يشرب
 بالرهن وذن الراهن اذ له في السكن فلا رجوع
 له بالاجر في بيعة رهنه من ابي يوسف سكن الدار
 باذن ائمة رهنه واصل في الموقوف انه لا يملك
 الا حصة في الاجتنان عنه فله في الموقوفين رهنه
 البرا واليه علمه والشيخ الطائري كالمقارن هو الصحيح
 وذكره السرخسي كذا في الخلاصة والقبض وبه افعال
 الهاوية رهنه في سبب رهنه من ان يشرب ولا من
 غيره في سبب رهنه في سبب رهنه في سبب رهنه
 الطائري والمقارن فيه سواء وفي الحاشية الموقوفين
 ان يشرب في سبب رهنه في سبب رهنه في سبب رهنه
 رهنه في سبب رهنه في سبب رهنه في سبب رهنه
 الموقوفين رهنه في سبب رهنه في سبب رهنه
 فيه حذرت في سبب رهنه في سبب رهنه في سبب رهنه
 عليه اذ ان يذكروا الزبلي كذا في القوائد الرهنه
 فله في سبب رهنه في سبب رهنه في سبب رهنه
 يوم الهلاك اي ما ذكره من كلامه في يده رحمه الله تعالى

٧٥
٤٠
٦٠

قوله

وانه يتقضي في بقى من يومه ويجب فقد صرح في
 الخلاصة بان يفتي بتمتة يوم القرض حيث قال وحكم
 الرهن انه يوصف في يد المهرين او العدل ينظر اليه
 يوم القرض والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط
 الدين بهلاكه الى اخر ما قاله وقال التولي في شرح
 الكفر من الرهن على المهرين يخالف ضمان الاجني
 فانه يفتي بتمتة يوم القرض بخلاف ما لو اتلفه اجني
 فان المهرين يضمن قيمته ويكون رهنا عنه والواجب
 ضمانه يستحب قيمته يوم تاسمه لانه محب وقال
 وان نقصت القيمة يتراجع السهم الى خمسة اية وقد
 كانت قيمته يوم القرض الفا وجب بالاسمه لانه
 خمسة اية ويسقط من الدين خمسة اية لان ما نقص
 كالمهرين ويسقط من الدين بقدره ويعتبر بتمتة يوم
 القرض فهو يضمن بالقرض السابق لا يتراجع السهم
 انتهى وانه علم المهرين على سواد الرهن اذا لم يبين
 المقدر ليس يضمن في الاصح الاجاز في الرهن فصرح
 اورد اذا في الرهن الى الراهن لا يكون لقطعة بل
 يحفظه الى خريف المالك ما جازت الكفالة بجزا الرهن
 به الا في بد السبع يجوز الكفالة به بدون الرهن
 ويجوز الكفالة بما على التكفل والرهن في الكفالة
 المصلحة يجوز اخذ التكفل بل وجود القرض دون الرهن
 وكثير في انشراح الكرماء كذا في القواعد الزمنية اذا
 اخذ جماعة المديون بغير ضمان ليكون رهنا عنه
 لم يكن رهنا بل تعسفا كذا في المساجية وذكر في الملقط
 اذا اخذ جماعة المديون تكون رهنا في يده لا يجوز اخذه
 واداء

بلغ

واداء حصلت لم يملك هلال من سواد ودرجته اذ
 في اخره من ايج مع في الغناوي وهذا انما هو اذا رضى
 المملوك بتركه وهذا كذا في القصول المهادية والتمتع
 وفي المجتبى بعد ان علم بعلامة المملوك ليصاحب المالك
 ان يملك مال المديون على وجه الرهن بغير اذنه ولا
 اذنه من قبله ان يملكه مكان حقه وقضا عن ربه
 ويضيق له بل تقدم قبله واداء علم رجل له على رجل
 ورضيهم حال فدفع الفا مكانه رهنا في لاروايه له في
 انكسب وذكر في الاصل رجل له على آخر ألف درهم فوجله
 فدفع اليه الفا اخر مكانه رهنا فانه يصح الرهن ولو حل
 لرجل فانه يصير قصاصا فكذا في مسئلتنا يصير
 قصاصا لانه ظفر بحسن حقه سبيل القاضي يدع
 الذين وضع الرهن عندهم رجة ابيه فضع وقال ان
 كانت العادة كذا الاضمن والا يضمن في رهن الجاهل
 باع المهرين من رجل ثم باعه من غيره فاحذر المهرين من البيع
 اثاثا بفقد الثاقل وانه علم كذا في التصرف في اذنا
 عند الرهن ثم اراد المهرين حبسه له ذلك ولا يطل
 الرهن الا بالرد على سبيل التسليم كذا في المساجية وقد
 تقدم اذا رضى عند انشراح ثوبا وقال للمهرين ان لم
 اعطكم ماله الى كذا وكذا فهو بيع لك بمالك على قال
 محمد م لا يجوز ذلك لا يطل الرهن بمهر الرهن
 ولا يموت المهرين ولا يموتها ويبيع الرهن رهنا عند
 الورثة لو اعاد المهرين الرهن من الرهن ثمان الرهن
 وعليه ديون فالمر من يكون اخي بالمر من المهرين
 لان المهرين له سبيل من استرداه في حبه وكذا بعد

سنة ١٠١١
 انه يبيع منه نصف الجيار ثم يوصيه النصف ثم يفسخ
 اليه قاله صاحب النوازل الرشيقة تبعاً لما مره قلت وفي
 حكمة اخرى من صيرها تقصير من ان الصحيح ان الشئ له عا
 تد من بعد ومو ذلك في تقصيرها عليه نظر في امر والده علم
 وفي جيل النصف في رجل اراد ان يرحل رجلان نصف شعبة
 او شعبة من شعبة فانه لا يجوز ذلك في حصة الجاهل في
 ذلك حتى يوزع قال الجاهل في ذلك ان يشترى الذي
 يريد ان يرحل من الرجل الذي يريد ان يرحل فيضعف
 النصيحة مشاء بذلك المال على ان المشتري بالخيار
 في ذلك فلا يترتب اياه فاذا اوجد البيع بعد ان يكون فيض
 المشتري في ذلك في رده بمثل الرهن بهذا المال
 فان تلف الرهن في هذا المشتري بجعل المال عن صاحب
 النصيحة او لزم ان يصاب ذلك بمثل يذهب من الدين
 بحساب ذلك وفي منظره في
 في الازالة اذا اصاب المقتل ففيه القود
 ولا فلا فتنه بريح لاسنان له او رماه سهم لا قتل
 له فخرجه ففيه القود فله مكره ففيه القود اذا قتله
 بمشدد حديد له واذا قتله بظهوره فخرجه وكذلك
 ابي غاوي لم يخرجه وكذلك على رواية الاصل لاعتباره
 اشد في ركن اخرج وعلى رواية البخاري رحمه الله
 لا قود فيه عند ابي حنيفة رحمه الله خلق من لا فان
 فلا قود فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لكنه اذا اعناده
 يتنزه الاسم سياسته وان تاب قبل ان يقع في الداهم
 قيل وان تاب بعد وقوعه في الداهم لا يعقل لو تبته
 كسب حرم وحسن ثأنيه القود واذا خنقه حتى مات
 من

وان تركه ثم مات من خنقه فقد يموت الانسان منه
 عليه ففيه القصاص والا فلا مقتل فخرجه قدام
 اسدا وسبع فقتله فلا قود عليه ولا دية وبغيره يربون
 ويحبس حتى يموت ثم يقطع عنقه وعلى من كل عقوم
 قيل وفيه الروح فقتله اخر فلا قود فيه لانه ميت حتى
 لو مات ابنه بعد ذلك بركه ولم يربث حواشيه ولو ش
 بطنه فخرجه امهاؤه ومحبوه فقتله اخر قيل ربه
 ولو بقي وطيله خاله ميتا فقتله لم يعقل ربه لانه
 ميت ولو قتله وضوفى التزق قتل به يقتل البالغ
 الصغير والصبي والمجنون والمعتوه ولا يقتلون به
 ولا كفارة عليهم ولا يجزون الميراث خلافا لشيء في
 رحمه الله ولو كان مجنوناً ويقتل في حال افاقته
 فكأنه صحيح مشب ولو كان بعد القتل فهل ان كانت
 هذا المجنون الحادث مطبقاً سقط القصاص والا فلا
 ووقتل القاتل اجنبي فقتل القصاص في العهد والدية
 على قاتله في الخط والارز جماعة واحداً تقتل
 من جميعهم اذا وجد من كل منهم جرح يصلح لضيق الروح
 فاما اذا كانوا لظاهرة ومقرين او مشقين بالاسلحة
 والاخذ فلا قصاص عليهم كذا في اجنبي العاقله
 لا تعقل الحمد الذي مسئلة ما اذا عني بعض الاولياء
 او صلح فان نصيب الباقيين يتسلب هلا وبجمله
 العاقله كما في شرح الجي صلي براديا وعفوه عن
 القاتل سقط حكمه في القصاص والدية لا في حق المقتول
 كذا في القعدة لا تقبل توصف اسلحة والناح
 يتقيد به فلا ضمان لو سرت قطع القاضي الى النفس

قيل

قال

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣

ولم يرد المعتاد لوجوبه بالعقد ووقع المقطوع يد
 يدق صهه فسرت ضمن الآية لأنه مباح فيقتيد ويمن
 لو عجز زوجته فماتت ومته المورث في الطريق فقتلها
 ومته ضرب الأب ابنه قاذبا أو الأم أو الوصي ومن الأثر
 ضرب الأم أو الوصي أو المأمور ذن لا يوجب لعنات
 ضمن فضررب السارق فقتل يكون مباحا وضرب
 التحريم لا تكونه واجبة في الضرب المعتاد أما
 غيره فموجب للضمان في الكل ويخرج عن الأصل الثاني
 ما إذا وجب رجمته فافضاه وماتت فلا ضمان عليه
 مع كونه مباحا تكون الطاعة حذمه وجبه وهو المحصر
 فلم يجب له آخر ومما في التتويج الزيلعي مجابة
 الغوايد الربنية إذا استأذنها على إنسان وهو
 عمنشي خلعة فمقتله ضمن وإن لم يكن خلعه
 فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى
 رجل اقتضى كراهية الطريق فافضاه بحيث لا
 تستمسك البواب فعليه الحد والدية وإن كان تستمسك
 فقتل الآية التي حصة أو عقر في الطريق فلدغت
 رجلا ضمن الأول إذا جردت في لونغت القصاص يورث
 بين الزوج وزوجته إذا قتل الزوج زوجته وله منها
 ولها في لم يقتض مباح الدم إذا ألجأ إلى الحرم لم يقتل
 ولم يخرج عنه للقتل لكن منع عنه الطعام والشراب
 حتى يضطر فيخرج من الحرم ثم يقتل فيقتل ولو نشأ
 القتل في الحرم فقتل فيه كذا في السراجية له كلب
 وكل غنم الكروم وشهد عليه ولم يحفظ حتى أكل
 الغنم لم يضمن ولا يشهد وإذا شهد عليه فيما يخاف
 تلق

نسب في أدبه يبط المثل ونظير الثور وعقر النكاح
 ايعتد فيمنع إذا لم يحفظ كذا في الدرر شرح الفرس
 فيمنع من هذا جواب مسألة صارت واقعة
 الغنم في عهدنا ولم ينفذ فيها نقلها عن يحيى بن شخص
 له محل وكل غنم الكروم مباح فيمنع صاحبها ما أكل من
 ذنب بعد أن شتمه ولم لا يقتضي ما ذكر من مسألة
 الشب عبد الضمان والله أعلم إذا وجد قاتل في دار
 نفسه لا شيء عليه عند حيا وعند مرضه وبه يفي كذا في
 شرح مفرس سبيل برهان الدين عن عند نور فطوح
 ضربه أي لم يمت فمقتله تور عنه فمات قال لو شهد عليه
 يضمن ولا فلا وقال القاضى يدع الدين لا يضمن لأن
 "يشهد" أما يكون في الحد لا في الجوان سبيل
 القاضى يدع الدين عن صبي ينجور قال له رجل شدد
 في يدي فأراد الصبي أن يشد فخرسه فوفقت منه
 الفرس ثم قال قاتل كذا على عاقلة الأفرق في يدي
 قد يبرهان الدين في عقب المشتكى اعطى صبيتا عصا
 أو شيئا من السلاح ليس بحد أو لم يبرهان في يدي فوطب
 الصبي بذلك فذبه الصبي على عاقلة العظمى وكذا لو
 قال قاتل ينجور أصعد فمقتله الشجرة وانفتحت في
 ثوابه فقتل وسقط وكذا الوامر ومحل شيء أو كسر
 حصص من غير إذن ولم يكتف الصبي بذلك ولو دفع
 إليه شيء السلاح قطعت فيه اختلاف المشايخ
 وفي تور رتب رسم صبي على حائط صاحب برجل
 فوق فمات قال إن صاحبه فقال لا تقع فوقه لا يضمن
 ولو قاتله فوقه يضمن والفتوى على هذا القول له

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ثم امر بان يفعل فعل الوقى فصار قوله قول المصبي
اية فسكنت ثيال الماء اوى النار ففعل بضم وكذا ههنا
فت و فاداه فحسب ولا يرضى مطلقا من غير تفصيل
كذا في المورث الساجية اقام وليا للمقتول البينة على
انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البينة على ان المقتول
قال ان زيد الجرحي ولم يقتلني فبينة زيد ودين
بينة اوليا والمقتول كذا في المستعمل نقلت عن مجمع
الفتاوى في بينة معزبا الي جنات عمام لو قال
الجرحي الجرحي فلان ثم مات ليس لورثة الجرح
ان يدعي علي الجرح بهذا السبب ثم لم وقال ان
مسئلة الجرح على التعميل ان كان الجرح معروضا
عند الناس لم يقبل قول المربي ثم علم
بعلمة فتحي وقال مسئلة الجرح انه ليس لورثته
ان يدعي علي الجرح مطلقا ولم يفصل انتهى قال فتحي
الفرير يجرحي قال قتلتني فلان ثم مات واقام وارثه
البينة على رجائي ان قتلتك ولم تقبل البينة لان هذا
حق المورث وقد اكد البينة بقوله قتلتني فلان
ويقال جرحي فلان ثم مات اقام ابنه البينة على
ابن اخر جرحه خطأ فقتل ببنته وجهه بان البينة
قامت على حرمان الولد للارث فقبلت كذا في شرح
النظم الوهابي لو قال اقتلني فقتله فلا قصاص وفي
وجوب الدية روايتان اجمعا عدم الوجوب في شرح
الوهابي نقلت عن الامام القدوري وفي شرح القدر
معزبا الي البدائع لو قال اقتل عبدي او افطع يد
فقتل فلا ضمان عليه لان عبده ماله وعصمة ماله
ثبت

ثبت حقه بخار ان يستقط يادته كما في سائر امواله ولو
قال اقتل ابني وهو وارثه انفا من ان يجب القصاص
وهو قول زفر وقال ابو حنيفة استحسن ان اخذ الدية
من القاتل انتهى والمسئلة في كبر المخاص البينة
نقلت عن الزاوية عن الباقعات لو قال اقتل ابني وهو صغير
فقتله فقتص ولو قال افطع يدي فقطع عليه القصاص
ولو قال اقتل ابني فقتله وهو وارثه وفي رواية عن
الثاني وهو القصاص يجب القصاص وعند محمد عن الامام
الدية وسوي في الكفاية بين الابن والارث وقال في القياس
يجب القصاص في الكل وفي الاستسكان يجب الدية
وفي الايضاح ذكر قريبا منه انتهى فجاديا كل خنطة
انسان فلم ينفه حتى اكمل قال القاضي بدم الدين
العصم ان يضمن وفي قدوري المعلم اول الاستان
اذا ضرباه بغار ذي الاب او الوصي ضمانا وادانها
لا عنه خلة فالهما وقرأين فشمس الائمة السرخسي
في ميراث القاتل الاصح ان اباحنفة رجح ان يقول بما وقعت
حية اي رجل فدفع عن نفسه فسقطت على رجل
فدفعها عن نفسه على الثالث فلسعته اي اربعا
فهذا على من تكون دية المالك قال ابو حنيفة لا ضمان
على الاول والثاني والآخر فان كان الذي دفع عن نفسه
وسقطت على الآخر ان تضره حال سقوطه عليه فلا
شيء على الدافع وان كان لسعته مع سقوطها عليه
من غير كبت فعليه الدية وهذا من مناقب ابو حنيفة
رحمه الله لان فقهاء زمانه اخطوا في جواب هذه
المسئلة كذا في المصيرية وفي مجمع الفتاوى روي ان

ابا حنيفة رحمه الله كان في مجلس مع ابن ابي ليلى وسفيان
الثوري وشريد بن عبد الله فقال رجل ما تقولون
في قوم جلوس سقطت حبة على رجل منهم فرفعها
عن نفسه فسقطت على اخر فرفعهما الثاني عن نفسه
فسقطت على الثالث ثم رفعها الثالث عن نفسه
حتى سقطت على الرابع فلدغته ومات على ما يجب
الدية فوقفوا اعلى جواب ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فقال ابو حنيفة لا يضمن الاول لان الحبة انقضت الثاني
وكذلك لا يضمن واما الثالث ان لسعت الحبة الرابع
بعد ما سقطت من غير يديك فالثالث ضامته وان
ما كنت ساعة بعد السقوط ثم لسعته لا يضمن
الثالث ايضا فاستصوبوه جميعا رحم الله تعالى من
الجاهل المحبوبي في باب جنابة البيهية والله اعلم
اذا بقي في ملك مشترك او حفر يضمن ويتوزع الضمان
ويستعمل عنه حصته ويضمن بقدر انصيبه البشري
ولو هو ضار او صبا او وضع متاعا لا يضمن وكذا الحكم
في سبكه غير في فذة مسبوطة كذا في جميع الفتاوى
اذا قتل الرجل عبدا او مملوكا وله فدية فعنه لعن ولا
يجب القصاص ولا الدية كذا في المجازة وفيها رجلان
اجتمعا في قتل رجل مملوك اولهما يجب القصاص على احدهما
كالاجنبي اذا شارك الاب في قتل ولده لا يجب القصاص
على شريكه وكذا الصبي العاقل مع المجنون والبالغ مع
الصغير وشريك الميت والسبع والاجنبي اذا شارك
الزوج في قتل زوجته ولم ينفذ وكذا الخاطي مع العاقل
مستم قتل من تده او من تده لا قصاص عليه وكذا المسلم
اذا

اذا قتل مسلم دخل دار الحرب بدنه لا يجب القصاص
عنه اذا بقي ولو وجد قتيلا في ارض المجانب قريبة
ليس مالك الارض من اهلها منه على صاحب الارض
لانه احق بهم كذا في المجازة رجل قال لآخر بعثني دمي
فقتله بغلس او بالغ فقتله كان عليه القصاص من
قال او قتلي فقتله كان على القاتل دية لانه وقت
قال اقطع يدك فقطع يدك كان عليه القصاص كذا في المجازة
قوله وبصوتك المالك لخالصة حيث قال اقطع يدك
فقطع لاشي عليه وكذا في جميع الاطراف التي وفي البز لدية
وفي الخسف قال اقطع يدك فقطعها لاشي عليه لانه
البول يجري في الطريق لا يجازده بالمال حتى اقطع في الشكول
فيه لانه النفس وفيه ان صاحبها المحبوط ذكر فيه
واقعات الناطق رحمه الله تعالى قال لآخر بعث منك
دمي بغلس فقتله لآخر فانه يجب القصاص ولو قال
اقتلي فقتله لا قصاص عليه ويجب الدية في ضاله
لو بدا ظلالا فافاد شبيهة وروي عن ابي حنيفة رحمه
الله انه لاشي عليه وقال ترك الاسلام ابى الفضل
الكرهاني لا يجب الدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى في مجازة ما لو قال اقطع يدك او جدي او
اقتل عبيدي ففعل لاشي عليه بالاجماع لولا الاطراف
يسلك بها سبيلك الاموال فصلا لانه كذا في الفصول
العمارة قطع النجم لحي من عينه وكان غير حاد في غيب
فوعيه نصف الدية مذهب الاصوليين ابى الامام شرط
استنفاذ القصاص كالحمد وهو مذهب الفقهاء اعزني
معاذ الله عن انفس افضل من القصاص وكذا نحو المجروح

كذا في الفوائد الرئيسية الحدود والعصا الا في سبعة مسائل
 الاولى في يجوز القضاء عليها في العصاص دون الحدود كما في
 الخاتمة بورث بقية انما في الحدود ولا تورث والعصاص
 بورث الثلثة لا يسمع الا في الحدود ولو كان احد
 القدرين يخلو في العصاص الى العاصي ثبت بالاشاره
 والكتابة من الخوص يخلو في الحدود كما في الخاتمة
 من مسائل شئني التدرسه لا يجوز الشفعة في الحدود
 ويجوز في العصاص السابعة الحدود سوى حد الخندق
 لا يتوقف على الادعى يخلو في العصاص لا يرد منه من
 الذنوب وكذا الله اعلم كما في الفوائد الرئيسية في الحدود
 حنيفة غيره في علمه حتى كلها فقيه الاختلاف
 المشايخ والقصاص انه يضمن في سبيل من حصة
 سقطت من السطى فانضم رسا فقال كثير من
 المجاهدين ان شققهم رسا محرم وقال واحد منهم
 ان لم تتوجه اليوم تمت وانما شقة وبرية شقة
 وماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فيهما مليا
 ثم قال لا اذ في الشق ياذن وكان الشق جرحا
 ولم يكن فاحشا خراج الرمي فقبل له انما اذ في الشق ياذن
 علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر بنفس
 الاذن قيل له فيكون قال هذا الجرح ان ماتت فان ضامن
 هل يضمن لم لا قال لا كذلك في العنبة شققا انما يعتبر
 بشرط الضمان لا بقرين ان شرط الضمان على لا يضمن
 باطل على ما عليه العنبة في الفقه انما يضمن من يد
 قصبا كان ليسر العنق فالتف عضوا انسان يضمن
 وهو خطا في الدية في ما له لانه لا عاقلة له في سبعة مسائل
 شية

في الفوائد الرئيسية الحدود والعصا
 من الشاهد في الفوائد الرئيسية

انقضية فبما كان من ان لا عاقلة له في سبعة مسائل
 التي يكون اليان في جعفر المندوب لان العنق يحمقها
 انسابهم فلا يقتضون فيها يمين وليس لهم يمين
 ويحمل الجحافل عن الذين يخلو في سبيل في حق العرب
 في شتم ما يرضيه انسابهم ويثبت صرون فيها يمين فلا يلحق
 بهم في العنق وول بعضهم العنق عاقلة عند التخاص
 والقتال مع البعض لا لاجل البعض في الاسكفة والعصا
 يبلح ودرر انسابهم وكلوا في يميني فاذا قتل واحد
 خطا وجبت الدية وكذا اطلية العلم وهو
 اختيار شمس الائمة المولوي وكثير من المشايخ قال رضي
 الله تعالى عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ فخر
 الدين المرقيني يخذ بقول الفقيه في جعفر رحمه الله
 لان العنق يقتضون صرون واجبا في الاسكفة وعلمة العلم
 ويوجه لان يكون الشاخص في العنق في العنق عن غيره
 كذا في الخاتمة وفيه رواية سبعة الدية فثبت انما
 تقتله والصبي مستمسك عليها فدية القاتل تكون
 على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي قتله عليها
 لان الصبي احدث السرقة لم يرجع في كان الصبي
 ممن لا يسير على الدابة للصفر ولا يستمسك عليها
 فدية القاتل صدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك
 عليها كانت الدابة متولاه استغلتها في فدية
 المستغلة من الفدية الشئ اني خلع من يد من غير
 اختيار صاحبه وحكم المستغلة انما اذا صارت نفسها
 او مال الدابة او غيرها فهو حرة لا شيء في كونه في وقت
 وغيره في رثه مضافا للدابة الجرح فدية العنق

في الفوائد الرئيسية الحدود والعصا

العارضية قيل استفتي الامام ابو الفضل الكرماني في
 سكران حج به فرسده فاصطدم انسانا فأتى قال ان
 كان لا يقدر على دفعه فليس بمسئور فلا مضاف
 سبه اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر
 على دفعه انتهى ومثله في جامع الخصوليين وفي واقعة
 الفتوى وادله اعلم في كتاب الروس اذا انظر في باب
 دار انسان فقفا عنيته صاحب الدار لا يضمن ان
 لم يمكنه تحميته من غير فقي العين وان امكنه يضمن
 وقال الشافعي لا يضمن في الوجهين ولو ارجل رأسه
 فرماه صاحب الدار بالحجر فقفا عنيته لا يضمن
 بالاجزاء لانه يشغل ملكه كالوقصد حتى يشابه فدفعه
 حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو يقف من خارجها
 كذا في الفتوى والادعاء **كتاب النسيان**
 هي الحجاب بعد الموت اذا اراد الرجل ان يوصي ولم يولد
 صغارا عن الي حسنة واي يوسف رحمه الله تعالى
 ان ترك المال لاولاده يكون أفضل وتوكان الاولاد كبارا
 والمال قليل قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا ينبغي ان
 يوصي وان كان المال كثيرا والورثة اغنياء سدا الوعيات
 فان لم يكن عليه شيء من الوعيات يدا الوعيات فان
 كانوا اغنياء فليمن ان كذا في النسيان في وصية لم يقرأ عند
 قبره كل سنة تسمى مقدرا باطلة ومثله في شرا وقيل
 ان عن احد المجوزين ان قال لم يدبره اذا مات فانت
 بريء من ديني عليك قال ابو القاسم الصغار رحمه الله
 صحت وصيته ولو قال ان مات لا يرثي المخطاة وعلقين
 الوصية بالشروط جائز **كتاب الوصية**
 للمرضي

للمرضي وفي الوصية للعالم يدخل المتكلمون بالادوارهم
 دون يلا دون اوصي اوصي بان يوصي ثلث
 ما له ان العلم يدخل المتكلمون واصحاب الحديث والوصي
 يثلث في الفقهاء يدخل تحت الوصية من يدين النظر
 في مسائل الشريعة وان كان يعلم فلا يشترط ان يوصي
 حتى قال بعضهم ان من حفظ الوفاة لم يشترط ان يوصي
 تحت الوصية وفي ذلك ما كانه ان من اوصى للعقل
 يوصي في العلم الراشد لانهم هم العقل لا حقيقة
 كذا في لغته اذا اوصى الرجل بابن بطين قبره او غروب
 علي قبر وقبة كانت باطلة ولو اوصى لقائمه وليس له
 وارث سوى القائل جازت الوصية في قول ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول ابي يوسف رحمه
 الله ولو اوصى لحيات قائمه لم يدبر قائمه لا بحج الباقية
 الورثة ولو اوصى لعبد الفن او لامرأة المتة ثم مات
 جازت الوصية في قولهم ان العبد ليس بحسنة في الوصية
 لست يمتق ثلثه من اوصي عليه ثلثا قيمته وله
 ثلث ما له من سائر التركة فينصفان ويترادف
 الفضل وعند صاحبيه يمتق العبد كله تصرف الوصية
 اولاد لا يمتق فان فضل من الثلث شي كان افضل للعبد
 كذا في النسيان في وصية لم يقرأ عند
 اذا اوصى بثلث ما له اذا اوصى بعين من عين ما له
 في الوصية باطلة وكذا الوصي له بدراهم مبيعة من
 دينه على ارضه كذا في خلاصة الفتوى في جوارحه في بيع
 عقار الوصية عند المتقدمين ومنع المتأخرين في الوصية
 ثلثه في ذكره الرثي اذا بيع بضعف قيمته نيسا اذا

في الوصية
 للعت

الوصية
 الوصية

احتاج اليتم الى النفقة ولا مال له سوى ما في ذاك
 من بيتين واولاده له الامنة وولدت اربعة فصار
 المستثنى سبعة فلان من الطهيرية فيها اذا كانت
 في التركة وصية مرسلة لا تقاومها الامنة وفيما اذا كانت
 فلا تله لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كانت عاقبة او
 وارث يمتشي عليها التقصا التي والاربع من بيع الخاتمة
 فيما اذا كان العاقبة رد متقلب وخاف الرعي عليه
 فاستعصم التي كذا في القوائد الزينية شملت وانفذ
 التي من اهل البيت مستحقة فلم يفسد ما لم يقل عليه والده
 اعلم لا يجوز الوصية للوارث الا باجارة بقية الورثة
 ولا تعبر اجازتهم قبل الموت هذه الوصية اما المتفرقات
 المصلحة لا حكمها قبل الموت من الميراث هل تعبر فيها
 اجازة الورثة قبل الموت لرواية فيها وذكر شيخ الاسلام
 قتلة الذين رجحوا الامة الجامع الصغير اذا لم يرع مرض
 الموت اذا عتق عبد او رعي ذية الورثة قبل الموت
 فالعبد لا يسعي في عتقه قاضي ظهير اذا بلغ الورثة
 هو ثم رعي وصيا ولا يعلمون ما في ذمة بقاوا
 قد اجزئنا ما رعي به لم يجز انما جاز اذا جاز بعد العلم
 في باب ما سئل عن عتق المملوك من فتاوى قاضيان
 قال ثلث مالي وقف لم يزود عليه ان كان ماله مزارع
 او دنانير قوله باطل وان كان مزارعا مزارع وقفا وعقيل
 العتق ان لا يجوز ما لم يبين جهة الوقف كذا في تتبع
 الفتاوى اذا رعي بان يصلي عليه فلان او يحجل
 بعد موته الي بلد اخر او يكفن في بلد الوطيين
 قبره او يعزب غي قبره او يدفع الي انسان شئ
 لينقل

صلا
 صلا
 صلا

لينقل اني قبره في باطنه في المسجد لا يجوز الا ان
 اوصي بان ينقل عليه اذا رعي بثلاث ماله الله في
 باطنه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال احمد رحمه
 الله ينفق بميراث في وجوه البر والاله اعلم كذا في السراجية
 رجل اوصي ما يقين امواته انفسه حتى جاز الوصية
 وصالح ابو الخنساوي له لم يجوز لانه لا ولاية للاب
 على الجنين لانه اصل من وجده شع الا انه يشترط
 احرازها فعملنا في حق الوصية واعتبر بها
 على انما كانت الولو الجيدة والتيسر للامام الرضا
 ولا تصح اليه للجنين لان المهمة من شرطها القول
 والتميز ولا يتصور ذلك من الجنين ولا يلي عليه
 احد حتى يقبض عنه فصار كالبيع قلت حقا قادم
 رحمه الله انه لا ولاية على الجنين كاحدا صلا وبطرس
 خطا من اني ان اوصي بذلك التصريح في المال
 الموقوف للجنين والاله اعلم جموع الوصية لا تكون
 رجوعا كذا في الفتاوى في السرحة يجوز الوصية
 على تربية المستحقين جمع وعليه الفتوى وغيره راي
 الجامع لا رعي في ترجيح الميراث لانه ملك ويجعل ابو يوسف
 رحمه الله بوجهه انكار الوصية وصيته رجوعا
 لان الجور في الميراث والميراث في الميراث في الرجوع
 اذا هو في الميراث في المال فقط وهذا قول احمد الميراث
 الورثة كان قابضا وحالفه رحمه الله وهو مختار
 الفتوى لان الرجوع في الماضي ويجوز في الاصل
 العقد فلا يجامعه الرجوع ولهذا قالوا يجوز النكاح
 لا يكون طلاقا التي في كذا هذا شرح مجمع

في
 في
 في

لاهبتي قال وصار في العيون ان الفتوى هي قول في
 يدسقف واما جوده الوكالة فخرج الامام الزندي
 من كتاب الوصايا انه يكون عزلا وذكر مثله من كتاب
 الوكالة انه لا يكون عزلا وذكر الزندي في مسائل
 شتى من كتاب الفقه ان جميع العقود تنفسج بالمجور
 اذا وافقه صاحبه بالترك الا انكاح فيبقي ان يفرق
 بهذا ايقال ما ذكره في الوصايا من قول في ما اذا وافقه
 صاحبه بالترك وما نقل في كتاب الوكالة من قول
 علي ما اذا لم يوافقته واداعلم في الخلاصة قال في
 المتقي رجل وكل رجل يبيع عبده او خصومة ابو
 او تقاضي دين ثم قال له واداعلم ما وكلتك بشئ فقد
 عرفت تهادونك قال هذا الجراح منه لله من الوكالة
 التي وختم في التزانية واداعلم لا ينبغي للقاضي ان
 يعزل الوصي اذا كان عدلا كافيا ولو عزل كان كذا في
 السراجية وفي الخاتمة وصى الميت اذا كان عدلا كافيا
 فلا ينبغي للقاضي ان يعزله واذ لم يكن عدلا لعزله
 ويصوب وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يعزله
 ولكن يعزله كذا في قوله ينبغي وكذا في قوله
 العدل الكافي ينبغي كذا في ذكره الشيخ الامام المعروف
 بنواصر انه قال شيخ الاسلام عند البرقوت في وسط
 المصطلح القاضي يصير جديا انما الله اعلم الوصي الذي
 باع مال التيمم بالنسيئة فان كان لا يخشى عليه
 الجحود والمنع عند جليل الجمل باع من الذي لا يخشى
 عليه الجحود والمنع للوصي ان يورث ويضيع ويغير بمال
 العبي ولا ان ينفق المال في تعليم القرآن والادب ان
 كان

الـ

كان العبي ويصله لذلك فان لا يعلم لاري ان يتيسر قد
 ما يفرق صلاة كذا في السراجية قال في السراجية
 في الكفر وشرحه ان الوصي لا يتصرف في مال التيمم
 الموقوف اليه دون التصرف في نفسه بهذا ما اذا
 اتم منه لنفسه واولاده على ما اذا الجور فيه ليست
 يدل عليه هذا اصحح به في الخاتمة وشرح في التيمم
 وغيرهما من المعنويات من ان الوصي يجزئ له ان يبيع
 بمال الميت للتيمم ويدفع مضافا له وبضاعة وصح
 به في الخاتمة فانه لا يجوز للوصي ان يتصرف لنفسه بمال
 التيمم او الميت فان قيل وارجع يمين راس مال ويتصرف
 في البيع واداعلم الوصي اذا اراد في عدد الكفن ضمن
 الزيادة فان زادت قيمة الكفن ضمن بعد الزيادة وان
 كان زادت القيمة فانه يكون مشتملا بالنسيئة وهو
 ضامن لمال الميت ولو دفع الوصي المال الي التيمم بعد ما
 اذرك ولم يونس منه رشدة صاع بعد ذلك فانه
 ضامن لانه دفعه الي من ليس له ان يدفعه اليه كذا في
 الولو الجية للوصي ان ياكل من مال العبي بالمعروف اذا
 كان محتاجا اليه بقدر ما يتعين كذا في الخاتمة ابو النيث
 وذكر الطحاوي خلافا في السراجية في النسيئة اختلاف
 السلف في اكل الوصي من مال التيمم فعيل بياح الحله
 بالمعروف وقيل ياكله قرضا ثم يرد وقيل لا ياكل من
 اعيان ماله فاما الكيان الوصائي وحرار الاستعانة فيجوز ما
 يرضى بالتيمم وقيل ياكل منه ولا يكتسب اياه ويتايبني
 وقال ابو حنيفة في كماله ان لا ياكل ولا يأخذ قرضا
 غنيا كان او فقيرا ولا يقرض غيره وقال الطحاوي له ان

في السراجية الوصي اذا اراد
 في بيعه فان اراد بالتيمم
 في السراجية الوصي اذا اراد
 في بيعه فان اراد بالتيمم

ياخذ قرصا ثم يقف عليه وقال ابو يوسف لا يجوز ان كان
 مقفيا وان خرج في نقاصه ومن له ولمراعاة شيء
 وضياعه فله ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثيابه
 وان رجوعه والدايته والشباب وقال ابو يوسف فيقول
 اني حنفية لان الوصي شرع فيه مותר في ان يوجب
 ضمانا ولو تصب القاضي وصيا وعين له من العمل
 جان كذا في الغنية قال ان مات انا فامري فيك وحفرتي
 وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي خمسة ويصدق
 بها على الشجر فان كانت محتاجة اليها لثلاثة لتخصين
 وبن الزينة عمرت بقدره والباقي يتصدق على الفقير
 او في بان يكفن في ثوبين لم يراع شرطه لانه مخالف
 السنة او في بان يكفن في خمسة اوابن يوسف
 حان وراعي شرطه او في بان يقبر مع فلان في قبر واحد
 لا وراعي شرطه او في بان يقبر في مقبرة كذا يترب فلان
 البصير او في بان شرطه ان كان في الدرك حرة او الحمل
 او في بان تدفن معه لا يجوز اذ ان يكون فيها
 شيء لا يفيهم قاضي فليس الوصية بالقبارة على غيره
 باطلة قال في فتاوى قاضي ظهر الدين بن حصة
 اذ لم يعين القاري بماله ينبغي ان يجوز على وجه
 الصلة ومن الدجوة كذا في جمع الفتاوى في خبرنا
 او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لان حكمه
 انما يثبت بعد الموت والامية وارثه كالوصية واقره
 لوارثه على عكسه لانه تصرف في المال فيقترب فيه
 وقت الاقرار تصب القاضي وصيا ولم يعلم بوصي
 الميت ثم علم خرج من نصبه عن الوصي وارثه وصي
 من

لمسلم
 حاتم عتبة

بلغ

١٣١

من نصبه الميت كذا في المجتبى المعامل اذا اخذها نطق
 فري كالمريض في الموت ان ماتت من ذلك وكذا من
 قديم ليقتل في قصاص او برجمه في زمان قتل او برجم
 وكذا الميراث عند قتل وهو الفتوى ويجوز الوصية
 وان لم يملك ما لا وقت الوصية وان شهد من اجله
 له رجل على ميت بالغ وشهد المشهود لم يمسها شهدتي
 بعينه جائز الشهادتان وان كانت شهادة كل فريق
 لاخر بوصية ان لم يتحقق شهادتهما الكمال من الماوي
 القديسي اذا اقر الميراثين للاجنبي مع وان احاط بماله
 كما في الذكر وشرح المختار وخلاصة الفتاوى والبرازية
 وعامة كتب الحنفية من غير تفصيل بين كونه حكاية
 او امتداد وفي جامع الفصولين وقصول العربية اذ
 اقر المريض مريض الموت للاجنبي ان كان حكاية يصح
 في جميع ماله وان كان بطريق الوعد يصح من الثلث
 قلت قال بعض علماءنا في العهد والذي ينبغي التوفيق
 به ان يقال المراد بالامتداد ما يكون صورته صورة
 اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بان يعلم بوجه
 من الوجوه ان ذلك الذي اقرب ملك له وما قصدوا
 اخر لغير صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منته
 ظاهرة على المقر له وما يقع لبعض ان يتصدق على
 فقير فيقرضه بنين الناس واذا اخلاص وصيه ذلك
 او ثلثا يمسكه على ذلك من الورثة فيحصل فيه اداء
 في الجملة واما الحكاية فري في حقيقة الاقرار على حرة
 مع ان لم اجد هذه القبارة التي ذكرها في الفصول
 وجامع الفصولين في مختصرات الجامع الكبير انتهى كلامه

قلت وفي القضية قال وفي مواضع جعل لابي شمع
 انظر المجمع لمجد في يد ابيه لعل ان مات الاب والابن
 مريض فانه يفتن خروج التبعين ثلث المال لان اقراه
 متزودين ان يموت الابن اولاً فيبطل ويبقى ان يموت
 الاب اولاً فيقتطع قصار كالاقراء المتدافع الموصي قال
 رحمه الله فهدى اكا التخصيص ان المريض اذا اقر بعيني
 في يده للاجنبي فانه جميع اقراه من جميع المال اذا لم يكن
 تملكه في حال مرضه فعلاً حتى امكن جعل اقراه
 اظهار اوصاءه اذا علم تملكه في حال مرضه فاقراره به لا يصح
 الا من الثلث بالله قال رحمه الله وان حصى من حيث
 المعنى انتهى فقلت فيبعد تعبيره بالحيثية انه ليس
 بحصى من حيث الرواية فان المنصوص عليه في عامة
 المعقبين ان اقرار المريض للاجنبي صحيح وان الخطأ حاله
 من غير تفصيل والله اعلم على الخواص اوصى بان يتصدق
 عنه بالخبر فيصدق بذراعه بدلا عن الخبر قال لا يجوز
 في روايات الروايات وعين سماع عن محمد بن جعفر
 كالنذر واختاره القاضي بدعي الدين كما في الغواير المتابعة
 فيقول قول اوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في
 ثلاث بل واحدة اتفاقاً وفي ما اذا اقرض القاضي نفقة
 ذي الرحم المهر على اليتيم فادى الوصي الادفع كذا في شرح
 المجمع لمجد لان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل
 قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي ان لا تكون نفقة
 زوجة كذلك لانها من حوائجه ولا تستكمل بقول
 قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين
 بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف واليتيم
 اخلاف

اختلاف لوقال اديب خراج ارضه وجعل عبده الاربعة
 قال ابو يوسف لا بيان عليه وقال محمد بن علي بن ابي
 كمال في المجمع في جامع الفصولين قضى وصية دينا يعين
 امر القاضى فلما كبر اليتيم اذ اورد دينا على ابيه ضمن وصية
 ما دفعه لولم يجد بينة اذا اقر بيب النخاع وهو
 الادفع للاجنبي فالظاهر غريب اخر يعرض به حصته
 لدفعه باختياره بعض حقه في غيره فالولم يكن للمخرج
 الاول بينة على الدين ضمن الوصي كما دفعه لوقوعه
 بفوجبة وصية ادي دينا فانكر الورثة بتقبل بينته
 ولولم يكن له بينة فيجوز الورثة انتهى فقد علم ان
 الوصي لا يقبل قوله في قضايه على الميت سواء كان
 المنازع له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في المدة فانه
 لا ضمان عليه اذا دفع بلا بينة كما في خزائن المعقبين
 وقوله في جامع الفصولين على قول بالموجز عرفا كذا في
 النوادر الزبينة في فتاوى القضاة ليس الوصي ان
 يواخر شيئاً من التركة لجارة طوله ليفني بذلك
 دين الميت باع الوصي شيئاً من تركته الميت فانفسه
 فان كان ذلك ضرراً على اليتيم لم يجوز وان كان ضرراً
 ما كان لا يفسد عليه يجوز والمنع عند حلول الاربعة
 يجوز وهذا حال متشابهاً من جميع اقسامه اذا استأجر
 رجل شيئاً من مال اليتيم ما في الاخر باع وما في الاول
 اما في ينفق ان يبيع من الاول الذي لا يفسد عليه يجوز
 في عند الطلب وكذا موقوف الارفاق وكذا في اشارة اليتيم
 على هذا في نظر شامة الباب الثالث والاشارة في من
 من ارب القاضي للصندر الشهميد وفي الجامع المحبوق

مفسر

الاب اذ اخذ خنوعا لنفسه قالوا ايجوز وعنده مشايخنا
 رجمهم افسد رجل مات بخاري وهو من ولاية العراق وقد
 ارى الى رجل وقد تركه ولا اصفى قالوا ان يذهب
 بالمال الى ولادته هل ان يذهب بالمال صارت واقعة
 الفتوى قال فخر رضى علي القاضى قال له ذلك فانه يملك
 المسافرة بالمال فقلت هو اذهب الى وطنه عسى ان لا
 يجي فيضيح الولد قال هو مقدس قلت باي مقدار
 قال قدر ما يذهب الى مقصد ويجي قلت ولو لم يجز
 الى متى حال الضمي هل يجزى على التجارة والتصرف قال لا
 في النصاب في الباب الثاني من الوصي الذي لا ولاية له
 في النكاح الصغير والصغيرة سواء اوصى اليه الا كتب
 بالنكاح او لم يوص به النوازل وصي الميت اذ افضى دين
 الميت بشهود حاز ولا ضمان عليه لا حل وان قضى دين
 البعض بغير امر القاضى كان ضامنا لغيره الميت
 بضمه ويضون وقضى بامر القاضى بدين البعض لا يضمن
 والغريم الاخر بشاركة الاول فيما اقتبس كذا في جامع
 الفتاوى والله اعلم **كتاب الفرائض**
 قال مشايخ العراق رجمهم الله تعالى الى يورث من الحي
 والا لا شئ ورثته الا من زوج لاستناده الزوجية بالموت
 وقال مشايخ علم رجمهم الله يورث من الميت والا لكان
 العقب الواحد يترك للمورث والوارث بحالة واحدة
 وانتهى عن وقاية الخلفاء فظهر فيها اذ قال لزوجته
 الامة اذ امان مولد فانت طالق فثنتين ماتت ولا
 وارث له سوى الزوج فعلى قول مشايخ العراق لا تطلق
 لتقدم الملك ونسب النكاح وعلى قول مشايخ بلخ
 تطلق

ص ٢٥
 خط

تطلق كما في المجتبى الميت لا يملك بعد الموت الا ان نصب
 شريكه للصبي ثم مات الصبي فثقتل فيها بعد الموت
 فانه يملك ويورث عشر ذكره الزيلعي من المكاتب
 العطاء لا يورث كذا في صلح النازية كل انسان يورث
 ويورث الا ولاته الانبياء عليهم السلام لا يورثون
 ولا يورثون وما قيل انه عليه السلام ورث خديجة رضى الله
 عنها بالبيع وانما اوهبت ما له الله عليه السلام بما وصفتها
 والموت لا يورث ويورث ورثته المسلمون والمجنون يورث
 ولا يورث كذا في اخر الغنية وفي الثالث نظر بعلم بما قرناه
 في النبوة كذا في العوائد الرئيسية قلب الذي ذكره في البيع
 انه يورث ويورث فانما يجب فيه من العرة لمكون مورثا
 بين ورثته والله اعلم كذا في الميراث من الاخوة عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رجمهما
 الله يقاسمهم الا ان تنقصه المقاسمة من الثلث وما
 ذهب اليه ابو حنيفة قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 فان المجد يقوم مقام الاب عنده وعليه الفتوى كما في
 السراجية وبشرهم باوهم جزم اصحاب الموت وشرح
 اغالب اصحاب الشرح وكان هذا المذهب كذا في بعض
 الولد حيا مات ورث وان كان اقل من يورث لكل
 نصيب بن واحد وعليه الفتوى الا يورث في الاعيان
 واما المحقوق فيها ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار
 الشرط وحد العقب والنكاح لا يورث وحسب المبيع
 والبرص يورث والوكالات والموازي والودائع لا يورثون
 واختلغوا في خيار العيب فثبت من قال يورث ومنعهم
 من اثبت له المورث ابتداء والدية يورث اتفاقا في

ص ٢٦

واختلوة القصاص فذكر في الاصل انه يورث معهم من
 جعله للورثة ابتداء والذين يورثون اتفاقا ويجوز ان
 يقال لا يورث عنه خلفه فالهم الخذا من مسئلة لو يورث
 احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من عاقبته
 اذا حضر واعذ خلفه فاما هذه الاخر التهمة واما خيار
 النعيين فانفقوا والله يثبت للورث ابتداء الذافي العول
 الرتيبة سئل لو اكره في الله عنه من رجل مات ابتداء
 ومن ثم فانكر السلطان بن العم واخذ نصف المال حمل
 لابن العم ان يأخذ من الانية قال ان اقرت الانية انه
 ابن العم فالباقي ينسب اليها نصفان والسلطان اخذ ظمرا
 من النصيبين قيل له فلو ماتت المرأة وترك زوجا
 وعمة او خالة والزوج مفسر فجاء السلطان فاخذ
 نصيب العم او الخالة قال ليس للعمة ولا الخالة شئ
 والنصف الباقي للزوج لان يقول ان السلطان
 اخذ بحق على قول يزيد رحمه الله ايت لو كان نزيدي والا حياء
 فاخذ ذلك كنت ترجع على ما في يدي بشئ لا يرجع فكذا
 هذا سئل المجندي رحمه الله عن ولد زوجه من اجني
 فولدت من الزوج اولاد ثم مات الزوج هل يرث اولادها من
 الاب فقال لا وذكر المجاوي رحمه الله ان الانبياء لا يرثون
 من احد ولا يرث منهم احد تعكزا في جامع الفتاوى
 برهان الدين صلب ففقط وارثه الجبل فوقع منكوسا
 ومات قال لا يحمي من الميراث لان هذا سبب لا مباشرة
 مبي قتل مورثه والجنون لا يجرمان كذا في العول
 اذا مات المفق فلا يترك الانية المفق فلا شئ لها
 في ظاهر الرواية ويكون ميراث المفق لبيت المال وهي من
 بعض

في قوله
 لا يرثون

حجة

بعض مشايخنا رحمهم الله انهم كانوا في هذه المسئلة يفتون
 بدفع المال اليها الا بطريق الارث ولكن لانها اقرب الى الميت
 لا تترك انه كان يستحق المال لو كان ذكر وقامه في
 جامع الفتاوى والله اعلم **فتم الكتاب**

كتاب المعايه

يعوت **الملك الوهاب** ما للجسس الذي يورث قليل دون
 كثيره فالجواب عن ذلك بصورتين الاولى اذا وقع في اليد
 بعرة صحيحة لوجهين من من بعد الابل والغنم واخرجه
 لا يورث في الماء فسادا ولو كان بعض بعرة افسدت الماء
 وهذه المسئلة في اخلاق والصحيح انه لا فرق بين المتكسر
 والصحيح والثانية فطرة جمل ولو فقت في ذن خل
 لا يجوز سنه في الحال فقد ات فيه النجاسة ولو صب
 فيه كوز جمل الشرب منه في الحال حشلم يغير طعمه
 ولا يريحه وعليه بان الفطرة لا طعم لها ولا ريح يستدل
 بذهابها على اتلاف عنها بخلاف الكوز فان ذهاب
 طعمه وريحه دليل على اتلاف عنه اي صلاة فاة القرآن
 فيها يفسد طعمها منها ليست من المصحف ولا هي
 للتعليم فالجواب انه من سبقه لحدث وذهب عن شئ
 ويعود اليها فانه حينئذ في الصلاة فلو اراد في طريقه
 للوضوء فيسند صلاته لانه لا يورث جمل منها على غير
 طهارة وذكره حجة الفقه ايا رجل وجبت عليه
 الزكاة وجازت له اخذ الزكاة ويعززة اخذها قال
 وظاهره مشكل والجواب انه يقتضيه له من الابل
 لا تنساي ما يبي رحمه فانه يجب عليه زكاة الابل ويجمل
 لها اخذ الصدقة ويمكن ان يصور ايضا غير هذه الصورة
 كما في شرح النظم الوضائي فلهذا وهذا الخال لما

صرح به شيخنا في بحره حيث قال ان ابن ملك نصبا مسلح
 السوايق كالحسن الا بل لا يجوز دفع الزكاة اليه سواء
 كانت تتساوي ما بين درهمين او لا وقصص في الهداية
 عند قول من اى مال كان والله اعلم اى رجل اكل خضارا
 في رمضان من غير عذر لم يبطر فاجواب انه رجل اكل
 ولد الجبارى الطائى المروفي ليل في رمضان فانه سبي
 نهرا انض عليه الا صمى اى رجل جنى مفايقا يريد اكل
 بل اخر له ولا يجب عليه ان يبالى بالله فاجواب انه رجل
 مفايقا اخر من الثاثير في الاول فقل من الاول
 يدون اخر امر فلازم عليه كالتسبي اذ امر مفايقا المدينة
 ويجاوزه الى مفايقا اى رجل قد واخشا من النسب
 زوج من رجل واحد في عقدة واحدة نكاحا حائرا
 فاجواب ان ابن جارية بين رجلين اذ عياه جميعا ثبت
 نسبه منهما وله من اب اخت من غير امه فهو لهما فاذا
 زوج بها وامه من رجل واحد جاز لان لا قرابة منهن كذا في
 الظاهر ولو ذكر انه نكحها بايها الحب الذي كتب الجواهر في ابيان
 او دعاء ارباب فقهاء او حديث موهلا ومفزعان ذا
 يزوج امه رجل لا احقية مهاجر من النسب
 اسما بخوان مبر عا واجاب عنه رحمه الله تعالى انه انت
 بابن وذي لا تسين فاد عيا مهاجر لكل منهما بنت
 من الفتي اى امراة محرم علي تزوجها فلا فقط وتخل
 له نهرا فاجواب انه عبد اذن له مولاه في تزوج امه
 ابية باذنه وابوه حرقوا ولد يبيع الدم فيكون لصاحب
 الحاربه وهو جده فيعتق عليه فيكون حرا ولا يعتق
 ولا تدبر ويح ملقبه بمسيلة الحر بين الرقيقين
 والله

والله اعلم في كل من صعبا يصعب في امره من
 ان نكلم وحلفت في الاعتاق ان لا نكلمه قبل ان
 يكلم فاجواب ما حكاه بن سماعيل عن ابي يوسف ومن
 ابي حنيفة رضي الله عنهما انه سئل عن هذا فقال
 اذهب فكلها ولا حنت فذهب الى سفيان فاخبره
 فحاء سفيان ابي ابي حنيفة رحمه الله فغضب فقال
 انتج العراوج قال وما ذاك قال هذا الرجل خلف بكذا
 وكذا فقال اوا حنيفة رضي الله عنه يكلم ولا حنت
 فقال سفيان من اين قال لما شافته باليمن كانت
 مكلمة له فوجد شرطه فطلعت بمنه قال سفيان
 رحمه الله انك سبكتها ما كما عن غافل كذا في
 شرح الوصاية اقول هو ما يخرط في هذا السلك
 ما في البصر اجبة ان محمد بن الحسن بسا حاله صوره
 ابا حنيفة فيمن قال والله لا نكلمك فلات تزل فقال
 ابو حنيفة ثم ماذا اقتسم محمد وقال انظر حسنا
 يا شيخ ففقس ابو حنيفة ثم رفع راسه فقال حنت
 منين فقال له محمد احسنت فقال ابو حنيفة
 لا ادرى اى الكهنة اوجع لي قوله انظر حسنا وحنت
 انتهى والله اعلم اى ان يقطع ابنة اذا سرق له نصبا
 واجاب ان لا اذهب انه لا يقطع في سرقة احد الاوين
 وان علا فاجواب ان هذا ابو من الرضا ع لاه النسب
 اى رجل يقول ان ابصرى لقول ابي حنيفة رضي الله عنه
 كوفي بقولي ابي يوسف رحمه الله واجواب انه ولد بالبصرة
 ونشأ بالبصرة وقوطيا فابوا حنيفة يعقب المولد والوا
 يوسف يعقب المنشأ اى رجل كل رجلا بمروء ادى

